



منشورات جامعة الوادي

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد العاشر (10) الجزء الأول- السنة العاشرة 2017 م

ISSN 1112 - 7961

مدير المجلة

د. عزه الأزهر

الرئيس الشرفي

أ. د: فرحاتي عمر

رئيس التحرير

د. زين بونس

هيئة التحرير

د. عوادي مصطفى

د. بوقفة عبد الحق

د. بن سعيد أمين

د. بغداد بنين

د. قعيد إبراهيم

للاستفسار والاتصال

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي
ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

e-mail: colloque.eef.eloued@gmail.com

www.univ-eloued.dz



مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة
الوادي

العدد العاشر (10) الجزء الأول- السنة العاشرة 2017 م

ISSN 1112 - 7961

ملاحظات عامة

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة
الباحث وحده مسؤول قانونا عن أصالة بحثه، وذلك بالالتزام بعدم نشره في دوريات أخرى أو
ملتقيات أو غيرها.

حقوق النشر المتعلقة بالأبحاث المتضمنة في العدد، محفوظة للمجلة، ولا يجوز نقلها إلا
بترخيص من أسرة التحرير، باستثناء النقل المتعلق بالأبحاث العلمية باستخدامها كمصدر
شريطة الإشارة إلى المجلة بكل تفاصيلها في المراجع.

لا تخضع الموضوعات في ترتيبها إلى المكانة العلمية للباحث أو البحث نفسه، إنما يخضع
الترتيب لاعتبارات فنية وفقا لرؤية أسرة تحرير المجلة.

يشترط للنشر في المجلة احترام أصول البحث العلمي وفقا لما هو متعارف عليه.

صدر سابقا:

العدد الأول: 2008

العدد الثاني: 2009

العدد الثالث: 2010

العدد الرابع: 2011

العدد الخامس: 2012

العدد السادس: 2013

العدد السابع: 2014

العدد الثامن: 2015

العدد التاسع: 2016

قواعد عامة

- 1- كتابة اللقب والإسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة منفصلة عن ورقة البحث أو العمل المقترح.
- 2- يكون المقال جديداً لم يسبق نشره في نشرات أخرى مهما كانت.
- 3- يتحمل صاحب المقال المنشور المسؤولية عن محتوى ومضمون البحث.
- 4- إرسال نسخة على البريد الإلكتروني التالي: colloque.eef.eloued@gmail.com
- 5- تقديم ملخصين أحدهما بلغة التأليف والآخر بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية أو الإنجليزية، وأن لا يتجاوز كل ملخص 10 أسطر،
- 6- نوعية الحرف باللغة العربية 12 والهوامش **Simplified Arabic 10**،
- 7- نوعية الحرف باللغة الفرنسية 10 والهوامش **Times New Roman 10**،
- 8- لا يتجاوز عدد الصفحات 12 صفحة بالمقاس A4،
- 9- إدراج قائمة المراجع في آخر العمل مبيناً كل البيانات اللازمة،
- 10- كتابة الهوامش أوتوماتيكياً في أسفل الصفحة أو في نهاية المقال، مع ذكر لقب المؤلف، سنة النشر والصفحة، تأتي في نهاية المقال،
- 11- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيماً متسلسلاً ولكل على حدى،

قواعد تقنية (MS-Word)

- 1- حجم الورق 16سم × 24 سم.
 - 2- الهوامش: أعلى : 2.0 سم - أسفل: 2 سم - يمين: 2 سم - يسار 1.5 سم
 - 3- الوضعية : أعلى الصفحة 1 سم - أسفل الصفحة 1 سم
- الشكل المعتمد:

- 1- نوعية الحرف باللغة العربية (Font): **Simplified Arabic 14**،
- 2- نوعية الحرف باللغة الفرنسية: **Times New Roman 12**،
- 3- الهوامش باللغة العربية: **Simplified Arabic 10**،
- 4- الهوامش باللغة الفرنسية: **Times New Roman 10**،
- 5- العناوين: خشنة مع مسافة 1.5 بين الأسطر وذلك أوتوماتيكياً،
- 6- النص: عادي، مع مسافة بسيطة (simple) بين السطر، و المسافة بين الفقرات: 6 سم .

الاسم واللقب	الانتساب
أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3
أ.د. هارون الطاهر	جامعة باتنة
أ.د. بالزقي تجاني	جامعة سطيف
أ.د. السعيد بربيش	جامعة عنابة
أ.د. صلاح حواس	جامعة الجزائر 3
أ.د. بن موسى كمال	جامعة الجزائر 3
أ.د. ملياني حكيم	جامعة سطيف
أ.د. طارق عبد العال حماد	جامعة الزقازيق - مصر
أ.د. صديقي مسعود	جامعة ورقلة
أ.د. بلقاسم ماضي	جامعة عنابة
أ.د. مسعود دراوسي	جامعة البلنيدة
أ.د. درحمون هلال	جامعة البلنيدة
أ.د. بن بريكة عبد الوهاب	جامعة بسكرة
أ.د. داودي الطيب	جامعة بسكرة
أ.د. دريوش محمد الطاهر	جامعة خنشلة
أ.د. خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط - الأردن-
د. ظاهر شاهر يوسف القشي	جامعة جدارا - الأردن-
أ.د. أحمد قايد نورالدين	جامعة بسكرة
أ.د. زكريا أحمد صيام	جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن-
أ.د. محمد الناصر حميداتو	جامعة الوادي
د. عياش الزويبر	جامعة أم البواقي
د. فرج شعبان	جامعة البويرة
د. حجازي اسماعيل	جامعة بسكرة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
19-07	✻ إسهام نظام الزكاة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية د. عبد الحفيظ مسكين أ.د. الداودي الطيب
31-20	✻ مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية أ. لخداري عبد الجليل د. زين يونس
45-32	✻ فاعلية إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي: - العلاقة وآليات التأثير - أ.د. فارس بوبكور د. سهام عقون
64-46	✻ دور المزيج الترويجي الإلكتروني في التأثير على سلوك المستهلك الجزائري أ. إبراهيم قعيد أ.د. بختي إبراهيم
75-65	✻ مدى قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية أ. زين عيسى أ.د. فايد أحمد نور الدين
84-76	✻ سياسات سعر الصرف في ظل الازمات المالية - أزمة الأرجنتين نموذجاً - د. بنين بغداد
101-85	✻ إستخدام نموذج جونز المعدل في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية أ. خالد عادل أ.د. سعادي موسى
115-102	✻ دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل د. شبوطي الحكيم د. محي الدين سمير
131-116	✻ مساهمة التفكير الاستراتيجي في تعزيز فعالية مراقبة التسيير أ. مرغني وليد أ.د. يحيوي مفيدة
145-132	✻ أهمية تطبيق معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أ. بحشاشي رابح
160-146	✻ التحديات دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات - حالة الجزائر - د. زقير عادل
178-161	✻ محددات الهيكل المالي في المؤسسات البترولية الوطنية أ. قمو سهيلة أ.د. بكاري بالخير
186-179	✻ مساهمة التمكين في ترقية الإبداع التسويقي للعاملين بمؤسسة الضيافة أ. عباسي بوبكر أ.د. الداوي الشيخ

207-187	<p>🌟 حوكمة الشركات: دورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الاسواق المالية</p> <p>أ. مصباحي محمد الأمين</p>
218-208	<p>🌟 أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي</p> <p>أ. مشير الوردي</p>
231-219	<p>🌟 دراسة أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق بتبسة</p> <p>أ. خالد علي</p>
244-232	<p>🌟 دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات</p> <p>أ. ميره محمد الأمين د. عزه الأزهر</p>
262-245	<p>🌟 تقييم تجربة استراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة</p> <p>أ. خلف الله زكرياء د. عياش زبير</p>
270-263	<p>🌟 تقييم كفاءة البنوك الاسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الاداء المالي</p> <p>د. حوحو فطوم د. عيساوي سهام د. زهواني رضا</p>
284-271	<p>🌟 مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر</p> <p>د. قريشي العيد</p>
299-285	<p>🌟 De la genèse de la théorie de l'efficience des marchés à l'émergence de la théorie comportementale</p> <p>Pr KEDDI Abdelmadjid Mrs : Mekki Sara</p>

إسهام نظام الزكاة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية

- دراسة تحليلية بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميله خلال الفترة 2004-2016-

The title *Contribution of the Zakat system in Algeria to achieve economic development*

- *Analytical study at the Directorate of Religious Affairs and Endowments of the mandate of Mila during the period (2004-2016) -*

أ.د. الطيب داودي

جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر

Email : t_daoudi@hotmail.com

د. عبد الحفيظ مسكين

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل / الجزائر

Email : hafidm06@yahoo.fr

Received: 10/09/2016

Accepted: 19/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الزكاة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة بداية في القضاء على الفقر وتحقيق التوازن الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية وتوفير مناصب الشغل نتيجة استثمار أموال الزكاة وبالتالي التقليل من البطالة، كما أن الاستغلال الجيد لمواردها يقلل من التفاوت بين طبقات المجتمع ويخلق تكافل اجتماعي ويسهل القيام بالمصالح العامة داخل الدولة والأمة مما يؤدي بالضرورة إلى التطور في شتى المجالات خاصة المجال الاقتصادي، وعليه حاولنا في هذه الدراسة تبيان الأثر الاقتصادي للزكاة في إقليم ولاية ميله كعينة على دور الزكاة في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

الكلمات المفتاحية : الزكاة ، التنمية ، التنمية الاقتصادية .

Abstract:

This study aims to show the developmental role that zakat can play especially in the field of economic development by contributing to the eradication of poverty, achieving social balance, improving purchasing power, and providing jobs as a result of investing zakat funds, thus reducing unemployment. Moreover, the good utilization of its resources reduces the disparity between the classes of society and create social interdependence and facilitate the implementation of public interests within the state and the nation, which necessarily leads to development in various fields, especially the economic field, therefore, the study tries to demonstrate the economic impact of Zakat In Mila As a sample, to illustrate the role of Zakat in economic development.

Keywords: Zakat, development, economic development.

تمهيد:

للزكاة أهمية اقتصادية كبيرة باعتبارها دعامة أساسية للاقتصاد الإسلامي ومكملة للقطاعين العام والخاص وذلك بالنظر لاستغلالها في أنشطة مكملة للأنشطة الحكومية فالزكاة امتداد لمشروع الدولة وقد تكون آلية لتحقيق أهداف الدولة والتي عجزت عنها باعتماد الآليات الأخرى، وبعيدا عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص، فالزكاة لهما مقاصد مختلفة اقتصادية، اجتماعية وعلمية و/أو تعليمية.

كما أن مجالات استغلالها كثيرة ومتنوعة فقد تستغل في التكفل بالفقراء والمساكين أو في إنشاء البنية التحتية للدول والأقاليم وقد تستغل بغرض التنمية العامة كالبحث العلمي وبناء الجامعات والمعاهد والمدارس، كما يمكن أن تستثمر في قطاعات ربحية كالنقل والسياحة والفندقة، وكلها تساهم بنسب متفاوتة في التنمية الاقتصادية للدول والأقاليم.

وعليه تم تناول هذا الموضوع بعنوان: إسهام نظام الزكاة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة خلال الفترة 2004-2016.

من خلال طرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية بولاية ميلة؟

أهمية البحث: انطلاقا من الدور الكبير الذي يلعبه الوقف والزكاة في الاقتصاد الإسلامي فإنه من الضروري أن يكونا محل دراسات وأبحاث أكاديمية تبرز ذلك الدور، ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع.

أهداف البحث: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الإحاطة بمفاهيم الزكاة، والتنمية الاقتصادية.
- محاولة إظهار أهمية الزكاة في دعم التنمية عامة والاقتصادية على وجه الخصوص.
- عرض ميداني لمدى مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة ميدانية بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية ميلة.

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بالإطلاع على مجموعة من المراجع المتعلقة بموضوع الزكاة والتنمية، والاستعانة بالإحصائيات الخاصة بالزكاة المسلمة لنا من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة.

أولا : مفهوم الزكاة

1-1 تعريف الزكاة لغة : تعرف الزكاة في اللغة بأنها النماء والبركة والطهارة ، لأن المرجو منها زيادة المال من بركة الله تعالى ، وهي طهارة لأنها طهرة للنفس من البخل وطهارة من الذنوب والآثام.¹

فالزكاة ، الركن الثالث من أركان الإسلام ، جاء مصطلح الزكاة في القرآن الكريم متناسقا مع المعاني السابقة فقد قال تعالى في سورة البقرة (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّكَّاعِينَ).² ، وقال تعالى في سورة التوبة : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ).³

والزكاة أيضاً: الصلاح، قال الله تعالى: ﴿فَارَدْنَا أَنْ يَبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾.⁴ قيل: صلاحاً، وقيل: خيراً منه عملاً صالحاً. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾.⁵ أي ما صلح منكم. وقيل لما يُخرج من المال للمساكين ونحوهم: ((زكاة))؛ لأنه تطهير للمال، وتتمير له، وإصلاح، ونماء بالإخلاق من الله تعالى.

وعليه فللزكاة في اللغة عدّة معانٍ وتعريفات، تبين مكانة الزكاة حتى في اللغة، وليس فقط في الشريعة والإسلام، وهي مصدر زكّو، وجمعها زكوات، وبيان معاني الزكاة الشرعية على النحو الآتي:

الزكاة بمعنى التّطهير: فزكاة المال تعني تطهيره ممّا علق به من أدران الحرام التي تعلق به، ربّما دون قصد المسلم، وتصريفات هذا المعنى هي: زَكَى يُزَكِّي تَزْكِيَةً.

الزكاة بمعنى الصّلاح: يقال للرجل: زكّي؛ أي أنّه رجلٌ تقيّ ذو صلاحٍ، وجمعها أذكيا؛ أي أتقيا صالحون. الزكاة بمعنى النّماء: يُقال: زكا الزّرع يزكو زكاءً؛ أي ازداد وكثُر ونما، وكلّ شيءٍ ازداد ونما وكثُر؛ فهو زكي ويزكو زكاءً.

الزكاة بمعنى الأفضل أو الأليق أو الأنسب: يقول العرب: هذا الأمر لا يزكو؛ أي أنّه لا يليق، والأزكى: هو الأليق، والأفضل.

1-2 الزكاة اصطلاحا: الزكاة في الشريعة الإسلامية هي مقدار من المال فرضه الله سبحانه وتعالى على الأغنياء يوزع على مستحقين الزكاة، أو هي مقدار مخصوص في مال مخصوص لطائفة مخصوصة، ويطلق لفظ الزكاة على الحصة المخرجة من المال المزكى.⁶

فقد قال تعالى " (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) ⁷

وفي الحديث الصحيح عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان).⁸

فايتاء الزكاة، وهي عبادة مالية فرضها الله سبحانه وتعالى على عباده، طهرة لنفوسهم من البخل، ولصحائفهم من الخطايا، كما أن فيها إحسانا إلى الخلق، وتأليفا بين قلوبهم، وسدا لحاجتهم، وإعافا للناس عَن ذل الس_____وَال.

وفي المقابل: إذا منع الناس زكاة أموالهم كان ذلك سببا لمحق البركة من الأرض فقد توعّد الله سبحانه وتعالى مانعي الزكاة بالعذاب الشديد في الآخرة، فقال (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّفُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)⁹

2- مستحقي الزكاة.

من بين الأمور التي فصل فيها الله سبحانه وتعالى من السماء الزكاة، فلم يترك باب الاجتهاد في مستحقي الزكاة بل تولى سبحانه وتعالى تحديد مستحقيها الثمانية، فالأصناف التي توزع عليها الزكاة متفق عليها مع بعض الاستثناءات البسيطة، كما أنه متفق على عدم نقل الزكاة من دولة لأخرى إلا في حدود الحاجة¹⁰.

وقد لخص القرآن الكريم الأصناف الثمانية في الآية 60 من سورة التوبة فقال تعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)¹¹.

3- الأهمية الاقتصادية للزكاة .

لعل المبرز الحقيقي للأهمية الاقتصادية للزكاة هو استثمار أموال الزكاة فمن بين أوجه صرف أموال الزكاة خصص جزء منها لتنمية الأموال من خلال استثمارها، وذلك بحسب النصوص القانونية المنظمة للعملية، في هذا الإطار خصصت صناديق الزكاة على المستوى الوطني 37.5 بالمائة من الزكاة إلى الإستثمار (تنمية أموال الزكاة عن طريق القرض الحسن).

1-3 خصائص القروض الحسنة: تمتاز بخصائص نذكرها فيما يلي:¹²

- **عدم التعامل بالفائدة:** لا يتم التعامل ضمن هذه الآلية بالفائدة لا أخذ ولا عطاء لأن الإسلام حرم الربا لقوله تعالى: (وأحل الله لكم البيع وحرم الربا) ، فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد راس ماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.
- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الحسن إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الرزق وذلك بانتهاج تمويل المشاريع عن طريق المشاركة كما سبق ذكره، وعدم الضغط على المدين في تسديد الدين في حالة العسر المالي.
- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** يربط هذا من القروض التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويعتبر هذا الأساس التكافل الاجتماعي على اعتبار أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء ومساعدتهم على التقليل من حدة المشاكل التي يعانون منها.

2-3 أهداف القرض الحسن: اما عن أهداف القرض الحسن فيمكن سردها في النقاط التالية:¹³

- المشاركة في الحد من ظاهرة الفقر و البطالة.
- إعانة الشباب البطال على إيجاد فرص العمل.
- المساهمة في النماء الاقتصادي .
- تحسين الظروف المعيشية للأسر.
- إدخال الفرح و السرور على القلوب.

ثانيا : أساسيات حول التنمية الاقتصادية

من الضروري التطرق إلى التنمية الاقتصادية من حيث مفهومها وأهدافها وخاصة التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي باعتبار البحث يتناول أحد أركان الإسلام ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية .

1. تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها .

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل خلال القرن الماضي ، فقد اعتبرت عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة تنمية ، وكان ينظر إلى التنمية إلى أنها ارتفاع مستوى الدخل عند الأفراد ، بحيث كان مرادفا للنمو الاقتصادي ، بل كان من الصعوبة التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فتدخلت الأمم المتحدة وميزت بين المفهومين من خلال الأهداف ، وجعلت التنمية الاقتصادية هي تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بنسب مئوية متصاعدة ، غير أن الأمم المتحدة تراجعت عن المفهوم في ستينات القرن الماضي ، فقد عرف (F.Perroux) التنمية بأنها التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان ، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة ، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق فإن النمو تعترضه مجموعة من الخصائص الفكرية والاجتماعية للسكان¹⁴ .

فالتنمية إذا هي التغيير الموجه نحو البقاء وتحقيق الاستمرار ، بمعنى هي النمو على أسس علمية ، سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد المجالات الرئيسية¹⁵ .

والتنمية الاقتصادية عملية تطور حضاري ، وهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع ن فهي مواجهة صريحة لأسباب التخلف وتستهدف التنمية الاقتصادية الإنسان وتحاول ترقبته ماديا وروحيا وأخلاقيا واجتماعيا¹⁶ .

وبالنظر لطبيعة الموضوع فإنه من الواجب الإشارة إلى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية بأنها تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل مكونات هذا الكون من أجل تنمية الإنسان من كل الجوانب المادية والروحية ، بشكل يجعله يحقق الكفاية ويقلل التفاوت بين طبقات المجتمع¹⁷ .

وقد حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية في القضاء على الفقر وتعميم التعليم بحلول سنة 2015 ، والمساواة بين الجنسين وتخفيض معدلات الوفيات لدى الأطفال بمقدار الثلثين وتحسين وضعية الأمومة وتخفيض موتهم

ومكافحة فيروس الايدز ومجمل الأمراض المعدية وكفالة التنمية البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
18

2. التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الفكر الإسلامي .

أهتم الإسلام بالتنمية إهتماما كبيرا بكل مجالاتها والتنمية الاقتصادية خصوصا ، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنَاجِيَهُمْ سَالِحِينَ قَالُوا يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ^ط وَانشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروا ثم توبوا إليه إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ) 19 .

والمقصود هنا بحسب المفسرين دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والبناء ، وخلافة الأرض ولا يكون ذلك من خلال تنميتها وتهيتها لذلك والقضاء على الفقر والبطالة فيها بما يوفر الحياة الرغدة للفرد والأمة .

كما أن تفصيل القرآن الكريم لمصارف الزكاة في الآية 60 من سورة التوبة جاء متناسقا تماما مع أهداف التنمية خاصة ما تعلق بالقضاء على الفقر والحرمان ، من خلال إلزام المزكين بتوجيهها إلى الفقراء والمساكين والعاملون على الزكاة والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون الذين يغرقون في الديون التي تعيق عملهم بالتأكد، وفي سبيل الله ومنها البنى التحتية من مدارس وجامعات ... إلخ وكلها مظاهر من مظاهر التنمية الاقتصادية .

نشير ايضا إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي يعتبر احد الحلول النهائية لمعيقات التنمية في الفكر الوضعي من خلال تبنيه للعدالة في توزيع الدخل مما يقضي على الفجوة المستمرة بين طبقات المجتمع .²⁰

3- مجالات مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية.

تساهم الزكاة في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في معالجة النقاط التالية :²¹

- علاج الرذائل الاقتصادية وغرس الأخلاق الفاضلة.
- علاج مشكلة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية .
- محاربة الاكتناز وتنشيط الاقتصاد .
- تحسين أحوال الفقراء والمساكين.
- تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- الحد من التضخم النقدي .
- علاج مشكلة البطالة وتنمية العنصر البشري
- علاج مشكلة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء
- علاج مشكلة الكوارث والتعثر والإفلاس .
- علاج مشكلة العنوسة وإعانة الراغبين في الزواج و ولعل أهم دور اقتصادي للزكاة هو تحريك الدورة الاقتصادية النوعية المتعلقة بالطلب الكلي والعرض الكلي .

ثالثا : مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية ميلة .

نستعرض في هذا الجزء من البحث التعريف بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة و مدى مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية لولاية ميلة ، بالنظر إلى عدد الفقراء المستفيدين منها والمبالغ المستثمرة في إطار تنمية أموال الزكاة والقضاء على البطالة وهي مساهمة حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية .

1. التعريف بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة: أنشأت مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بموجب المرسوم رقم 200-2000 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1421 الموافق لـ 26 جويلية 2000 الذي

يحدد قواعد تنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية وعملها، وقد حدد المرسوم هيكل مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تتكون من ثلاث مصالح: ²²

1-1 مصلحة المستخدمين والوسائل والمحاسبة

- مكتب المستخدمين.
- مكتب الوسائل.
- مكتب المحاسبة.

2-1 مصلحة الإرشاد والشعائر والأوقاف

- مكتب الزكاة (محل الدراسة الميدانية).
- مكتب الشعائر
- مكتب الإرشاد والشعائر الدينية .

3-1 مصلحة التعليم القرآني، التكوين والثقافة الإسلامية .

- مكتب التعليم القرآني المستمر .
- مكتب الثقافة الإسلامية وإحياء التراث .

وبالنظر إلى موضوع الدراسة فإن مكتب الزكاة هو محل الدراسة الميدانية وكل الإحصائيات المتحصل عليها من المديرية كانت من هذا المكتب باعتباره المشرف على العملية من حيث الإشراف على التحسيس والتحصيل والتوزيع.

4-1 مهام مديرية الشؤون الدينية والأوقاف

- السهر على إعادة المسجد دوره كمركز إشعاع ديني وتربوي وثقافي واجتماعي.
- تطوير وظيفة النشاط المسجدي .
- مراقبة التسيير والسهر على حماية الأملاك الوقفية واستثمارها.
- الدعوة إلى إحياء الزكاة وتنظيمها وإلى توزيع مصاريفها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وطبقا للتشريع والتنظيم ..
- المساهمة في ترقية التراث الإسلامي وإحيائه وكذا الحفاظ عليه وإبراز أعلامه .
- المساهمة في الحفاظ على الآثار ذات الطابع الديني .
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السير الحسن للنشاط الديني والتربوي في المساجد ومؤسسات التعليم القرآني ومراكز التكوين المستمر التابعة للقطاع .
- تنسيق أعمال المؤسسات العاملة تحت وصاية القطاع .
- متابعة تطبيق البرامج التي تعدها مؤسسة المسجد وتوظيفها بهدف السماح لها بتأدية مهامها .
- متابعة عمل الجمعيات الدينية المعتمدة على مستوى الولاية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما
- مراقبة المشاريع المقترحة لبناء المدارس القرآنية ومشاريع الأملاك الوقفية وكذا فروع المركز الثقافي الإسلامي .
- إعطاء الموافقة الصريحة المتعلقة بالمشاريع المقترحة لبناء المساجد .
- إعداد الخريطة المسجدية للولاية طبقا للتنظيم المعمول به .
- إبرام عقود إيجار الأملاك الوقفية واستثمارها في الحدود التي يمنحها التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تولي رئاسة مكتب مؤسسة المسجد ومجالسها .
- مساعدة الجمعيات الدينية المعتمدة وزوايا العلم والقرآن على تأدية مهامها .

- الموافقة على محاضر لجان حفظ القرآن الكريم وتسليم شهادات الديانة الإسلامية واعتناق الإسلام .

2. اللجنة الولائية لصندوق الزكاة: تتشكل اللجنة الولائية لصندوق الزكاة من :

- المكتب التنفيذي والذي يتشكل من رئيس المكتب كأمر بالصرف وأمين عام له أربع مساعدين وأمين المال .
- هيئة المداولات وتتشكل من وكيل معتمد يعين الوزير المكلف بالقطاع ، إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية من مكانين مختلفين ، كبار المزمكين (من 2 إلى 4) من أماكن مختلفة ، رئيس المجلس الشعبي الولائي ، قانوني ، أعضاء من الفيدرالية الولائية للجان المسجدية (من 2 إلى 4) ، رؤساء الهيئات القاعدية ، محاسب خبير في الشؤون المالية ، إقتصادي ، مساعد إجتماعي ، عناصر من أعيان الولاية (من 2 إلى 4) .
- لجان هيئة المداولات الولائية وهي مجموعة من اللجان تضطلع بمجموعة من المهام :
 - لجنة التنظيم .
 - لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات .
 - لجنة التوجيه والإعلام .
 - لجنة التوزيع والتحويل .

3. اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

1-3 مهام اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة

- إحصاء المزمكين والمستحقين - التوجيه والإرشاد- التحصيل - التوزيع - المتابعة - التحسيس .

2-3 مكونات اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة .

- المكتب التنفيذي ويتشكل من رئيس المكتب التنفيذي وأمين عام (له مساعدين) وأمين المال (له مساعدين) .
- هيئة المداولات وهي عبارة عن جمعية عامة تتشكل من رئيس الهيئة ورؤساء اللجان المسجدية وممثلي لجان الاحياء وممثلي الأعيان وممثلين عن المزمكين .

4. تطور حصيلة جمع الزكاة على مستوى ولاية ميلة

الجدول رقم (01) يمثل تطور حصيلة الزكاة بولاية ميلة خلال الفترة 2004-2016

السنة	زكاة الفطر (دج)	زكاة المال(دج)	زكاة الزروع والثمار(دج)	المجموع (دج)
2004	50.4.433.159	4.383.020,00	1.291.293,90	10.107.473,40
2005	5.699.776,00	8.065.77,75	/	13.764.853,75
2006	6.428.495,00	14.795.078,88	1.209.213,00	22.742.786,88
2007	7.788.178,00	14.858.634,00	801.623,75	23.448.435,75
2008	7.129.827,00	21.974.477,45	/	29.104.304,45
2009	8.092.028,00	29.353.626,42	1.189.078,23	38.634.732,65
2010	8.822.545,00	23.312.826,90	1.771.991,45	33.917.363,55
2011	9.720.125,00	20.408.731,51	2.745.407,49	32.874.264,00
2012	10.219.100,00	27.514.476,82	2.631.658,38	40.365.235,20
2013	9.329.500,00	31.024.310,26	3.593.059,12	43.946.869,73
2014	9.730.235,00	36.282.464,73	3.548.613,09	49.606.312,82
2015	8.805.600,00	27.644.194,74	756.827,36	37.226.622,10
2016	10.084.950,00	14.097.177,94	556.881,02	24.739.008,10
المجموع	106.283.518,50	294.174.477,29	20.095.646,79	420.553.642,58

المصدر : إحصائيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة - مكتب الزكاة .

الشكل رقم (01) يمثل تطور مجموع الزكاة خلال الفترة 2004-2016



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01 اعلاه.

الملاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن حصيلة الزكاة كانت في تطور طردي يعكس سنوات الرخاء في الجزائر باستثناء سنتي 2010 و2011 حيث عرفت حينها بعض التراجع ، غير أنه وبداية من سنة 2015 عرفت الحصيلة الولائية للزكاة تراجعا محسوسا قد يفسر بالانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع تراجع أسعار المحروقات ما انعكس بالضرورة على الإيرادات ومنه على الزكاة .

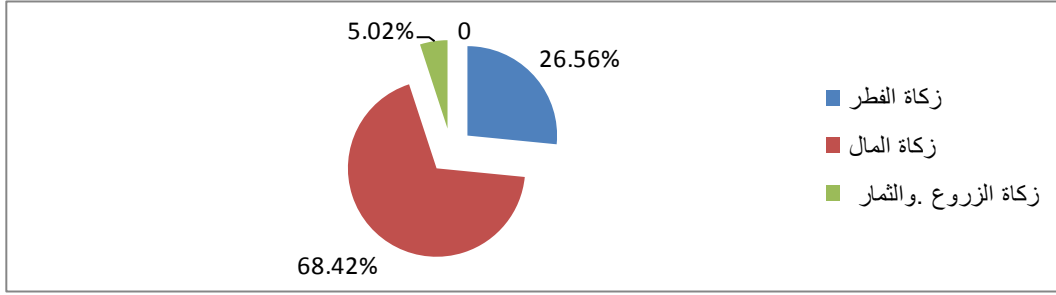
والواضح من الجدول أن زكاة الفطر تعرف استقرار وهي في زيادة طردية راجعة على الأرجح إلى الأسباب التالية:²³

- النمو الديموغرافي الطبيعي لعدد سكان الولاية .
- فعالية الحملات التحسيسية التي تقوم بها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لجمع زكاة الفطر.
- لعل الطريقة التي توزع بها جعلتها أكثر فعالية وشاملة لعدد أكبر من المستحقين، ما جعل المزكون يستحسنون دفعها على مستوى صناديق الزكاة .

وبالتالي فالانخفاض في المبلغ الإجمالي للزكاة يتعلق بانخفاض في حصيلة زكاة الأموال بشكل محسوس فقد كان المبلغ المحصل سنة 2014 يقدر بـ 36.282.44,00 دج لينزل سنة 2015 إلى 27.64.194,74 دج ، أي فقدان 23,75% (الربع تقريبا) من حصة السنة التي قبلها ، ليتواصل النزول سنة 2016 فقد قدرت الحصيلة بـ 14.097.177,94 دج ما يمثل 51% فقط من المبلغ المحصل سنة 2014 .

حصيلة زكاة المال لسنة 2017 (متعلقة في الأصل بزكاة سنة 2016 ميلادية) عرفت بعض التحسن يفترض أنه راجع إلى التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات في نهاية سنة 2016 .

الشكل رقم (02) يبين نسبة كل نوع من الزكاة من المبلغ الإجمالي للزكاة خلال الفترة 2004-2016



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات السابقة .

من الطبيعي أن تكون زكاة الأموال هي التي تستحوذ على النسبة الكبيرة من الحصيلة الإجمالية للزكاة ، تليها زكاة الفطر التي هي أكثر تقديسا في المجتمع الجزائري من زكاة الاموال والزروع .

5. صرف الأموال المحصلة من الزكاة على مستوى ولاية ميلة .

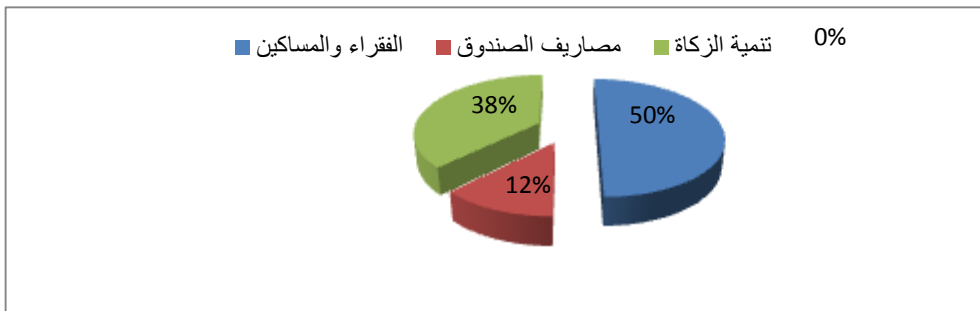
يجب أن نشير بداية أن صرف الأموال المحصلة محدد بموجب أطر قانونية منها على الخصوص المنشور الوزاري رقم 2004/139 المؤرخ في 2004.03.17 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم 1425هـ/2004 م ، حيث وزع المنشور حصيلة الزكاة كما يلي :

الجدول رقم (02) نسب صرف حصيلة الزكاة على المستحقين .

نسب صرف حصيلة الزكاة		البيان
الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج	
50%	87.5%	الفقراء والمساكين
37.5%	/	مصاريف تنمية حصيلة الزكاة
12.5% توزع كما يلي :		مصاريف تسيير صندوق الزكاة
4.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية		
6% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية		
2% تصب في الحساب الوطني لتغطية نفقات الصندوق على المستوى الوطني .		

المصدر : الوثائق الداخلية لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف .

الشكل رقم (03) نسب صرف الأموال المحصلة من الزكوات في حالة المبلغ أكبر من 5 ملايين دج.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المنشور رقم 2004/139 المؤرخ في 2004.03.17

وقد فصل كذلك المنشور في النسبة الموجهة لمصاريف الصندوق بتقسيمها كما هو موضح في الشكل.

1-5 عدد المستفيدين من الزكاة .

الجدول رقم (03) عدد المستفيدين من مختلف أصناف الزكاة خلال الفترة 2004-2016.

السنة	المستفيدين من زكاة الفطر	المستفيدين من زكاة المال	المستفيدين من زكاة الزروع والثمار	العدد الاجمالي للمستفيدين
2004	3311	724	376	4411
2005	3191	1344	/	3835
2006	3794	1982	351	6127
2007	4429	3385	1221	9035
2008	3959	3082	/	7041
2009	3834	2998	247	7079
2010	4150	2736	387	7273
2011	3950	2601	451	7002
2012	3731	2804	480	7015
2013	3045	2959	620	6624
2014	3245	3044	612	6901
2015	2789	3360	290	6439
2016	2866	1854	96	4816
المجموع	43728	33023	5035	81786

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة .

الملاحظ من الجدول أن عدد المستفيدين من الزكاة في تزايد متناسب مع زيادة الأموال المحصلة ، مع الإشارة أن سنة 2017 غير معنية لحد الآن بزكاة الفطر وزكاة الزروع والثمار .

2-5 استثمار أموال الزكاة – القرض الحسن-

من المفيد بداية الإشارة إلى أن الاستفادة من أموال الزكاة في إطار الإستثمار تعطى فيه الأولوية لبعض الحالات التي يراد من خلالها تعميم الاستفادة وتحقيق النجاعة الاقتصادية من وراء هذا الإستثمار وتحقيق التكامل مع مجهودات الدولة في مجال خلق مناصب الشغل عن طريق الإستثمار ويمكن تلخيص المشاريع ذات الأولوية في :

- تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب .
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
- تمويل المشاريع المصغرة .
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض .
- مساعدة المؤسسات الغارمة على الانتعاش .
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار الزكاة وبنك البركة الجزائري .

الجدول رقم (04) نمو وتطور المبلغ الإجمالي الموزع للقرض الحسن خلال الفترة 2004-2014

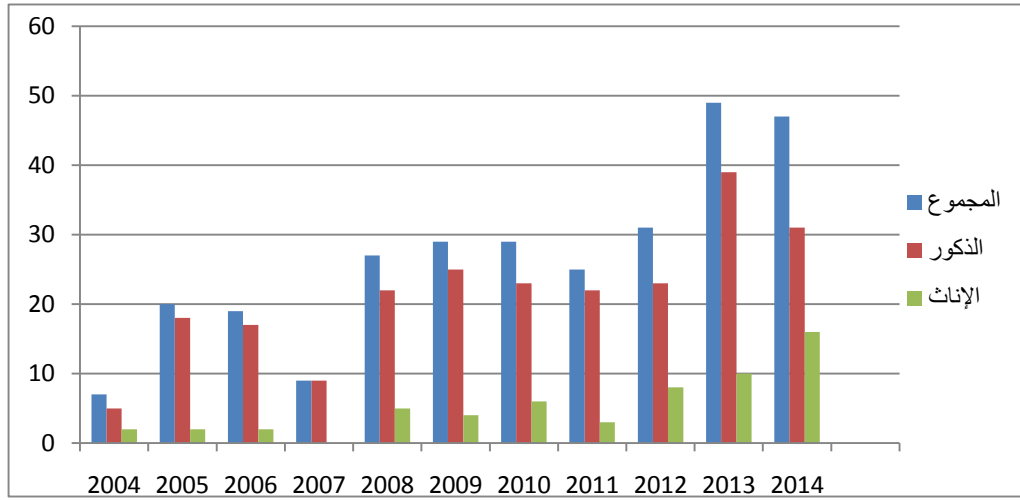
السنة	المبلغ المخصص للقرض الحسن	عدد المستفيدين	الذكور	الإناث
2004	1520657.42	07	0	02
2005	181567.53	20	18	02
2006	4464884.07	19	17	02
2007	2249443.60	09	09	00
2008	7453988.78	27	22	05
2009	7801882.90	29	25	04
2010	8201000.00	30	23	06
2011	7444000.00	25	22	03

08	23	31	8999000.00	2012
10	39	49	14365800.00	2013
16	31	47	13804000.00	2014
58	235	293	78120224.30	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة .

والملاحظ من الجدول رقم 03 أن حصيلة المبلغ المخصص للإستثمار في تزايد مستمر ماعدا بعض السنوات التي عرفت في الأصل اضطراب في عملية التحصيل لأسباب مختلفة ، كما أن الملاحظ أن النسبة الكبيرة مخصصة للذكور (80 بالمائة مخصصة للذكور و20 بالمائة للإناث) ، كما هو موضح في الشكل أدناه .

الشكل رقم (05) توزيع أموال المستثمرة من صندوق الزكاة حسب الجنس خلال الفترة 2004-2014



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات السابقة .

3-5 توزيع الاستفادة من القرض الحسن حسب البلديات .

حاولت مصالح مديرية الشؤون الدينية والأوقاف مراعاة أن يشمل الاستفادة من صندوق الزكاة مختلف بلديات الولاية وقد وزعت مشاريع القرض الحسن على 32 بلدية .

الجدول رقم (05) توزيع الاستفادة من القرض الحسن على مستوى بلديات ولاية ميلة (أموال 2004-2014)

الرقم	البلدية	عدد المشاريع	نسبة نجاح المشروع	الرقم	البلدية	عدد المشاريع	نسبة نجاح المشروع
01	ميلة	69	45%	17	زغاية	5	0%
02	عين التين	2	50%	18	أحمد راشدي	6	4%
03	سيدي خليفة	10	50%	19	فرجيو	18	15%
04	شلغوم العيد	16	65%	20	يحيى بني قشة	3	20%
05	وادي العثمانية	12	20%	21	الرواشد	10	20%
06	عين الملوك	1	0%	22	تبيرقنت	3	15%
07	التلاغمة	18	15%	23	القرارم قوقة	11	4%
08	المشيرة	0	/	24	حمالة	2	100%
09	وادي سقان	0	/	25	سيدي مروان	14	35%
10	تاجنانت	7	20%	26	الشفارة	13	10%
11	اولاد اخلوف	0	/	27	بوحاتم	12	20%
12	بن يحيى ع الرحمان	0	/	28	د.بوصلاح	2	5%
13	ترعي باينان	10	35%	29	تسدان حدادة	13	15%

15%	7	مينار زارزة	30	10%	2	تسالة لمطاعي	14
15%	7	ع ب احريش	31	5%	9	اعميرة آراس	15
60%	2	لعياضي برباس	32	5%	9	وادي النجاء	16
24%	293	المجموع					

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة .

الملاحظ من الجدول أن نسبة تجسيد المشاريع ضعيفة فقد قدرت بـ 24% في إجمالي البلديات ، وهو ما يعتبر عائق أمام نجاح صندوق الزكاة بالولاية .

4-5 تطور عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2017.

الجدول رقم (06) تطور عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2017.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
2004	1100	2009	3245	2014	3656
2005	1344	2010	3123	2015	3650
2006	2333	2011	3016	2016	1950
2007	4606	2012	3284	2017	2004
2008	3082	2013	3579		

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة .

الخاتمة

تساهم الزكاة في التنمية بمختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل المساهمة في التنمية الاقتصادية هي إحدى مقاصد الزكاة وفق ما شرعت من أجله ، ذلك أنها تساهم بشكل مباشر وفعال في خلق مناصب الشغل وخلق حركة اقتصادية على مستوى الدول خاصة إذا ما تم تحصيل أموال الزكاة بشكل جيد وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع والقضاء على التفاوت الاجتماعي من خلال أخذ أموال من الأغنياء وتسليمها إلى مستحقيها وفق ما حددهم الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم .

ولاية ميلة كغيرها من الولايات أنشأت صندوق الزكاة هادفة إلى تحصيل الزكاة وتوزيعها وفق الأطر القانونية والشرعية المحددة لذلك بهدف المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الولاية ، وبالفعل نجحت في جمع مبالغ معتبرة وزعت كما اشرنا سابقا على مستحقيها وفق التنظيم المعمول به إلا أن مساهمة الزكاة تبقى ضعيفة في التنمية الاقتصادية على مستوى الولاية بالنظر إلى عدد مناصب الشغل المنشأة بفعل الزكاة، ويرجع السبب ربما لعدم كفاية الأموال المجموعة من قبل الصندوق ، ما يجعل من الضروري القيام بحملات تحسيسية من طرف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بهدف إبراز الإفادة المحتملة من صندوق الزكاة وبالتالي ترغيب المزين في وضع أموالهم على مستوى الصندوق .

المراجع والإحالات:

- 1 أحمد حسين علي حسين ، محاسبة الزكاة ، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، 2002 ، ص ص 8-9.
- 2 البقرة ، الآية 43.
- 3 التوبة ، الآية 103.
- 4 الكهف ، الآية 81.
- 5 النور ، الآية 21.
- 6 فؤاد السيد المليجي ، أيمن أحمد شتيوي ، محاسبة الزكاة ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، 2002 ، ص 13.
- 7 التوبة ، الآية 103.
- 8 رواه البخاري ومسلم .
- 9 آل عمران ، الآية 180.
- 10 بوعلام بن جيلالي ومحمد العلمي ، الإطار المؤسسي للزكاة ، أبعاه ومضامينه ، المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في كوالامبور ، ماليزيا ، 7-10 ماي 1990، وقائع الندوة رقم 22 ، ص 22.
- 11 سورة التوبة ، الآية 60.

- 12 ليازيد وهيبية، جامعة معسكر ، دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر -حالة الجزائر- ، ص 7 .
- 13 المرجع السابق ،
- 14 محي الدين حمداني ، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2009/2008 ، ص 13.
- 15 المرجع السابق ، ص 14.
- 16 الطيب داودي ، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 35.
- 17 المرجع السابق ، ص 37
- 18 محي الدين حمداني ، مع سبق ذكره ، ص 16.
- 19 سورة هود الآية 61.
- 20 بومدين بوكليخة ، الإطار المؤسساتي للزكاة ودورها في تنمية الإقتصاد الجزائري ، دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية ، جامعة تلمسان ، 2013/2012.
- 21 حسين حسين شحاتة، دور فريضة في الإصلاح الإقتصادي الزكاة، سلسلة أبحاث ودراسات في الفكر الإقتصادي ، الإسلامي ، ص 5- 9.
- و صالح صالح ، تطوير الدور التمويلي والإستثماري والإقتصادي لمؤسسة الزكاة في الإقتصاديات الحديثة ، مشروع مقترح لمأسسة صندوق الزكاة في الجزائر ، مجلة العلوم
- 22 - وثائق مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة .
- 23 تفسيرات موظفين على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ميلة .

مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية
- دراسة تطبيقية بتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الوادي -

*A risk-based approach in auditing to improve the efficiency and quality
of external audit*

- An applied study in El-oued co-operation of grain and dry beans-

د. زين يونس
جامعة الشهيد حمه لخضر / الوادي
zine.younes@yahoo.fr

أ. لخزاري عبد الجليل
جامعة محمد خيضر / بسكرة
Lakhabd88@yahoo.com

Received: 15/09/2016

Accepted: 20/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تعد المخاطر وكيفية إدارتها من المواضيع ذات الأهمية بمكان، وذلك في شتي الميادين وخاصة منها الاقتصادية، ففي مهنة المراجعة تعد هذه الأخيرة تحد يعيق المراجع الخارجي من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة. وعليه تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة المخاطر التي تحيط بالمراجع عند قيامه بأداء عملية المراجعة، كما تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية تحليل هذه المخاطر من أجل تحسين كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة الخارجية، ولتحقيق ذلك قمنا بمحاولة تطبيق نموذج مخاطر المراجعة في مراجعة حسابات تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الوادي، وقد توصلت الدراسة الى أن عملية تحديد وتقييم مخاطر المراجعة من الأمور المهمة للمراجع خاصة عند التخطيط لعملية المراجعة أو عند تحديد إجراءاتها. **الكلمات المفتاحية:** نموذج مخاطر المراجعة، المخاطر الملازمة، المخاطر الرقابية، مخاطر الاكتشاف، جودة المراجعة.

Abstract:

The subjects of risks and how to manage it, are the most important topic in various field especially in economics one, in the audit profession risks become a challenge that hampering external auditors to achieve the desired objectives.

This study aims to find out the nature of the risks that surround the auditor when he the perform the review process, as this study aims to highlight the importance of analyzing these risks in order to improve the efficiency and quality performance of the external audit process, and to achieve this, we attempt to apply the audit risk model in account review of " grain and dry beans cooperative of El Oued province", the study found that the process of identifying and evaluating audit risk is very important especially for the Auditor when he planning the audit or when he determining the procedures

Key Words Audit Risk Model, Inherent Risk, Control Risk, Detection Risk, Audit Quality

تمهيد:

لقد شهدت مهنة المراجعة الخارجية تطورات متسارعة خلال العقود الأخيرة، حيث تغيرت النظرة إلى المقصود بالمراجعة وأهدافها وإلى مهمة المراجع والدور الذي يقوم به، حيث أصبح ينظر إلى المراجعة على أنها عملية منهجية للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتأكدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية، وتقويمها للتأكد من درجة التوافق بين هذه التأكدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستفيدين ذوي العلاقة.

وحتى يمكن القول ان المراجع يساهم بفعالية في النشاط الاقتصادي ويقدم قيمة مضافة، يجب أن يؤدي المراجع الخدمات المهنية بمستوى الجودة الذي يتوقعه جمهور المستفيدين، وذلك من خلال بذل العناية المهنية المطلوبة، غير ان عملية المراجعة تكتنفها عدة مخاطر قد تؤثر بالسلب على المراجع وعملية المراجعة خاصتا والمهنة عموما، وفي هذا السياق سعت الهيئات والمنظمات الدولية للارتقاء بالمهنة من خلال اصدار عدة معايير من بينها معايير تساهم وتحت المراجع للأخذ بعين الاعتبار مخاطر المراجعة اثناء أداء أعمال المراجعة ومحاول تدنيتهما الى المستوى المقبول.

وبغيت تحديد كيفية تنفيذ عملية المراجعة وإجراءاتها لتكوين الراي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، جاء مداخل تحليل مخاطر المراجعة لتحديد تلك المجالات التي توجد بها احتمال مرتفع لحدوث أخطاء وغش أو تلك المجالات التي تتميز بتعدد عمليات المراجعة، ومما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف يساهم مدخل تحليل مخاطر المراجعة في رفع كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة الخارجية؟

وللإحاطة بجميع جوانب الإشكالية ارتأينا الى تقسيم الدراسة الى:

أولاً: الجانب النظري للدراسة:

أ- جهود الهيئات المهنية والدراسات الأكاديمية في تعريف مخاطر المراجعة:

يقصد بالخطر في المراجعة أن على المراجع قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة، حيث يعلم المراجع أن الخطر موجود وأن عليه أن يتعامل معه على نحو ملائم، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المراجعون ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة لها على نحو ملائم.

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مخاطر المراجعة على أنها "الخطر الناتج عن الفشل الغير لمقصود للمراجع في تعديل رأيه بشكل ملائم عن قوائم مالية تتضمن تحريفات جوهرية"¹.

وعرف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في المعيار الدولي للمراجعة 315 مخاطر المراجعة بأنها "خطر أن يبدي المراجع رأياً غير سليم عندما تتضمن القوائم المالية خطأ جوهرياً"².

كما عرفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) هي "احتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء مهمة"³.

كما عرف Arens and Loebbeck مخاطر المراجعة على "انها مدى قبول المراجع لبعض مستويات من عدم التأكد عند أداء اعمال المراجعة"⁴.

كم تم تعريف مخاطر المراجعة من قبل Millchamp وهي "المخاطر نتيجة لإبداء رأي خاطئ جزئياً في القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، والتي قد تتسبب في وقوع اضرار وخسائر لمكتب المراجعة"⁵.

من التعريفات السابقة نستخلص أن مخاطر المراجعة بأنها مخاطر قيام المراجع الخارجي بإبداء رأي غير مناسب في التقرير الذي يصدره حول القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، في حين تحتوي تلك البيانات المالية على أخطاء جوهرية.

ب- أنواع مخاطر المراجعة الخارجية:

باستقراء أهم الإرشادات الصادرة عن المنظمات المهنية والدراسات العلمية المتعلقة بمخاطر المراجعة نجد أنها جميعاً اتفقت على أن مخاطر المراجعة تتكون من المكونات التالية:

- المخاطر الملازمة (الضمنية، الطبيعية):

المخاطر الملازمة تقيس تقييم المراجع لاحتمالية وجود تحريف جوهري، وذلك قبل النظر في فعالية الرقابة الداخلية⁶، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وبيئته وطبيعة أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات، فالحساب التي تعتمد في تقديرها بدرجة كبيرة على حكمة الإدارة واجتهادها أو انها معقدة في احتسابها كالتقديرات الحسابية المعقدة، أو تلك التي تمثل أصولاً مرغوبة أو متحركة كالمجوهرات، أو تلك التي تكون على وجه الخصوص عرضة للتغير في ضوء طلب المستهلكين أو التقنية التي تؤثر على قيمتها، كل هذه الحسابات تكون مخاطرها الضمنية أكثر من غيرها⁷.

- المخاطر الرقابية:

تعرف مخاطر الرقابة بأنها تلك المخاطر من إمكان حدوث تحريف في رصيد حساب ما أو نوع ما من العمليات – والذي قد يكون هاماً في حد ذاته أو إذا أضيف إلى غيره من أخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو أنواع أخرى من العمليات – ولا يمكن منع هذا التحريف أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية⁸، وتعني احتمال وجود أخطاء هامة بسبب عجز نظام الرقابة الداخلية عن منعها أو اكتشافها وقت حدوثها⁹، إذا فهي مقياس يعكس تقدير المراجع لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة في منع حدوث كشف الأخطاء عند وقوعها.

- مخاطر الاكتشاف:

وهي مقياس مدى قبول المراجع الخارجي وجود خطأ مادي بالقوائم المالية وذلك بعد إتمام عملية المراجعة وإبداء الرأي الموضوعي حول القوائم المالية، وعلى العموم فإن إدارة المؤسسة هي التي تتحمل مسؤولية المخاطر الملازمة ومخاطر نظم الرقابة الداخلية، لأنها هي التي صممت النظام المحاسبي كما قامت بإعداد نظم الرقابة الداخلية ومراعاة تطبيقه، أما المراجع الخارجي فهو المسؤول عن مخاطر الاكتشاف، حيث يمكنه أن يقوم بإجراءات مراجعة إضافية أو توسيع حجم العينة الاحصائية للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة وللوصول الى مستوى مقبول للمخاطر في الكشف عن الأخطاء وذلك يقلل من مخاطر المراجعة الى مستوى مقبول ومنخفض¹⁰.

ج- مدخل تحليل مخاطر المراجعة واستخداماته (نموذج مخاطر المراجعة)

ج-1- أهمية تحليل وتقدير مخاطر المراجعة:

وتظهر أهمية تحليل وتقدير مراجع الحسابات لخطر المراجعة عند تخطيط عملية المراجعة أو تنفيذها أو إعداد التقرير وإبداء الرأي في القوائم المالية والذي يكون في الحالات الآتية¹¹:

- رفض المراجع القوائم المالية التي لا تحتوي على تحريفات جوهرية رفض غير صحيح أو قبولها رغم احتوائها على تحريفات جوهرية قبول خاطئ.
- مقدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء ذات التأثير الجوهري في صدق وسلامة القوائم المالية تعبر عن جودة المراجعة.

- إتخاذ المراجع لقرارات مرتبطة بعملية المراجعة التي تتمثل في حكمه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، تحديد مدى وحجم الإختبارات الجوهرية، تحديد مدى وحجم إجراءات الفحص التحليلي، إعادة تصنيف الحسابات حسب قابليتها لتوليد نوع معين من الخطر.

- تعديل المراجع خطة المراجعة وإجراءات المراجعة المخطط. وعليه كلما تراكمت سنوات الخبرة لدى المراجع يكون تقديره للخطر بصورة سليمة.

ج-2- نموذج مخاطر المراجعة

يعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من أكثر المنظمات المهنية الي أولت موضوع تقدير مخاطر المراجعة اهتماما متزايدا، حيث أصدر المجمع إيضاحين هما:

- إيضاح معايير المراجعة رقم 39 لعام 1981:

يتم تقدير المخاطر النهائية للمراجعة وفقا لهذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

المخاطر النهائية للمراجعة = مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف المتعلقة بالمراجعة التحليلية × مخاطر الاكتشاف المتعلقة بالمراجعة التفصيلية. ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية¹²:

- أن الخطر الحتمي (الملازم) = واحد صحيح وذلك لصعوبة وتكلفة تقديره.
- أن المخاطر غير مرتبطة بالمعاينة الإحصائية تكون ضئيلة جدا يمكن تجاهلها.
- أن مكونات المخاطرة النهائية تكون مستقلة عن بعضها البعض.

- إيضاح المراجعة رقم 47 لسنة 1983.

أهتم هذا النموذج بمخاطر المراجعة والاهمية النسبية، حيث تضمن المخاطر الحتمية (الملازمة) في نموذج تقدير المخاطرة النهائية، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

خطر المراجعة = الخطر الملازم × خطر الرقابة × خطر الاكتشاف

وجاء في المعيار أنه لاحتساب خطر الاكتشاف يتعين على المراجع أن يختار أولا المستوى المقبول لخطر المراجعة، ثم على المراجع أن يقيم الملازم، وبعد ذلك عليه تقييم خطر الرقابة ثم احتساب خطر الاكتشاف بحل المعادلة التالية:

مخاطر الاكتشاف = خطر المراجعة ÷ (المخاطر الملازمة × المخاطر الرقابية)

ومن المعادلة التالية نستنتج أن المراجع لا يستطيع التحكم في الخطر الملازم وخطر الرقابة، ولكنه يستطيع التحكم في خطر تخفيض خطر الاكتشاف من خلال اختيار إجراءات المراجعة الملائمة.

ويعتبر الإلمام الكامل بنموذج خطر المراجعة أمرا أساسيا لتخطيط المراجعة على نحو فعال والتأكد من كفاءة خطة المراجعة وفهم العلاقة بين المخاطر المتنوعة والأدلة المطلوب تجميعها¹³.

ج-3- أهمية مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة أداء عملية المراجعة:

يتضح مما سبق أنه إذا تم تخطيط عملية المراجعة مع أخذ عناصر الخطر في الاعتبار عند القيام بكل إجراء من الإجراءات التي تتطوي عليها، ومحاولة استخدام الاجراء الذي يتناسب مع طبيعة العنصر أو المهمة المعنية، ومستوى الخطر الذي يتعرض له، فان يدعم رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية ويؤدي الى تحقيق الكفاءة والفعالية لعملية المراجعة، وترتب عليه اكتشاف وتدنية المخاطر الى الحد الأدنى الذي يمكن قبوله.

ولا شك أن القيام بعملية المراجعة على هذا النحو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية للمراجع، ويؤدي إلى الارتقاء بجودة المراجعة نفسها من خلال زيده جودة الرأي الذي يبديه المراجع في القوائم المالية موضوع الفحص¹⁴.

ثانياً: الجانب التطبيقي:

سيتم في الجانب التطبيقي للدراسة محاولة تطبيق مدخل تحليل مخاطر المراجعة من خلال استخدام نموذج مخاطر المراجعة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في المؤسسة محل الدراسة، ومن أجل ذلك تم بناء وتطوير القوائم الاستقصائية بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص.

أ- الإجراءات الأولية لتقدير مخاطر المراجعة في المؤسسة محل المراجعة:

يلزم لإستخدام نموذج مخاطر المراجعة أن يقوم المراجع أولاً بتقدير المستوى المقبول لمخاطر المراجعة الكلية، ثم تقدير المخاطر الملازمة من خلال دراسة طبيعة نشاط العميل، وخصوصيات الصناعة، ومدى تعقد عملية المراجعة وطبيعة الحسابات، وكذلك تقدير المخاطر الرقابية من خلال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والمحصلة النهائية لهذه التقديرات بوصفها متغيرات مستقلة هو تقدير مخاطر الاكتشاف، وهي المتغير التابع في النموذج، ومن ثم إعادة صياغة النموذج، ويتم ذلك كالآتي:

أ-1- تقدير المخاطر الملازمة:

يتم تقدير درجة المخاطر الملازمة عن طريق تصميم جدول يبين مستوى الالتزام بالضوابط المحددة لكل حساب، والتعبير عن هذه المخاطر في شكل نوعي أو كمي، إلا أن القياس الكمي يدعم فهم عناصر المخاطر ويوفر مدخلا متسقا لتحليلها، وذلك من خلال إعطاء نسب تتراوح بين (25%-100%) ولغرض الدراسة تم اختيار النسب التالية: (25، 50، 75، 100) * حسب الالتزام بالضوابط المحددة، ويتم ذلك كالتالي:

أولاً: تقدير درجة الالتزام = (مستوى الالتزام × عدد مرات الالتزام) ÷ إجمالي مستويات الالتزام

ثانياً: نسبة المخاطر الملازمة = 100% - درجة الالتزام

أ-2- تقدير المخاطر الرقابية:

بعد التوصل إلى فهم نظام الرقابة الداخلية، وفحص تدفق المستندات وأعمال النظام المحاسبي، تم وضع تقدير أولي وذلك بأخذ بعين الاعتبار اتجاه الإدارة فيما يخص أهمية الرقابة، وقد تم تحديد المخاطر الرقابية عن طريق اعتماد التقدير من (10-1) * لقياس مدى الالتزام بالضوابط الرقابية لكل حساب. ويتم تحديد نسبة مخاطر الرقابة من خلال المعادلة التالية:

نسبة مخاطر الرقابة = (مجموع مستويات الخطر الفعلي ÷ مجموع المستويات القياسية) × 100%

أ-3- تحديد مخاطر الاكتشاف:

هناك نسبة محددة للمخاطر الكلية التي لا تتجاوز 5% * حددتها مكاتب المراجعة العالمية من خبرتها ومن البحوث التي تم عملها حيث أن هذه النسبة تعد معقولة، ويتم تحديد مخاطر الاكتشاف بعد تطبيق المعادلة:

مخاطر الاكتشاف = (مخاطر المراجعة الكلية) ÷ (المخاطر الملازمة × المخاطر الرقابية)

ان تحديد مخاطر الاكتشاف يساعد المراجع في تحديد نسبة المراجعة التفصيلية التي يجب أن يقوم بها، والتي يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة التالية:

نسبة المراجعة التفصيلية = 100% - مخاطر الاكتشاف

ب- تقدير مخاطر المراجعة للمؤسسة محل المراجعة وحساب نسبة المراجعة لكل حساب ولتحديد الأدلة التي يجب جمعها في كل حساب لتدعيم رأي المراجع حول صحة الحساب المعني، ونظرا لكبير حجم المؤسسة وتوسع نشاطها وتعدد حساباتها، سيتم التركيز على تقدير المخاطر لبعض الحسابات ذات الأثر الهام في نشاط المؤسسة - وتعتبر الحسابات الآتية ذات أهمية ليس فقط للمؤسسة محل المراجعة انما يمكن اعتبارها أيضا مهمة لباقي المؤسسات- وهي:

ب-1- حسابات التثبيات:

تقدير المخاطر الملازمة للتثبيات

الجدول رقم (2): تقدير الملازمة للتثبيات

	مستوى الالتزام				الضوابط	
	25	50	75	100		
1			×		الاختيار الجيد للموردين (نوعية التثبيات)	
2		×			برامج الصيانة والتصليح	
3	×				قابلية التثبيات للاستعمال (التقادم والتطور التقني)	
4		×			سعر التثبيات مقارنة مع السائد	
5				×	حالات التلف والاستعمال الغير الجيد في السنوات السابقة	
6				×	تفاعل الإدارة العليا بشأن نقاط الخلل وحالات التلاعب والسرقة ومراقبة التثبيات	
	1	2	1	2	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = (1 \times 25\%) + (2 \times 50\%) + (1 \times 75\%) + (2 \times 100\%) = 6/4 = 66.6\%$$

نسبة مخاطر الملازمة = 100% - 66.6% = 33.4%

- تقدير المخاطر الرقابية للتثبيات

الجدول رقم (2): تقدير المخاطر الرقابية للتثبيات

	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي	الضوابط	
1	10	4	هل تقوم المؤسسة بمسك سجلات تفصيلية بالموجودات الثابتة؟	
2	10	2	تستخدم المؤسسة نظام لترميز موجوداتها؟	
3	10	2	هل أن الأراضي والعقارات مسجلة باسم المؤسسة في دوائر التسجيل العقاري؟	
4	10	5	أجراء المطابقة بين السجلات والأستاذ العام دوريا؟	
5	10	9	هل تجري اعادة تقييم دورية لها للوصول الى القيم الواجب التأمين عليها؟	
6	10	3	هل هناك سياسة ثابتة تسيّر عليها المؤسسة فيما يتعلق بالإهلاكات؟	
7	10	9	هل يتم التمييز بين الاضافات من ناحية والاصلاحات والترميمات من ناحية أخرى؟	
8	10	6	هل هناك وجود رقابة داخلية فعالة على المعدات الصغيرة والآلات؟	
9	10	6	هل يتم شطب بعض التثبيات او تحويلها للعوادم او الخردة من قبل شخص مختص؟	
10	10	2	هل تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لحماية موجوداتها من أخطار الحريق والتلف وسوء الاستعمال؟	
	100	48	مجموع النقاط	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 100\% \times (100 \div 48) = 48\%$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات

مخاطر الاكتشاف = $0.312 = (0.48 \times 0.334) \div 0.05$
 ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيتات = $100\% - 31.2\% = 68.8\%$.
ب-2- حسابات المخزونات:
 - تقدير المخاطر الملازمة للمخزونات

الجدول رقم (3): تقدير المخاطر الملازمة للمخزونات

مستوى الالتزام				الضوابط	
25	50	75	100		
	×			كفاءة وفاعلية قسم المخازن في ادارة التخزين	1
	×			مدى كفاءة الإدارة والعاملين في المخازن	2
		×		وجود جرد مستمر على المخزون	3
		×		كفاءة عمليات التخزين	4
×				وجود تغييرات في السياسات المحاسبية	5
	×			قابلية المخزون للسرقة او الاختلاس أو التلف	6
	×			حالات الاختلاس والسرقة الحاصلة في السنوات السابقة	7
×				تفاعل الإدارة العليا بشأن نقاط الخلل وحالات التلاعب والسرقة ومراقبة الخزين	8
2	4	2	0	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:
 درجة الالتزام = $0 + 2 + 4 + 2 / (2 \times 25\%) + (4 \times 50\%) + (2 \times 75\%) + (0 \times 100\%) = 8/4 = 50\%$

نسبة مخاطر الملازمة = $100\% - 50\% = 50\%$
 - تقدير المخاطر الرقابية للمخزونات

الجدول رقم (4): تقدير المخاطر الرقابية للمخزونات

مستوى الخطر الفعلي	أعلى مستوى قياسي للخطر	الضوابط	
9	10	هل أمناء المخازن مستقلون تماما عن قسم المشتريات وقسم المبيعات؟	1
4	10	هل هناك جرد مستمر، بالكميات والقيم، ومستعمل يخص العناصر الأساسية للمخزونات؟	2
8	10	هل يقوم بالجود الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المخازن وماسكو السجلات	3
8	10	هل تمسك السجلات التفصيلية للمخزون من طرف أشخاص غير الذين يسهرون على حمايتها؟	4
5	10	هل يتم استعمال مستندات متسلسلة الأرقام الخاصة بالمخزون وهل يستعمل في ذلك الإعلام الآلي لتسهيل عملية المراجعة والتعرف على مستوى المخزون	5
7	10	بسرعة؟	6
6	10	هل يتم فحص سجلات الجرد المستمر دوريا بهدف استخراج أنواع المخزون ذات معدل دوران ضعيف؟	7
5	10	هل المخزونات محماة ضد السرقة بوضعها في أماكن آمنة، تتماشى ونوع المخزون؟	8
7	10	هل يخضع قرار البضائع التي أصبحت غير صالحة وفاقدة مسؤول؟	9
10	10	هل مخزونات المؤسسة الموجودة خارجها تخضع إلى الغد المادي في نهاية السنة أو يصادق على وجودها من طرف الغير الموجودة لديه خلال السنة وفي نهايتها؟	10
69	100	هل يتم التأمين على محتويات المخازن ضد السرقة والحريق؟	
		مجموع النقاط	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

- نسبة مخاطر الرقابية = $100\% \times (100 \div 66) = 69\%$
- تحديد مخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لحسابات المخزونات
مخاطر الاكتشاف = $0.05 = (0.69 \times 0.5) \div 0.05$
- ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيات = $100\% - 14.5\% = 85.5\%$.
- ب-3- حسابات النقدية:**
- تقدير المخاطر الملازمة لحسابات النقدية

الجدول رقم (5): تقدير المخاطر الملازمة لحسابات النقدية

	مستوى الالتزام				الضوابط	
	25	50	75	100		
1				×	تسلم النقد من قبل موظف غير أمين الصندوق	
2		×			الصرف من مبالغ المقبوضات النقدية.	
3		×			إجراء المقاربات البنكية شهريا	
4				×	التحكم في دفاتر وصولات القبض ودفاتر الشيكات	
5			×		نزاهة الإدارة.	
6			×		كفاءة الإدارة وموظفيها	
7		×			مدى تجاوب الإدارة لإتخاذ الوسائل العلاجية إزاء حالات التلاعب والتزوير المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظامها.	
	0	3	2	2	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$2+2+3+0 / (0 \times 25\%) + (3 \times 50\%) + (2 \times 75\%) + (2 \times 100\%) = 7/5 = 71\%$$

نسبة مخاطر الملازمة = $100\% - 71\% = 29\%$

- تقدير المخاطر الرقابية لحسابات النقدية

الجدول رقم (6): تقدير المخاطر الرقابية لحسابات النقدية

	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي	الضوابط	
2	10	4	هل يقوم ماسك دفتر اليومية العامة بجمع المبالغ المقيدة بالدفتر في نهاية اليوم؟	
3	10	8	هل يجري جرد دوري ومفاجئ للنقدية بالخرزينة؟	
4	10	8	هل يتم إجراء مطابقة دورية بين سجل أمين الصندوق والأستاذ العام؟	
5	10	5	هل يتم التوقيع على الشيك من أكثر من موظف؟	
6	10	7	هل يتم تدقيق الشيكات قبل قبضها والتأكد من استيفائها للشروط الواجب توافرها فيها؟	
7	10	6	هل تحفظ دفاتر الشكات الغير مستعملة في أماكن آمنة وتحت مسؤولية شخص ليس له حق الإمضاء؟	
8	10	5	هل يتم إيداع المقبوضات النقدية والشيكات الواردة بالبنك يوميا أو عندما تصل الحد الأقصى المسموح به؟	
9	10	7	هل يحظر توقيع الشيكات على بياض؟	
10	10	10	استلام كشوف حسابات البنك شهريا ومطابقتها؟	
	100	69	مجموع النقاط	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$56\% = 100\% \times (100 \div 56)$$

مؤهل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لحسابات النقدية

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = 0.05 = (0.56 \times 0.29) \div 0.30$$

ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيتات = 100% - 30% = 70%.

ب-4- دورة المبيعات:

- تقدير المخاطر الملازمة لدورة المبيعات

الجدول رقم (7): تقدير المخاطر الملازمة لدورة المبيعات

مستوى الالتزام				الضوابط	
25	50	75	100		
			×	1 طبيعة نشاط المؤسسة وعدد أنواع الإيرادات	
	×			2 التسجيل في السجلات بعد تحقق الإيراد مباشرة.	
×				3 طبيعة المبيعات تصاحبها مردودات	
	×			4 مراعات المؤسسة للتفرقة بين الارادات الرأسمالية وايراد الأنشطة العادية.	
		×		5 كفاءة الإدارة وموظفيها	
	×			6 حالات التلاعب والتزوير المكتشف ومعالجة جوانب الضعف في نظمها	
1	3	1	1	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = 6/3.5 = 2+2+3+0 / (0 \times 25\%) + (3 \times 50\%) + (1 \times 75\%) + (1 \times 100\%) = 58\%$$

نسبة مخاطر الملازمة = 100% - 58% = 42%

- تقدير المخاطر الرقابية لدورة المبيعات

الجدول رقم (8): تقدير المخاطر الرقابية لدورة المبيعات

مستوى الخطر الفعلي	أعلى مستوى قياسي للخطر	الضوابط	
3	10	هل هناك إدارة أو قسم مستقل خاص بالمبيعات؟	1
5	10	هل يوجد فصل بين الوظائف التالية: أعداد فواتير المبيعات والتحصيل ومسك حسابات العملاء؟	2
5	10	هل هناك سياسة معتمدة من مجلس إدارة المؤسسة تتعلق بتحديد الأسعار الحصص وشروط البيع الأجل؟	3
9	10	هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمبيعات الأجلة؟	4
2	10	هل تفحص طلبيات الزبائن ويوافق عليها (بتأشيرات) قبل إرسال البضائع؟	5
2	10	هل أن الخصومات تمنح بموافقة جهة مخولة؟	6
2	10	هل موافقة شخص مسؤول ضرورية في حالتي إلغاء حقوق معدومة ومنح خصم بعد انقضاء التاريخ المحدد لذلك أو في حالة كون المبلغ أكبر من الشروط العادية؟	7
6	10	هل تعتمد مردودات المبيعات من مدير قسم المبيعات قبل استلام البضاعة المردة وتقييمها بحساب العملاء؟	8
7	10	هل هناك رقابة على مصروفات النقل والشحن للعملاء؟	9
6	10	هل شكوى ضرر، نقص، وبضائع غير موافقة للشروط وتسجل وتراقب إثر وصولها من جميع النواحي؟	10
47	100	مجموع النقاط	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 53\% = 100\% \times (100 \div 53)$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لدورة المبيعات

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = 0.05 = (0.47 \times 0.42) \div 0.25$$

ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لحسابات التثبيتات = 100% - 30% = 75%.

ب-5- دورة المشتريات

- تقدير المخاطر الملازمة لدورة المشتريات

الجدول رقم (9): تقدير المخاطر الملازمة لدورة المشتريات

	مستوى الالتزام				الضوابط	
	25	50	75	100		
1			×		طبيعة نشاط المؤسسة	
2			×		نتائج المراجعة للسنوات السابقة	
3		×			المعاملات المالية غير الروتينية.	
4				×	الأطراف المرتبطة بعمليات الشراء من العاملين أو أعضاء الإدارة	
5		×			امكانية وقوع اختلاسات	
6	×				نزاهة الإدارة	
7	×				الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة	
	2	2	2	1	الإجمالي	

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الملازمة نجد:

$$\text{درجة الالتزام} = 1+2+2+2 / (2 \times 25\%) + (2 \times 50\%) + (2 \times 75\%) + (1 \times 100\%) = 57\%$$

$$\text{نسبة مخاطر الملازمة} = 100\% - 57\% = 43\%$$

- تقدير المخاطر الرقابية لدورة المشتريات:

الجدول رقم (10): تقدير المخاطر الرقابية لدورة المشتريات

	مستوى الخطر الفعلي	أعلى مستوى قياسي للخطر	الضوابط	
2	10	هل تخضع عملية الشراء التي تتعدى مبلغها حدا معيناً إلى مناقصات ومقارنة عروض مختلف الموردين لاختيار أحسنهم؟	2	
2	10	هل عمال مصلحة الاستلام مستقلون عن عمال مصلحة الشراء وعن الأشخاص الذين يتخذون قرارات الشراء؟	3	
3	10	هل تستعمل مصلحة الشراء طلبات مرقمة مسبقاً ومتسلسلة عن كل عملية شراء؟	4	
8	10	هل تسلم الفواتير بمجرد وصولها إلى مصلحة الرسائل مباشرة إلى الأشخاص المكلفين بدفعها، أو هناك رقابة عليها عند وصولها؟	5	
5	10	هل تراقب مردودات المشتريات بحيث تجعل حسابات الموردين المعنيين مدينة بها؟	6	
7	10	هل يعد ويراقب ميزان مراجعة الموردين، ويقارن بإجمالي الموردين شهرياً على الأقل؟	7	
4	10	هل تتخذ الإجراءات القانونية في الوقت المناسب عن الأضرار التي تنشأ عن التوريد غير السليم والمرفوض أو التالف؟	8	
	37	80		

وباستخدام المعادلة لاحتساب نسبة المخاطر الرقابية نجد:

$$\text{نسبة مخاطر الرقابية} = 100\% \times (80 \div 37) = 0.46\%$$

- تحديد المخاطر الاكتشاف ونسبة المراجعة التفصيلية لدورة المشتريات

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = 0.05 \div (0.46 \times 0.43) = 0.25$$

$$\text{ومنه نسبة المراجعة التفصيلية لدورة المشتريات} = 100\% - 25\% = 75\%$$

ج- نتائج تطبيق النموذج في المؤسسة محل المراجعة:

وبالاعتماد على نتائج تقدير المخاطر السابقة، وحتى يبدي المراجع رأي نظيفاً حول القوائم المالية يحتاج نسبة

من المراجعة التفصيلية حسب الأهمية النسبية لكل حساب:

- 85.5% بالنسبة لحسابات المخزونات وهذا ما يدل على أهمية هذا الأخير في حسابات المؤسسة.

- 75 % بالنسبة لدورة المبيعات.
- 75 % بالنسبة لدورة المشتريات.
- 70% بالنسبة لحسابات النقدية.
- 68.8% بالنسبة لحسابات التثبيتات.

الخلاصة:

إن من أهم ما يمكن أن نستخلصه من نتائج في هذه الدراسة، ما يلي:

- إن تحليل وتقويم المخاطر بواسطة المراجع يؤثر في تحديد مسار عملية المراجعة.
- إن عملية تحديد وتقييم مخاطر المراجعة من الأمور المهمة للمراجع، خاصة عند التخطيط لعملية المراجعة أو عند تحديد إجراءات المراجعة لما لهذه المخاطر من دور جوهري في عملية ارتكاب الأخطاء والاحتيال.
- إن التقدير الصائب للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية يؤدي الى تقدير صحيح لمخاطر الاكتشاف ومن ثم تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء عملية المراجعة.
- إن التقييم الكمي لمخاطر المراجعة يوفر أساسا موضوعيا لإبداء الرأي الفني حول عدالة وسلامة القوائم المالية.

التوصيات والاقتراحات:

- زيادة الادراك بالمخاطر المحيطة بمهنة المراجعة بصفقتها تحدي حقيقي يعيق الارتقاء بالمهنة.
- إقامة الدورات والمؤتمرات التي يطرح فيها الحلول المقترحة لهذه المشكلة من قبل أعضاء المهنة والمهتمين بها والمستفيدين منها.
- زيادة الاهتمام بالمداخل الحديثة في المراجعة، ومتابعة كل ما يقدم محليا وعالميا من أبحاث ودراسات تدور حول موضوع مخاطر المراجعة.
- يجب على الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر عقد دورات وندوات حول أهمية تطبيق أسلوب المراجعة المؤسس على المخاطر لما لذلك من أهمية على تحسين أداء المراجعة الخارجية وتطويرها.
- تطوير معايير مراجعة وفقا لمتطلبات البيئة المحلية له دور بارز ومهم في زيادة مستوى مهنة المراجعة في الجزائر.

المراجع والإحالات:

¹ Aicpa, Statement on Auditing Standards No47, **Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit**, USA, 2006, p:01.

² حسين يوسف القاضي وآخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، بدون دار نشر، 2014، ص: 271.

³ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، ص: 721.

⁴ Alvin A. Arens, James K. Loebbecke, **Auditing An Integrated Approach**, 8th edition, Person prentice hall International Inc, USA, 2000, p:354

⁵ A.H. Millichamp, **Auditing**, 8th edition, Thomson learning, 2002, p:220 متاح على موقع https://books.google.dz/books?id=K1E681Cy51AC&pg=PR3&lpg=PR3&dq=Millichamp,+Auditing&source=bl&ots=35qn1Q-rr3&sig=wR4evsH_sHBRZWcnu2t25is4TEg&hl=en&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=Millichamp%2C%20Auditin&f=false

- ⁶ Alvin A.Arens. & others, **Auditing and Assurances Services**, Pearson prentice hall, 15th edition, USA, 2014, p:259.
- ⁷ خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص: 166.
- ⁸ صالح ميلود خلط، دراسة تحليلية لمخاطر المراجعة وإستراتيجية المراجع لمواجهةها، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد 14، 2012، ص: 242.
- ⁹ محمد الفيومي وآخرون، المراجعة علما وعملا، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص: 149.
- ¹⁰ يوسف محمود جريوع، سالم أحمد صباح، مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - العدد 8، الجزء الأول، 2015، ص: 86.
- ¹¹ أنس القاسم فضل الله محمد، كفاءة الرقابة الداخلية وأثرها في مخاطر المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص: 57.
- ¹² جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص: 281-280.
- ¹³ خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، ليبيا، العدد 15، مجلد4، 2016، ص: 6.
- ¹⁴ أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 103.
- * تم اختيار هذه النسب من دليل المراجعة وفق منهج المراجعة وفق أسلوب المخاطر الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي لجمهورية العراق.
- * هذا المجال افتراضي فقط انما يمكن المراجع تحديد ذلك حسب الأهمية النسبية لضوابط الرقابة للمؤسسة محل المراجعة.
- * عندما يقلل المراجع خطر المراجعة (5%) إذا هذه مخاطر القبول، وهذا يعني أن درجة الثقة في رأي المراجع هي (95%)

إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي:

- العلاقة وآليات التأثير -

Human resource management and organizational performance

- *Relationship and mechanisms of influence* -

أ. سهام العقون

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 / الجزائر

Laggoun.siham@gmail.com

إ.د. فارس بوباكور

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 / الجزائر

Fares. boubakour@yahoo.fr

Received: 18/09/2016

Accepted: 22/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

بعد الوقوف على الأداء التنظيمي من مفهوم وقياس والتعريف بالموارد البشرية كأهم مصدر للميزة التنافسية المستدامة، تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى طبيعة العلاقة والأثر بين إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي التي أثبتتها الدراسات الأكاديمية النظرية والتجريبية وقد تبين من خلال هذه الورقة أن الطريقة التي يتم بها إدارة الموارد البشرية في المنظمة لها علاقة كبيرة بأدائها، ومع ذلك، لا تزال المعلومات المتوفرة حول هذه العلاقة الأساسية محدودة. **الكلمات المفتاحية:** الأداء التنظيمي، ممارسات إدارة الموارد البشرية، الميزة التنافسية المستدامة.

Abstract:

After reviewing the on the concept and measurement of organizational performance, and identify human resources as the most important source of sustainable competitive advantage, it has been addressed in this paper, to the nature of the relationship and the impact between human resource management and organizational performance, which is proven by theoretical and experimental academic studies. It was found through this paper that the way in which, human resources are managed in the organization has a great relationship on performance, however, the information available on this fundamental relationship is still limited.

Key Words : organizational performance, human resources management practices, Sustainable Competitive Advantage

تمهيد:

ظل الأداء على مر السنين أحد المسائل الرئيسية في مجال إدارة الموارد البشرية، حيث حاول الباحثون تفسير شكل آثار ممارسات الموارد البشرية المترتبة على الأداء، واستخدمت مجموعة كبيرة من الاصطلاحات لوصف هذه الممارسات مثل الالتزام العالي، والأداء المرتفع، والمشاركة العالية، والتي تبين فكرة حول كيفية حصول المنظمة على المنافع من خلال المورد البشري (Lepak, David P. and Shaw, Jason D 2014). وقد أصبحت إدارة الموارد البشرية موضوعاً متزايد الأهمية في البحوث الأكاديمية خاصة بعد الدراسة الرائدة التي قام بها "Huselid" سنة 1995، كما أظهرت الأعمال التجريبية التي بحثت عن الرابط بين الأداء وإدارة الموارد البشرية أن ممارسات الموارد البشرية ترتبط بمجموعة من مقاييس الأداء التنظيمي.

- ◆ فما هو الاداء التنظيمي بمفهومه الحالي؟ وما هي أهم مجالاته؟ وما هي أسباب قياسه؟
- ◆ وما هي الممارسات التي تعزز الميزة التنافسية التي تقدمها الموارد البشرية، بل وتجعلها مستدامة؟
- ◆ وما هي العلاقة التي ترتبط بها ادارة الموارد البشرية بالأداء التنظيمي؟ وكيف يحدث التأثير تبعاً لذلك؟

أولاً: الأداء التنظيمي

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام والتمحيص، والتحليل في البحوث والدراسات الإدارية، وأيضاً في المواضيع المتعلقة بالموارد البشرية، وذلك بالنظر إلى أهمية الموضوع على مستوى الفرد والمنظمة، وتداخله مع العلوم والاتجاهات الفكرية المختلفة. لذلك جاء مفهوم الأداء لتحديد الجوانب والعلاقات المختلفة التي تعبر عن وجهة نظر العلوم الأخرى، ومنها اهتمام علم النفس به من خلال الدوافع والقيادة، ويركز علم الاجتماع على تصميم المنظمة وهيكلها، بالإضافة إلى دور توفير البيئة المادية للعمل، وتحقيق التوافق الأمثل للعامل في عمله، ودرس المهتمين بإدارة العمليات طرق تحسين أدائها، بينما ينظر الاقتصاديون إلى الأداء باعتباره هدف اقتصادي يسعى إلى تعظيم الربح من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة (الخانق سناء، 2005).¹

(1) مفهوم الأداء التنظيمي:

مر مفهوم الأداء بثلاث مراحل، دامت المرحلة الأولى إلى غاية سنوات السبعينيات من القرن الماضي حيث شهدت هذه المرحلة نشر رؤية مبسطة للأداء وتحليله حسب معايير ميكانيكية للإنتاجية والفعالية، واتجه الأداء في المرحلة الثانية (من سبعينيات القرن المنتهي إلى العقد الأخير منه) نحو خلق القيمة بالنسبة للمساهمين، وشملت المرحلة الثالثة (من العقد الأخير من القرن العشرين إلى الوقت الحاضر) محاولات تقدير الأداء في كل تعقيدهاته²، أي الأبعاد الثلاثة المتكاملة للأداء والتي تتمثل في:³

- ◆ الأداء الاقتصادي، ويعبر على ثقة المساهمين والزبائن، ويتم قياسه بمؤشرات، كالميزانية وجدول حسابات النتائج.
- ◆ الأداء الاجتماعي، ويظهر في قدرة المنظمة على جعل أفرادها فاعلين ومؤثرين.
- ◆ الأداء المجتمعي، ويرتكز على مدى مساهمة المنظمة في تنمية محيطها.

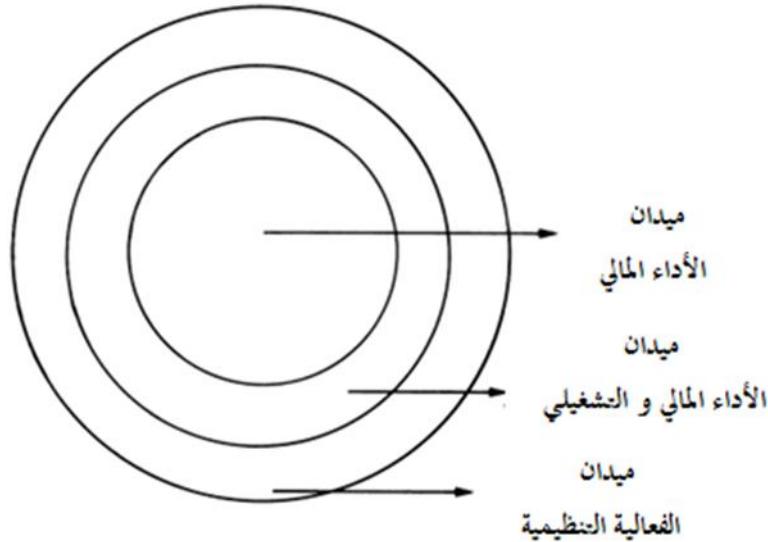
وقد استعرض العدد المتزايد للأعمال الإدارية المنجزة حول مفهوم الأداء في أغلب الأحيان الأداء من الزاوية المالية، غير أن التدابير المالية تتطرق الأحداث الماضية، وهي تخص منظمات العصر الصناعي التي لم تعتبر الاستثمارات في القدرات وعلاقات العملاء مؤدية للنجاح على المدى الطويل. هذه التدابير المالية غير كافية، ومع ذلك، ومن أجل توجيه وتقييم هذا المسار فإن منظمات عصر المعلومات يجب أن تعمل على خلق القيمة المستقبلية من خلال الاستثمار في العملاء والموردين والموظفين والعمليات والتكنولوجيا والابتكار، وهذا ما أمت به بطاقة الأداء المتوازن التي ابتكرها (Kaplan, R. S., & Norton, D. P 1996)⁴ فكملت بهذا إجراءات مالية عن الأداء في الماضي مع تدابير للأداء المستقبلي، وهي بالتالي تعرض الأداء التنظيمي من أربع زوايا: المالي، العملاء، العمليات الداخلية، والتعلم والنمو.

(2) قياس الأداء التنظيمي:

قياس الاداء وسيلة تخدم أسبابا معروفة ومحددة، وفي مقدمة هذه الأسباب معرفة مجالات التحسين عن طريق قياس مدى التقدم المحقق في انجاز الاهداف الموضوعة، وكثيرا ما نجد ان مجرد البدء في قياس الاداء، وما ينتج عنه من تغذية عكسية يزيد الانجاز العام للمنظمة (Townsend, P. L., & Gebhardt, J. E. 1990).⁵

لقد تمكن (Venkatraman & Ramanyjam, 1986)⁶ من تحديد مجالات الأداء في ميادين محددة متمثلة في ميدان الأداء المالي وميدان الأداء العملي، والفاعلية التنظيمية، حيث لكل ميدان مقاييس ومؤشرات تعكس إمكانية قياس الأداء فيه بوضوح. والشكل رقم (1) يوضح حدود وميادين الأداء.

الشكل رقم (1): يبين حصر مجالات الأداء



Source: Venkatraman, N., & Ramanujam, V. (1986). Measurement of business performance in strategy research: A comparison of approaches. *Academy of management review*, 11(4), 801-814.

◆ **الأداء المالي:** هو المجال من الأداء الذي غلب على معظم البحوث الإستراتيجية (Venkatraman & Ramanyjam, 1986)⁷، مجموعة من مؤشراتته تتمثل في نسب الربحية والسيولة والنشاط أو إدارة

الموجودات ونسب الرافعة أو إدارة المديونية ونسب سوق الأوراق المالية ونسب النمو (الحسيني، فلاح. 2006).⁸

◆ **الأداء المالي التشغيلي:** يعكس المجال الموسع في الأبحاث الإستراتيجية في الأونة الأخيرة، ويمثل الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المنظمات (Venkatraman & Ramanyjam, 1986)⁹ ، بالإضافة إلى المؤشرات المالية فإنه يجري الاعتماد على مقاييس تشغيلية في قياس الأداء، كالحصة السوقية، وتقديم منتجات جيدة، نوعية المنتج، فاعلية العملية التسويقية، وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المنظمة (الحسيني، فلاح. 2006).¹⁰

◆ **الفعالية التنظيمية:** تعكس نطاق أوسع في معظم الأدبيات النظرية في الإدارة الإستراتيجية ونظرية التنظيم (Venkatraman & Ramanyjam, 1986)¹¹ ويدخل في مضامينه أسس كل من الأداء المالي والأداء العملي، والسبب في ذلك أن هذا الميدان يغطي أهداف أصحاب المصالح في المنظمة وقياسها لمختلف الأطراف (الحسيني، فلاح. 2006).¹²

توجد العديد من الأسباب المختلفة لقياس الأداء في المنظمات، وغالبا ما يمكن تصنيفها ضمن أحد العناوين الثلاثة التالية:¹³

◆ **السيطرة على السلوك:** الهدف من قياس الأداء هو القضاء على التباين غير المرغوب فيه بين الإنجازات والأهداف، وبالتالي تستخدم مقاييسه لإبلاغ أصحاب المصلحة الخارجيين، والامتثال للوائح والتقارير الخارجية ولطلبات الحصول على المعلومات.

◆ **التقارير الخارجية:** عند قياس الأداء بغرض إعداد تقارير خارجية ومن أجل الامتثال فإنه يمكن الحصول تبعاً لذلك على تقارير ومؤشرات مثل البيانات المالية السنوية والحسابات، وتقارير الأثر البيئي.

◆ **التعلم والتمكين:** تستخدم مقاييس الاداء لتمكين العملاء وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها لمعرفة واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى إحداث تحسينات، وفي هذا السياق، يتم استخدام المقاييس للتعلم والتحسين المستمر. ويعتبر التعلم والتمكين أكثر الطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث أكبر تحسينات في الأداء.

ثانياً: إدارة الموارد البشرية

أصبح عالم الأعمال أكثر تطلبا واضطرابا على نحو متزايد، حيث تواجه المنظمات ثمانية تحديات رئيسية، وهي: العولمة، والاستجابة للعملاء، وزيادة الإيرادات وخفض التكاليف، وبناء القدرة التنظيمية والتغيير والتحول، وتطبيق التكنولوجيا، وجذب رأس المال البشري وتنميته وضمان تغيير جذري ومستدام (Ulrich, D. 1997)¹⁴، هذا ما رفع من مستويات المنافسة بين المنظمات التي أصبح بإمكان معظمها نسخ المصادر التقليدية للنجاح من التكنولوجيا، وعمليات التصنيع، والمنتجات والإستراتيجية، ومع ذلك، فإن إدارة الموارد البشرية من ممارسات وتنظيم يصعب نسخها، مما جعل منها ميزة تنافسية فريدة.¹⁵

(1) الموارد البشرية كمصدر لميزة تنافسية مستدامة:

إن تحقيق النجاح التنافسي من خلال العنصر البشري ينطوي على تغيير جذري للطريقة التي نفكر بها حول القوى العاملة وعلاقات العمل، وهو ما يعني تحقيق النجاح من خلال العمل مع العنصر البشري، وليس

من خلال استبداله أو الحد من نطاق نشاطه، ويستتبع ذلك برؤية القوى العاملة بوصفها مصدرا لميزة إستراتيجية وليس فقط من حيث تكلفة يجب تدنيها أو تجنبها. إن مختلف المنظمات التي تتبع هذا المنظور غالبا ما تكون قادرة على هزم منافسيها والتفوق عليهم (Pfeffer، 1994).¹⁶

تتحقق الميزة التنافسية عندما تنفذ المنظمة إستراتيجية لخلق القيمة لم يجري تنفيذها من قبل أي من المنافسين الحاليين أو المحتملين، في حين أن الميزة التنافسية المستدامة تتحقق عندما يتم تنفيذ إستراتيجية لخلق القيمة لم يجري تنفيذها من قبل أي من المنافسين الحاليين أو المحتملين، وعندما تكون المنظمات المنافسة غير قادرة على تكرار الفوائد التي حققتها المنظمة من هذه الإستراتيجية (Barney، J، 1991).¹⁷

ويرى (Pfeffer، 1995) الميزة التنافسية المستدامة كشيء يميز المنظمة عن منافسيها؛ يوفر فوائد اقتصادية إيجابية ولا يتكرر بسهولة، وقام مع (Huselid، 1995) باستخدام مبادئ النظرية القائمة على موارد المنظمة لتأكيد أن الموارد البشرية تشكل ميزة تنافسية للمنظمة، وحسب وجهة النظر القائمة على الموارد التي طبقت على نطاق واسع من قبل عدد من الباحثين، مثل (Paauwe، 1994)؛ (Boxall، 1996)؛ (Barney and Wright، 1998)؛ (Boxall and Steeneveld، 1999)؛ (Paauwe and Boselie، 2000) فإن معرفة العاملين بالمنتجات والعمليات والعملاء من خلال الروتين وأنماط التفاعل الاجتماعي يمكن أن يخلق قدرات تنظيمية أكثر صعوبة للتقليد من القدرات التكنولوجية التي يتم شراؤها بسهولة.¹⁸

2) ممارسات إدارة الموارد البشرية:

ظل الأداء على مر السنين أحد المسائل الرئيسية في مجال إدارة الموارد البشرية، حيث حاول الباحثون تفسير شكل آثار ممارسات الموارد البشرية المترتبة على الأداء،¹⁹ واستخدمت مجموعة كبيرة من الاصطلاحات لوصف ممارسات إدارة الموارد البشرية كالالتزام العالي، والأداء المرتفع، والمشاركة العالية، والتي تبين فكرة حول كيفية الحصول على المنافع من خلال المورد البشري، وفعلا استخرج (Pfeffer، J. 1998) مجموعة من سبعة أبعاد التي يبدو أنها تميز معظم أو كل أنظمة تحقيق الأرباح من خلال المورد البشري وهي:²⁰

- ◆ الأمن الوظيفي
- ◆ التوظيف الانتقائي للموظفين الجدد.
- ◆ الفرق المدارة ذاتيا واللامركزية في صنع القرار فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للتصميم التنظيمي.
- ◆ ربط الرواتب والمكافآت بنتائج الأداء التنظيمي.
- ◆ التدريب المكثف.
- ◆ التقليل من الفروق والحوازر والاختلاف في الأجور في جميع أنحاء المستويات والدالة على تباين المناصب الوظيفية
- ◆ التقاسم الواسع للمعلومات المالية والأداء في جميع أنحاء المنظمة.
- ◆ بعض هذه الممارسات يعتبر جوهر تلك الممارسات، كالاستقطاب، والاختيار والتعيين، والتدريب والتطوير، وإدارة الأداء ونظام المكافآت²¹، أما تجريبيا فقد قسم (Chung، Liao، Lepark et Harden، 2006)
- ◆ ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة في البحوث التجريبية إلى ثلاث مناطق، وهي:²²
- ◆ المعرفة والمهارات والقدرات (التوظيف والاختيار وممارسات التدريب).

- ◆ الدافع والجهد (الأمن الوظيفي، إدارة الأداء، التعويض، والحوافز والمكافآت الممارسات).
- ◆ فرص للمساهمة (المشاركة، تصميم الوظائف وممارسات الفرق).
- وفي دراسة قام بها (Purecell & Hutchinson, 2007) في "المملكة المتحدة " أصبحت هذه المناطق الثلاثة معروفة بإطار AMO، حيث يشير هذا النموذج إلى المكونات التالية:²³
- ◆ القدرات Ability
- ◆ التحفيز Motivation
- ◆ فرص المشاركة Opportunity to participate

ثالثا: علاقة وأثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي: منذ سنة 1995، أظهر الباحثون في مجال استراتيجية إدارة الموارد البشرية بقيادة Huselid نتائج هامة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية: والربحية (Gooderham, Parry and Ringdal 2008)، والإنتاجية (MacDuffie 1995; Ichniowski, Shaw and Prensushi 1997; Sun, Aryee and Law 2007) والأداء المالي (Delery and Doty 1996; Akhtar, Ding and Ge 2008)، والمناخ الاجتماعي (Collins and Smith 2006; Ngo,)، والدوران (Arthur 1994; Shaw, Sun et al. 2007).²⁴

1) النماذج الثلاثة للعلاقة إدارة الموارد البشرية - الأداء: اقترح الباحثون ثلاثة أنواع من نماذج إدارة الموارد البشرية، وهي: المنظور الكوني، منظور الطوارئ والمنظور التهايوئي (Delery and Doty, 1996):²⁵

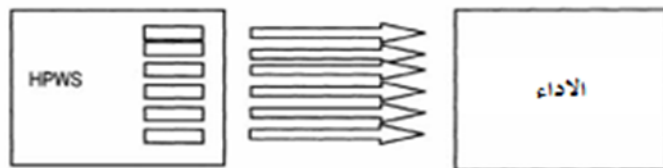
◆ **المنظور الكوني أو العالمي universalistic perspective**: يفترض الباحثون (Delaney, Lewin, & Ichniowski, 1989; Huselid, 1993, 1995; Osterman, 1994; Pfeffer, 1994; Terpstra & Rozell, 1993) أن بعض ممارسات الموارد البشرية أفضل من غيرها تسمى " أنظمة العمل عالية الاداء HPWS" أو "أفضل الممارسات"

الشكل رقم (2) يبين المنظور الكوني للعلاقة إدارة الموارد البشرية الأداء

أفضل ممارسات إدارة الموارد البشرية



أفضل مجموعة ممارسات إدارة الموارد البشرية



Source: Martín-Alcázar, F., Romero-Fernandez, P. M., & Sánchez-Gardey, G. (2005). Strategic human resource management: integrating the universalistic, contingent, configurational and contextual perspectives. The International Journal of Human Resource Management, 16(5), 633-659.

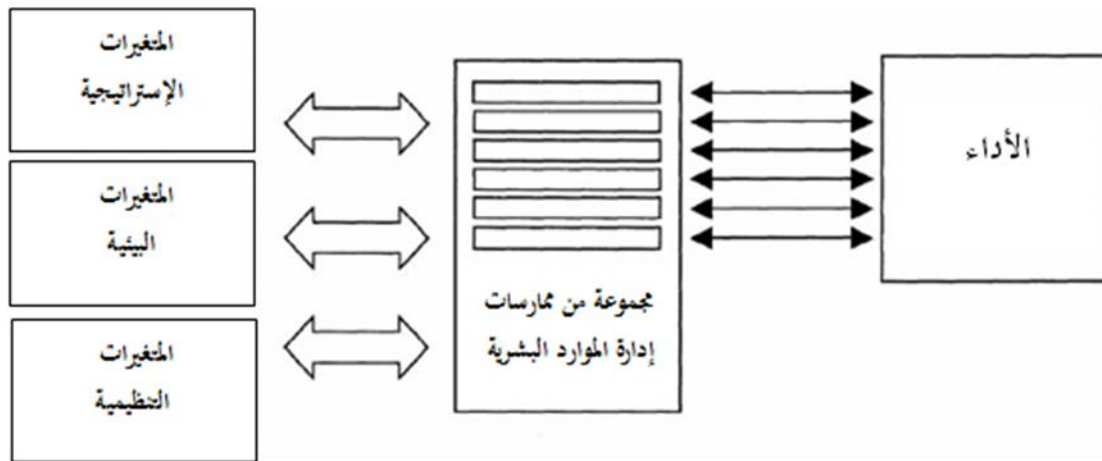
إن أفضل ممارسات لإدارة الموارد البشرية التي حددها الباحثين (Martín-Alcázar, F., et all) (2005) تتميز بـ:²⁶

- قدرتها الواضحة على تحسين الأداء التنظيمي؛
- إمكانية تعميمها.

◆ **منظور الطوارئ Contingency perspective:** يشدد هذا المنظور على التفاعلات بين استراتيجيات الأعمال وممارسات إدارة الموارد البشرية، وأن تأثير هذه الممارسات على الأداء مشروط بالموقف الاستراتيجي للمنظمة (Paauwe, J. 2004).²⁷

وقد تبنى منظور الطوارئ مجموعة ثانية من الباحثين (Butler, Ferris, & Napier, 1991; Dyer, & Balkin, 1985; Fombrum et al., 1984; Golden & Ramanujam, 1985; Gomez-Mejia 1992; Lengnick-Hall & Lengnick-Hall, 1988; Milkovich, 1988; Schuler & Jackson, 1987)، من خلال هذا المنظور ومن أجل أن تكون سياسات الموارد البشرية للمنظمة فعالة عليها أن تتفق مع الجوانب الأخرى للمنظمة، على سبيل المثال، حاول منظري هذا المنظور إظهار كيف يمكن لعدد من ممارسات الموارد البشرية أن تتفق مع الوضعيات الإستراتيجية المختلفة للمنظمة وكيفية ارتباط هذه الممارسات بأدائها (Delery and Doty, 1996).²⁸

الشكل رقم (3) يبين منظور الطوارئ للعلاقة إدارة الموارد البشرية الأداء



Source: Martín-Alcázar, F., Romero-Fernandez, P. M., & Sánchez-Gardey, G. (2005). Strategic human resource management: integrating the universalistic, contingent, configurational and contextual perspectives. The International Journal of Human Resource Management, 16(5), 633-659.

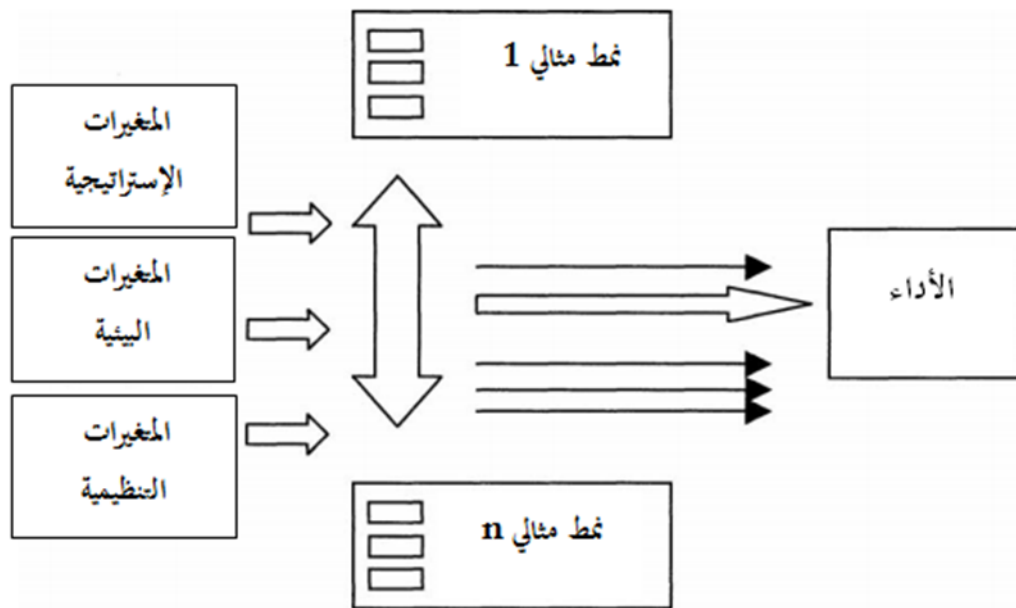
نلاحظ من الشكل رقم (3) أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ليست مستقرة وتختلف تبعاً لمتغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات الطارئة، وهي العوامل التي تعدل العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والأداء وبالتالي إنكار وجود أفضل الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى الأداء المتفوق تحت أي ظرف من الظروف.²⁹

- المتغيرات الإستراتيجية: الأداء يعتمد بشكل مباشر على المدى الذي يتناسب مع إستراتيجية الأعمال، في هذا المعنى، تعتبر إدارة الموارد البشرية إستراتيجية بطريقة تفاعلية، وليس بطريقة أحادية الاتجاه أو رد الفعل.
- المتغيرات التنظيمية، مثل الحجم، والتكنولوجيا أو هيكل والعلاقات السياسية الداخلية.
- مجموعة واسعة من العوامل البيئية الخارجية للمنظمة، مثل السياق التنافسي والتكنولوجيا والعمالة.

◆ **المنظور التهايني configurationl perspective**: وضعت مجموعة ثالثة من المنظرين الحجج التي تتسجم مع النهج التهايني الذي من خلاله يجب على المنظمة تطوير نظام الموارد البشرية الذي يحقق كل من الملائمة الأفقية والملائمة العمودية.

- الملائمة الأفقية تشير إلى الاتساق الداخلي لسياسات أو ممارسات الموارد البشرية في المنظمة.
- الملائمة العمودية تشير إلى تطابق نظام الموارد البشرية مع الخصائص التنظيمية الأخرى، مثل إستراتيجية المنظمة (Delery and Doty, 1996).³⁰ يعتقد في هذا النهج، أن حزم أو أنماط متميزة من ممارسات الموارد البشرية تتكامل أفقياً، مما يؤدي إلى الأداء التنظيمي المتفوق، ويوحى هذا النهج إلى تصنيف أنواع مثالية، مثل "أنظمة العمل عالية الاداء HPWS" أو ممارسات عالية للالتزام/ لمشاركة الموارد البشرية.

الشكل رقم (4) يبين المنظور التهايني للعلاقة إدارة الموارد البشرية الأداء



Source: Martín-Alcázar, F., Romero-Fernandez, P. M., & Sánchez-Gardey, G. (2005). Strategic human resource management: integrating the universalistic, contingent, configurational and contextual perspectives. *The International Journal of Human Resource Management*, 16(5), 633-659.

إن وجهة النظر التهايبئية تكمل النموذج الذي يعتبر نظام إدارة الموارد البشرية بوصفه "الصندوق الأسود" من خلال تحديد مكونات النظام وتحليل شامل ومنهجي للطرق المختلفة التي يمكن أن تكون مجتمعة. وكما يبين الشكل رقم (4)، فمن الممكن استخلاص تشكيلات متعددة لها نفس الكفاءة من العناصر المعقدة للنظام والتي سوف تتلاءم مع تبعية المنظمة لمتغيراتها الخارجية والداخلية (Martín-Alcázar, Fand all. 2005)³¹ وبالتالي إمكانية تحقيق المنظمات لنفس الأهداف مع مجموعات مختلفة من السياسات التي قد تكون فعالة بنفس القدر (Delery and Doty, 1996)³².

لكن ما هي طبيعة ارتباط إدارة الموارد البشرية بالأداء التنظيمي؟

وضعت فكرة الارتباط إدارة الموارد البشرية - الأداء تيارين من البحوث لدراسة العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والأداء، يستند فيها التيار الأول على العلاقة المباشرة بين الممارسات الفردية و/ أو حزم ممارسات للموارد البشرية والأداء التنظيمي (Katou, 2007)، أما مجرى التيار الثاني من البحوث فيستند على العلاقة غير المباشرة بين الممارسات الفردية و/ أو حزم ممارسات للموارد البشرية والأداء التنظيمي (Wright and Gardner, 2003)³³.

◆ العلاقة المباشرة بين إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي: تشير الدراسات على الرابط إدارة الموارد البشرية -الأداء الى أن ممارسات محددة للموارد البشرية يمكن أن تؤدي إلى ميزة تنافسية، ونتيجة لذلك يمكن أن تعزز الأداء التنظيمي. هذه الممارسات المحددة، موجهة نحو مساعدة المنظمات على تحقيق نتائج أفضل، هذه الممارسات عبر عنها الباحثين ب "أفضل الممارسات" (Pfeffer, 1994)، "أنظمة العمل عالية الأداء (HPWS) (Becker Huselid and Guthrie, 1998؛ 2009)، و" الممارسات ذات التزام عال" (Arthur, 1994؛ Wood and De Menezes, 1998)³⁴.

وبغض النظر عن أسماء معينة لمجموعات مختلفة من ممارسات الموارد البشرية، فإن مضمون الفكرة أن ممارسات محددة للموارد البشرية ستؤدي إلى أداء تنظيمي أفضل في أي سياق، وبعبارة أخرى يمكن لمجموعة معينة من ممارسات الموارد البشرية تحسين الأداء التنظيمي لكافة المنظمات بغض النظر عن الصناعة والبيئة أو السياق.

إن المنطق وراء فكرة التجميع، هو أن الموارد البشرية كنظام أو مجموعة من الممارسات هو المستوى المناسب من التحليل عندما يريد الباحثون دراسة تأثير الأداء على مستوى المنظمات (Delaney and Huselid, 1996). وهكذا، كما هو مقترح من قبل الباحثين الذين اعتمدوا هذا النهج، فالموارد البشرية كنظام أو كحزمة ينبغي أن تولد تأثيرات أكبر من ممارسات الموارد البشرية الفردية، على سبيل المثال، اختيار وتوظيف موظفين جيدين دون تدريبهم، أو تدريبهم وتطويرهم دون منحهم سلطة اتخاذ القرارات، قد يكون لذلك تأثير أقل، في حين أن تنفيذ الممارسات الثلاثة معا قد يكون له تأثير أكبر (Wall and Wood, 2005) كما عبر عنها (Barney, 1995)³⁵ بأن ممارسات الموارد البشرية الفردية محدودة في قدرتها على تأمين المزايا التنافسية للمنظمات.

◆ العلاقة غير المباشرة بين إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي: في الطريق الثاني لدفق البحوث، انتقد الباحثون طريقة تأثير إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي، بحجة أن ممارسات الموارد البشرية سواء كانت فردية أو في شكل حزمة لا تؤثر بشكل مباشر على أداء المنظمات (Katou, 2006 and Budhwar)³⁶ وإنما ممارسات الموارد البشرية، في أحسن الأحوال، تؤثر فقط على بعض المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في

وقت لاحق على الاداء التنظيمي (Dyer and Richardson, 1997; Reeves, 1995; Wright et al., 2003; Paaue, 2009 Guest, 1997; 37).

تشمل المتغيرات الوسيطة مجموعة من العوامل، مثل رضا الموظفين، التزامهم، تحفيزهم، القيادة، دوران الموظفين والمناخ الاجتماعي. ويتم استعراض النتائج الإيجابية لممارسات الموارد البشرية، على سبيل المثال، في زيادة الدافعية والالتزام، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دوران الموظفين، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى الأداء التنظيمي العالي.³⁸

(2) تأثير ادارة الموارد البشرية على الاداء:

يمكن تحديد هدفين من نتائج ممارسات الموارد البشرية: على قدرات الموظفين من جهة وعلى قدرات المنظمات من جهة أخرى، فبالاستثمار في ممارسات الموارد البشرية (التوظيف، والتدريب، والاتصالات، وإدارة الأداء، وغيرها) يصبح الموظفون أكثر قدرة للمساعدة في نجاح المنظمة، هذا النجاح يجعل المنظمة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق، وكلا من قدرة الموظف وقدرة المنظمة مستمدة من الاستثمارات الحكيمة في الموارد البشرية (Losey., M., et all. 2005).³⁹

♦ اتجاهات تأثير الموارد البشرية: تظهر في النقاط التالية:⁴⁰

- يزيد الاستثمار في الموارد البشرية من قدرات الموظفين باعتبارهم الثروة الخفية للمنظمات؛ إنهم رأس المال الفكري والبشري.

- يزيد الاستثمار في الموارد البشرية من قدرات المنظمة، التي تتمثل في القدرات الشخصية أو هوية المنظمة؛ هذه القدرات هي مخرجات الموارد البشرية، والأصول غير الملموسة للمستثمرين ومن بين هذه القدرات المحتملة في المستقبل:⁴¹

* **تنفيذ الإستراتيجية:** يجب أن تساعد الموارد البشرية في تنفيذ الإستراتيجية، لأنه لم تعد هناك حاجة للسؤال حول وجودها على طاولة الإستراتيجية، ولكن لا تزال جزءا هاما من فريق الإستراتيجية، لأن خبراء الموارد البشرية يضمنون الوضوح الاستراتيجي.

* **تغيير الثقافة:** تلعب الموارد البشرية دورا هاما في تحديد ثقافة المنظمة، والتي تمثل معايير، وقيم المنظمة. وتتشكل من ممارسات الموارد البشرية حول التوظيف والتدريب، والدفع، والتواصل مع الموظفين. وهي مستمرة عندما يجعل الناس من ثقافة المنظمة جزءا من هويتهم الشخصية، وعندما يقوم العملاء والمستثمرين بالتصرف وفقا لهذه الثقافة.

* **التعاون:** تؤكد الموارد البشرية على أن الكل أفضل من مجموع الأجزاء عن طريق ضمان أن المعلومات يتقاسمها الناس، وقد يكون التعاون الرأسي بين المديرين والموظفين والأفقي بين وحدات الأعمال كشبكة، والتعاون الشخصي بين الأفراد في الفريق.

* **العولمة:** تخلق الموارد البشرية الممارسات التي تمكن من النفوذ العالمي والاستجابة المحلية، وهذا ما يضطرها إلى إعادة صياغة بعض ممارسات الموارد البشرية التي تضمن الاتساق عبر الحدود الجغرافية وبعض ممارساتها التي تتكيف مع الظروف المحلية.

* **المسؤولية الاجتماعية:** على المنظمات التعامل بشفافية على نحو متزايد، حيث تتعرض العمليات الداخلية للتدقيق الخارجي، ويمكن لخبراء الموارد البشرية ضمان أنه تم خلق تلك القيمة من خلال تبني وممارسة القيم، لأن الأخلاق ليست مجرد مناقشات وإنما هي تلك السلوكيات التي يتم تضمينها في ممارسات الموارد البشرية.

♦ اتجاهات تأثير الموارد البشرية تجريبيا:

- إن هذا التأثير الكبير لممارسات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي قد أثبت تجريبيا ودعمته العديد من الدراسات التي لخصها (Savaneviciene, A., & Stankeviciute, Z (2012) من بعض الدراسات الرائدة: ⁴²
- مجموعة من ممارسات إدارة الموارد البشرية (نظم العمل عالية الأداء HPWS) ترتبط بالدوران والأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للمنظمة (Huselid, M.1995).
 - "حزم" من ممارسات إدارة الموارد البشرية ترتبط بالإنتاجية والجودة (MacDuffie, J. P.1995).
 - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الموارد البشرية والأرباح المحاسبية (عينة من البنوك) (Delery, J. E., & Doty, D. H.1996).
 - ترتبط مجموعة معينة من ممارسات إدارة الموارد البشرية بتحقيق نتائج الأداء التشغيلي (Youndt, M. 1996).
 - ترتبط ممارسات إدارة الموارد البشرية بحجم المبيعات والربحية (Guthrie, J.P. 2001).
 - تم إثبات وتأييد العلاقة الأولى، بين مجموعة من ممارسات إدارة الموارد البشرية ونتائج الموارد البشرية الهامة، مثل رضا، والدافع، والدوران، والتغيب، والالتزام، والثانية، وبين هذه النتائج ونتائج الأداء على المستوى التنظيمي، مثل الإنتاجية والجودة والبحث والتطوير، ورضا العملاء والمبيعات والأرباح والقيمة السوقية (Pauwe, J., & Richardson, R.1997).
 - أثر تغيير انحراف معياري واحد في نظام الموارد البشرية هو 10-20 في المائة من القيمة السوقية للمؤسسة (Huselid, M. A., & Becker, B. E.2000).
 - ممارسات إدارة الموارد البشرية تساعد على تحسين أداء الشركات (Lee, F-H., Lee, T-Z., & Wu,) (W-Y.2010).

بعد كل هذا كيف يمكن استدامة التأثير الإيجابي لإدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي؟

لا تزال إدارة الموارد البشرية تكافح لإثبات دورها المنوط بها والمتمثل في المساهمة في الأداء التنظيمي (المالي والتشغيلي)، ثم في الفعالية التنظيمية للمنظمة، هذا الدور لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت كيفية محددة تتبعها هذه الإدارة، بالإضافة إلى مسؤولية والدور الاستراتيجي الجديد لخبراء الموارد البشرية: ⁴³

◆ **التواصل:** تعمل إدارات الموارد البشرية في الكثير من الأحيان بمعزل تام عن بقية الأقسام والوحدات، ودون الحصول على أية آراء وردود فعل من داخل المنظمة، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام إدارة الموارد البشرية بخلق قيمة للمنظمة أمرا شبه مستحيل تقريبا. إذ تتسم إدارات الموارد البشرية ذات الأداء المتميز بقدرات عالية على التفاعل مع مختلف الأقسام والوحدات ضمن المنظمة، وتفهم موضوعات الموارد البشرية الأكثر أهمية وحيوية، إلى جانب معرفة ما تتوقعه مختلف الوحدات من إدارة الموارد البشرية، واستنادا إلى ذلك، تقوم إدارة الموارد البشرية بتقييم إمكانياتها الحالية وتحديد التحديات المحتملة.

◆ **تحديد الأولويات:** تفضل غالبية إدارات الموارد البشرية عمل القليل من كل شيء، بدلا من التركيز على بعض الأشياء وإنجازها بشكل تام على النحو الأمثل، غير أن إدارات الموارد البشرية ذات الأداء المتميز لا تتردد في تحديد أولوياتها، وهي لا تستثمر إلا في المجالات ذات الأهمية لأعمال المنظمة، أي أنها تخصص مواردها على نحو استراتيجي.

◆ **التأثير:** تحظى مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة الموارد البشرية بأهمية قصوى في تحقيق الإنجازات وإحداث التأثير المطلوب، فما يتم قياسه هو ما يتم الحصول عليه، والموارد البشرية ليست استثناءً من هذه القاعدة،

وعلاوة على ذلك، تعد مؤشرات الأداء الرئيسية بمثابة أداة رائعة تتيح لإدارات الموارد البشرية التوضيح للأقسام والوحدات الأخرى دور الموارد البشرية في خلق القيمة المضافة.

كما لا ننسى دور خبراء الموارد البشرية لأنهم لا يعملون في فراغ بل من خلال المديرين التنفيذيين الذين يتحملون المسؤولية النهائية عن النتائج العامة لقطاع الأعمال، وهم يعملون أحيانا مع الموظفين الآخرين من أجل بناء متين للمنظمات، ومن أمثلة ذلك: ⁴⁴

- التعاون مع الخبراء الماليين لمعرفة الأصول غير الملموسة وبناء القيمة السوقية.
- التعاون مع خبراء التسويق والمبيعات لدعم الاتصال بالعملاء وضمان الحصة السوقية.
- التعاون مع خبراء التصنيع لضمان الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.
- التعاون مع العلاقات العامة لخلق رسائل متسقة تشكل علامة تجارية راسخة.

خلاصة:

تخلص هذه الورقة البحثية إلى أن إدارة الموارد البشرية هي المعيار المقبول عالميا وبالتالي لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها في المنظمات المعاصرة (Boohene & Asuinura, 2011)، ومع ذلك، من الناحية العملية فإن الموارد البشرية هي المورد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه ونتيجة لذلك، فإن تكلفة إدارة الموارد البشرية عالية حقا في منظمات اليوم، وهكذا فإن العلاقة بين إدارة الموارد البشرية وأداء المنظمات لا تزال قيد الدراسات بحثا عن فهم شامل لها.

◆ نتائج البحث:

- الأداء التنظيمي لا يمكن اختصاره في الأداء المالي أو الاداء قصير الأجل وإنما يتوسع الى الاداء التشغيلي والى الفعالية التنظيمية مما يستوجب وضع هذا في الاعتبار عند وضع المعايير المحددة للأداء،
- الموارد البشرية تخلق الميزة التنافسية في حين أن ممارسات الموارد البشرية تخلق استدامة للميزة التنافسية فكلاهما يساهم في الميزة التنافسية المستدامة،
- ممارسات الموارد البشرية تختلف عن السياسات، سياسات الموارد البشرية تمثل النوايا المعلنة في المنظمة على أنواع من البرامج والعمليات والتقنيات التي يجب أن تؤديها الموارد البشرية في المنظمة، في حين تشمل ممارسات الموارد البشرية البرامج والعمليات والتقنيات الفعلية التي يتم تفعيلها بشكل عملي في المنظمة،
- العلاقة بين ادارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي تأخذ ثلاثة أنواع من نماذج إدارة الموارد البشرية، وهي: المنظور الكوني، منظور الطوارئ والمنظور التهاوي،
- الارتباط إدارة الموارد البشرية - الأداء سلك تيارين من البحوث لدراسة العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والأداء، يستند التيار الأول على العلاقة المباشرة بين الممارسات الفردية و/أو حزم ممارسات للموارد البشرية والأداء التنظيمي، أما مجرى التيار الثاني من البحوث فيستند على العلاقة غير المباشرة بين الممارسات الفردية و/أو حزم ممارسات للموارد البشرية والأداء التنظيمي،
- أغلب الدراسات الطولية ودراسات meta-analysis ودراسات العينات كبيرة الحجم التي أثبتت وجود العلاقة أو الأثر بين إدارة الموارد البشرية والأداء كلها تم في دول غير عربية باستثناء بعض المحاولات التي جرت في السنوات الأخيرة مثل: (Farouk, S., Abu Elanain, H. M., Obeidat, S. M., & Al- 2016) و (Nahyan, M (Darwish, T. K., Singh, S., & Wood, G 2015). وعلى الرغم من أن حجم العينة في

هذه الدراسات كبيرة إلا أنها كانت باللغة الانجليزية، الدراسة العربية الوحيدة حسب اطلاعنا والتي حجم العينة بها كبير هي دراسة (ممدوح عويس، 2015).

◆ اقتراحات البحث:

من أجل أن تكون نتائج الدراسات التي تنطرق الى العلاقة والتأثير بين إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي دقيقة، يجب أن تستوفي بعض الشروط:

- تحديد النهج الذي يتم إتباعه عند القيام بالدراسات حول العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي، المنظور الكوني، منظور الطوارئ أو المنظور النهائي،
- أغلب الدراسات تركز على ممارسة واحدة أو اثنتان ثم تحاول ان تثبت أثرها او علاقتها بالأداء، لكن هذا لا يجدي نفعاً لأن الموارد البشرية تتعرض الى حزمة الممارسات في ان واحد،
- من أجل إثبات العلاقة أو التأثير بين إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي ثم تتبع الأثر إن وجد، يجب أن لا تكون الدراسات ساكنة وإنما ديناميكية من خلال تتبع البيانات لعدة سنوات.
- إجراء دراسات عربية طولية و meta-analysis ولعينات كبيرة حول العلاقة بين ادارة الموارد البشرية، وتوسيع هذه الدراسات لتشمل قطاعات وصناعات أخرى وعدم حصرها فقط في البنوك والمؤسسات المالية.

المراجع والإحالات:

- ¹ الخناق، سناء. (2005). مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8-9 مارس. ص ص 33-52
- <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2802/1/04-sanaa.pdf>
- ² Cappelletti., L. (2012). Le contrôle de gestion de l'immatériel: une nouvelle approche du capital humain. Dunod, Paris, 2012, p. 8.
- ³ Centre des jeunes dirigeants (CJD), (2004). le guide de la performance globale, Editions d'Organisation, Paris, p. 10.
- ⁴ Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (1996). The balanced scorecard: translating strategy into action. Harvard Business Press.p7
- ⁵ تونسيند، باتريك و جيبهارت جون. (1998). كيف تتحقق الجودة، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية. الرياض: مؤسسة المؤتمن للتجارة. ص 205
- ⁶ Venkatraman, N., & Ramanujam, V. (1986). Measurement of business performance in strategy research: A comparison of approaches. Academy of management review, 11(4), 801-814.
- ⁷ IBID
- ⁸ الحسيني، فلاح. مرجع سبق ذكره، ص. 244.
- ⁹ Venkatraman, N., & Ramanujam, V. OP CIT
- ¹⁰ الحسيني، فلاح. مرجع سبق ذكره، ص 245
- ¹¹ Venkatraman, N., & Ramanujam, V. OP CIT
- ¹² الحسيني، فلاح. مرجع سبق ذكره، ص 246
- ¹³ Armstrong., M. (1999). Human resource management practice. London: KoganPage. P. 136.
- ¹⁴ Ulrich, D. (1997) Human Resource Champions. Boston, MA: Harvard Business School Press.
- ¹⁵ Ronald J. Burke and Cary L. Cooper, The human resources revolution Why putting people first matters, pp.3-15, in : Ronald J. Burke and Cary L. Cooper, Reinventing Human Resource Management: Challenges and New Directions, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, London and New York, 2005
- ¹⁶ Pfeffer, J. (1994). Competitive advantage through people. California management review, 36(2), 9-28.
- ¹⁷ Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. Journal of management, 17(1), 99-120.
- ¹⁸ Paauwe, J. (2004). HRM and performance: Achieving long-term viability. Oxford University Press on Demand
- ¹⁹ Bo Zhang & J. Llewelyn Morris (2014) High-performance work systems and organizational performance: testing the mediation role of employee outcomes using evidence from PR China, The International Journal of Human Resource Management, 25:1, 68-90,

- ²⁰ Pfeffer, J. (1998). Seven practices of successful organizations. *California management review*, 40(2), 96-124
- ²¹ عويس، ممدوح . (2015). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في بناء البراعة التنظيمية وأثرهما على الأداء التنظيمي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة 02/25، 282-241
- ²² Bo Zhang & J. Llewelyn Morris (2014) High-performance work systems and organizational performance: testing the mediation role of employee outcomes using evidence from PR China, *The International Journal of Human Resource Management*, 25:1, 68-90
- ²³ محمد، مروى. (2013). ممارسات ادارة الموارد البشرية وأثرها على العاملين في المنظمة باستخدام نموذج (AMO). الإمارات: مجلة الدراسات المالية و المصرفية - العدد الثاني، ص ص 76 - 79
- ²⁴ Abdelwahab At Razouk., (2011). “High-performance work systems and performance of French small- and medium-sized enterprises: examining causal order”, *The International Journal of Human Resource Management*, 22:02, 311-330
- ²⁵ Delery, J. E., & Doty, D. H. (1996). Modes of theorizing in strategic human resource management: Tests of universalistic, contingency, and configurational performance predictions. *Academy of management Journal*, 39(4), 802-835.
- ²⁶ Martín-Alcázar, F., Romero-Fernandez, P. M., & Sánchez-Gardey, G. (2005). Strategic human resource management: integrating the universalistic, contingent, configurational and contextual perspectives. *The International Journal of Human Resource Management*, 16(5), 633-659.
- ²⁷ Paauwe., J. OP CIT p53
- ²⁸ Delery, J. E., & Doty, D. H. (1996).
- ²⁹ Martín-Alcázar, F., and all. OP CIT
- ³⁰ Delery, J. E., & Doty, D. H. (1996).
- ³¹ Martín-Alcázar, F., and all. OP CIT
- ³² Delery, J. E., & Doty, D. H. op cit
- ³³ Darwish., T. K. (2013). “Strategic HRM and performance: Theory and practice”. Cambridge Scholars Publishing.p13
- ³⁴ ibid
- ³⁵ Barney, J. B. (1995). Looking inside for competitive advantage. *The Academy of Management Executive*, 9(4), 49-61.
- ³⁶ Anastasia A. Katou & Pawan S. Budhwar (2006) Human resource management systems and organizational performance: a test of a mediating model in the Greek manufacturing context, *The International Journal of Human Resource Management*, 17:7, 1223-1253
- ³⁷ Singh, S., Darwish, T. K., Costa, A. C., & Anderson, N. (2012). Measuring HRM and organizational performance: concepts, issues, and framework. *Management Decision*, 50(4), 651-667
- ³⁸ Darwish., T. K. op cit p17
- ³⁹ Losey., M., Meisinger, S. R., & Ulrich., D. (2005). Conclusion: Reality, impact, and professionalism, pp. 408-412 in: Meisinger, S., Ulrich, D., & Losey, M. “The Future of human resource management: 64 thought leaders explore the critical HR issues of today and tomorrow”, New Jersey, US: Wiley.
- ⁴⁰ IBID
- ⁴¹ IBID
- ⁴² Savaneviciene, A., & Stankeviciute, Z. (2012). Human Resource Management and Performance: From Practices Towards Sustainable Competitive Advantage. *globalization– education and management agendas*, 179
- ⁴³ The Link Between Financial Performance and HR Capabilities in Creating People Advantage 2014-2015: How to Set Up Great HR Functions”.
www.bcgperspectives.com/content/articles/human_resources_creating_people_advantage_2014_how_to_set_up_great_hr_functions/?chapter=3
- ⁴⁴ Losey., M. Meisinger., &all. Op cit., p203

دور المزيج الترويجي الإلكتروني في التأثير على سلوك المستهلك الجزائري

The role of the e-promotion mix in influencing the behavior of the Algerian consumer

أ.د. بختي إبراهيم

جامعة قاصدي مرباح ورقلة / الجزائر
bekhti@gmail.com

أ. قعيد إبراهيم

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي / الجزائر
gaid.ibrahim@gmail.com

Received: 23/09/2016

Accepted: 25/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة دور المزيج الترويجي الإلكتروني في تأثيره على سلوك المستهلك من وجهة نظر هذا الأخير، وبالتالي التعرف على عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني والمتمثلة في الإعلان الإلكتروني والعلاقات العامة الإلكترونية وتنشيط المبيعات الكترونيا والتسويق المباشر الإلكتروني وتأثيره هذه العناصر على سلوك المستهلك في الاستجابة لهذه الوسائل الإلكترونية وفق نموذج الانتباه، الاهتمام، الرغبة، والفعل (الشراء) والمعروف اختصارا بنموذج (AIDA). ومن أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة استخدمنا الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية والتي وجهت إلى عينة من مجتمع الدراسة المتمثل في المستهلك الجزائري المستخدم للتكنولوجيا في ولايات (الوادي، ورقلة، بسكرة، غرداية)، وتم الحصول في النهاية على 381 استمارة صالحة للدراسة والتحليل والمناقشة وبناء نتائج وتقديم توصيات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع إشكالية هذه الدراسة. وبعد المعالجة الإحصائية واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى عديد النتائج نذكر أهمها، أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية في تأثير المزيج الترويجي الإلكتروني على سلوك المستهلك الجزائري، كذلك ظهر لنا أن الإعلان الإلكتروني بمختلف أشكاله من أكثر عناصر الترويج الإلكتروني تأثيرا على سلوك المستهلك، ثم يليه التسويق الإلكتروني المباشر ثم العلاقات العامة الإلكترونية وأخيرا تنشيط المبيعات الإلكترونية. **الكلمات المفتاحية:** ترويج الكتروني، إعلان الكتروني، علاقات عامة الكترونية، تنشيط مبيعات الكتروني، تسويق مباشر الكتروني، سلوك مستهلك.

Abstract:

The aim of this study was to know the role of the e-promotion mix in its impact on consumer behavior, and identify the elements of the electronic promotional mix represented in e-advertising, e-public relations, e-sales promotions and direct electronic marketing, And knew the impact of the e-promotions mix on consumer behavior (AIDA Model) attention, interest, desire, and action (purchase).

In order to understand the aspects of this study, we used the questionnaire as a tool for collecting primary data, which was directed to a sample of the study population represented by the Algerian consumer of technology used in the states of Eloued, Ouargla, Biskra and Ghardaia. Finally, we collected 381 valid forms of study, analysis, And to make recommendations. The analytical descriptive approach was used to suit the problem of this study.

Key Words : E-Promotion, E- Advertising, E-Public Relations, E-Sales promotions, Direct Electronic Marketing, Consumer Behavior.

تمهيد:

زادت أهمية الترويج الإلكتروني وجعل المؤسسات على مختلف أحجامها تعتمد عليه في الترويج لمنتجاتها هو توفر البنية التحتية لعناصر مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من عام إلى آخر وبوتيرة سريعة جدا، زد على ذلك ملاحظتنا أن الوقت الذي أصبح يقضيه معظم الأفراد على الإنترنت طويل، حتى أن البرامج التي كانت تشاهد على التلفاز أصبحت تشاهد وتحمل عن طريق الإنترنت وتشاهد في الحاسوب، وبالتالي أوجد التكنولوجيا الحديثة طرق جديدة للمؤسسات في تنافسها مع بعضها على مختلف أحجامها، هذا التنافس الذي يمثل المستهلك أحد أبرز أركانه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تغير سلوك المستهلك بشكل كبير وهذا من جراء استخدامه للإنترنت وأنه أصبح جزءا فاعلا في تفكير المؤسسات وهذا راجع إلى كمية المعلومات التي يحصل عليها عن المنتجات التي يرغب في استخدامها، وإمكانية البحث والوصول عن أي منتج وأي صنف من المنتجات يحتاجها، وبالتالي أصبح لدى المستهلك العديد من البدائل المتاحة، وبإمكانه تقديم هذه البدائل وفق تفصيلاته ورغباته، ثم اتخاذ قراراته الشرائية على ضوء هذه البدائل، وبالتالي أصبحت المؤسسات تجد صعوبة في إرضاء المستهلك والتأثير في سلوكه، بالرغم من السهولة التي تجدها في التواصل معه في أي مكان وزمان.

أولا: الدراسات السابقة:

- دراسة أشرف مجيد جبران مرجي: أثر الترويج الإلكتروني على الحصة السوقية في المصاريف العاملة في الأردن، رسالة مقدمة استكمال لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2008/2007.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام المصاريف العاملة في الأردن لترويج الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا الإنترنت والهاتف النقال على الحصة لسوقية، أي معرفة أثر كل من الإعلان باستخدام الوسائل الإلكترونية والعلاقات العامة وكذا تنشيط المبيعات باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة على الحصة السوقية مؤشرات زيارة حجم التعامل مع المصرف وزيادة عدد عملائه، واعتمد الباحث لانجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على تصميم استبانته تم توزيعها على (120) موظف في (07) بنوك و فروعها البالغ عددها إجماليا (18) مصرف، وتم استرداد (100) استبانته أي بنسبة (83.3)% ثم استخدام الباحث مجموعة من الاختبارات الإحصائية المختلفة للكشف عن معنوية الدلالة بين متغير الترويج الإلكتروني ومتغير الحصة السوقية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي أن العلاقات العامة باستخدام التكنولوجيات الحديثة من المؤشرات الرئيسية في زيادة الحصة السوقية، كما اتفق (70%) من العينة أن الترويج الإلكتروني لا يحتاج إلى موارد مالية كبيرة إضافة، وأظهرت النتائج كذلك أن (81%) من أفراد العينة أشاروا إلى وجود زياد في حجم تسويق الخدمات المصرفية باستخدام الترويج الإلكتروني، وأن (64%) من عينة الدراسة أكدوا على أن الترويج الإلكتروني يمتاز بالمصداقية.

- دراسة خويلد عفاف: فاعلية النشاط الترويجي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسويق، تخصص تسويق كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- الجزائر 2009/2008.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المؤسسات الجزائرية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخاصة في مجال الترويج لمنتجاتها، وبالتالي كان هدف الباحثة هو للتعرف على عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني، وهو عبارة عن إسقاط التكنولوجيا المعلومات والاتصال على عناصر المزيج الترويجي التقليدي، ومن أجل ذلك انتهجت الباحثة المنهج الوصفي الاستعراضي في الجانب النظري، وأسلوب المسح لعينة من المؤسسات الجزائرية في الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال الاستبانة الموجهة إلى عينة من المؤسسات الجزائرية المتواجدة على مستوى ولايات مختلفة وكانت العينة النهائية مكونة من 47 مؤسسة استبياناتها صالحة للدراسة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وفعالية الإعلان وكذا فعالية ترويج المبيعات وأيضا فعالية التسويق المباشر من

جهة أخرى، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفعالية البيع الشخصي وكذا العلاقات العامة، كما تبين أن التكنولوجيا الحديثة سمحت بظهور وسائل ترويجية ابتكارية جديدة ليظهر الإعلان الإلكتروني، والعلاقات العامة على الخط، وترويج المبيعات الإلكتروني، وظهور التسويق المباشر التفاعلي بين المؤسسة والمستهلك.

دراسة خويلد عفاف : فعالية الإعلان في ظل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لذي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مجلة الباحث، العدد 07 جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-2010/2009.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استغلال المؤسسات الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات وخاصة في مجال الترويج لمنتجاتها والإعلان كأحد عناصر المزيج الترويجي، فحاولت الباحثة عرض مؤشرات فعالية الإعلان وعرض عناصر المزيج الإعلاني الإلكتروني المختلفة،

من أجل التعرف على استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية وأثر ذلك على فعالية الإعلان، استعانت الباحثة باستبيان وزع على مجموعة من المؤسسات الجزائرية، وكانت العينة في النهاية مكونة من 47 مؤسسة يتوزعون على 08 ولايات عبر الوطن، ومن بين أهم النتائج هي أن أكثر الوسائل الترويجية استخداما من طرف المؤسسات الجزائرية هو الإعلان سواء أكان التقليدي أو عبر الانترنت، وكلما زاد استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تزيد فعالية الإعلان، أما بالنسبة للتوجه نحو استخدام الإعلان الإلكتروني فإن الإعلان عبر البريد الإلكتروني فيعبر عنه بنسبة 17% من العينة، والإعلان في المواقع واستخدام الأشرطة الإعلانية فوصل إلى 87%، أما عن المزايا التي يقدمها الإعلان عبر الانترنت والايجابيات كما يراها أصحاب المؤسسات فهي لضمان التغطية الواسعة بنسبة 47%، وتخفيض التكاليف بنسبة 57% من المؤسسات.

دراسة مجيد مصطفى منصور : علاقة الترويج الإلكتروني بالحصة السوقية لدى المصارف في شمال الضفة الغربية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، غزة، فلسطين ، المجلد (13)B، العدد(1)، 2011. تهدف هذه الدراسة للبحث في طبيعة العلاقة بين الترويج الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا الانترنت والهواتف النقالة، والحصة السوقية من خلال زيادة حجم المعاملات، وزيادة المعاملات، وزيادة العملاء، وحاول الباحث معرفة ذلك لدى المصارف الواقعة في محافظات شمال الضفة الغربية بفلسطين، و استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي من خلال استبانة التي وزعت على عينة عشوائية من عمال مصارف شمال الضفة الغربية وعددهم (103) عامل وعاملة، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ايجابية بين الإعلان عبر وسائل الترويج الإلكتروني والحصة السوقية في مصارف الضفة الغربية، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات العامة عبر الوسائل الإلكترونية وتنشيط المبيعات الكترونيا.

دراسة نوري منير و بلعلياء خديجة : الإعلان الإلكتروني و أهميته في تقديم خدمة سياحية متميزة في ظل الاقتصاد الافتراضي ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي لدولي الخامس حول : الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، المنعقد بالمركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أيام 13 و 14 مارس 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف يساهم الإعلان الإلكتروني في تقديم خدمة سياحية متميزة في ظل الاقتصاد الافتراضي، وبالتالي حاول الباحثان من خلال هذه المداخلة التعرف على القيمة المضافة التي يقدمها الإعلان الإلكتروني في تقديم خدمات سياحية متميزة، ومن أجل ذلك اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات فبدأ الباحثان بإبراز مفهوم الاقتصاد الافتراضي، ثم تحديد مفهوم الإعلان الإلكتروني وأشكاله المختلفة، وبعد ذلك تعرض الباحثان إلى مفهوم الخدمة السياحية، وأخيرا توضيح الدور الذي يلعبه الإعلان الإلكتروني في تقديم خدمة سياحية متميزة، وكانت أهم النتائج أن الإعلان الإلكتروني هو وسيلة اتصال تفاعلية للترويج عن السلع والخدمات والأفكار، ويلعب الإعلان التفاعلي دورا كبيرا في تقديم خدمة سياحية متميزة من خلال البريد المباشر والبريد الإلكتروني، وكذلك يمكن للمؤسسة السياحية التميز من خلال إيضاح الأمن المتوفر في المنطقة السياحية عن طريق الإعلان الإلكتروني باستخدام

الصور والرموز المناسبة والمتوفرة، بالإضافة إلى أن تقديم خدمة سياحية متميزة يكون عن طريق الاختيار و التدريب الجيد للعاملين في مكاتب الاستعلام، وتوفير الكتيبات السياحية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة. دراسة مجيد مصطفى منصور، محمد زيدان سالم: مستوى الترويج الإلكتروني في مصارف الضفة الغربية - فلسطين-المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الثاني، العدد الثالث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013.

هدف هذا المقال إظهار مدى إدراك مصارف الضفة الغربية بفلسطين لمفهوم الترويج الإلكتروني، وكذا استخدام التكنولوجيات الحديثة المتمثلة في شبكة الانترنت والهواتف النقالة، وكذا التعرف على قدرة هذه المصارف على استغلال الخدمات التي توفرها هذه التكنولوجيات، ومن أجل ذلك قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين على البيانات الأولية من خلال قيامهم بإعداد استبانة لعينة عشوائية طبقية شملت موظفي المصارف العاملة في المنطقة محل الدراسة و تم توزيعها على (103) فردا، وكانت أهم النتائج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام مصارف الضفة الغربية لعناصر الترويج الإلكتروني المتمثلة بالإعلان الإلكتروني والعلاقات العامة الإلكترونية وتنشيط المبيعات الكترونيا من جهة وارتفاع مستوى الترويج الإلكتروني من جهة أخرى، كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الترويج الإلكتروني تعزى للمتغيرات الديمغرافية، حيث بينت نتائج الدراسة أنه توجد فروق في نوع المصرف لصالح البنوك الإسلامية.

-دراسة عز الدين علي بوسنينة: أثر الإعلان التلفزيوني على السلوك الشرائي للمستهلكين الليبيين - بحث ميداني لعينة من سكان بنغازي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 01، جدة، السعودية، 2006م/1427هـ.

هدف الباحث من خلال بحثه إلى معرفة أثر الإعلانات التلفزيونية في قنوات البث غير المحلية على السلوك الشرائي للمستهلكين الليبيين، كما سعى الباحث للتعرف على مدى تأثير المستهلك الليبي الإعلانات التلفزيونية وفقا لخصائصه الشخصية، ولقد حدد الباحث الأثر الإعلاني باستخدام أربعة أبعاد استنادا إلى نموذج AIDA (الوعي، والانتباه، والرغبة، والفعل)، كمرحلة للتدرج السلوكي للمستهلك، واستخدم الباحث استمارة الاستبيان الموجهة لمجتمع البحث والذي من سكان مدينة بنغازي الليبية البالغين أعمارهم من 19 سنة فما فوق، وكان عدد المفردات التي استخدمها الباحث في دراسته عددها 327 مفردة، والتي تم اختيارها إحصائيا باستخدام المتوسطات الحسابية واختبار مربع كاي و معامل الارتباط سيرمان للوصول، وكانت أهم النتائج أن المستهلكون الليبيون من سكان مدينة بنغازي يفضلون الإعلان التلفزيون أكثر من غيره من أنواع الإعلانات، ويأتي الإعلان في شبكة الانترنت بأنواعه في المرتبة الثانية، كما يؤثر الإعلان التلفزيوني بشكل ايجابي في توجيه السلوك الشرائي للمستهلكين الليبيين، لكنه ليس تأثيرا قويا، وكان اثر الإعلان في استثارة الرغبة للشراء هو الأقوى، بينما لم يكن هناك اثر للإعلان عند الاستجابة السلوكية (الفعل) المتمثل في شراء السلعة، وفي الأخير فإن للإعلان التلفزيوني دور ايجابي في المراحل السلوكية التي يمر بها المستهلك الليبي قبل اتخاذ قرار الشراء خاصة في استثارة حاجته نحو السلعة.

-دراسة نضال عبد الله تاية بعنوان: تأثير الإعلانات الانترنت على مراحل اتخاذ قرار الشراء عند الشباب الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة " رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007/1428هـ.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إعلانات الانترنت بمختلف أنماطها على مراحل اتخاذ قرار الشراء للمنتوج المعلن عليه عند الشباب الجامعي الفلسطيني، والتالي حاولت هذه الدراسة التعرف على المنتجات التي يتابعون إعلاناتها عبر الانترنت، وأهم عناصر الإعلانات إثارة لهم، المواقع التي يرتادها الشباب الجامعي الفلسطيني، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ولقد تكون مجتمع الدراسة من طلاب الجامعات الفلسطينية الكبرى في قطاع غزة، الجامعات التي شملتها الدراسة هي الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى وجامعة القدس المفتوحة، ولقد كان حجم العينة 382 طالبا

وطالبة جامعية، ومن بين أهم النتائج أن هناك تأثير كبير لإعلانات الانترنت على جميع مراحل اتخاذ قرار الشراء ولكن بنسب متفاوتة، وهذا التأثير في معظمه ايجابي، لكن ذلك لم يمنع من عزوف مستخدمي الانترنت من الشباب الجامعي لممارسة الشراء عبر الانترنت، كما أن أكثر أنواع إعلانات الانترنت تأثيراً جاءت إعلانات اللافتات في المرتبة الأولى تليها بقية الأنواع.

-دراسة يوسف بوكدر، سيد أحمد حاج عيسى: التسويق الافتراضي وأثره على سلوك المستهلك الجزائري - دراسة تحليلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المنعقد بالمركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، أيام 13 و 14 مارس 2012 .

هدفت هذه المداخلة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التسويق الافتراضي وسلوك المستهلك الجزائري، وبالتالي حاول الباحثان إلى البحث عن إمكانية وجود علاقة بين المتغير المستقل وهو التسويق الافتراضي (المنتج، التوزيع، الترويج، السعر) وهو نفسه المزيج التسويقي الافتراضي، والمتغير التابع وهو أبعاد متغيرات سلوك المستهلك (خلق الرغبة في الشراء، الولاء، الشهرة المتعلقة بالعلامة)، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي إذا استخدم أسلوب الوصف في الجانب النظري، أما التحليل لتحديد النتائج من الدراسة الميدانية والتي اعتمد في جمع بياناتها على استبانة تم توزيعها على عينة من المستهلكين بمدينة البليدة، وعدد (50) ، واستخراج (39) استمارة صالحة للدراسة، ومن أهم النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الافتراضي (المنتج، التوزيع، الترويج، السعر) وخلق الرغبة في الشراء، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الافتراضي مجتمعة والولاء، وأيضا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الافتراضي والشهرة.

- Saturday: shohram gilaninia; mohammad taleghani, houman karimi : internet advertising and consumer behavior in the purchase of products, journal of research development, vol. 1,no.1,2013,pp:45.52.

كانت هذه الدراسة حول الإعلان على الانترنت وسلوك المستهلك في شراء المنتجات، وكان هدف هذه الدراسة هو معرفة كيف يؤثر الإعلان في سلوك المستهلك الشرائي في ظل ما نتج عن ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة وظهور المجتمع الذكي، ومن أجل إعداد هذه الورقة البحثية استخدام الباحثون الأسلوب الوصفي، بحيث تعرضوا للموضوع من الجانب النظري، وذلك بإعطاء مفاهيم حول متغيرات الدراسة بدءاً بالتعرض إلى الأدبيات السابقة حول الموضوع، ومرورا بالإعلان عبر الانترنت واستراتيجياته المعتمدة، وكذا مفاهيم حول سلوك المستهلك الشرائي في ظل الانترنت وخصائصها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يمنح الإعلان عبر الانترنت العديد من المزايا ويمكن الاستشهاد بذلك بميزة التواصل مع الجمهور، والتكلفة المنخفضة نسبياً، ويعتبر الإعلان عبر شبكة الانترنت فعال على سلوك المستهلك في عملية شراء المنتجات وذلك لملائمته لاحتياجات الأفراد واحتوائه على معلومات كافية حول أنواع المنتجات، كما يمكن الإعلان عبر الانترنت من التعرف على العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك من خلال التفاعل مع الإعلان، وبالتالي اختيار الإستراتيجية المناسبة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى عملية الشراء بالنسبة للمستهلكين، والولاء بالنسبة للعملاء.

- Study : srivastova priyanka : A study on impact of online advertising on consumer behavior (with special reference to E.mails), international journal of engineering and management sciences, vol. 3(4), society for science and nature jankipuram. India, 2012,pp: 461, 465.

تناولت هذه الدراسة تأثير إعلانات الانترنت على سلوك المستهلك، مع إشارة خاصة إلى رسائل البريد الإلكتروني، حاولت هذه الورقة التعرض إلى إعلانات الانترنت والمزايا التي تقدمها، كيفية تأثيرها على سلوك المستهلك، وبالتالي كان هدف هذه الدراسة هو تحليل موقف المستهلكين تجاه إعلان الانترنت وتأثيره على نمط

السلوك الشرائي لهم، وكذا تحليل إدراك المستهلكين لإعلان الانترنت، ودرجة مساهمة هذا النوع من الإعلانات في ذلك، وفي الأخير تحليل استجابة المستهلكين لإعلانات الانترنت وتصورهم للشركات التي تقوم بالإعلانات عبر الانترنت، ومن أجل الإحاطة بجوانب هذا الموضوع اعتمدت كاتبة هذا المقال في منهجيتها على نوعين من البحوث، وهما البحث الثانوي وتم خلاله جمع الاستطلاعات الموجودة في الأدبيات ذات صلة بالموضوع، والبيانات المنشورة في مراجع مختلفة والنوع الثاني من البحث هو البحث الكميمن خلال تصميم استبانة للجمع الأولي للبيانات، وقد تم أخذ عينات بالتركيز على مستهلكي المناطق الحضرية وبأعمار من (18) فما فوق وتم استخدام عينة عنقودية وعددها (100) مفرد، وتم مسح العينة (50) من المستطلعين من رجائي يوارم مدينة لكار الهندية، و(50) من الأمباح من نفس المدينة، وبعد ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستخدمي الانترنت (من جميع الفئات العمرية) لديهم نفس النظرة تجاه إعلانات المواقع، لكن 22 منهم (من جميع الفئات) أن الإعلان عبر الانترنت غني بالمعلومات، لكن في نفس الوقت هذه الإعلانات تخلق انزعاجا بين جميع الفئات العمرية (18) مستجوب ، وكذا (18) من المستجوبين قامت بعملية الشراء عبر الانترنت (التجارة الإلكترونية)، ووافقت 16 من شملهم الاستطلاع أن إعلانات الانترنت تفاعلية، أما من جانب مصداقية الإعلانات عبر الانترنت يتم تقييمها من طرف (14) من المستجوبين، واتفق (12) ممن شملهم الاستطلاع على أن الإعلانات الانترنت مسلية، كما يعتبر الإعلان عبر الانترنت غني بالمعلومات وصفي بجميع الفئات العمرية للناس في مدينة لكار الهندية، وهم أساسا يستخدمونها للوصول إلى البريد الإلكتروني.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة المعروضة يمكن الخلوصل إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وهي أن هذه الدراسة حاولنا من خلالها معرفة العلاقة بين المتغير المستقل وهو المزيج الترويجي الإلكتروني، وأثره على مراحل الاستجابة السلوكية للمستهلك وفق نموذج aida (الانتباه، الاهتمام، الرغبة، الشراء) كمتغير تابع، بالإضافة إلى توجيه الاستبانة إلى المستهلكين مستخدمي التكنولوجيا بينما كانت بقية الدراسات خاصة على المستوى المحلية تركز على جانب المؤسسات، بالإضافة إلى أنها موجهة إلى جميع شرائح المجتمع من طلبة وأساتذة وتلاميذ وموظفين وإداريين وبطالين، بالإضافة إلى المنطقة التي أجريت فيها الدراسة وهي منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

ثانيا: الإطار النظري للبحث:

سننظر في هذا الجزء من البحث إلى مفهوم الترويج الإلكتروني وعناصر المزيج الترويجي عبر الوسائل الإلكترونية، والمراحل التدريجية لسلوك المستهلك وفق النموذج المعتمد في البحث.

1- مفهوم الترويج الإلكتروني:

يعتبر الترويج أهم عنصر من عناصر المزيج الترويجي بعد المنتج الذي تقدمه المؤسسة، وذلك لما له من قدرة على إقناع الجمهور وإثارة انتباههم لما يقدم، ويشمل الترويج في الحقيقة كل الوسائل الساعية للاتصال بالمستهلك وبالتالي ضمان ولأنهم وترسيخ الصورة الذهنية للمنتج لديهم، وذلك بإعلام المستهلك بمزايا السلعة أو الخدمة المقدمة وكذا أماكن توفرها وأسعارها، يعرف أيضا على أنه "برامج متكاملة من الاتصالات التي تسعى إلى تقديم المؤسسة ومنتجاتها للزبائن المحتملين بهدف دفع جهود البيع والإعلان لتحقيق مبيعات أكثر وأرباح أفضل"، أما الترويج الإلكتروني فيعرف على أنه "نشاط يستخدم خدمة الانترنت والخدمات الاتصالية الأخرى لإيصال المنتج إلى المستهلك"، وبالتالي الترويج الإلكتروني يعمل على استخدام الانترنت وما توفره من خدمات والهواتف وما توفره من مزايا لإيصال جميع المعلومات المتعلقة بالمنتجات من المنتج إلى المستهلك ومحاولة ترغيبه بها.

2- مميزات الترويج الإلكتروني:

يتميز الترويج الإلكتروني بعدد الخصائص والمميزات التي تسهل عملية التواصل بين المؤسسة المنتجة والمستهلك، ولعل من أبرز هذه الخصائص ما سنذكره في هذه النقاط:

أ- توفير المعلومات: "يساعد (الترويج) الإلكتروني الزبون في الوصول إلى أدق التفاصيل المعروضة في الإعلان عن المنتج دون مغادرة منزله أو مكان عمله وتتمثل هذه المعلومات بالسعر والأداء والجودة وغيرها من المعلومات،" وهذه الميزة هي جلاء ما توفره التكنولوجيا من وسائل وخدمات تساعد في الفهم الجيد للرسالة الترويجية الإلكترونية من طرف المستهلك بمساعدة الصور والصوت والفيديو والخدمات الغير متناهية الأخرى.

ب- الملائمة: وهي أن الترويج الإلكتروني يوفر راحة المستهلك الباحث عن المنتج، بحيث "لا يحتاج المستهلك إلى بذل جهود كبيرة أثناء التجوال في الأزدحام في سبيل الحصول على مبتغاه، بحيث يحصل المستهلك من خلال موقع المؤسسة بالانترنت من إجراء مقارنة بين الماركات والأسعار واختيار الأحسن وخلال 24 ساعة في اليوم."

ج- التفاعلية والتواصل: يحس المستهلك من موقعه ومن خلال الترويج الإلكتروني بجميع أدواته أنه مركز الاهتمام، حيث تستجيب المؤسسة لجميع رغباته وطلباته واستفساراته وأسئلته وكذا تلبية طموحاته، وذلك من خلال الأخذ والرد عن طريق وسائل التواصل التي توفرها التكنولوجيا، فميزة الانترنت كوسيلة ترويجية هي "وسيلة شخصية للاتصال وتبادل المعلومات بسرعة وفاعلية وكفاءة وبذلك يمكن الاستفادة من هذا الجانب،" في كسب ولاء وثقة المستهلك من خلال معرفة مدى تجاوبه مع ما هو مقدم من طرف المؤسسة، وهذا يعتبر تغيير في نمط الاتصال بين المؤسسة والمستهلك وتحوله من الاتصال في اتجاه واحد إلى الحوار وهو بمثابة الاتصال في الاتجاهين.

د- تخفيض التكاليف وربح الوقت: إن انخفاض التكاليف الثابتة والمتغيرة بالنسبة للمؤسسات من جراء استخدام الترويج الإلكتروني هو بمثابة خفض التكاليف بالنسبة للمستهلك لأنه من سيدفع قيمة المنتج في النهاية، وخاصة التكاليف المتعلقة بالمتجر المادي وكذا مصاريف الإيجار وأجور العمال إلى آخره من المصاريف الأخرى التي تختفي خلال التعاملات الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك وبالتالي في الأخير سعر منخفض، هذا من جهة ومن جهة أخرى ربح الوقت بالنسبة للمستهلك وذلك من حيث "القدرة على إتمام المعاملات التجارية وصفقات البيع والشراء مباشرة وبسرعة مع العملاء تعتبر من أكثر مجالات الانترنت إغراء،" وهذا الإغراء نابع من الاستجابة الفورية من طرف المؤسسة لطلبات المستهلك وبالتالي ربح وقت الانتظار والذي يعتبر أعباء بالنسبة للمستهلك.

3- عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني:

أوجدت التكنولوجيا الحديثة من انترنت والهواتف النقالة العديد من الأدوات الإلكترونية التي تساهم في إعداد المزيج الترويجي الإلكتروني هذه الأدوات نجد منها محركات البحث والفهارس عبر الانترنت وكذا شبكات التواصل الاجتماعي والمحادثات والأهمية التي أصبحت لهذه المواقع، وأيضا من بين الأدوات نجد المواقع الإلكترونية ونجد كذلك البريد الإلكتروني لتبادل الرسائل الكترونيا، وبالإضافة إلى ذلك الأدوات الهاتفية من الرسائل القصيرة والمكالمات المسموعة، وهذا كله من أجل تدعيم عناصر المزيج الترويجي التقليدي لتشكيل المزيج الترويجي الإلكتروني، والذي يشمل جميع العناصر التقليدية باستثناء البيع الشخصي باعتباره وسيلة شخصية ليحل مكانه التسويق المباشر الإلكتروني باستخدام جميع الأدوات الترويجية الإلكترونية، بالإضافة إلى الإعلان الإلكتروني والعلاقات العامة الإلكترونية وتنشيط المبيعات الكترونيا، طبعا باستخدام الانترنت والهاتف النقال، وفيما يلي سنعرض عناصر الترويج الإلكتروني، والمكونة للمزيج الإلكتروني الترويجي، وهي كالآتي:

أ- الإعلان الإلكتروني:

ويعرف الإعلان الإلكتروني على أنه "كل فعل أو تصرف له تأثير معنوي على نفسية المستهلك من أجل إقناعه بمزايا السلعة أو الخدمة المراد تسويقها وبصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة، وبالتالي الإعلان الذي يتم نشره عبر شبكة الانترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى لا يختلف عن الإعلان الذي يتم بوسائل تقليدية إلا من حيث الوسيلة المستخدمة،" وبالتالي كما أشرنا سابقا فإن الإعلان في جميع الحالات متشابه من حيث المضمون يبقى الاختلاف في الوسيلة المستخدمة فالإعلان الإلكتروني سي كذلك لأنه يتم عبر شبكة الانترنت على الأغلب أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى متعارف عليها.

ب- العلاقات العامة الإلكترونية:

تعتبر العلاقات العامة أحد عناصر المزيج الترويجي التي تسعى إلى تحقيق أهداف طويلة المدى، وذلك من خلال بناء علاقات طيبة وبناء صورة ذهنية عن المؤسسة مع جماهيرها وكل المتعاملين معها والمحيط الداخلي والخارجي لها، وعن الانترنت والوسائل الإلكترونية فهي تساهم في إعطاء بعد آخر للعلاقات العامة، وذلك لأن "شبكة الانترنت تتيح استخدام أسلوب العلاقات العامة بسهولة ويسر، فاستخدام العلاقات العامة التقليدية يتطلب الكتابة وتوزيع المطبوعات بينما بالعلاقات الإلكترونية يتم استبدال هذه الوسائل بالمواع الإلكترونية وإرسال الرسائل الإلكترونية مما يوفر الجهد والتكاليف اللازمة لإقامة العلاقات التقليدية"، وهذا هو الفرق في أساليب العلاقات العامة بين التقليدية والإلكترونية التي تعتمد على الوسائط التكنولوجية الحديثة.

ج- تنشيط المبيعات الكترونياً:

وترويج المبيعات على الخط هي "عبارة عن محفزات قصيرة الأمد على شكل هدايا، أو أموال تساهم في تسهيل انتقال المنتجات من الشركة المنتجة إلى المستخدم أو المستهلك النهائي، وتقوم بعض الشركات بإرسال كوبونات عبر البريد الإلكتروني، بينما تقوم شركات أخرى بتنظيم مسابقات ومباريات على الخط، وقد يحصل العملاء على محفزات كثيرة خلال الانترنت أو من خلال إعلانات الانترنت على الصفحة المركزية للشركة المعلنة"، وبالتالي يمكن اعتبار ترويج المبيعات الإلكترونية أنه استخدام التقنيات الحديثة لاستمالة الرغبة الشرائية وتحفيز الطلب على المدى القصير، وبالتالي زيادة حجم المبيعات.

د- التسويق المباشر الإلكتروني:

هناك الكثير من التعاريف المقدمة لهذا العنصر المزيج الترويجي الإلكتروني، وسنقدم التعريف الذي جاءت به جمعية التسويق المباشر (AMD)، والذي يقول أن "التسويق المباشر هو تسويق تفاعلي يستخدم واحد أو عدة وسائط بغية الحصول على استجابة و/ أو تحقيق معاملة".

من خلال التعريف نلاحظ أن التسويقي المباشر الإلكتروني عبارة عن أحد أهم عناصر المزيج الترويجي والتي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتواصل المؤسسة مع زبائنهم، وذلك بالإعتماد على قياس الاستجابة أو ردة الفعل من قبل الزبائن عن طريق التكنولوجيا الحديثة ووسائلها المتاحة، وبالاعتماد على ميزة التفاعلية التي تمنح للزبون بأن يعرب عن حاجاته وتفصيلاته بخصوص المنتج الذي يود الحصول عليه والمواصفات التي يجب أن يكون عليها.

4- سلوك المستهلك:

وفي هذا الجزء سنقدم تعريف حول سلوك المستهلك، وكذا معرفة أثر المزيج الترويجي الإلكتروني على مراحل الاستجابة السلوكية للمستهلك وفق نموذج (aida)، كما يلي:

أ- تعريف سلوك المستهلك:

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم حول سلوك المستهلك، وسنختار منها القائل بأنه "مجموعة العمليات والأنشطة التي يبعدها الناس ويقومون بها سبيل البحث، واختيار وشراء واستخدام وتقييم السلع والخدمات حتى تشبع حاجاتهم ورغباتهم".

من خلال التعريف يتضح بأن سلوك المستهلك لا يقتصر عن عملية الشراء فقط، بل يتخطاها إلى سلوكه بعد اتخاذ قرار الشراء، وسلوك المستهلك مهما اختلف فهو حل لمشكلة يواجهها ذلك المستهلك وعادة تكون حاجة أو رغبة غير مشبعة.

ب- تأثير الترويج الإلكتروني على سلوك المستهلك الشرائي حسب نموذج aida:

وفق نموذج aida " يمر المستهلك حسب هذا النموذج خلال مراحل متتابعة عند الشراء تبدأ بالانتباه ثم الاهتمام ثم الرغبة ثم اتخاذ قرار الشراء"، وبالتالي حسب هذا النموذج ولكي يكون المزيج الترويجي ناجحاً يجب أن يمر المستهلك من الانتباه إلى شراء المنتج مروراً بالاهتمام والرغبة التي تدفعه للشراء.

ثالثا: هدف الدراسة:

وكان الغرض من هذه الدراسة معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل المزيج الترويجي الإلكتروني في التأثير على سلوك المستهلك نظير المنتجات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية بالنسبة للمستهلك الجزائري، ولقد تم دراسة الموضوع بهدف تفسير ما يلي:

- هل هناك أثر ودلالة إحصائية للمزيج الترويجي الإلكتروني على سلوك المستهلك الشرائي للمنتج.
- هل الإعلان الإلكتروني هو أكثر عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني تأثيرا على سلوك المستهلك الجزائري.

رابعا: منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي الذي يهتم بدراسة الظاهرة على أرض الواقع من خلال الدراسة الميدانية، وذلك من أجل معرفة العلاقة بين متغيرات الظاهرة وتوضيح خصائصها ومستواها، ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات اللازمة حول الظاهرة المدروسة واستخراج النتائج والاستنتاجات وتحليلها وتفسيرها لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، مستخدمين بذلك أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة وتتكون هذه الأخيرة من جزئية هما:

الجزء الأول: وهي عبارة عن رسالة مرفقة تضمنت عدة معلومات توضيحية واحتوت عنوان البحث والهدف المرجو منه، وطريقة الإجابة على الأسئلة، وتقديم الشكر للمساهمين في البحث أيضا.

الجزء الثاني: يحتوي هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمتغير المستقل (الترويج الإلكتروني) والمتغير التابع (سلوك المستهلك)، ويحتوي هذا الجزء على 16 سؤالاً وذلك لقياس العلاقة بين المتغيرين، بحيث كانت الأسئلة المتعلقة بعناصر المزيج الترويجي الإلكتروني تحوي 04 عناصر وهم الإعلان الإلكتروني وخصصنا له العبارات (04.03.02.01)، والعلاقات العامة الإلكترونية (08.07.06.05)، وتنشيط المبيعات إلكترونيا (12.11.10.09)، والتسويق المباشر الإلكتروني (16.15.14.13)، أما المتغير التابع والمتمثل في سلوك المستهلك فقد حاولنا معرفة هذا السلوك من خلال أربعة أبعاد وهي (الانتباه، الاهتمام، الرغبة، الشراء)، وبالنسبة للانتباه للعناصر الترويجية الإلكترونية كان ممثلاً بالعبارات (13.09.05.01)، أما بالنسبة للاهتمام بعناصر الترويج الإلكتروني من المستهلك الجزائري فكانت ممثلة بالعبارات (14.10.06.02)، أما عن خل الرغبة فكانت العبارات الدالة عليه (15.11.07.03)، أما البعد الأخير من أبعاد سلوك المستهلك ألا وهو شراء المنتجات التي فخصنا لها العبارات (16.12.08.04).

هذا وقد اعتمدنا على سلم ليكرت ثلاثي الأوزان، بحيث يبدأ بموافق وأعطيت لها ثلاثة درجات وينتهي وغير موافق وأعطيت لها درجة واحدة.

خامسا: تحديد المتغيرات وكيفية قياسها:

وتتمل متغيرات البحث في ما يلي:

المتغير المستقل: هو المتغير الذي يؤثر في باقي المتغيرات ويتمثل في بحثنا هذا في عناصر المزيج الترويج الإلكتروني (الإعلان الإلكتروني، العلاقات العامة الإلكترونية، تنشيط المبيعات إلكترونيا، التسويق الإلكتروني المباشر).

المتغير التابع: وهو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل ويتمثل في هذا البحث في سلوكيات المستهلك الجزائري لمنطقة الجنوب الشرقي، وهذه الأبعاد هي: (الانتباه، الاهتمام، الرغبة، الشراء).

سادسا: الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

من خلال إعداد البيانات للتحليل والتفسير، والتي تلت جمعها قمنا بإجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات وذلك بالاستعانة ببرنامج Excel الخاص بتطبيقات جداول البيانات، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss النسخة 19.0 لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة التي نحن بصدد قياسها، وشملت عملية التحليل والمعالجة للبيانات استخدام العديد من الأساليب والاختبارات والمقاييس منها الوصفية والإستنتاجية منها:

- مقياس الإحصاء الوصفي (descriptive statistic measure)

- معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (cronbach alpha coefficient)
- اختبار (T-Test) لمعرفة إذا ما كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات وتحديد معنوية هذه العلاقة.

سابعاً: مجتمع البحث والعينة المختارة:

مجتمع الدراسة مكون من الأفراد ممن يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصال متمثلة في الإنترنت والهاتف النقال في الجزائر لأنهم هم سيكونون عرضة للترويج الإلكتروني التي تستخدمه المؤسسات للوصول إلى مختلف الشرائح من المستهلك الجزائري، ولقد اخترنا ولعدة اعتبارات منها كبر حجم مجتمع الدراسة فإننا اخترنا المستهلكين لمنطقة الجنوب الشرقي الجزائري طبعاً ضرورة أن يكونوا من مستخدمي التكنولوجيا الحديثة، ويجب التنويه إلى أنه من الصعوبة استهداف جميع المستهلكين الجزائريين جميعهم ومسحهم ميدانياً وهو ما دفع بالباحث إلى استهداف مجموعة من الولايات دون أخرى ولقد اخترنا 04 ولايات هي: الوادي، وورقلة، وبسكرة، وغرداية

وتكونت عينة البحث من 381 فرد، ولقد تم جمعها عن طريق الاستبيانات الورقية وكذا الاستبيان الإلكتروني عبر الانترنت، ولقد تم اختيارهم بالطريقة الاحتمالية (العشوائية)، والجدول الموالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المواصفات الديمغرافية:

الجدول رقم (01): وصف عينة البحث تبعا للعوامل الديمغرافية.

الرقم	المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	203	53.3%
		أنثى	178	46.7%
		المجموع	381	100%
2	الحالة الاجتماعية	متزوج(ة)	121	31.8%
		أعزب(ة)	260	68.2%
		المجموع	381	100%
3	العمر	أقل من 20 سنة	12	3.1%
		من 20 إلى 30 سنة	239	62.7%
		من 30 إلى 40 سنة	105	27.6%
		من 40 إلى 50 سنة	23	6.0%
		من 50 إلى 60 سنة	2	0.5%
		المجموع	381	100%
5	المهنة	موظف(ة)	165	43.3%
		تلميذ(ة)	00	0%
		أعمال حرة	27	7.1%
		متقاعد(ة)	1	0.3%
		طالب(ة)	173	45.4%
		بطال(ة)	15	3.9%
		المجموع	381	100%

7	الولاية	الوادي	139	36.5%
		ورقلة	101	26.5%
		بسكرة	89	23.4%
		غرداية	52	13.6%
		المجموع	381	100%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

ثامنا: اختبار أداة البحث:

وقام الباحثان باختبار أداة الدراسة عبر مرحلتين من حيث التأكد من الصدق الظاهري، واختبار ثبات الاستبانة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ إن كان ملائما، وذلك كما يلي:
صدق أداة البحث:

تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة والدكاترة من تخصصات مختلفة لإبداء رأيهم حول الاستبانة ومدى قياسها لمتغيرات الظاهرة المدروسة، وتم الأخذ في الحسبان جميع التوجيهات والملاحظات التي أبدتها أعضاء لجنة التحكيم وإجراء التعديلات الضرورية.
ثبات أداة الدراسة:

والتي يتم قياسها باستخدام حساب معامل ألفا كرونباخ ((Chronbach's Alpha) الذي يعكس لنا درجة ارتباط البنود ببعضها البعض، وبالتالي كلما زاد الارتباط يعبر عن الاتساق الداخلي للمقياس، ولقد بلغت قيمته (0.911) وهذا يدل على أن الاستبانة صالحة للغرض التي صممت من أجله وملائمتها لقياس الظاهرة.

تاسعا: عرض النتائج واختبار الفرضيات:

1- تحليل نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير الترويج الإلكتروني على سلوك المستهلك.

استخدمنا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة تائي المزيج الترويجي الإلكتروني على سلوك المستهلك، هذا الأخير والمتمثل في أبعاده التي تعبر عن مدى التأثير والمتمثلة في الانتباه ويليها الاهتمام ثم تأتي الرغبة كمرحلة ثالثة من درجة التأثير، ويختم السلوك بعملية الشراء طبعا وفق النموذج المعتمد في الدراسة (AIDA)، وسنقوم بتوضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح نتائج الإجابات المتعلقة بتأثير الترويج الإلكتروني على سلوك المستهلك.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
01	يؤدي الإعلان عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة إلى لفت انتباهي حول المنتج المعلن عنه.	82.5%	11.5%	6%	2.7638	0.54950	موافق
02	يساعد الإعلان الإلكتروني على تذكر المنتج والاهتمام به.	76.4%	13.9%	9.7%	2.6667	0.64618	موافق
03	مشاهدتي للإعلانات عبر الإنترنت والهاتف النقل تثير رغبتني في السلعة أو الخدمة.	52.3%	29.9%	17.8%	2.3438	0.76426	موافق
04	الإعلان الإلكتروني يقودني غالبا إلى شراء المنتج.	24.4%	36%	39.6%	1.8478	0.78668	محايد
النتيجة الإجمالية للمحور الأول							
05	الصورة التي ترسمها العلاقات العامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات	68%	23.4%	8.7%	2.5932	0.64470	موافق

						والاتصال (الانترنت والهاتف النقال) تشد انتباهي للمؤسسة ومنتجاتها.	
06	محاييد	0.76619	2.2940	%18.9	%32.8	%48.3	العلاقات العامة في عملية الترويج عبر الوسائل الالكترونية تجعلني أهتم أكثر بأخبار المؤسسة.
07	محاييد	0.75147	2.2257	%19.4	%38.6	%42	العلاقات العامة الالكترونية التي تقودني لمعارف جديدة تثير رغبتني في التعامل مع تلك المؤسسة.
08	محاييد	0.78002	2.2100	%22	%35	%43	تساهم العلاقات العامة عبر الانترنت والهواتف النقالة بتغيير اتجاهاتي السلوكية نحو المؤسسة وبالتالي سيساعدني ذلك في شراء منتجاتها المطروحة في السوق.
النتيجة الإجمالية للمحور الثاني							
	موافق	0.73559	2.3307				
09	محاييد	0.81208	1.9055	%38.1	%33.3	%28.6	فرصة حصولي على جوائز نقدية عبر الانترنت والهاتف النقال يلفت نظري للتعرف أكثر على منتجات المؤسسة.
10	موافق	0.74390	2.3648	%16	%31.5	%52.5	وضع المؤسسات لخصومات بنسبة معينة لمستهلكي منتجاتها عبر الوسائل الالكترونية المختلفة تجعلني أتحدث عن هذا العرض باهتمام كبير.
11	محاييد	0.81491	2.2152	%24.7	%29.1	%46.2	يحفزني وجود جوائز تشجيعية عبر الوسائل الالكترونية لمنتجات المؤسسات التي تقوم بهذا العرض ويدفعني للتعامل معها.
12	محاييد	0.77565	2.2073	%21.8	%35.7	%42.5	تنشيط المبيعات عبر الانترنت والهاتف النقال يترك لدي قناعة بالمنتج وشرائه وتجربته.
النتيجة الإجمالية للمحور الثالث							
	محاييد	0.78663	2.1732				
13	موافق	0.69806	2.5144	%11.8	%24.9	%63.3	يلفت استخدام أسلوب التسويق المباشر عبر شبكة الانترنت والهاتف انتباهي لما هو مقدم.
14	موافق	0.74646	2.3596	%16.3	%31.5	%52.2	استخدام أحدث طرق تكنولوجيا الترويج المباشر عبر شبكة الانترنت يزيد من اهتمامي بالتواصل مع المؤسسة.
15	محاييد	0.76983	2.2100	%21.3	%36.5	%42.3	تساهم أساليب التسويق المباشر الالكتروني عن طريق البريد الالكتروني والهاتف في خلق رغبة حقيقية وقناعة بالمنتج.
16	محاييد	0.75942	2.2703	%18.9	%35.2	%45.9	تدفعني أساليب التسويق المباشر

					الإلكتروني إلى شراء المنتج من المحلات والمتاجر، أو حتى عبر الشبكة.
موافق	0.74344	2.3385			النتيجة الإجمالية للمحور الرابع
محايد	0.73807	2.3119			النتيجة الإجمالية للمحاور الكلية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق يمكن الخروج بعدد النتائج والملاحظات، فنجد أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي من الاستبانة والمتعلق بدراسة العلاقة بين عناصر الترويج الإلكتروني وسلوك المستهلك والبالغ عددها (16) هو (2.3119) وبانحراف معياري قدره (0.73807) وبدرجة تقييم إجمالية محايد لكنها قريبة جدا من الموافق وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين (1.67) و (2.33)، ولكن هناك عناصر من عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني كانت بدرجة تقييم موافق وأخرى بدرجة محايد، ونبدأ بالإعلان الإلكتروني حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.4055) وقيمة انحرافات الإجابات عن وسطها الحسابي بقيمة (0.68665) وبتقييم موافق، وهذا يدل على أن الإعلان الإلكتروني يؤثر فعلا على سلوك المستهلك الإلكتروني ويظهر ذلك في المراحل الثلاثة الأولى لسلوك المستهلك (الانتباه والاهتمام، وخلق الرغبة) بينما يقل هذا التأثير في العنصر الأخير لسلوك المستهلك والمتمثل في (الفعل أو الشراء)، وهذا يدل على أنه بالرغم من تأثير الإعلان عبر الوسائل الإلكترونية على سلوك المستهلك إلا أن هذا التأثير لا يتم بعملية الشراء، أما العنصر الثاني فهو العلاقات العامة الإلكترونية والتي كان لمتوسط الحسابي لدرجة تأثيرها في سلوك المستهلك يقدر بـ(2.3307) وبانحراف معياري قدره (0.73559) وبدرجة موافق، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل أن العلاقات العامة عبر الوسائل الإلكترونية تؤثر على سلوك المستهلك، ويتجلى هذا التأثير أكثر في البعد الأول لسلوك المستهلك ألا وهو الانتباه، بينما يقل هذا التأثير في الأبعاد الثلاثة الأخرى لسلوك المستهلك (الاهتمام والرغبة والشراء)، أما العنصر الثالث من عناصر الترويج الإلكتروني فهو تنشيط المبيعات إلكترونيا ومدى تأثيره في سلوك المستهلك فكان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المتعلقة بذلك يساوي (2.1732) وبانحراف معياري قدره (0.78663) وبتقييم إجمالي بدرجة محايد، لكن الملاحظ أن البعد الثاني من أبعاد السلوك والمتعلق بالاهتمام فإن الدرجة بالنسبة للمجيبين كانت موافق، نذهب الآن إلى العنصر الرابع من عناصر الترويج الإلكتروني والمتمثل في التسويق الإلكتروني المباشر وتأثيره على سلوك المستهلك فكان المتوسط الحسابي للأربع فقرات الموجهة للمجيبين يقدر بـ(2.3385) وبانحراف معياري قدره (0.74344) وبتقييم موافق، هذا يدل على نجاعة هذا الأسلوب في التأثير على سلوك المستهلك،

2- اختبار فرضيات الدراسة

أ- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر المزيج الترويجي الإلكتروني على سلوك المستهلك

ولقد تفرعت هذه الفرضية إلى العديد من الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك؛
 - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر العلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك؛
 - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر تنشيط المبيعات إلكترونيا على سلوك المستهلك؛
 - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر التسويق المباشر الإلكتروني على سلوك المستهلك.
- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك).

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار One-Sample Test لأثر الإعلان الإلكتروني على أبعاد سلوك المستهلك.

(Test Value = 0)									
الرقم	الإعلان الإلكتروني وتأثيره على سلوك المستهلك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الرتبة	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
01	أثر الإعلان الإلكتروني على الانتباه	2.7638	0.54950	موافق	01	98.175	380	0.000	2.7638
02	أثر الإعلان الإلكتروني على الاهتمام	2.6667	0.64618	موافق	02	80.553	380	0.000	2.6667
03	أثر الإعلان الإلكتروني على الرغبة	2.3438	0.76426	موافق	03	59.861	380	0.000	2.3438
04	أثر الإعلان الإلكتروني على الشراء	1.8478	0.78668	محايد	04	45.847	380	0.000	1.8478
	أثر الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك	2.4055	0.68665	موافق		68.396	380	0.000	2.4055

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ SPSS من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الفروق لأثر الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك يقدر بـ (2.4055) وبتقييم موافق، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية (sig) كانت كلها مساوية لـ (0.000) لجميع الفقرات الخاصة بتأثير الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك، وهي كلها أقل من القيمة المطلوبة (0.05)، وبالتالي ونتيجة لذلك سيتم قبول الفرضية والتي تقر بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر العلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك).

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test للجدول رقم (04): نتائج اختبار One-Sample Test لأثر العلاقات العامة الإلكترونية على أبعاد سلوك المستهلك.

(Test Value = 0)									
الرقم	العلاقات العامة الإلكترونية وتأثيرها على سلوك المستهلك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الرتبة	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
01	أثر العلاقات العامة الإلكترونية	2.5932	0.64470	موافق	01	78.512	380	0.000	2.5932

								على الانتباه	
2.2940	0.000	380	58.441	02	محايد	0.76619	2.2940	أثر العلاقات العامة الإلكترونية على الاهتمام	02
2.2257	0.000	380	57.813	03	محايد	0.75147	2.2257	أثر العلاقات العامة الإلكترونية على الرغبة	03
2.2100	0.000	380	55.303	04	محايد	0.78002	2.2100	أثر العلاقات العامة الإلكترونية على الشراء	04
2.3307	0.000	380	61.855		موافق	0.73559	2.3307	أثر العلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ SPSS من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الفروق لأثر العلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك يقدر بـ (2.3307) وبتقييم موافق ، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية (sig) كانت كلها مساوية لـ (0.000) لجميع الفقرات الخاصة بتأثير العلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك، وهي كلها أقل من القيمة المطلوبة (0.05)، وبالتالي ونتيجة لذلك سيتم قبول البديلة والتي تقر بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر العلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك
اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر تنشيط المبيعات الكترونيا على سلوك المستهلك).

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test
الجدول رقم(05):نتائج اختبار One-Sample Test لأثر تنشيط المبيعات الكترونيا على أبعاد سلوك المستهلك.

(Test Value = 0)									
الرقم	تنشيط المبيعات الكترونيا وتأثيره على أبعاد سلوك المستهلك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الرتبة	T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)	متوسط الفروق
01	أثر تنشيط المبيعات الكترونيا على الانتباه	1.9055	0.81208	محايد	04	45.801	380	0.000	1.9055
02	أثر تنشيط المبيعات الكترونيا على الاهتمام	2.3648	0.74390	موافق	01	62.051	380	0.000	2.3648
03	أثر تنشيط المبيعات الكترونيا على الرغبة	2.2152	0.81491	محايد	02	53.060	380	0.000	2.2152
04	أثر تنشيط	2.2073	0.77510	محايد	03	55.548	380	0.000	2.2073

							المبيعات الكتروني على الشراء
2.1732	0.000	380	53.925	محايد	0.78663	2.1732	أثر تنشيط المبيعات الالكتروني على سلوك المستهلك

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ: SPSS من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الفروق لأثر تنشيط المبيعات الكتروني على سلوك المستهلك يقدر بـ (2.1732) وبتقييم محايد، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية (sig) كانت كلها مساوية لـ (0.000) لجميع الفقرات الخاصة بتأثير تنشيط المبيعات الكتروني على سلوك المستهلك، وهي كلها أقل من القيمة المطلوبة (0.05)، وبالتالي ونتيجة لذلك سيتم قبول الفرضية والتي تفر بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر تنشيط المبيعات الكتروني على سلوك المستهلك
اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر التسويق المباشر الالكتروني على سلوك المستهلك).

ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي والذي يوضح نتائج اختبار One-Sample Test

الجدول رقم(06):نتائج اختبار One-Sample Test لأثر التسويق المباشر الالكتروني على أبعاد سلوك المستهلك.

(Test Value = 0)							
الرقم	التسويق المباشر الالكتروني وتأثيره على أبعاد سلوك المستهلك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الرتبة	T	درجة الحرية
							القيمة الإحتمالية (Sig)
01	أثر التسويق المباشر الالكتروني على الانتباه	2.5144	0.69806	موافق	01	70.309	0.000
02	أثر التسويق المباشر الالكتروني على الاهتمام	2.3596	0.74646	موافق	02	61.701	0.000
03	أثر التسويق المباشر الالكتروني على الرغبة	2.2100	0.76983	محايد	04	56.034	0.000
04	أثر التسويق المباشر الالكتروني على الشراء	2.2703	0.75942	محايد	03	58.354	0.000
	أثر التسويق المباشر الالكتروني على سلوك المستهلك	2.3385	0.74344	موافق		61.539	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة باستخدام برنامج الـ SPSS من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الفروق لأثر التسويق المباشر الإلكتروني على سلوك المستهلك يقدر بـ (2.3385) وبتقييم موافق ، ونلاحظ كذلك أن القيمة الاحتمالية (sig) كانت كلها مساوية لـ (0.000) لجميع الفقرات الخاصة بتأثير التسويق المباشر الإلكتروني على سلوك المستهلك، وهي كلها أقل من القيمة المطلوبة (0.05)، وبالتالي ونتيجة لذلك سيتم قبول الفرضية البديلة والتي تقر بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في أثر التسويق المباشر الإلكتروني على سلوك المستهلك.

ب - اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: الإعلان الإلكتروني هو أكثر عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني تأثيرا على سلوك المستهلك.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية سنحاول ترتيب المحاور من عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا، وسنعرض ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): يوضح ترتيب عناصر مزيج الترويج الإلكتروني المؤثرة على سلوك المستهلك.

المحاور	المتوسط حسابي	الانحراف معياري	التقييم العام	الترتيب
المحور الأول: الإعلان الإلكتروني	2.4055	0.68665	موافق	01
المحور الرابع: التسويق المباشر الإلكتروني	2.3385	0.74344	موافق	02
المحور الثاني: العلاقات العامة الإلكترونية	2.3307	0.73559	موافق	03
المحور الثالث: تنشيط المبيعات الكترونيا	2.1732	0.78663	محايد	04

المصدر: من إعداد الباحثان من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العنصر الأكثر تأثيرا على سلوك المستهلك الجزائري من عناصر الترويج الإلكتروني هو الإعلان الإلكتروني، يليه التسويق المباشر الإلكتروني، ثم نجد العلاقات العامة الإلكترونية ثالثا، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة تنشيط المبيعات الكترونيا، كأقل عنصر من عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني تأثيرا على سلوك المستهلك.

وخلاصة اختبار الفرضية الثانية هي قبول الفرضية والتي تقر بأن الإعلان الإلكتروني هو أكثر عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني تأثيرا على سلوك المستهلك الجزائري.

عاشرا: عرض ومناقشة النتائج:

- هناك تأثير للإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك، لكن هذا التأثير يكون على المراحل السلوكية الانتباه والاهتمام والرغبة، لكن ليس هناك تأثير للإعلان الإلكتروني على عملية الشراء، وهذا يدل على أن الإعلان الإلكتروني يؤثر فعلا على سلوك المستهلك الإلكتروني، ويتجل هذا التأثير في المراحل الثلاثة الأولى لسلوك المستهلك (الانتباه والاهتمام ، وخلق الرغبة) بينما يقل هذا التأثير في العنصر الأخير لسلوك المستهلك والمتمثل في (الفعل أو الشراء)، وهذا يدل على أنه بالرغم من تأثير الإعلان عبر الوسائل الإلكترونية على سلوك المستهلك إلا أن هذا التأثير لا يتم بعملية الشراء التي تعتبر أقصى درجات هذا التأثير، وهذا يمكن إبعازه لعدم توفر وسائل الدفع الإلكتروني خاصة في الجزائر أين نشهد بعض التأخر في تطبيق هذه التكنولوجيا والخاصة بالدفع الإلكتروني وخاصة من ناحية الخصوصية والأمان، وهناك بعض الذين يقومون بعملية الشراء نتيجة التأثير بالإعلان الإلكتروني لكن هذا الشراء يكون بالوسائل التقليدية المعروفة

- هناك تأثير للعلاقات العامة الإلكترونية على سلوك المستهلك، لكن هذا التأثير يظهر في الانتباه ولا يظهر في الاهتمام والرغبة والشراء، وبالتالي فإن العلاقات العامة عبر الوسائل الإلكترونية تتجح في لفت انتباه المستهلك بقوة، لكنها لا تؤثر على بقية مراحل الاستجابة السلوكية لديه.

- ليس هناك تأثير لتنشيط المبيعات إلكترونياً على سلوك المستهلك إجمالاً، مع أنه يوجد تأثير لتنشيط المبيعات عبر الانترنت والهاتف النقال على الاهتمام بالمنتج المقدم، وهذا يدل على أن المستهلك لا يتأثر بتنشيط المبيعات عموماً عبر الوسائل الإلكترونية لسببين هما عدم وجود التكنولوجيا اللازمة لحصوله على هذه الجوائز التي عادة تكون نقدية لعدم توفر بطاقات الائتمان التي تعتبر غير متاحة في الجزائر بصفة عامة، ثانياً لعدم الثقة والتي تكون جراء المحتالين عبر الوسائل الإلكترونية الذين يوهمون المستخدمين بربح جوائز مختلفة لكن بمجرد الاتصال بهم أو التحري عن ذلك يظهر للمستخدم في الأخير يظهر أنها خدع للاحتيال والنصب عليهم وهذا ما يدخل في طار الجرائم الإلكترونية لذلك نرى قلة الاهتمام بهذا النوع من الترويج الإلكتروني، والذي إن كان فيوقف عند البعد الثاني كما بينت النتائج وهو الاهتمام فقط لا أكثر.
- هناك تأثير للتسويق المباشر الإلكتروني على سلوك المستهلك، ويظهر هذا التأثير على انتباه واهتمام المستهلك الممثل في العينة المدروسة، هذا يدل على نجاعة هذا الأسلوب في التأثير على سلوك المستهلك، مع الإشارة إلى أن البعد الأول والثاني (الانتباه والاهتمام) أكثر إيجابية من البعدين الأخيرين (الرغبة والشراء) أين كانت المتوسطات الحسابية لها أقل من سابقتها، يمكن تفسير ذلك أن المستهلك الجزائري وبطبيعته العاطفية يستجيب للمؤثرات الترويجية الإلكترونية التي تستهدفه مباشرة بحيث يحس بالنخوة تجاه ذلك ما يجعل ردة فعله ايجابية تجاه هذا الأسلوب وخاصة في المرحلتين الأوليين أي الانتباه والاهتمام، وتقل عند المرحلتين الأخيرتين لأنهما عادة يحتاجان إلى خلق الرغبة التي لا تكون لحظية والتفكير بالشراء كمرحلة أخيرة لأنها تحتاج ربما لإمكانيات مادية ومعنوية لاستكمال عملية التأثير السلوكي ككل.
- يعتبر الإعلان الإلكتروني من أكثر عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني تأثيراً على سلوك المستهلك، يليه التسويق المباشر الإلكتروني وبعده العلاقات العامة الإلكترونية، أما في المرتبة الأخيرة نجد تنشيط المبيعات إلكترونياً، وهذا يدل على أن الإعلان عبر الوسائل الإلكترونية وسيلة مهمة في التأثير على سلوك المستهلك يمكن للمؤسسات الاستفادة منها واستغلالها لهذا الغرض وهذا طبعاً إذا أعد الإعلان بطريقة مدروسة تلائم عادات وثقافة الأفراد الاستهلاكية واستغلال ما تتيحه الانترنت والهواتف النقالة من وسائل كإنشاء مواقع للمؤسسات وحسابات عبر الشبكات الاجتماعية وعبر البريد والرسائل القصيرة واستغلالها في التعريف على المؤسسة ومنتجاتها، يليها التسويق الإلكتروني المباشر التي يمكن اعتباره أسلوب مهم في التأثير على سلوك المستهلك الجزائري لما له من أثر في جعل المستهلك يحس بالقيمة التي توليها له المؤسسات عبر هذه التقنيات، في المرتبة الثالثة يأتي عنصر العلاقات العامة الإلكترونية التي وبالرغم من أهمية العلاقات العامة كعنصر مؤثر ممن عناصر المزيج الترويجي إلا أن إقامتها إلكترونياً مازال لا يؤثر بشكل كبير على توجهات المستهلكين نحو منتجات المؤسسة، بالرغم من وجود تأثير على العينة المعنية في الدراسة، في المركز الموالي تأتي تنشيط المبيعات إلكترونياً الذي مازال لا يؤثر على سلوك المستهلك الجزائري وتغيير طباعه.
- حادي عشر: توصيات البحث:
- ضرورة إضافة المؤسسات الاقتصادية عناصر الترويج الإلكتروني إلى المزيج الترويجي المتكامل، وإضافتها إلى إستراتيجيتها التسويقية ككل، لتحقيق أهدافها الاتصالية مع شريحة مهمة وموسعة من مستخدمي الانترنت، للتعريف بأنشطتها الإنتاجية.
- على المؤسسات عدم إهمال عناصر الترويج التقليدية، وعدم التخلي عنها وتوجه سياستها الترويجية على الوسائل الإلكترونية فقط، بل تعمل على المزج بين الأدوات، وتشكيل مزيج ترويجي متكامل في الترويج للسلع والخدمات التي تقدمها.
- إطلاق المؤسسات لحملات ترويجية عبر الانترنت، للفت انتباه مستخدمي الشبكة العنكبوتية، ومراعاة عديد النقاط أثناء التخطيط وتصميم هذه الحملات، وهي سلوك المستهلك واتجاهاته، ومراعاة الدوافع الشرائية له وإمكانياته المادية.
- ضرورة إيلاء مستخدم شبكة الانترنت أهمية كبرى في تمرير رسالة المؤسسة إلى فئة أوسع، وذلك من خلال إقامة علاقات ناجحة مع المستهلك الذي يستخدم الانترنت، للوصول الصورة إلى غير مستخدمي شبكة الانترنت.

- الاهتمام بالإعلان الإلكتروني، من الناحية الشكلية والجمالية واستغلال ما تتيحه الانترنت من صور وفيديوهات وأشكال وألوان تظفي طابعا جمالي له، ويكون تأثيره على سلوك المستهلك في مستوى التطلعات، لان الإعلان حسب الدراسة وسيلة ترويجية إلكترونية مهمة جدا وفي مقدمة عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني.
- على المؤسسات خلق نوع من الثقة لدى المستهلك عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك من خلال الضمانات التي تمنحها المؤسسة لمستهلكيها، وذلك عن طريق وسائل تنشيط المبيعات الكترونيا عن طري الجوائز والمسابقات والخصومات، والجوائز لو تكون من الأجهزة الإلكترونية المختلفة بحكم هي أكثر المنتجات التي يهتم بها المستهلك الإلكتروني، والتي من شأنها تعزز الثقة في المؤسسة من طرف المستهلك وتشجعه على الشراء، لأن عملية تأثير الترويج الإلكتروني لم ترى إلى الفعل وذلك سببه انعدام الثقة وخاصة أننا نتعامل في عالم افتراضي.

المراجع والاحالات:

1. عبد العزيز مصطفى أبو نيرة: مبادئ التسويق بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 205.
2. علي حسين: الأساليب الحديثة في التسويق، الطبعة الأولى، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2002، منقول عن: مجيد مصطفى منصور، محمد زيدان سالم: مستوى الترويج الإلكتروني في مصارف الضفة الغربية - فلسطين-المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الثاني، العدد الثالث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013، ص: 17.
3. ثامر البكري: الإتصالات التسويقية والترويج، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 317.
4. عامر حسين رشيد: تنافسية منظمات الأعمال على وفق التسويق الإلكتروني -دراسة استطلاعية لعينة من شركات التأمين، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 31، العراق، 2013، ص: 131.
5. طاهر محسن الغالبي، أحمد شاكور العسكري: الإعلان -مدخل تطبيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 244.
6. Robert H. Ducoffe: advertising value and advertising on the web, journal of advertising research- (36september/ october), 1996, P: 25.
7. طارق كميل: حماية المستهلك في التعاقد عبر شبكة الانترنت "دراسة مقارنة"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد (0)، العدد (0)، جنين، فلسطين، 2014، ص: 69.
8. Kenneth C.laudon and carol guercio traver: E-commerce: business, technology, society, 1st edition, addison wesley publishing company, boston, USA, 2001 , p: 426 - 426
9. مجيد مصطفى منصور: علاقة الترويج الإلكتروني بالحصصة السوقية لدى المصارف في شمال الضفة الغربية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 01 (B)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص: 989.
10. جمعية التسويق المباشر (DMA) (the direct marketing association) هي منظمة تجارية دولية أسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 ولها أكثر من (23) فرع في أنحاء متفرقة من العالم، وهي تبحث في أساليب التسويق المباشر الحديثة وتراقب أداء المسوقين المباشرين للتأكد من التزامهم بالقوانين والتشريعات والمعايير الأخلاقية، كما تقوم هذه المنظمة بتوفير من الاتصالات بين المنتج والزبون من جهة والمسوقين المباشرين مع بعضهم من جهة أخرى.
11. Philip kotler et bernard dubois: marketing management, 10^{ème} édition, public-union édition, paris, france, 2000, p: 658.
12. George E. Beleh, Micheal A. Beleh: Advertising and Promotion, Fourth Ed, Irwin, mc Graw – Hill, Print in USA, 1998, p:103
- منقول عن: حسام فتحي أبو طعيمة: أثر الإعلان على سلوك المستهلك- دراسة تطبيقية على السلع الغذائية المنتجة والمسوقة في المملكة الأردنية الهاشمية، (1998-2003)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2005، ص: 83.
13. William G. Zikmund, Michael d'Amico : Efective Marketing,3ed Edition, Published by South-Western College Pub, USA,2002,p:409.

مدى قدرة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية
– دراسة تحليلية لأراء عينة من محافظي الحسابات في الجزائر-

The Extent of Algerian Auditor Ability of Auditing in Electronic Information Systems

أ.د. أحمد قايد نور الدين
جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
ahmedgaid2000@hotmail.fr

أ. عيسى زين
جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
Zine.aissa39@gmail.com

Received:26/09/2016

Accepted: 28/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على أداء مهامه في ظل نظم المعلومات الإلكترونية، وتبيان مشاكل المراجعة في ظل هذه النظم بغية المساهمة في تحسين خدمات مكاتب المراجعة بالجزائر، وهذا من خلال دراسة تحليلية لأراء عينة من محافظي الحسابات الجزائريين، وأجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه لديه الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة مؤسسات تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية إلا أنه على الرغم من ذلك يوجد أمام محافظي الحسابات بالجزائر مشاكل أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية. **الكلمات المفتاحية:** محافظ الحسابات، نظم المعلومات الإلكترونية، مراجعة الحسابات، تكنولوجيا المعلومات.

Abstract:

The aim of this study is to identify the extent of Algerian external auditors to perform the tasks under the electronic information systems, and to explain the audit problems under these systems in order to contribute to the improvement of the services of the auditing offices in Algeria, through an analytical study of the views of a sample of the Algerian accountants and conducted using a questionnaire that was designed based on previous studies and theoretical study.

The study concluded that the external auditors in Algeria and his team has the scientific and practical competence to auditing institutions using electronic information systems, However, in spite of this, the external auditors in Algeria have problems during auditing the institutions used for electronic information systems.

Key Words: auditor, electronic information systems, auditing, Information Technology.

تمهيد:

أحدثت التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات تأثيرا هاما في كثير من الجوانب العلمية والعملية، ويعتبر التطور في استخدامها في العلوم الإدارية والمحاسبية أحد التطورات الهامة في مجال تشغيل البيانات والحصول على معلومات تساعد الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة، ومختلف أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، حيث تقدم هذه التكنولوجيا إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من قدرة على تخزين البيانات والمعلومات المالية، وقدرة على تشغيل البيانات المالية بسرعة فائقة ودقة عالية، بالإضافة إلى التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية، حيث يمكن من خلال الشبكات الداخلية ربط جميع أقسام وإدارات وفروع الشركة، ومن خلال الشبكات الخارجية ربط الشركة بالأطراف الخارجية من عملاء وموردين وحكومة وغيرهم من الأطراف، ومن أهم الأمثلة على ذلك الشبكة العنكبوتية (Internet)، كل ذلك ساعد على سرعة انتشار استخدام الحاسب الإلكتروني في نظم المعلومات.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم المتغيرات المؤثرة على مهنة المراجعة بصفة خلاصة، وعلى الرغم من المزايا المصاحبة لاستخدام نظم المعلومات الإلكترونية، إلا أنها أيضا أدت إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن مطروحة في ظل نظم المعلومات اليدوية مثل اختفاء المستندات المادية بالإضافة إلى سهولة ارتكاب جرائم الغش وصعوبة اكتشافها، وانتشار جرائم الحسابات، وكل هذا ساهم في التأثير بشكل جوهري في مهنة المراجعة.

وفي الأونة الأخيرة شهدت الجزائر تطورات سريعة وملموسة تمثلت في اتجاه العديد من المؤسسات فيها إلى استخدام نظم المعلومات الإلكترونية، مما يقتضي على مهنة المراجعة مسايرة هذه التغيرات، وذلك بأن يقوم مراجع الحسابات بتطوير نفسه وأساليب التدقيق التي يستخدمها من جهة وتطوير الإطار التنظيمي للمراجعة من جهة أخرى من أجل إعطاء الضمانات والتأكيدات على موثوقية المعلومات المالية المعدة وفق نظم المعلومات الإلكترونية.

وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

❖ ما مدى قدرة محافظ الحسابات في الجزائر على أداء مهامه في ظل نظم المعلومات الإلكترونية؟

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سنقوم تجزئتها إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ✓ هل محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه لديه الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة مؤسسات تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية؟
- ✓ هل يوجد معوقات أمام محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه تقلل من جودة خدماته أثناء تدقيق حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية؟

فروض الدراسة:

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- ✓ محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه لديه الكفاءة العلمية والعملية التي تسمح لهم بمراجعة مؤسسات تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية.
- ✓ يوجد معوقات أمام محافظي الحسابات وفريقه تحول دون قدرتهم على مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على الأدبيات النظرية للمراجعة ونظم المعلومات الإلكترونية مع التركيز على المخاطر المصاحبة لاستخدامها.
- ✓ معرفة مدى احاطة محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه بالمتطلبات العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.
- ✓ الخروج بنتائج واقتراحات تساهم في رفع جودة مهنة المراجعة بالجزائر.

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال:
- ✓ تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المنظمات في الوقت الراهن وهي نظم المعلومات الإلكترونية وإبراز الدور الذي تلعبه هذه النظم في تحسين تسيير المؤسسة الاقتصادية، والتطرق إلى المخاطر المصاحبة لاستخدام المؤسسات لهذه النظم.
- ✓ وتناولها أيضا لمهنة المراجعة وإبراز الدور الذي تلعبه في إعطاء التأكيدات والضمانات لصحة وشرعية الحسابات، ومن ثم محاولة تقييمها في ظل التحديات التي تفرضها نظم المعلومات الإلكترونية عليها.
- ✓ النتائج التي ستكشف عليها هذه الدراسة والتوصيات التي ستقترح في ضوء النتائج المتوصل لها.

منهج الدراسة:

- بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى مصدرين من مصادر البيانات وهما:
- ✓ المصادر الأولية: وتتمثل باستبيان سيوزع على عينة من مجتمع الدراسة.
- المصادر الثانوية: وتتمثل بكافة المراجع والكتب والدوريات وجميع أدبيات السابقة التي بحثت في الموضوع أو مواضيع ذات الصلة.

الجانب النظري للدراسة:

أولا: مفهوم محافظ الحسابات ومهامه:

المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة¹.

حسب ما جاء في القانون 01/10 وتحديدا في المادة 44 أن محافظ الحسابات هو " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها للأحكام التشريعية المعمول به².

وكما نصت المادة 43 من القانون 01/10 على المهام التي تسمح وتساعد محافظ الحسابات للقيام بعمله على أكمل وجه أي مراقبة شركة ما وتتمثل هذه المهام فيما يلي³:

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهم أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو لمسير.

- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والشركات أو الهيئات التابعة لها أو بين الشركات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المدولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة.
- ✓ وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير

ثانيا: نظم المعلومات الإلكترونية (مفاهيم وتعريف)

1. النظام:

من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها بعضا وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام الكترونيا أو لا، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.

2. نظام المعلومات:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم والتي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بغرض دعم صناعة القرارات والتنسيق والتحكم بالمؤسسة بالإضافة إلى المساعدة في حل المشاكل⁴.

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية⁵:

- ✓ **المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها.
- ✓ **المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.
- ✓ **المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

3. نظم المعلومات الإلكترونية:

نظرا للتطابق التام بين وظائف كل من نظام الحاسب الآلي ونظام المعلومات، ونظرا لما تتميز به نظم المعلومات الحديثة من تعقد وتضخم في حجم البيانات التي يتم معالجتها كنتيجة منطقية لكبر حجم المؤسسات، ونظرا للحاجة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات، فقد اتجهت المؤسسات في الوقت الحالي إلى استخدام أنظمة الحاسب الآلي في تشغيل بياناتها المالية وغير المالية، مما أدى إلى ما يمكن أن يطلق عليه تزواج أو اندماج كل من نظم المعلومات ونظم الحاسب الآلي ونشوء ما يمكن أن يطلق عليه نظم المعلومات الإلكترونية، وهي الأنظمة التي تستخدم أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه المختلفة في نقل وتداول البيانات بين عناصر النظام وبعضها البعض أو بين عناصر النظام والأطراف الأخرى خارج النظام ممثلة في البيئة المحيطة، وفي تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات وتوصيل هذه المعلومات إلى مستخدم النظام⁶، وعادة ما تقوم نظم المعلومات الإلكترونية بالوظائف التالية من خلال أنظمة الحاسب⁷:

✓ استلام البيانات من مصادرها المختلفة داخل أو خارج المؤسسة.

✓ فرز وتصنيف وتبويب وتجميع البيانات.

✓ تخزين البيانات من خلال وسائط التخزين الخارجية.

✓ معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات.

✓ تخزين المعلومات وعرضها وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة.

ثالثاً: مشاكل المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية

للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية العديد من المشاكل وسنتطرق خلال هذا العنصر إلى أهم

ثلاثة مشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

1. مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية:

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.1. مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية وتتمثل في⁸:

✓ تضخم المجتمع الطلابي في الجامعات بشكل يفوق طاقتها.

✓ عدم الاهتمام بتدريب الطلاب عملياً بما يمكنهم من مساندة الحياة العملية.

✓ عدم وجود لجان متخصصة لاعتماد المناهج الدراسية والإشراف على تطويرها باستمرار

وربطها بالمشاكل العملية.

2.1. مشاكل التأهيل العملي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية، وتتمثل في⁹:

✓ قيام العديد من محافظي الحسابات بمراجعة نظم المعلومات الإلكترونية باستخدام أسلوب

المراجعة من حول الحاسب.

✓ عدم توافر المغريات المادية.

✓ طول الفترة الزمنية اللازمة لاكتساب الخبرة.

✓ عدم الاهتمام بتدريب وتطوير فريق المراجعة داخل مكتب المراجعة.

✓ عدم وجود معايير مراجعة يسترشد بها المراجع في مراجعته لنظم المعلومات الإلكترونية.

2. مشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاص بنظم المعلومات الإلكترونية: تقسم هذه

المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما¹⁰:

1.2. مشاكل متعلقة بالعاملين بالشركة محل المراجعة، وتتمثل في:

✓ توافر الإدارة.

✓ تركيز الوظائف والمعرفة في يد موظفين معينين.

2.2. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني، وتتمثل في:

✓ تركيز البرامج والبيانات.

✓ اعتماد بعض أساليب الرقابة اليدوية على نظم الرقابة الداخلية الخاصة بنظم المعلومات

الإلكترونية.

✓ إمكانية الاختراق من قبل برامج أخرى.

3. مشاكل خاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية: تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين

هما¹¹:

1.3. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني، وتتمثل في:

✓ طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الإلكتروني.

✓ الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة.

✓ غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية.

✓ عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.

3.2. مشاكل متعلقة بالمراجع، وتتمثل في:

✓ التأهيل العلمي والعملي للمراجع.

✓ ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الإلكترونية في المراجعة.

✓ الاعتماد على الحكم الشخصي للمراجع.

الجانب التطبيقي للدراسة:

من خلال هذا الجانب سنحاول التعريف بالعينة المدروسة وبالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي

الاستبيان، وتحليل محاوره.

أولا: عينة وأدوات وأساليب الدراسة

1. عينة الدراسة وأداتها

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من محافظي الحسابات المدرجين بجدول الغرفة الوطني لمحافظي

الحسابات بالجزائر لسنة 2016.

أما فيما يتعلق بأداة الدراسة فقد قمنا باستخدام استبيان يتكون من جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء

الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (الجنس، العمر، المؤهل العلمي...)، والجزء الثاني

فقد خصص للفرضيات المطروحة والعناصر ذات العلاقة، وقد قسم بدوره إلى عنصرين أساسيين تمثلا في

الفرضيات الأساسية والتي تحوي بدورها على عدة فقرات فرعية.

وللإشارة استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول

التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول رقم (01): يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على جدول ليكارت الخماسي

2. المعالجة الإحصائية للدراسة

بعدما أتممنا عملية تحصيل استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة التي بلغت 50، تم الاعتماد على

برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (Statistique Package For Social

Science) والذي يرمز له بـ (SPSS) الإصدار 19.

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر المتوسطات الحسابية

لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة وكذا الانحراف المعياري، كما استخدمنا

في تحليلنا لعبارات الاستبيان اختبار ستودنت أو ما يعرف أيضا بـ (T-test)، وذلك بغرض تعميم الدراسة على

المجتمع.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها من الاستبيان وتحليلها سواء لخصائص

العينة أو محاور الاستبيان التي ومن خلالها سنحاول الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة.

1. وصف خصائص عينة الدراسة

سنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض أهم مميزات العينة المدروسة.

الجدول رقم (02): تحليل فقرات الجزء الأول للاستبيان "خصائص عينة الدراسة"

المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	50
	أنث	00
العمر	المجموع	100
	أقل من 30 سنة	15
	من 30 إلى 50 سنة	21
	أكثر من 50 سنة	14
المؤهل العلمي	المجموع	50
	شهادات أخرى	10
	ليسانس	24
	ماجستير	07
	دكتوراه	09
الخبرة المهنية	المجموع	50
	أقل من 5 سنوات	16
	من 5 إلى 10 سنوات	22
	أكثر من 10 سنوات	12
	المجموع	50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (02) وفقا لإجابات العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

- ✓ نلاحظ من خلال هذه النتائج أن كل عينة الدراسة ذكور وذلك يرجع لسيطرة هذه الفئة على مهنة المراجعة بالجزائر.
- ✓ نلاحظ أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة وذلك بما نسبته 42 %، أما الفئة التي تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة تقدر بنسبة 30 %، والباقي من فئة أكثر من 50.
- ✓ نلاحظ أن معظم عينة الدراسة من حاملي شهادة ليسانس وذلك بنسبة تقارب 48%، أما فئة الدكتوراه والماجستير فكانتا 18 و 14% على التوالي، أما الفئة الأخرى والتي تتمثل في شهادات أخرى فكانت نسبتها 20%.
- ✓ نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة من ذوي الخبرة أكثر من العشر سنوات وذلك بنسبة 24 %، وبلغ حجم العينة من ذوي الخبرة ما بين 5 و 10 سنوات 44 %، والعينة ذوي الخبرة أقل من 05 سنة ما نسبته 32 %.

2. تحليل نتائج الفرضيات

تحليل فقرات المحور الأول:

وسيتيم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول "مدى إحاطة محافظ الحسابات بالجزائر وفريقه بمتطلبات الكفاءة العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية"

موسم قورة محافظ الحسابات على المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
1	لدي محافظ الحسابات الجزائري التأهيل العلمي الازم لتمكينه من ممارسة مهنة التدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.	2.2	0.702	-7.8000	0.0000
2	يملك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة الكافية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية.	2.3	0.591	-2.4097	0.0000
3	يدرك محافظ الحسابات الجزائري استراتيجيات نظم المعلومات الإلكترونية وتأثيراتها.	2.55	0.84	7.8000	0.0125
4	يدرك محافظ الحسابات الجزائري المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات الإلكترونية بما فيها أنشطة التجارة الإلكترونية.	2.64	0.38	8.8994	0.0000
5	يقوم محافظ الحسابات الجزائري بتحديد طبيعة وتوقيت إجراءات عملية المراجعة لنظم المعلومات الإلكترونية	2.66	0.65	8.654	0.0000
6	يدرك محافظ الحسابات الجزائري محددات التعامل بالمعاملات الإلكترونية للمؤسسة محل المراجعة.	2.90	0.89	-9.8420	0.0000
7	يدرك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات الخاصة بنظم المعلومات الإلكترونية ومعاملاتها.	2.80	0.78	13.5762	0.0000
8	يوجد تدريب كافي لمحافظ الحسابات بما يؤهله لمراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية	2.74	0.52	12.4309	0.0000
9	يدرك محافظ الحسابات الجزائري تأثير مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.	2.58	0.70	14.0086	0.0000
10	يملك محافظ الحسابات الجزائري القدرة على تحديد مدى امتثال الشركة للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية للمعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت	2.26	0.85	12.0694	0.0000
12	يملك محافظ الحسابات الجزائري المعرفة اللازمة حول إجراءات الرقابة الداخلية على نظم المعلومات الإلكترونية.	3.6	0.634	15.0087	0.0000
13	يأخذ محافظ الحسابات الجزائري بعين الاعتبار اكتمال عوامل الدقة والتوقيت والتصحيح والإفصاح الضروري للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة.	2.1	0.826	11.7605	0.0000
14	يدرك محافظ الحسابات الجزائري الضوابط التي تحكم دمج العمليات التجارية الإلكترونية مع الأنظمة المالية.	1.74	0.500	20.3489	0.0000
15	يستطيع محافظ الحسابات الجزائري تقييم سياسات أمن المعلومات والضوابط الأمنية المتبعة في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية لمنع التغيرات غير المصرح بها للقيود المحاسبية والأنظمة التي توفر بيانات النظام المحاسبي.	2.4	0.825	-9.7211	0.0000
	المجموع	2.36	0694	16.1254	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (03) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

✓ من خلال فقرات المحور الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة على الفقرات 1 و2 و10 و13 و14 و15 بمتوسطات حسابية محصورة بين 1.4 و2.4 وانحرافات معيارية تراوحت بين 0.500 و0.826.

✓ أما آراء عينة الدراسة حول باقي الفقرات مالت إلى الحياد بمتوسطات حسابية محصورة بين 2.55 و2.90، باستثناء الفقرة 12 إذ مالت آراء العينة إلى عدم الموافقة على هذه الفقرة بمتوسط حسابي 3.6. وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.36 كما قدرت قيمة T المحسوبة بـ 16.1254 وهي أكبر من القيمة المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية المحور الأول القائلة بـ "يمتلك محافظي الحسابات في الجزائر المؤهلات العلمية والعملية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية عند مستوى معنوية α تساوي 0.05".

■ تحليل فقرات المحور الثاني

وسيتيم عرض النتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الجدول رقم (04): تحليل فقرات المحور الثاني " المعوقات التي يوجهها محافظي الحسابات أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية قد تأثر على جودة خدماته "

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى المعنوية
1	غياب التوثيق المستندي في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية.	2.1	0.826	11.7605	0.0000
2	تعقد نظم المعلومات الإلكترونية	1.6	0.597	1 11.0909	0.0000
3	قلة الخبرة في هذا المجال	1.8	0.694	-9.8420	0.0000
4	حادثة استخدام نظم المعلومات الإلكترونية بالجزائر	1.6	0.562	13.5762	0.0039
5	مخاطر المراجعة المرافقة لهذا النوع من المراجعة	2.4	0.88	9.564	0.0000
6	صعوبة الموانمة بين سياسات المؤسسة وآلية التطبيق والمراقبة لتلك السياسات.	2.7	0.84	-9.628	0.0000
7	عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة بهذا الموضوع	2.2	0.78	-16.263	0.0000
8	تدني أجرة عملية التدقيق بشكل عام.	2.4	0.65	-6.3156	0.0000
	المجموع	2.1	0.76	9.6542	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (04) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى أن فقرات المحور الثاني نرى بأن أغلب آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسطات حسابية تراوحت بين 1.6 و2.4 وانحرافات معيارية تراوحت بين 0.562 و0.881، باستثناء الفقرة السادسة فقد جاءت بمحايد بمتوسط حساب قدر بـ 2.7 وانحراف معياري قدر بـ 0.845.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.1 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 9.6542 وهي أكبر من قيمة T المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية المحور الثاني "يوجد معوقات يوجهها محافظي الحسابات أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية قد تأثر على جودة خدماته عند مستوى معنوية α تساوي 0.05".

الخاتمة

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

✓ لدي محافظ الحسابات الجزائري التّأهيل العلمي الا لازم لتمكينه من ممارسة مهنة التدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية ويمتلك المعرفة الكافية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية والقدرة على تحديد مدى امتثال المؤسسة للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية للمعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت.

✓ يأخذ محافظ الحسابات الجزائري بعين الاعتبار اكتمال عوامل الدقة والتوقيت والتصحيح والإفصاح الضروري للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة، ويستطيع تقييم سياسات أمن المعلومات والضوابط الأمنية المتبعة في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية ويدرك أيضاً الضوابط التي تحكم دمج العمليات التجارية الإلكترونية مع الأنظمة المالية.

✓ لا يوجد تدريب كافي لمحافظ الحسابات بما يؤهله لمراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية

✓ يواجه محافظي الحسابات أثناء مراجعة حسابات المؤسسات المستخدم لنظم المعلومات الإلكترونية العديد من المعوقات قد تقلل من جودة خدماته مثل (غياب التوثق المستندي في المؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية، تعقد نظم المعلومات الإلكترونية وقلة الخبرة في هذا المجال، ندرة الدورات أو ورشات عمل المتخصصة لتكوين محافظي الحسابات في هذا الموضوع وتدني أجره عملية التدقيق بشكل عام).

ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات التالية:

✓ العمل على وضع شروط تضمن العناية المهنية من محافظي الحسابات في اختيارهم لمساعدتهم.
✓ تطوير معايير المراجعة وفقاً لمتطلبات البيئة المحلية له دور بارز ومهم في زيادة جودة مهنة المراجعة في الجزائر.

✓ العمل على وضع سياسة محددة تحدد أتعاب محافظ الحسابات.
✓ ضرورة انشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تعمل على مراقبة جودة المراجعة بالمؤسسات التي تستخدم نظم المعلومات الإلكترونية.

✓ تضمين تقرير محافظ الحسابات فقرة تشير الى تقديرهم لمخاطر المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية وكيفية استجابتهم لها.

✓ العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية،

✓ إلزام محافظي الحسابات ومساعدتهم بالالتحاق ببرامج وندوات تكوينية للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية.

المراجع والإحالات:

- ¹ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، "أسس المراجعة الخارجية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 17.
- ² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10-01 الصادر في 29 جوان 2010، "المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد"، العدد 42، المادة 43، ص: 07.
- ³ نفس المرجع السابق، المادة: 43، ص07.
- ⁴ Loudon K. C. and Loudon J. P., "Management Information Systems", 9th ed., Prentice Hall, 2006, P13.
- ⁵ عبد الرزاق محمد قاسم، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003، صفحة 18.
- ⁶ عبد العزيز السيد مصطفى، "استخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة"، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص05.
- ⁷ نفس المرجع السابق.
- ⁸ عبيد بن سعد المطيري، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة"، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك سعود بالقصيم، 2003، ص 202-203.
- ⁹ Curtis, Mary B., Ralph E. Viator, "Auditor's Multidimensional Knowledge Structure and Computer Performance", Journal of Accountancy, Online Issues, February 2001, P.1.
- ¹⁰ أحمد أسامة شلتوت، "استخدام نظم الخبير بالحاسب الآلي في ترشيده الحكم الشخصي لمراجع الحسابات (دراسة نظرية تطبيقية)"، ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، 1996، ص19-20.
- ¹¹ نفس المرجع السابق، ص20.

سياسات سعر الصرف في ظل الازمات المالية

- أزمة الارجنتين نموذجاً -

Exchange rate policies in the context of financial crises

- The Argentine crisis is a model -

د. بغداد بنين

جامعة الوادي / الجزائر

b-benine@ymail.com

Received: 28/09/2016

Accepted: 28/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بأهم سياسات سعر الصرف المتبعة في ظل الازمات المالية مع عرض أزمة الارجنتين كأحدى التجارب المعاصرة، وللوصول الى هذا الغرض قمنا بالتحليل النظري للمتغيرات الدراسية مع عرض أزمة الارجنتين (2002).

ورغم أن سياسات سعر الصرف المعمول بها بين الدول تختلف عن بعضها البعض طبعاً حسب الوضعية الاقتصادية التي يعيشها كل بلد، وذلك من أجل تحقيق أهدافها المبتغاة، إلا أن سياسات سعر الصرف التي يتم تبنيها وتطبيقها في كل الدول تؤثر على الوضعية الاقتصادية للبلد خاصة في التصدي للازمات واضعاف حدتها، ومعايشتها بما لا يؤثر بشكل كبير على المردود الاقتصادي والنمو.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، سياسات سعر الصرف، الازمات المالية.

Abstract:

This study aims at introducing the most important exchange rate policies adopted in light of the financial crises and presenting the Argentine crisis as one of the contemporary experiences.

Although the exchange rate policies applied by countries differ from each other, depending on the economic situation in each country, in order to achieve their desired objectives, the exchange rate policies adopted and applied in most countries affect the economic situation of the country, especially in dealing with crises And weaken its intensity, and living it does not affect significantly on the economic return and growth .

Key Words : Exchange rate, exchange rate policies, financial crises.

تمهيد:

ارتبطت تطورات الأنظمة النقدية الدولية باختلالات الاستقرار النقدي والمالي لاقتصادات الدول، وقد فرضت هذه التطورات إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية قصد التحكم في تلك الاختلالات سواء كانت محلية أو دولية، فمختلف المعاملات التجارية والمالية لا يتم تسويتها بنفس العملة بين الدول أو الاتحادات فلكل عملته الخاصة، ولهذا يتوجب التعامل بمصطلح سعر الصرف من أجل مبادلة عملة بعملة أخرى فهو مقياس حقيقي ومتغير أساسي له أثر كبير على توازن الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي.

وقد شهدت الأنظمة المالية والنقدية للدول بصفة عامة وخاصة منها الدول النامية العديد من الإصلاحات قصد مواكبة تطور المعاملات المالية والتجارية بين الدول وعلى رأس هذه الإصلاحات اختيار سياسات ونظم سعر صرف من شأنه يعمل على دفع عجلة النمو ومواجهة الصدمات والأزمات المالية.

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، وسببها الرئيسي تدفق رؤوس الأموال ضخمة للداخل يرافقه توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملئمة الائتمانية للمقترضين، وعندما يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤديا ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج.

ورغم انه يوجد عده تعاريف محددة لمفهوم الأزمة المالية، إلا أننا نخلص من ذلك أن الأزمة المالية هي: " حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

وتعتبر سياسة سعر الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية والأزمات المالية، ويتوقف تأثير هذه السياسة على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف طبعا على نظام سعر الصرف، وبناء على ما ذكر سوف نتعرض من خلال هذه الورقة البحثية على سياسات سعر الصرف المبتهجة في ظل الأزمات المالية مع عرض أزمة الأرجنتين كإحدى التجارب المعاصرة، وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهرى الذي تحاول هذه الورقة البحثية الاجابة عليه يمكن صياغته على النحو الآتي:

ماهي وسائل وسياسات سعر الصرف المتبعة في ظل الصدمات النقدية والأزمات المالية للاقتصاديات النامية؟

وللإلمام بجوانب موضوع البحث، واجابة على السؤال الجوهرى قسمنا هذا البحث الى النحو الآتي:

◆ **المحور الأول:** وسائل وأنواع سياسة سعر الصرف.

◆ **المحور الثاني:** التحليل النظري للازمات المالية.

◆ **المحور الثالث:** سياسة سعر الصرف في الأرجنتين كإحدى التجارب خلال أزمة 2001.

أولا: وسائل وأنواع سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسة على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف طبعا على نظام سعر الصرف.

(1) سياسة سعر الصرف:

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازنه.¹

وتعتبر سياسة الصرف جزء من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو واستقرار أسعار والتوازن الخارجي.²

(2) أهداف سياسة سعر الصرف:

ان سياسة الصرف تسعى كغيرها من السياسات إلى تحقيق الأهداف الآتية:³

♦ **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسياتها.

♦ **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسعها بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد إتباع السلع التي يمكن تصديرها.

♦ **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمين فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العالمية في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

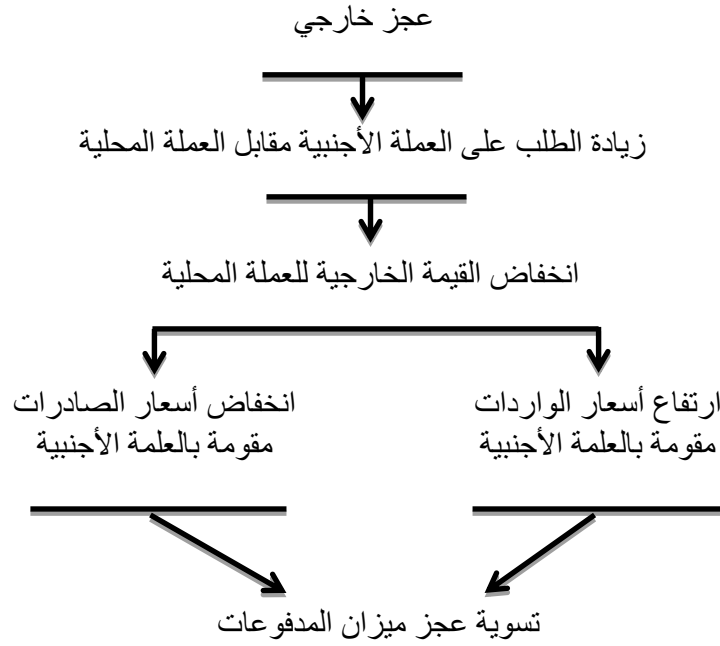
♦ **تحقيق التنمية الاقتصادية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

(3) أدوات سياسة سعر الصرف:

تستعمل السلطات النقدية في كل من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي، وأهم هذه الأدوات ما يلي:

♦ **تعديل سعر الصرف:** تقوم بعض الدول بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى، وذلك لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تلجأ العديد من الدول إلى استعمال سياسة تخفيض قيمة عملتها لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات.

ففي فترة الكساد العالمي عانت الكثير من الدول تعاني من العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها حتى تخفف الضغط على ميزان المدفوعات، والمخطط النظري للتعديل التلقائي في ميزان المدفوعات يوضح ذلك في الآتي:



المصدر: Alain samuelson, Economie internationale contemporaine, office des publication universitaires, Algerie ; 1993, p:154.

هذه الآلية لا تكون فعالة في جعل الصادرات أكثر تنافسية إذا كان انخفاض قيمة العملة المحلية في تضخم مرتفع، هذا ما يلغي أثر انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالعملة المحلية.⁴

♦ **استخدام احتياطات الصرف:** ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء بيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها (الاحتياطات الدولية) مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل المحلية، ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة.⁵

♦ **استخدام سعر الفائدة:** في حالة ما إذا كانت العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي مثلا اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، فعمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، غير أن هذا الإجراء (التكلفة المرتفعة للقرض) هددت النمو الاقتصادي في فرنسا.⁶

♦ **مراقبة الصرف:** تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

♦ **اقامة سعر صرف متعدد:** يمكن تطبيق نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجه للتصدير أو الواردات الغير أساسية فتخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا.

4) أنواع سياسات سعر الصرف:
هناك نوعين من بين أهم السياسات التي تتبعها الدول وهما:

1.4) أنواع سياسات سعر الصرف:

قبل عرض سياسة التخفيض لا بد من تقديم مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابها.

♦ **مفهوم تخفيض قيمة العملة:** معنى التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، وبالتالي يخفض قوتها الشرائية في الخارج.⁷ كأن تقرر الجزائر مثلا أن تخفض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار، فبدلاً أن يساوي 80 دينار للدولار الواحد، تصبح 90 دينار للدولار الواحد.

أما مصطلح انخفاض قيمة العملة، فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا ما يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، وأهم العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي:

- زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات.
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين.
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.⁸
- ♦ **شروط نجاح عملية تخفيض العملة:** في الحقيقة هناك عدة عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض وهي:⁹
 - اتسام الطلب العالمي على المنتجات المحلية بقدر كاف من المرونة أي أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
 - استخدام الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.
 - يجب توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.
 - عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء (تخفيض عملتها)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.
 - استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير الصحية، ...)
 - استجابة لشرط مرشال- ليرنر ($e_m + e_x > 1$)

2.4) سياسة رفع قيمة العملة:

تعتبر سياسة رفع قيمة العملة أحد الأنواع سياسات سعر الصرف التي تستعملها السلطات النقدية للدول وسنوضح ذلك فيما يلي:

♦ **مفهوم رفع قيمة العملة:** تعتبر عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية رفع قيمة العملة تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة،¹⁰ وتهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري، بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة. ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبياً، يمثل فعلياً بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة، نظراً لكونه يسبب تدفقاً للسيوليات التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ما تقدم، فإن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.¹¹

وعليه فإن ارتفاع قيمة العملة يشير إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، ولا شك أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة التي أشرنا إليها سابقاً.

♦ أسباب رفع قيمة العملة: تعد أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية للعملة هي:¹²

- وجود فائض في ميزان المدفوعات.
- لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالية لسلة استراتيجة، وكما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى، وكما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

ثانياً: التحليل النظري للزمات المالية:

عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، وسببها الرئيسي تدفق رؤوس الأموال ضخمة للدخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، وعندما يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤدياً ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج، وبناء مما سبق سنوضح من خلال هذا العنصر مفهوم وأنواع وأسباب الزمات المالية.

(1) تعريف الأزمة المالية:

يوجد عده تعاريف محددة لمفهوم الأزمة المالية، إلا أننا نخلص من ذلك أن الأزمة المالية هي: " حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال".¹³

(2) أنواع الزمات المالية:

يمكن أن نفرق بين ثلاث أنواع للزمات المالية:¹⁴

♦ الأزمات المصرفية: وتتخذ شكلان وهما:

- أزمة السيولة، تحدث أزمة السيولة عندما يفاجأ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض وتشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث الأزمة. وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تصبح تلك الأزمة أزمة مصرفية.

- أزمة الائتمان، وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث أزمة إقراض.

♦ أزمة أسواق المال: يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة، أي عندما ترفه أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل.

♦ **أزمة العملات:** وتحدث هذه الأزمة لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25 %، كما تسمى أيضا هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات.

(3) أسباب الازمات المالية:

هناك العديد من الأسباب التي أثرت تأثيرا مباشرا على البنوك وأسواق المال وتضافرت وعضد بعضها بعضا لتعميق وشمولية هذا التراجع الاقتصادي المتصاعد ومن أبرز الأسباب الاقتصادية ذات الأبعاد الكبرى على الاقتصاد العالمي ما يلي:

♦ **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** الذي ينجم عنه الآتي:

- انخفاض شروط التبادل التجاري فيصعب على عملاء البنوك القائمين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد والوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون.
- تقلبات أسعار الفائدة العالمية حيث يؤثر على تكلفة الاقتراض وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها.
- تقلبات في أسعار الصرف.
- ارتفاع معدل التضخم.

♦ **اضطرابات القطاع المالي:** وتكمن هذه الاضطرابات في الآتي:

- إن التوسع في منح الائتمان والتدفق الكبير لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق المالية شكل قاسما مشتركا الذي سرّع في حدوث الأزمات المالية كما في حالة دول جنوب شرق آسيا.
- عدم تلائم أصول وخصوم المصارف.
- التحرير المالي الغير وقائي.
- تدخل الحكومة في تخفيض الائتمان بدوافع سياسية أكثر منها اقتصادية.
- تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.
- ♦ **سياسة سعر الصرف:** تكون الدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتفقد السلطات قدرتها على لعب دور مصرف الملاذ الأخير.
- ♦ **التراكم السريع للديون قصير الأجل.**

ثالثا: سياسة سعر الصرف في الأرجنتين كإحدى التجارب خلال أزمة 2001:

في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، قامت الحكومة الأرجنتينية بانفتاح شديد على العالم الخارجي في مجال الأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، معتمدة في ذلك على التمويل الخارجي من خلال عمليات استئانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها التي انتقلت من 8 مليار دولار عام 1973 إلى 48 مليار دولار عام 1983، ومن جهة أخرى عانت من التضخم الجامح (49% في 1989).¹⁵

ومنذ منتصف عام 1998 بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود حاد لعدة أسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي، فقد رأت الحكومة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين أن الحل الأمثل لمواجهة الارتفاع الرهيب للأسعار واستعادة مصداقية العملة هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس واحد بيزو يساوي واحد دولار،¹⁶ أو ما يسمى بنظام مجالس العملة، أين يمارس الدولار مع البيزو جميع وظائف النقود، ويسمح هذا النظام

بالسيطرة على التضخم وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تقديم ضمانات ضد مخاطر العملة، كما يمنع التمويل النقدي للدين الحكومي، وهذا النظام وضع الاقتصاد الأرجنتيني تحت تبعية تدفقات رأس المال الأجنبي، كما أنه وفي الوقت نفسه، قضى على مرونة السياسة النقدية.

ويعتبر المحللون أن ربط البيزو بالدولار هو ما جعل الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من صادرات دول الجوار، فالمساواة بين عملتين لا مجال للمقارنة بين اقتصادهما نوعا وكما هو أكبر الأخطاء الاقتصادية التي وقعت في الأرجنتين، إضافة إلى فرض أعباء ضريبية وجمركية على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية ما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلي، وبالطبع أدى هذا إلى حالة من الركود الحاد.¹⁷

فالأزمات المتتالية التي هزت الأسواق الناشئة أثرت على الأرجنتين بإحداثها انخفاضا في قيمة عملات البلدان المنافسة لها، وجعل المستثمرون الأجانب أكثر ترددا. كما أن ما حدث في البرازيل من تخفيض لقيمة الريال البرازيلي جعل المبالغة في تقدير قيمة البيزو لا يطاق وأثار الشكوك حول القدرة على تحمل ارتفاع حجم الديون.¹⁸

وقد ترافقت هذه الظروف والتدابير، جنبا إلى جنب مع عمليات الخصخصة التي وفرت عائدات إضافية للدولة، والتي عرفت نجاحا حقيقيا حتى عام 1996، ومنذ ذلك الحين بل ومنذ تخفيض قيمة الريال البرازيلي في جانفي 1999 شهدت الأرجنتين انخفاضا حادا في القدرة التنافسية السعرية لصادرتها إلى البرازيل، وإلى العديد من البلدان الأخرى، ولجأت لتمويل العجز التجاري إلى الاستدانة الخارجية الشيء الذي زاد في نفس الوقت من خدمة ديونها.¹⁹

لقد كان أول تحذير من الأزمة في خريف عام 2000، أين تعذر الوصول إلى أسواق رأس مال الدولية وأصبحت مصادر الديون الخارجية ناضبة تماما، وقد تطلب الأمر تخفيض بنسبة 13% من رواتب موظفي الخدمة المدنية، لدعم مسعى الحكومة لدى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 1.3 مليار دولار، لكن هذا القرار قوبل بالرفض الاجتماعي، وظهر واضحا أن الحكومة عاجزة عن مواجهة الأزمة.

وفي الأشهر الأخيرة من عام 2001، تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اجتماعية وسياسية، إذ أن الحد من النفقات العمومية زاد من حدة الركود، وخفض من عائدات الضرائب بطريقة زادت من العجز بدلا من أن تخفضه، كما ارتفعت أسعار الفائدة والأعباء المالية، وأدى انعدام الثقة لدى المستثمرين إلى هروب رؤوس المال، لكن بداية من 1 نوفمبر أصبح التسرب تدافعا، وتراجعت احتياطات البنك المركزي بـ 1.7 مليار دولار، وأصبح من الواضح أن الأرجنتين لا يمكنها تجنب التخلف عن سداد ديونها السيادية، إذ دمر اندفاع المودعين السيولة التي تضمن استثمارية هذا النظام، ودفع بالحكومة إلى اتخاذ تدابير جذرية للرقابة على الصرف، وفي مطلع فيفري 2002 تم إلغاء نظام مجالس العملة رسميا واستبداله بنظام سعر صرف مرن.²⁰

خلاصة:

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات الأخرى، فهو الذي يحدد لنا القيمة الفعلية ما بالنسبة لعملة أخرى، ومن هذا المنطلق فإن سعر الصرف يعتبر المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية ومن ذلك التضخم والعمالة.

ويتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، كما يتم الإتجار فيه بالعملات الدولية المعروفة، وفي هذا السوق يقوم الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل تسوية المدفوعات الدولية،

وعليه فهو يمثل حلقة هامة في التجارة الدولية، ومن هذا الأخير فإن عمليات الصرف الأجنبي معرضة لعدة مخاطر يمكن تغطيتها بعدة تقنيات منها الداخلية والتي تتمثل في السياسات التي تتبعها الإدارة المالية من أجل تخفيض مخاطر العملة، وأخرى خارجية والتي تعني الدخول في علاقات تعاقدية لتغطية مخاطر تقلبات الصرف.

كما أن تخفيض قيمة سعر صرف العملة، أو رفعه لا يؤدي دائما إلى الآثار المرجوة، إذ أن نجاح العملية يرتبط بالآثار على مستوى الدخل والآثار على مستوى الأسعار التي تعقب تعديل سعر الصرف الاسمي. لذلك فعلى الدول النامية ادارة الازمات المالية بالتحكم العقلاني لسلطة النقدية وتفعيل أدوار سياسات سعر الصرف دون تعقيدات اضافية، فاتباع سياسة نقدية توسعية بعد اندلاع الازمة يضع ضغوطا اضافية على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار وبالتالي فهو يؤثر على الوضع المالي للبنوك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين.

المراجع والإحالات:

- 1- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:105.
- 2 - Jean Langaut et autre, Economie Général, Dunod, Paris,p:384.
- 3- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص:131.
- 4 - Alain samuelson, Economie internationale contemporaine, office des publication univercitaires, Algerie ; 1993, p:154-155.
- 5 - J.Longatte et P.Vanhove et C.Viprey, Economie Generale, Dunod, Paris, 2001,p:116.
- 6- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013، ص:63.
- 7- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص:143-144.
- 8- عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 153-154.
- 9- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد: دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص:96.
- 10- عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، مرجع سابق، ص:154.
- 11- وسام ملاك: النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2000، ص:293.
- 12- عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، مرجع سابق، ص:154-155.
- 13- الداوي الشيخ: الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص:2.
- 14- جوزي جميلة: أوراق بحثية مقدمة في مؤتمر " الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، بعنوان: أسباب الأزمة المالية وجذورها، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص:2.
- 15 - Vincent Marcus , Crises des Paiements, Une Perspective Historique,1980-2002, Rapport du Conseil d'analyse Economique sur la Crises de la dette ,Prévention et Résolution, Paris , 2003, p116-117.
- 16- أسماء دردور ونسرين بن زاوي: الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص:7-8.
- 17- أسماء دردور ونسرين بن زاوي: الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مرجع سابق، ص:7-8.
- 18 - Michel Agleitta, Macroéconomie Financière, Crises Financières et Régulation Monétaire, La découverte, Paris, 5e édition, 2008, p:34.
- 19 - Vincent Marcus, Op.Cit, pp 116-117.
- 20 - Michel Agleitta, Macroéconomie Financière, Crises Financières et Régulation Monétaire,Op.Cit,p34-35.

إستخدام نموذج جونز المعدل في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية

- دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة -

Using the Modified Jones Model to Detect the Creative Accounting Methods

-Study of a Sample of French Listed Firms -

أ.د. موسى سعداوي
جامعة المدية / الجزائر

Email : khaldiadel82@gmail.com

أ. خالد عادل
جامعة المدية / الجزائر

Email : khaldiadel82@gmail.com

Received: 28/09/2016

Accepted: 30/11/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تمثل عملية منع و/أو اكتشاف الاحتيال والتلاعب أحد أكبر التحديات التي تواجه الإدارة في المؤسسات، لما يترتب عليه من إمكانية إحداث خلل في أرباح هذه المؤسسات، وبناء عليه فإن هدف استخدام نموذج جونز المعدل 1995م هو منع و/أو اكتشاف الاحتيال والتلاعب والفساد المالي من خلال عرض وتطبيق هذا النموذج، وتحديد الخطوات التي يتم تطبيقها للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في منع الاحتيال وبيان كيفية بناء الثقافة المضادة للاحتيال والتلاعب في المؤسسات. وخلصت هذه الدراسة على أن المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC 40 قد استخدمت المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة بهدف تخفيض الربح.

الكلمات المفتاحية: نظرية الوكالة، المحاسبة الإبداعية، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية.

Abstract:

The prevention and/or detection of fraud and manipulation is one of the biggest challenges that firms' management faces, because of its impacts on firms' profits, and therefore the objective of using the modified Jones model 1995 is to prevent and/or detect fraud and manipulation and financial corruption by the application of this model, and the determination of the applied steps to detect the creative accounting practices in fraud prevention and indication of how to build a culture anti-fraud and manipulation in firms.

This Study concluded that CAC40 French firms have used optional benefits negatively in all the period of study to reduce profits.

Key Words: Agency theory, creative accounting, discretionary accruals, non-discretionary accruals.

تمهيد:

ظهرت نظرية الوكالة نتيجة لظهور شركات المساهمة، ونتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والملاك وبقية أصحاب المصالح في الشركة، الذي يحاول بموجبه كل طرف من الأطراف تعظيم منفعه الخاصة، ظهرت بذلك المحاسبة الإبداعية التي تقوم بها الإدارة من خلال استخدام الممارسات المحاسبية من أجل تضليل المساهمين ومستخدمي القوائم المالية وذلك باستغلال المرونة في المعايير المحاسبية، والتي تهدف إلى تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب بغض النظر عن مشروعيتها، ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على نموذج جونز المعدل وكيفية استخدامه ودوره في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة من طرف الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة.

إشكالية الدراسة:

عادة ما تقوم المؤسسات بالإفصاح عن مركزها المالي بكل شفافية، غير أن علاقة المصلحة بين الملاك والمديرين (عقد الوكالة) لا يمنع من رغبة الإدارة في ممارسة المحاسبة الإبداعية في الكشوفات المالية، وبناء على ذلك يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: **ما مدى ممارسة المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الفرنسية، وكيف يتم استخدام نموذج جونز المعدل في الكشف عن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية؟**

و يندرج ضمن الإشكالية السابقة التساولين الفرعيين التاليين:

- ✓ هل تم استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب أو سالب من طرف المؤسسات الفرنسية خلال فترة الدراسة للوصول إلى الربح المستهدف؟
- ✓ هل توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: قامت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم الأرباح.
الفرضية الثانية:

H0: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة؛

H1: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى بيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية والمالية، وتوضيح الجوانب الأخلاقية لهذه الممارسات، كما هدفت إلى إلقاء الضوء على نموذج جونز المعدل 1995، و أهم الخطوات التي يتم تطبيقها للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الدراسات السابقة:

دراسة هاني محمد الأشقر، 2010، بعنوان "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة": هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم، وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على نموذج جونز المعدل على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها 23 شركة، وقد تم الاعتماد بهذا الخصوص على القوائم

المالية لكل شركة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود علاقة ذات مستوى دلالة بين كل من صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العملية التشغيلية، والتغير في إيرادات تحت التحصيل مع عوائد الأسهم في معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، في حين تبين عدم وجود علاقة ذات مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ بين التغير في حسابات تحت التحصيل وإجمالي أصول الشركة مع عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.¹

■ دراسة Zhou ad Elder، 2001 بعنوان "حجم مكتب التدقيق تخصص الصناعة وإدارة الأرباح من طرف شركات العروض العامة الأولية": هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق (مقاسة بحجم مكتب التدقيق وتخصص مكتب التدقيق في الصناعة) وإدارة الأرباح (مقاسة بالمستحقات غير العادية أو الاختيارية) وذلك عند طرح الشركات للعروض العامة الأولية IPO وقد استخدمت الدراسة نموذج جونز المعدل من طرف Dechow et al؛ 1995 وذلك لعينة مكونة من 1048 ملاحظة خلال الفترة الممتدة بين 1996 و1998، وتوصلت الدراسة إلى أن مكاتب التدقيق الخمسة الكبيرة (BIG 05) ومكاتب التدقيق المتخصصة في الصناعة ترتبط بمستويات إدارة أرباح منخفضة، وذلك عند طرح العروض العامة الأولية.²

أولاً: الاطار النظري للدراسة.

1- تعريف المحاسبة الإبداعية:

تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها الاستخدام القانوني للمبادئ والقواعد المحاسبية بطريقة ما لتحريف وتزييف القوائم المحاسبية.³

وتعرف كذلك بأنها استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم.⁴

كما تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها اختيار واستخدام وتغيير السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الخاطئة في التأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية بما يحقق أهداف ومصحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى.⁵

من خلال التعاريف السابقة نستنتج:

- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية، إلا أنها تغير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية، لهذا سميت بالإبداعية (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovation)؛
- إن المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال؛
- يرتبط مفهوم المحاسبة الإبداعية بمفهوم نظرية الوكالة والتي تذكر أن هناك أطراف مختلفة ترتبط مصالحها بوجود واستمرار الشركة، وأن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية ولو على حساب مصالح الآخرين.

2- دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية:

هناك دوافع تشجع الإدارة على استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية بالرغم من عدم أخلاقيتها وهي:⁶

- التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في الأسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات، ويمكن القول أن هذه الحالة تحدث في الشركات المتعثرة التي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية أن تتحسن بشكل طبيعي لذا تطلب على إدارة الشركة استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه أو زيادة الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء شأنه أن يؤثر على اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية؛
- التلاعب الضريبي عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم على أساسه احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي؛
- التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية؛
- تحسين الأداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس إيجابا على إدارات الشركات لإظهارها بصورة حسنة أمام مجلس الإدارة؛
- الحصول على مكافآت كبيرة للمديرين، حيث يعمد المدراء إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لغرض زيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح.

3- أساليب المحاسبة الإبداعية:

تتيح القواعد المحاسبية للشركة أن تختار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها. وهناك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية أهمها:⁷

- استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بوسطها وضع شامل للتقييم، أو عن طريق اختيار مثن أو مقيم معروف باتخاذها اتجاها تفاعليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب؛
 - يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية، ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث موجه للمساعدة؛
 - التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.
- **الجدول رقم (01): أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية**

الأسلوب	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1 - - تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك.	- المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية.	- تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس.	
2 - - تسجيل إيراد مزيف.	- عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول النقدية المدرجة في الميزانية.	- تستطيع الشركة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجية وتبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية	
3 - - زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة.	- التلاعب في أسعار السوق للاستثمارات المكشوفة.	- تتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب.	
4 - - نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة	- عدم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة.	- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف	

الأسهم المملوكة للشركة باعتبارها أسهما تجارية.	ولا حقة.	5 -
-	- الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات.	- الذمم المدينة ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.
-	- نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة.	- تغيير الطرق المحاسبية المتبعة عن الاستثمارات طويلة الأجل.
-	- نقل المصروفات المترتبة عن الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة.	- عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات قصيرة الأجل.

المصدر: طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية، مجلة جامعة الزرقاء الخاصة، ص-ص: 89 - 90.

4- المستحقات المحاسبية:

في هذا الإطار يؤكد "Sloan" أن الأرباح المحاسبية تتكون من جزئين: جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، وجزء من المستحقات يتصف بالملائمة وبمستوى أقل من الموثوقية، إلا أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة معينة، ويمكن تقسيم المستحقات المحاسبية إلى:⁸

4-1 مستحقات غير اختيارية (العادية): هي المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية وهي طبيعية بالنسبة للمؤسسة نظرا لمستوى أدائها، استراتيجياتها، الأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى.

4-2 مستحقات إختيارية (غير العادية): هي المستحقات التي تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والاختيارات المحاسبية المتاحة وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض أرباح المؤسسة على غير الحقيقة، من هنا نجد أن معظم إدارات المؤسسات تعمل على زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل كحسابات العملاء والديون المكشوك في تحصيلها، حسابات المخزونات مثل مؤونات تدني قيمة المخزون، حسابات الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع،... إلخ وذلك من أجل الوصول إل الربح المستهدف.

7- التعريف بنموذج الدراسة (نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995م):

سيتم تعريف نموذج "Jones" بمراحلته سعيا منا للتعريف الشامل لهذا النموذج والتعرف على التغييرات التي طرأت عليه (بين النموذج الأول لسنة 1991 والثاني لسنة 1995).

7-1- نموذج " Jones " لسنة 1991:

يفترض هذا النموذج أن رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة (التثبيات المادية) أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة، حيث اقترحت "Jones" نموذج يخفف من افتراض أن المستحقات غير الاختيارية (العادية) ثابتة من فترة لأخرى، بإدخال العاملين سالف الذكر (رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة) وذلك لتقدير المستحقات غير الاختيارية، ويصاغ نموذج "Jones" المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة التالية:⁹

$$NDAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha_1 (1/A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt}/A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt}/A_{ijt-1}).$$

حيث أن:

$NDAC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$AREV_{ijt}$: التغير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

$Aijt-1$: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

PPE_{ijt} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي وذلك لكل سنة سنوات الدراسة.

تم قسمة جميع عناصر المعادلة على إجمالي الأصول للسنة (t-1) وذلك لاستبعاد تأثير حجم الشركة عند قياس المستحقات، والقضاء على مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

يتم تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل قطاع نشاط كما يلي:

$$TAC_{ijt}/Aijt-1 = \alpha_1 (1/Aijt-1) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt}/Aijt-1) + \alpha_3 (PPE_{ijt}/Aijt-1) + e_{ijt}$$

حيث أن:

e_{ijt} : قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

2-7 - نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995م:

قام "Dechow & al" سنة 1995م بتقديم نسخة معدلة لنموذج "Jones" للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج "Jones" الأصلي والنموذج المعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلا من التغيرات الحاصلة في رقم الأعمال.

و يصاغ نموذج "Jones" المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي:¹⁰

$$NDAC_{ijt}/Aijt-1 = \alpha_1 (1/Aijt-1) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}/Aijt-1) + \alpha_3 (PPE_{ijt}/Aijt-1)$$

حيث أن:

$NDAC_{ijt}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (i) خلال الفترة (t).

$AREV_{ijt}$: التغير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

$AREC_{ijt}$: التغير في رصيد حساب العملاء للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

$Aijt-1$: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

PPE_{ijt} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

وحسب "Bartov & al" فإن تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) يتم من خلال استخدام معادلة الانحدار السابقة في نموذج "Jones" الأصلي لكل سنة من سنوات الدراسة ولجميع مؤسسات العينة وليس من خلال معادلة الانحدار للنموذج المعدل، والتعديل الوحيد يكون بضبط التغير الحاصل في رقم الأعمال إلى التغير الحاصل في حساب العملاء لحساب المستحقات الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{ijt}/Aijt-1 = \alpha_1 (1/Aijt-1) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt}/Aijt-1) + \alpha_3 (PPE_{ijt}/Aijt-1) + eijt.$$

وحسب "Bartov & al" يمكن صياغة المستحقات الاختيارية في المعادلة التالية:

$$DAC_{ijt}/Aijt-1 = TAC_{ijt}/Aijt-1 - [\alpha_1 (1/Aijt-1) + \alpha_2 ((\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt})/Aijt-1) + \alpha_3 (PPE_{ijt}/Aijt-1)].$$

يقوم نموذج "Jones" المعدل بافتراض أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنشأ عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويقوم هذا الافتراض على مبدأ أن المحاسبة الإبداعية عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات الآجلة تكون أسهل من ممارسة المحاسبة الإبداعية عن طريق التحكم في إيرادات المبيعات النقدية.

ثانيا: الدراسة التطبيقية.

1- مدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الإبداعية:

من خلال هذا العنصر سوف يتم معرفة مدى ممارسة المؤسسات الفرنسية المكونة لعينة الدراسة للمحاسبة الإبداعية كل حسب كل سنة من سنوات الدراسة لجميع المؤسسات التي تنتمي لهذا المؤشر.

1-1- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (CAC 40) باستثناء جميع المؤسسات ذات الطابع المالي مثل البنوك، الشركات العقارية وشركات التأمين... الخ نظرا لنظامها المحاسبي الخاص، كما استبعدنا مؤسسة PERNOD RICARD التي تصدر قوائمها في 30 جوان، ومنه فإن عينة الدراسة تتكون من 31 مؤسسة فرنسية مسجلة ضمن المؤشر السابق بحيث تتوزع هذه المؤسسات على سنوات الدراسة 2011م، 2012م، 2013م، 2014م والملحق رقم (1) يوضح لنا المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة حسب القطاعات.

من خلال الرجوع إلى المواقع الرسمية لمؤسسات العينة والتي تحتوي على معلومات دقيقة ومفصلة حول النشاط والأداء المالي لهذه المؤسسات، قمنا بجمع البيانات اللازمة لإعداد الجزء التطبيقي وذلك اعتمادا على مجموعة من القوائم المالية وهي: قائمة الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى ملحقات القوائم المالية للمؤسسة.

1-2- خطوات نموذج الدراسة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية: لقياس قيمة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة والتي يتم من خلالها الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية قمنا بالاعتماد على نموذج "Jones" من طرف "Dechow & al." في 1995م حيث يتم حسابها وفقا للخطوات التالية:

1-2-1- حساب المستحقات الكلية (TACijt): يرى كل من "Bartov & Ferdinand" أنه عند حساب المستحقات الكلية يجب استخدام منهج التدفقات النقدية لأن استخدام منهج الميزانية العامة يمكن أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية، يعبر عن منهج قائمة التدفقات النقدية لحساب المستحقات الكلية وفقا للخطوات التالية:

$$TAC_{ijt} = NI_{ijt} - CFO_{ijt} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

TACit: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

Nlit: صافي دخل المؤسسة (i) خلال الفترة (t).

CFOit: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

1-2-2- تقدير معالم النموذج: من خلال معادلة الانحدار التي تظم مجموع مؤسسات العينة لكل سنة على حدى، يتم تقدير معالم النموذج والمستخدم لحساب المستحقات الاختيارية، ويُعبّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة الآتية وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$TACijt/Aijt-1 = \alpha 1 (1/Aijt-1) + \alpha 2 [(\Delta REVijt - \Delta RECijt)/Aijt-1] + \alpha 3 (PPEijt/Aijt-1) + eijt \dots \dots (2)$$

أما المستحقات الاختيارية فتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$DACijt = TACijt - NDACijt \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

TACijt: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

Aijt-1: إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

AREVijt: التغير في رقم الأعمال للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

ARECijt: التغير في رصيد حساب العملاء للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترتين (t) و (t-1).

PPEijt: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

eijt: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

لتقدير المستحقات غير الاختيارية، يتطلب الأمر تقدير معالم النموذج السابق $\alpha 1$ ، $\alpha 2$ ، $\alpha 3$ الموضح

في المعادلة (2) الخاصة بالمؤسسة، يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لجميع سنوات الدراسة.

الملاحق رقم (2)، (3)، (4)، (5) تشير إلى معادلات الانحدار التي قمنا بحسابها لمؤسسات العينة لجميع

سنوات الدراسة، وبعد المعالجة الإحصائية تم تقدير معاملات نموذج الانحدار ($\alpha 1$ ، $\alpha 2$ ، $\alpha 3$) لكل قطاع من

القطاعات التي جاءت في الدراسة، والتي قمنا بالتعبير عنها في الملاحق (6)، (7)، (8)، (9).

1-2-3- حساب المستحقات غير الاختيارية: يتم من خلال هذه الخطوة تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية

(المستحقات العادية) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة لجميع سنوات الدراسة 2011م، 2012م، 2013م،

2014م من خلال استخدام معالم النموذج المقدر في المرحلة السالفة الذكر من خلال المعادلة التالية:

$$NDACijt/Aijt-1 = \alpha 1 (1/Aijt-1) + \alpha 2 [(\Delta REVijt - \Delta RECijt)/Aijt-1] + \alpha 3 (PPEijt/Aijt-1) \dots \dots \dots (4)$$

NDACijt: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (i) خلال الفترة (t).

لاكتشاف مدى ممارسة المؤسسة للمحاسبة الابداعية نقوم بحساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية

لجميع مؤسسات العينة المدروسة لكل سنة من سنوات الدراسة 2011م، 2012م، 2013م، 2014م ومتوسط

هذه المستحقات، فإذا كان المتوسط يفوق القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لمؤسسة من مؤسسات العينة في

سنة من سنوات الدراسة فإن هذه المؤسسة لم تمارس المحاسبة الابداعية ويتم التعبير عنها بمتغير وهمي (0)،

أما إذا كان العكس أي أن المتوسط يقل عن القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة فإن المؤسسة قد

مارست المحاسبة الابداعية ويعبر عنها بمتغير وهمي (1).

الملحق رقم (10) يتضمن المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية حيث قمنا بقسمتهما على مجموع الأصول للسنة (t-1) لكل مؤسسة من مؤسسات الدراسة، ونقوم بعملية القسمة هذه بهدف الحد من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وهو ما ذكرناه سابقاً، بالإضافة لذلك يتضمن الملحق المؤسسات الفرنسية التي قامت بممارسة المحاسبة الإبداعية والتي لم تقم بالممارسة خلال سنوات الدراسة 2011م، 2012م، 2013م، على التوالي.

2- التحليل الإحصائي الوصفي للنتائج المتعلقة بالمستحقات الاختيارية:

يتبين لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة قد قامت في مجملها بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة ككل (-0,000134)، والانحراف المعياري (0,0524245)، في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,073483) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لسنة 2014 م، وفيما يخص أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (-0,490797) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لسنة 2012م.

تشير النتائج من جهة أخرى إلى وجود تدرج في استخدام المستحقات الاختيارية من سنة إلى أخرى لجميع المؤسسات، ففي سنة 2011م قدر متوسط المستحقات الاختيارية بـ (0,000680)، والانحراف المعياري بـ (0,096212)، بينما بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0,071373) والتي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة "ALSTOM"، أما فيما يخص أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (-0,490797) والتابعة لمؤسسة "PUBLICIS".

بالنسبة لسنة 2012م فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية بـ (-0,000365)، والانحراف المعياري (0,020220)، أما أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0,040003) الخاصة بمؤسسة "ALCATEL LUCENT"، بينما بلغت أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,043415) التابعة لمؤسسة "VIVENDI".

أما في سنة 2013م فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية فيه (-0,000479)، والانحراف المعياري (0,024331)، أما أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (0,067136) الخاصة بمؤسسة "TECHNIP"، وأدنى قيمة للمستحقات الاختيارية (-0,047275) التابعة لمؤسسة "VALEO".

وأخيراً في سنة 2014م فقد قدر متوسط المستحقات الاختيارية (-0,000370)، والانحراف المعياري (0,031774)، أما أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قدرت بـ (0,073483) الخاصة بمؤسسة "SAINT GOBAIN"، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقدرت بـ (-0,077524) التابعة لمؤسسة "SAFRAN".

من خلال ما سبق نلاحظ بأن المؤسسات في سنة 2011م قد عمدت إلى رفع الأرباح المعلن عنها بمتوسط قدره (0,000680)، ويمكن تفسير سلوك إدارة مؤسسات القطاعين بوجود رغبة في:

- تجميل وتحسين صورة هذه المؤسسات بهدف جذب مساهمين جدد؛
- الحصول على القروض البنكية؛
- الاستفادة من المناقصات الخاصة بالمشاريع المطروحة.

أما في باقي السنوات فقد لجأت المؤسسات محل الدراسة إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها وتعتبر سنة 2012 هي السنة التي كان فيه استخدام المستحقات الاختيارية بشكل كبير جداً بمتوسط قدره (-0,000365)،

يليه بعد سنة 2014م بمتوسط قدره (-0,000370)، وفي الأخير سنة 2013م بمتوسط قدره (-0,000479)، ويوحى ذلك بوجود غاية لدى الإدارة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها؛
- عدم توزيع الأرباح على المساهمين وذلك بهدف تغطية عجز المؤسسة في فترة من الفترات التشغيلية اللاحقة؛
- التأخير في سداد القروض البنكية وفي سداد الموردين؛
- تسريح العمال وبالتالي التخفيض من قيمة الأجور المدفوعة.

الجدول رقم (01) التحليل الوصفي للمستحقات الاختيارية الخاصة بالمؤسسات الفرنسية لكل سنة:

السنوات	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
2011	-0,490797	0,071373	0,000680	0,096212
2012	-0,043415	0,040003	-0,000365	0,020220
2013	-0,047275	0,067136	-0,000479	0,024331
2014	-0,077524	0,073483	-0,000370	0,031774
مجموع السنوات	-0,490797	0,073483	-0,000134	0,052425

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الملحق رقم (10) للاطلاع على النتائج المتعلقة بالمستحقات الاختيارية للمؤسسات الفرنسية

3- التحليل الإحصائي الوصفي للنتائج المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية:

تبين النتائج المتوصل إليها أن جميع مؤسسات العينة المدروسة قد مارست المحاسبة الإبداعية في فترة من فترات الدراسة، أي أنه يوجد تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارستها للمحاسبة الإبداعية، حيث بلغ أعلى تكرار لممارسة المحاسبة الإبداعية (16 مؤسسة)، بنسبة مئوية (51.6%) وهذا في سنة 2013م، تليها بعد ذلك سنة 2014م بـ (14 مؤسسة)، قد مارست المحاسبة الإبداعية بنسبة مئوية (45.2%). أما فيما يخص سنتي 2011م و2012م فتعتبران الأقل من حيث ممارسة مؤسسات العينة لأساليب المحاسبة الإبداعية وذلك بنسبة (41,9%)، بتكرار (13 مؤسسة). والجدول الآتي يوضح التكرارات والنسب المئوية لمدى ممارسة مؤسسات العينة للمحاسبة الإبداعية خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (02): التكرارات والنسب المئوية لمدى ممارسة مؤسسات العينة للمحاسبة الإبداعية خلال سنوات الدراسة.

		VAR00003		Total	
		الممارسة غير المؤسسات	الممارسة المؤسسات		
VAR00001	2011	Effectif	18	13	31
		% compris dans VAR00001	58,1%	41,9%	100,0%
	2012	Effectif	18	13	31
		% compris dans VAR00001	58,1%	41,9%	100,0%
	2013	Effectif	15	16	31
		% compris dans VAR00001	48,4%	51,6%	100,0%
	2014	Effectif	17	14	31
		% compris dans VAR00001	54,8%	45,2%	100,0%
Total		Effectif	68	56	124
		% compris dans VAR00001	54,8%	45,2%	100,0%

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الملحق رقم (10) للاطلاع على النتائج المتعلقة بمدى ممارسة المؤسسات الفرنسية للمحاسبة الإبداعية.

- إختبار صحة الفرضيات: فيما يخص الفرضيات التي قمنا بوضعها، سنقوم باختبارها فيما يلي:

4-1- الفرضية الأولى:

- قامت المؤسسات الفرنسية محل الدراسة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم الأرباح: نحاول من خلال هذه الفرضية اختبار مدى استخدام المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر CAC40 للمستحقات الاختيارية بشكل موجب من أجل تضخيم الأرباح بهدف تجميل وتحسين صورة هذه المؤسسات وجذب مساهمين جدد، أو تم استخدامها بشكل سالب من أجل تخفيض الأرباح بهدف تخفيض حجم الضريبة التي تلتزم هذه المؤسسات بدفعها؛

- من خلال العمليات الإحصائية التي قمنا بها في الفصل التطبيقي تم التأكيد على أن غالبية المؤسسات الفرنسية تقوم بممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب لجميع فترات الدراسة، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لمؤسسات العينة ككل (-0,000134)، والانحراف المعياري (0,0524245) وهو ما يوضحه الملحق رقم (9)، وهو ما يثبت عدم صحة (نفي) فرضيتنا.

2-4- الفرضية الثانية:

H0: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة؛

H1: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الإبداعية خلال فترة الدراسة.

أثبتت الاحصائيات الوصفية من خلال وجود تكرارات لممارسة المحاسبة الإبداعية من طرف جميع مؤسسات العينة محل الدراسة فإنه يجب التأكد من مدى معنوية هذه الممارسات باستخدام اختبار Khi-deux.

نتائج اختبار Khi-deux لجميع المؤسسات لكل سنة من السنوات

VAR00001	VAR00003
Khi-deux	,806 ^a
2011 Ddl	1
Signification asymptotique	,369
Khi-deux	,806 ^a
2012 Ddl	1
Signification asymptotique	,369
Khi-deux	,032 ^a
2013 Ddl	1
Signification asymptotique	,857
Khi-deux	,290 ^a
2014 Ddl	1
Signification asymptotique	,590

نتائج اختبار Khi-deux لجميع المؤسسات خلال الفترة

	VAR00003
Khi-deux	1,161 ^a
Ddl	1
Signification asymptotique	,281

توضح نتائج اختبار Khi-deux أن مستوى دلالة الاختبار خلال سنة 2011 و 2012 كانت (sig=0,369) وفي سنة 2013 كانت (sig=0,857) بينما في سنة 2014 فكانت (sig=0,590) وكلها أكبر من مستوى معنوية ($\alpha=0,05$) وهذا يعني عدم وجود اختلاف ذو دلالة احصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة للمحاسبة الإبداعية.

بينما توضح نتائج اختبار Khi-deux أن مستوى دلالة الاختبار خلال فترة الدراسة كانت (sig=0,281) وهي أكبر من مستوى معنوية ($\alpha=0,05$) وهذا يعني عدم وجود اختلاف ذو دلالة احصائية بين المؤسسات الممارسة وغير الممارسة للمحاسبة الإبداعية، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية لا توجد

مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC40 بممارسة المحاسبة الابداعية خلال فترة الدراسة.

5- النتائج: - إن ممارسة الإدارة للمحاسبة الابداعية يكون له انعكاس على مصداقيتها مما يجعل الأطراف أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين يقومون بالعزوف عن طلب أسهم هذه المؤسسات وبالتالي التأثير على أسعار أسهمها في السوق المالي؛

- هنالك العديد من الوسائل والأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ومن أهمها:
 - ✓ اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق أهداف المديرين أو الملاك أو استغلال الثغرات القانونية.
 - ✓ اختلاق الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية أو تحديد وقت معين للصفقات الفعلية لتعطي الانطباع المرغوب فيه في الحسابات.
- تسعى المحاسبة الإبداعية إلى تقديم انطباع "مضلل" عن الأرباح وتجميل صورة الدخل وذلك لخدمة مختلف الأغراض ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل؛
- إن نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995م يعد الطريقة الأمثل والذي يستطيع من خلاله مدققو الحسابات الكشف عن التلاعب المحاسبي لا نقول 100% وإنما يمكن اعتباره الحل المتاح أمامهم لاكتشاف مدى ممارسة إدارة المؤسسات لهذا التلاعب.

الملحق رقم (01): قائمة المؤسسات الفرنسية المعنية بالدراسة

Secteur	Entreprises	Numéro d'entreprise
BIENS ET SERVICES	ACCOR	1
	CARREFOUR	2
	DANONE	3
	EDF	4
	KERING	5
	LAFARGE	6
	L'OREAL	7
	LVMH	8
	MICHELIN	9
	PERNOD RICARD	10
	PUBLICIS	11
	RENAULT	12
	VALEO	13
	AIR LIQUIDE	14
Energie et Matériaux de base	SOLVAY	15
	TECHNIP	16
	TOTAL	17
	AIRBUS GROUP	18
INDUSTRIE	ALSTOM	19
	BOUYGUES	20
	SAFRAN	21
	SAINT GOBAIN	22
	SCHNEIDER ELECTRIC	23
	VEOLIA ENVIRONNEMENT	24
	VINCI	25
	SANOFI	26
SANTé	ESSILOR INTERNATIONAL	27
	ALCATEL LUCENT	28
	CAP GEMINI	29
	ORANGE	30
	VIVENDI	31

المصدر: الموقع الخاص ببورصة فرنسا، http://fr.wikipedia.org/wiki/CAC_40، تاريخ الاطلاع 20/05/2015، سا 12:15.

الملحق رقم (02): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2011

	$TACCijt / Aijt-1$	$1 / Aijt-1$	$(\Delta REVijt - \Delta RECijt) / Aijt-1$	$PPEijt / Aijt-1$
ACCOR	-0,068218484	0,00000000012	-0,042636552	0,695782438
AIR LIQUIDE	-0,036876154	0,00000000004	0,036885028	1,185978099
AIRBUS	-0,039729765	0,00000000001	0,043444288	0,340353661

العنوان استقوام نموذج جونز المعدل في كشف اساليب المحاسبة الابداعية

ALCATEL	-0,000365903	0,00000000004	-0,002774427	0,191676719
ALSTOM	0,017817973	0,00000000003	-0,021192589	0,192859312
BOUYGUES	-0,045888833	0,00000000003	0,025543753	0,456808857
CAP GEMINI	0,003009631	0,00000000010	0,068418941	0,139847512
CARREFOUR	-0,03194781	0,00000000002	-0,082385834	0,575340168
DANONE	-0,026766595	0,00000000004	0,080335475	0,301249108
EDF	-0,02124219	0,00000000000	-0,005807307	0,430339335
ESSILOR	-0,028700725	0,00000000019	0,017650741	0,481221798
KERING	-0,0054182105	0,00000000004	-0,1246512381	0,1278746279
LAFARGE	-0,020779404	0,00000000002	0,010801525	0,598413894
L'OREAL	-0,01926844	0,00000000004	0,022308636	0,030389486
LVMH	-0,01189323	0,00000000003	0,081422882	0,362366807
MICHELIN	0,013585985	0,00000000005	0,128862557	1,010112876
ORANGE	-0,096005346	0,00000000001	0,004932326	0,906572192
PEUGEOT	-0,011256953	0,00000000001	0,030690164	0,623410375
PUBLICIS	-0,553175825	0,00000000007	-0,006358343	0,081855298
RENAULT	-0,017316388	0,00000000001	0,052933373	0,475073816
SAFRAN	-0,040294418	0,00000000005	-0,008381239	0,34567238
SAINT GOBAIN	-0,068043016	0,00000000007	0,112453532	2,268255443
SANOFI	-0,040251454	0,00000000001	-0,006016607	0,213571965
SCHNEIDER	-0,012076906	0,00000000003	0,058097968	0,215387588
SOLVAY	-0,020695183	0,00000000007	0,068862494	1,201340815
TECHNIP	-0,014586187	0,00000000010	0,072774408	0,364693798
TOTAL	-0,048393381	0,00000000001	0,163751235	1,02383835
VALEO	-0,060215054	0,00000000013	0,13172043	1,056586022
VEOLIA	-0,044976374	0,00000000002	-0,080910806	0,363097206
VINCI	-0,034417477	0,00000000002	0,038544171	0,200343182
VIVENDI	-0,053141898	0,00000000002	-0,001423898	0,358737477

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

الملحق رقم (03): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2012¹¹

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(Δ REVijt - Δ RECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,08875	0,000000000125	0,006875	0,639875
AIR LIUIDE	-0,042025585	0,000000000041	0,034083089	1,16104695
AIRBUS	-0,02985918	0,000000000011	0,085475012	0,351732556
ALCATEL LUCENT	-0,002678129	0,000000000041	-0,042197057	0,19920648
ALSTOM	-0,009823816	0,000000000032	0,02389925	0,191902599
BOUYGUES	-0,049052173	0,000000000029	0,034820457	0,462545101
CAP GEMINI	-0,033203302	0,000000000091	0,065136533	0,129275152
CARREFOUR	-0,023304333	0,000000000021	-0,002879139	0,583442866
DANONE	-0,037676775	0,000000000035	0,05734187	0,315872793
EDF	-0,027638148	0,000000000004	0,022770971	0,473245618
ESSILOR	-0,034100951	0,000000000162	0,125571881	0,439090343
KERING	-0,011365003	0,000000000040	0,071175532	0,109354086
LAFARGE	-0,018271569	0,000000000025	0,018615388	0,566295832
L'OREAL	-0,01966609	0,000000000037	0,046151842	0,034485454
LVMH	-0,004372466	0,000000000021	0,089508204	0,311654957
MICHELIN	-0,068699732	0,000000000048	0,04921486	1,003638453
ORANGE	-0,092753141	0,000000000010	-0,015528241	0,908547818
PEUGEOT	-0,091896044	0,000000000014	-0,038671711	0,621834732
PUBLICIS	-0,016595745	0,000000000061	0,024255319	0,079817629
RENAULT	-0,029355308	0,000000000014	-0,016823429	0,474634601
SAFRAN	-0,015022703	0,000000000048	0,100618298	0,339097672
SAINT GOBAIN	-0,11242893	0,000000000061	0,085957083	2,060096595
SANOFI	-0,030932136	0,000000000010	0,020790289	0,189963446
SCHNEIDER	-0,025147929	0,000000000028	0,047839678	0,191079603
SOLVAY	-0,045062172	0,000000000051	0,205528723	0,852173466
TECHNIP	0,008653308	0,000000000085	0,1185588	0,343366646
TOTAL	-0,070838591	0,000000000006	0,098818036	0,955117069
VALEO	-0,063288183	0,000000000117	0,125992527	0,896543671
VEOLIA	-0,037450995	0,000000000024	0,07599776	0,282684394
VINCI	-0,030358959	0,000000000017	0,015205893	0,201220962
VIVENDI	-0,110209941	0,000000000018	-0,109330702	0,410909743

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

الملحق رقم (04): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2013

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(Δ REVijt - Δ RECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,050513128	0,000000000133	-0,028388645	0,663334666
AIR LIUIDE	-0,043908154	0,000000000040	0,00137138	1,135250867

العنوان استخدام نموذج جونز الممول في كشف اساليب المحاسبة الإبداعية

AIRBUS	-0,003977975	0,00000000011	0,007214294	0,356129902
ALCATEL LUCENT	0,004289594	0,00000000047	0,019996254	0,2109675
ALSTOM	-0,011287824	0,00000000032	-0,433427135	0,186992127
BOUYGUES	-0,078766937	0,00000000027	-0,005958535	0,449447679
CAP GEMINI	0,004222973	0,000000000094	-0,020739489	0,122935435
CARREFOUR	-0,006759988	0,00000000022	-0,014280746	0,589575273
DANONE	-0,027287809	0,00000000034	0,017672749	0,321325795
EDF	-0,028418451	0,00000000004	0,001371539	0,061503335
ESSILOR	-0,028521789	0,00000000145	0,004632981	0,542203562
KERING	-0,058646289	0,00000000040	-0,001789638	0,125060875
LAFARGE	-0,009264133	0,00000000026	-0,071902306	0,567822929
L'OREAL	-0,024933212	0,00000000034	0,017606152	0,034240835
LVMH	-0,015386158	0,00000000020	0,016930792	0,321685055
MICHELIN	-0,091001855	0,00000000046	-0,043692022	1,0033859
ORANGE	-0,056968215	0,00000000011	-0,025105579	0,971049122
PEUGEOT	-0,045989766	0,00000000015	-0,033505949	0,667468097
PUBLICIS	-0,034329077	0,00000000060	0,011443026	0,080763671
RENAULT	-0,038149415	0,00000000013	-0,002174663	0,459198557
SAFRAN	-0,031092882	0,00000000044	0,020067037	0,287112993
SAINT GOBAIN	-0,086006483	0,00000000056	-0,071364703	1,838269811
SANOFI	-0,030677596	0,00000000010	-0,013147541	0,194832618
SCHNEIDER	-0,024370678	0,00000000028	-0,011341632	0,19197787
SOLVAY	-0,053682488	0,00000000055	-0,023677032	0,758428805
TECHNIP	0,040247541	0,00000000088	0,011882692	0,3496301
TOTAL	-0,074562501	0,00000000006	-0,048286378	0,965349272
VALEO	-0,096300448	0,00000000112	-0,004484305	0,86603139
VEOLIA	-0,0470151	0,00000000026	0,009070354	0,29365595
VINCI	-0,026029734	0,00000000016	0,027459582	0,197855228
VIVENDI	-0,041338417	0,00000000017	-0,174121916	0,278181849

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

تابع الملحق رقم (05): معادلات الانحدار الخاصة لسنة 2013

	TACCijt / Aijt-1	1 / Aijt-1	(Δ REVijt - Δ RECijt) / Aijt-1	PPEijt / Aijt-1
ACCOR	-0,064115379	0,000000000143	-0,001285164	0,835784664
AIR LIUDE	-0,044025408	0,000000000040	-0,002215616	1,241354714
AIRBUS	-0,002326251	0,00000000011	0,032966303	0,376897002
ALCATEL LUCENT	-0,009590793	0,00000000046	-0,031101571	0,210403727
ALSTOM	-0,00925528	0,00000000033	0,112947476	0,055763065
BOUYGUES	-0,025807394	0,00000000029	-0,004471723	0,510594768
CAP GEMINI	-0,023781447	0,00000000098	0,021521226	0,143867925
CARREFOUR	-0,028542538	0,00000000023	-0,009215425	0,668842212
DANONE	-0,030263839	0,00000000032	-0,007921624	0,323072944
EDF	-0,027307617	0,00000000004	-0,001299224	0,450097442
ESSILOR INTER	-0,006071004	0,00000000132	0,062029827	0,432229114
KERING	-0,031213285	0,00000000044	0,013226191	0,157850667
LAFARGE	-0,019129793	0,00000000028	-0,008486362	0,640393949
L'OREAL	0,033806256	0,00000000032	0,004300671	0,03404914
LVMH	0,026666192	0,00000000018	0,027093421	0,316256052
MICHELIN	-0,072091674	0,00000000048	-0,037375496	1,158978822
ORANGE	-0,088276071	0,00000000012	-0,020831149	1,032225368
PEUGEOT	-0,07728733	0,00000000017	0,015795462	0,71877719
PUBLICIS	-0,017475161	0,00000000058	-0,022209234	0,086440678
RENAULT	-0,026322808	0,00000000013	-0,001986879	0,473317154
SAFRAN	-0,099713056	0,00000000042	0,001097139	0,308000675
SAINT GOBAIN	-0,020525869	0,00000000057	-0,043709358	1,911733107
SANOFI	-0,033116444	0,00000000010	0,005215762	0,217375462
SCHNEIDER	-0,012637554	0,00000000027	0,018768909	0,201906343
SOLVAY	-0,086810992	0,00000000054	0,021162879	0,79495762
TECHNIP	0,024919135	0,00000000079	0,09984926	0,33621204
TOTAL	-0,097908154	0,00000000006	0,052490451	1,063449325
VALEO	-0,086564472	0,00000000113	0,09490532	0,975766456
VEOLIA	-0,047448733	0,00000000028	-0,004474211	0,454684803
VINCI	-0,017708796	0,00000000016	-0,025397933	0,191689391
VIVENDI	0,029117527	0,00000000020	0,05046767	0,045424969

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL

الملحق رقم (06): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2011

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes		T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta			
(Constante)	-,042	,033			-1,254	,220
X1	-301516518,276	437342591,254	-,133		-,689	,496
X2	,147	,330	,096		,444	,660
X3	,009	,045	,043		,201	,842

a. Variable dépendante: Y

الملحق رقم (07): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2012

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	-,017	,007		-2,389	,024
X1	-121726907,427	113149536,745	-,144	-1,076	,292
X2	,225	,071	,430	3,178	,004
X3	-,056	,010	-,728	-5,858	,000

a. Variable dépendante: Y

الملحق رقم (08): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2013

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	-,016	,009		-1,850	,075
X1	60326142,338	130201160,667	,073	,463	,647
X2	-,011	,056	-,031	-,200	,843
X3	-,046	,012	-,603	-3,858	,001

الملحق رقم (09): معاملات نموذج الانحدار لسنة 2013

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	-,008	,012		-,697	,491
X1	-15694246,156	180545115,521	-,015	-,087	,931
X2	,023	,171	,024	,135	,893
X3	-,044	,015	-,515	-2,974	,006

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL و SPSS

ملحق رقم (10): المستحقات غير الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية، المحاسبة الابداعية

المحاسبة الابداعية	متوسط المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	السنة	المؤسسة
0	0,015050623	0,00853198	0,00853198	-0,076750463	2011	ACCOR
1		0,022248012	-0,022248012	-0,066501988	2012	
0		0,012352278	-0,012352278	-0,03816085	2013	
1		0,01707022	-0,01707022	-0,047045159	2014	
0	0,02024094	0,002406322	0,002406322	-0,039282475	2011	AIR LIUDE
1		0,037370359	0,037370359	-0,079395944	2012	
1		0,021916516	0,021916516	-0,06582467	2013	
0		0,019270562	0,019270562	-0,06329597	2014	
0	0,016012827	0,003554696	-0,003554696	-0,03617507	2011	AIRBUS
0		0,01101831	-0,01101831	-0,018840871	2012	
1		0,02780546	0,02780546	-0,031783435	2013	
1		0,021672843	0,021672843	-0,023999094	2014	
1	0,032232818	0,052440552	0,052440552	-0,052806454	2011	ALCATEL LUCENT
1		0,040002641	0,040002641	-0,04268077	2012	
0		0,027389007	0,027389007	-0,023099413	2013	
0		0,00909907	0,00909907	-0,018689863	2014	
1	0,023839531	0,071372575	0,071372575	-0,053554602	2011	ALSTOM
0		0,016466129	0,016466129	-0,026289945	2012	
0		0,00663869	0,00663869	-0,017926514	2013	
0		0,000880731	-0,000880731	-0,00837455	2014	
0	0,015700069	0,003282147	-0,003282147	-0,042606686	2011	BOUYGUES
0		0,010498571	-0,010498571	-0,038553603	2012	
1		0,043799237	-0,043799237	-0,0349677	2013	
0		0,00522032	0,00522032	-0,031027714	2014	
1	0,026227771	0,063941866	0,063941866	-0,060932235	2011	CAP GEMINI
0		0,012576621	-0,012576621	-0,020626681	2012	
0		0,019988632	0,019988632	-0,015765659	2013	
0		0,008403966	-0,008403966	-0,015377481	2014	
0	0,02412802	0,022604912	0,022604912	-0,054552722	2011	CARREFOUR
1		0,029555901	0,029555901	-0,052860235	2012	
1		0,03489212	0,03489212	-0,041652108	2013	
0		0,009459145	0,009459145	-0,038001683	2014	
1	0,008021341	0,011473609	0,011473609	-0,038240204	2011	DANONE
1		0,011607581	-0,011607581	-0,026069194	2012	
0		0,001645186	0,001645186	-0,028932994	2013	

العنوان استقوام نموذج جونز الممول في كتف اساليب المحاسبة الابداعية

0		0,007358987	-0,007358987	-0,022904851	2014	
1	0,010165318	0,01899183	0,01899183	-0,04023402	2011	EDF
1		0,011264909	0,011264909	-0,038903057	2012	
0		0,009815435	-0,009815435	-0,018603017	2013	
0		0,000589099	0,000589099	-0,027896717	2014	
1	0,022634897	0,064212534	0,064212534	-0,09291326	2011	ESSILOR INTERNATIONA L
0		0,000998883	-0,000998883	-0,033102068	2012	
0		0,003736479	0,003736479	-0,032258268	2013	
0		0,021591691	0,021591691	-0,027662696	2014	
1	0,030443173	0,065964515	0,065964515	-0,071382726	2011	KERING
0		0,000622423	0,000622423	-0,011987425	2012	
1		0,039301714	-0,039301714	-0,019344575	2013	
0		0,01588404	-0,01588404	-0,015329245	2014	
0	0,024687449	0,021342555	0,021342555	-0,042121959	2011	LAFARGE
1		0,029241973	0,029241973	-0,047513542	2012	
1		0,030477099	0,030477099	-0,039741232	2013	
0		0,017688169	0,017688169	-0,036817962	2014	
1	0,022812038	0,031718622	0,031718622	-0,050987062	2011	L'OREAL
0		0,006587756	-0,006587756	-0,013078333	2012	
0		0,009228019	-0,009228019	-0,015705192	2013	
1		0,043713754	0,043713754	-0,009907498	2014	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج XL و SPSS

تابع الملحق رقم (10): المستحقات غير الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية، المحاسبة الابداعية

المحاسبة الابداعية	متوسط المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	السنة	المؤسسة
0	0,024534788	0,022989439	0,022989439	-0,034882669	2011	LVMH
0		0,012524588	0,012524588	-0,016897054	2012	
0		0,014387439	0,014387439	-0,029773598	2013	
1		0,048237686	0,048237686	-0,021571494	2014	
1	0,0218242	0,042952169	0,042952169	-0,029366184	2011	MICHELIN
0		0,000741722	-0,000741722	-0,06795801	2012	
1		0,032124775	-0,032124775	-0,058877081	2013	
0		0,011478133	-0,011478133	-0,060613541	2014	
1	0,029188667	0,059691316	-0,059691316	-0,03631403	2011	ORANGE
0		0,020113715	-0,020113715	-0,072639425	2012	
0		0,002753444	0,002753444	-0,059721659	2013	
1		0,034196192	-0,034196192	-0,054079879	2014	
1	0,023244333	0,025023178	0,025023178	-0,036280132	2011	PEUGEOT
1		0,029607776	-0,029607776	-0,062288268	2012	
0		0,000584553	-0,000584553	-0,045405213	2013	
1		0,037761826	-0,037761826	-0,039525504	2014	
1	0,129994696	0,490797368	-0,490797368	-0,062378456	2011	PUBLICIS
0		0,006816408	0,006816408	-0,023412152	2012	
1		0,018121305	-0,018121305	-0,016207773	2013	
1		0,004243703	-0,004243703	-0,013231458	2014	
1	0,010303578	0,016927547	0,016927547	-0,034243935	2011	RENAULT
1		0,019678503	0,019678503	-0,04903381	2012	
0		0,001850136	-0,001850136	-0,036299279	2013	
0		0,002758124	0,002758124	-0,029080932	2014	
0	0,025520739	0,016025816	0,016025816	-0,056320234	2011	SAFRAN
0		0,004207608	0,004207608	-0,019230311	2012	
0		0,004325533	-0,004325533	-0,026767348	2013	
1		0,077524	-0,077524	-0,022189056	2014	
1	0,033722763	0,042972284	-0,042972284	-0,025070733	2011	SAINT GOBAIN
0		0,008038021	0,008038021	-0,12046695	2012	
0		0,010397611	0,010397611	-0,096404094	2013	
1		0,073483135	0,073483135	-0,094009005	2014	
0	0,008244811	0,004247109	0,004247109	-0,044498564	2011	SANOFI
0		0,006762855	-0,006762855	-0,024169282	2012	
0		0,006460783	-0,006460783	-0,024216813	2013	
1		0,015508498	-0,015508498	-0,017607946	2014	
1	0,009884126	0,029154569	0,029154569	-0,041231475	2011	SCHNEIDER ELECTRIC
0		0,004813863	-0,004813863	-0,020334066	2012	
0		0,001333227	-0,001333227	-0,023037451	2013	
0		0,004234846	0,004234846	-0,016872399	2014	
0	0,023122513	0,022341581	0,022341581	-0,043036764	2011	SOLVAY
0		0,020329827	-0,020329827	-0,024732345	2012	

0		0,006346325	-0,006346325	-0,047336162	2013	
1		0,043472318	-0,043472318	-0,043338673	2014	
0	0,046311794	0,042930554	0,042930554	-0,05751674	2011	TECHNIP
0		0,028532977	0,028532977	-0,019879669	2012	
1		0,067135553	0,067135553	-0,026888011	2013	
1		0,04664809	0,04664809	-0,021728955	2014	
1	0,029675167	0,037581385	-0,037581385	-0,010811997	2011	TOTAL
0		0,021844078	-0,021844078	-0,048994513	2012	
0		0,015038667	-0,015038667	-0,059523834	2013	
1		0,044236536	-0,044236536	-0,053671618	2014	
0	0,02502426	0,006560817	-0,006560817	-0,053654236	2011	VALEO
0		0,010216265	-0,010216265	-0,053071918	2012	
1		0,047275352	-0,047275352	-0,049025096	2013	
1		0,036044607	-0,036044607	-0,050519865	2014	
0	0,017037486	0,01151264	0,01151264	-0,056489014	2011	VEOLIA ENVIRONNEMENT
1		0,018756059	-0,018756059	-0,018694935	2012	
1		0,018975002	-0,018975002	-0,028040098	2013	
1		0,018906242	-0,018906242	-0,028542491	2014	
1	0,002752163	0,005458228	0,005458228	-0,039875705	2011	VINCI
1		0,003502394	-0,003502394	-0,026856565	2012	
0		0,001606534	-0,001606534	-0,0244232	2013	
0		0,000441495	-0,000441495	-0,0172673	2014	
0	0,026552708	0,009050167	-0,009050167	-0,044091732	2011	VIVENDI
1		0,043415361	-0,043415361	-0,066794579	2012	
0		0,015470716	-0,015470716	-0,025867701	2013	
1		0,038274588	0,038274588	-0,009157061	2014	

المراجع والإحالات:

- هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوند غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010
- Elder, Randal J. and Zhou, Jian, Audit Firm Size, Industry Specialization and Earnings Management by Initial Public Offering Firms (July 2001). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=321041>
- بتول محمد نوري مجيد، تحدي مراقب الحسابات لممارسات المحاسبة الإبداعية، The Journal of Administration & Economics /مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ستة وتسعون، 2013، ص 191.
- علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008، ص 7.
- طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية: دوافعها، أساليبها، أثارها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 11.
- بتول محمد نوري مجيد، تحدي مراقب الحسابات لممارسات المحاسبة الإبداعية، The Journal of Administration & Economics /مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ستة وتسعون، 2013، ص 193.
- طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية، مجلة جامعة الزرقاء الخاصة، ص 89.
- حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس (سطيف)، الجزائر، 2012، ص 65.
- حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 117.
- حمزة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- الموقع الخاص ببورصة فرنسا، http://fr.wikipedia.org/wiki/CAC_40، تاريخ الاطلاع 2015/05/20، ص 12:15.

دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

دراسة تجربة إمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية"

The role of sovereign wealth funds in promoting economic development and diversifying sources of income

-Study of the Emirate of Dubai "Dubai Government Investment Corporation"-

أ. محي الدين سمير
جامعة المدية / الجزائر
mehia0711@hotmail.fr

د. شبوطي حكيم
جامعة المدية / الجزائر
cheboutihakim@gmail.com

Received: 30/09/2016

Accepted: 03/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

السيادية أداة من الأدوات المالية التي تملكها الحكومات، وتم إنشائها تحسبا لنضوب الموارد الطبيعية ولزيادة الطاقة الإستيعابية وتنويع الاقتصاد ومواجهة تقلبات أسعار البترول، ودولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم الدول في العالم التي أنشأت صناديق للثروة السيادية، حيث تملك سبع صناديق بحجم أصول تقدر بـ 1265.8 مليار دولار أمريكي ونسبة 17.19% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، وبنسبة 43.31% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي. يعد صندوق مؤسسة دبي للاستثمار المملوكة من حكومة دبي، حيث يملك الصندوق 33 شركة موزعة على عدة مجالات منها النقل، التمويل والاستثمار، الطاقة والصناعة، العقارات والإنشاءات..، وكان قطاع النفط والغاز في إمارة دبي يمثل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، لتصل إلى أقل من 2% في عام 2014، وكانت لهما دور بارز في إستراتيجية دولة الإمارات لتنويع الاقتصاد وتقليل من الاعتماد على البترول، وتعزيز التنوع القطاعي والتنمية.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، مؤسسة دبي للاستثمار الحكومي، تنويع الاقتصاد

Abstract:

Sovereign wealth funds are a tool of financial instruments owned by Governments, have been established in anticipation of the depletion of natural resources and to increase the absorptive capacity and diversify the economy and cope with the vagaries of oil prices, the United Arab Emirates one of the most important countries in the world which have established sovereign wealth funds, which owns seven boxes estimated the size of total assets 1265.8 billion US dollars, and the proportion of 17.19% of the total assets of sovereign wealth funds in the world, and by 43.31% of the total assets of sovereign wealth funds in the Gulf cooperation Council (GCC). The Dubai Investment Corporation Fund is owned by the Government of Dubai. The Fund has 33 companies in various fields, including transport, finance and investment, energy, industry, real estate and construction .., he was representing the oil and gas sector in the Emirate of Dubai about 55% of GDP in 1981, to reach less than 2% in 2014, and has been for them a prominent role in the UAE's strategy to diversify the economy and reduce dependence on oil, And promoting sectoral diversification and development.

Key Words : Sovereign wealth funds, Dubai Government Investment Corporation , Diversification of the economy.

تمهيد:

تعتبر حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها الدول المتقدمة خلال أزمة الرهن العقاري سنة 2008 أساسا صناديق الثروة السيادية عبارة عن أداة من أدوات مالية الحديثة نسبيا، ويتم تكليفها بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للحكومات التي تملك مدخرات تسعى من خلالها إلى تعظيم عوائدها، وتعتبر عائدات النفط المصدر الأساسي لأموال أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة واردات الدول المنتجة للخامات، بالإضافة إلى الاحتياطات النقدية الأجنبية التي تعد هي الأخرى مصدرا أساسيا لهذه الصناديق، وبتعدد هذه المصادر ازدادت ثروات هذه الصناديق، وقد يكون الغرض منها استثمارية أو ادخارية، كما أن مجال نشاطها قد يكون داخلي أو خارجي.

وتختلف مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر إلا أن أهمها يتمثل في مواجهة تذبذبات أسعار البترول ما يؤثر على الاقتصاد ككل ويهدد توازناته، إضافة للاستعداد للنضوب الطبيعي للموارد الطبيعية، والحاجة إلى إيجاد أصول جديدة مستدامة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل المحلي وتملك بعض الدول العربية صناديق الثروة السيادية مصدر تمويلها النفط مهددة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط وكذا نضوب هذا المورد في المستقبل ما يجعلها أمام عمل جاد لتحويل الاقتصاد من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع يشمل عدة قطاعات تمد الناتج المحلي بشكل مستمر ودائم بعيد عن تأثيرات أسعار النفط، وتساعد صناديق الثروة على تحقيق هذا الهدف في عدد من الدول ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد أحد أكبر الدول في العالم تملك لهذا النوع من الصناديق.

الإشكالية الرئيسية: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة فيما يلي:

كيف تساهم صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بصناديق الثروة السيادية؟ وماهي مبررات إنشائها؟
- ما هو واقع صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- كيف ساهم الصندوق السيادي " مؤسسة دبي للاستثمار " في تحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

أهمية البحث:

يعالج هذه البحث موضوع صناديق الثروة السيادية ودورها في التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في القطاعات الغير نفطية وتنميتها بحيث تصبح تساهم بفعالية في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بغرض التقليل من الاعتماد على النفط الذي يعتبر ثروة ناضبة ويتميز سوقه بالتذبذب في الأسعار ما يؤثر على مداخل الدولة من فترة إلى آخر وهو ما ينعكس بالسلب على أداء الاقتصاد وتوازناته.

الهدف الدراسة:

- فهم طبيعة صناديق الثروة السيادية عموما وفي الإمارات العربية المتحدة خصوصا.
 - دراسة تطورات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
 - إبراز كيفية مساهمة صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد الإماراتي.
- منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية من خلال مفاهيم وتصنيفات وأهداف صناديق الثروة السيادية معتمدين في ذلك على المراجع

النظرية المتخصصة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والجداول والأشكال والنسب من أجل إعطاء صورة تحليلية واضحة عن الدور التي تقوم به صناديق الثروة السيادية في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

معايير البحث:

1. إطار نظري حول صناديق الثروة السيادية.
2. التطورات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مساهمة صناديق الثروة السيادية في تنمية الاقتصاد الإماراتي وتنويع دخله - دراسة حالة الصندوق السيادي لإمارة دبي " مؤسسة دبي للاستثمار".

1. إطار نظري حول صناديق الثروة السيادية

1.1. مفهوم صناديق الثروة السيادية: لقد تعدد تعريفات ظاهرة صناديق الثروة السيادية ما بين منظمات اقتصادية دولية و باحثين مهتمين بالظاهرة يمكن إبرازها فيما يلي:

1.1.1. تعريف صندوق النقد الدولي: " هي عبارة عن أو ترتيبات استثمار عامة ذات غرض محدد، مملوكة من الحكومة ومراقبة من قبلها، مهمتها الاحتفاظ بالأصول وإدارتها، تتولى توظيفها لتحقيق أهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة الأجل، وتلك الصناديق يتم بناءها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة أو عوائد الصادرات السلعية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، أو كل هذه الموارد مجتمعة".¹

2.1.1. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى".²

3.1.1. تعريف معهد صناديق الثروة السيادية: الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية علما أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، ووفقا لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.³

2.1. دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية: تتباين مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر حسب مميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:⁴

- التحسب للنضوب الطبيعي للمورد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بتحقيق العدالة.

- إن إنشاء صناديق الثروة السيادية فيتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات زيادتها وتنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، وهذا يعني أن اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان، وذات إمكانات التنويع المحدودة، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق لادخار أو استثمار العوائد النفطية ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها، وإمكانات التنويع لها ديناميكية

- وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية، وهناك أمثلة كثيرة من منطقة الخليج وغيرها ساهمت فيه الإيرادات الآتية والسياسات إما في بناء هياكل وعلاقات زادت من درجة التنويع الاقتصادية.
- إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض.
- إن تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.
- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.
- كما انه توجد مبررات أخرى أدت بالكثير من دول العالم وخاصة ذات الفوائض المالية الكبيرة أن تقوم بإنشاء هذا النوع من الصناديق للأسباب التالية:⁵
- إنشاء سياسة تأمين ضد المخاطر مع تراكم احتياطات النقد الأجنبي لمحاربة الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية، فإن البلد الذي يملك صندوق سيادي يعتبر على أنه درع ضد أي محاولة لإعادة الهيكلة الخارجية للديون من الدائنين الدوليين.
- تكوين أداة مالية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاعات الاقتصادية الرئيسية من تداعيات التأثير بالأزمات الاقتصادية "صناديق الاستقرار" فهي الدرع الواقي بوجه الصدمات والأزمات المالية.
- 3.1. أهداف صناديق الثروة السيادية: هناك عدة أهداف تسعى لتحقيقها صناديق الثروة وهي تختلف من صندوق إلى أخرى وهي كما يلي:⁶
- 1.3.1. تحقيق الاستقرار في الدخل: صندوق الاستقرار (صندوق لتحقيق الاستقرار) هي صناديق منشئة أساسا للتصدي ضد تقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي على استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، وفي الواقع فإن سوق السلع الأساسية ولا سيما النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل وطأة هذه التغيرات، ومما يجعل ميزانيات هذه الدول غير متوازنة بين نفقات ثابتة على مدى عدة سنوات وبين دخول غير منتظمة (تتحكم فيها ظروف خارجية).
- 2.3.1. مدخرات الأجيال: يتم إنشاء صناديق المدخرات (saving funds) للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة، وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، ففي واقع الأمر المواد الخام وكذا الموارد ذات الصلة بها (موارد تتميز بالنضوب) والتي تعتمد عليها بعض الدول في اقتصادياتها جعلت هذه الدول توجها في سبيل تحقيق العدالة والمناصفة بين الأجيال لتلبية احتياجات أجيال المستقبل وذلك عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة.
- 3.3.1. تمويل المعاشات التقاعدية: تهدف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيخوخة الأشخاص بحلول عام 2030، نتيجة لتزايد النمو الديموغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها، فعند تراكم الاحتياطات المالية وكذا البيئة الديموغرافية تكون مواتية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض للاستفادة منها عندما تكون هناك احتياجات متزايدة نتيجة لتأثير الشيخوخة.

4.3.1. العائد الأمثل: تهدف بعض الصناديق السيادية لتعظيم عائد احتياطات الصرف الأجنبية، كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطات، ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي يتم إنشاؤها لزيادة الأداء من الاحتياطات الأجنبية.

5.3.1. تنويع الاقتصاد: هناك صناديق ثروة سيادية أخرى تهدف لأن يكون لديها مشاركة إستراتيجية، هذا هو الغرض من صناديق التنمية والتي عرفها صندوق النقد الدولي "بأنها صناديق لتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تعزيز السياسات الصناعية لتحفيز نمو الناتج المحتمل بالبلد"، ويمكن أن تتخذ في شكل حيازات لأسهم عقارات مملوكة للدولة الأصلية التي تعزز سيطرتها وتعتبر من هذه الحيازات ذراع قوي لها داخليا. ويمكن لهذه الصناديق تمويل البنية التحتية، والشركات الاستثمارية والاستثمار في القطاعات الإستراتيجية لتنمية بلدها، وعلى سبيل المثال ينطبق هذا الهدف على صندوق "تيماسك" (Temasek) في سنغافورة صندوق خزانة ماليزيا (KMB)، وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، وشركة المبادلة للتنمية في أبو ظبي، ومؤسسة دبي للاستثمار (ICD)، وهيئة الاستثمار القطرية (QIA).

4.1. تصنيفات صناديق الثروة السيادية: هنالك تصنيفات لصناديق الثروة السيادية حسب الهدف، النشاط، الوظيفة، مصدر التمويل... ونعرض أهم التصنيفات كما يلي:

1.4.1. حسب الهدف:⁷

1.1.4.1. صناديق الاستقرار: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات التي تحدث في أسعار سلع النفط من فترة لأخرى.

2.1.4.1. صناديق الادخار للأجيال القادمة: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا، وتخفيف آثار المرض الهولندي.

3.1.4.1. شركات استثمار الاحتياطات: التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات.

4.1.4.1. صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية-الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.

2.4.1. حسب مصدر التمويل:⁸

1.2.4.1. الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار للإمارات، صندوق المعاشات للنرويج، مؤسسة النقد العربي للسعودية....

2.2.4.1. الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية في تعاضم مستمر بحيث تجاوز 7 تريليون دولار في سنة 2008 ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها بتريليون دولار وتملك الدول النامية 80% من حجمها.

ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية.

3.2.4.1. الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة. ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخوصصة 24 مليار دولار، وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتنبأين استعمالات الدول لهذه العوائد فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر على التحكم فيها.

4.2.4.1. الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق من فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولما يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

3.4.1. حسب مجال عمل الصندوق: تنقسم صناديق الثروة السيادية وفقا لمجال عملها إلى:⁹

1.3.4.1. صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها داخل البلد ونعني بها توظيف الفوائض المالية لهذه الصناديق في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الداخل، وتعود هذه الصناديق باستثمارها في الدخل بفوائد كبيرة لاقتصادها الوطني من حيث التسريع من وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذه الصناديق جهاز قطر للاستثمار من خلال ذراعه الاستثمارية القوية (شركة الديار) التي انطلقت تبحت عن أفضل الفرص الاستثمارية في الأسواق الخارجية وفي نفس الوقت أسست شركات محلية ومنها بروة العقارية ومصرف الريان الإسلامية، كما أنه توجد هناك صناديق تنشط في الداخل مهمتها الحفاظ على الاستقرار المالي على غرار صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، وصندوق الاستقرار في روسيا.

وتستثمر بعض الدول صناديقها السيادية في الخارج كي لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص أو لتجنب أعراض ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي بأدوات وأجال يتم تحديدها أو تترك لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق، مثل هيئة أبوظبي للاستثمار، وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي.

4.4.1. حسب وظيفة الصندوق:¹⁰

1.4.4.1. صناديق استثمار: تقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء عقارات.

2.4.4.1. صناديق ادخار: تقوم بادخار أصولها لدى البنك المركزي أو في المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

3.4.4.1. صناديق مختلطة: تقوم بكلى الوظيفتين الاستثمارية والادخارية.

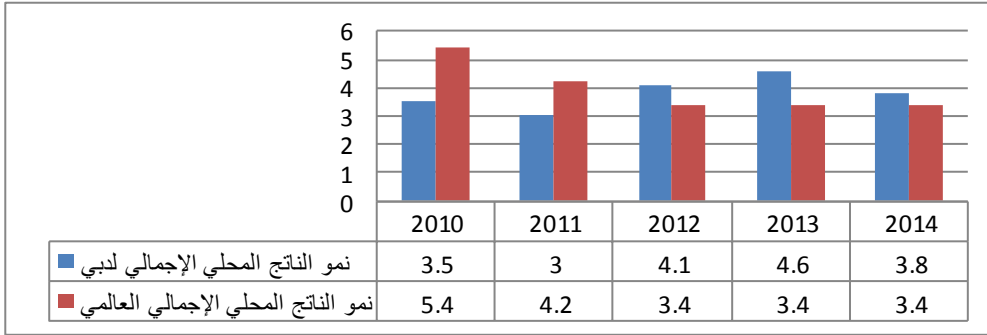
2. التطورات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات وهي أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، إلا أنه تعتبر إمارة أبوظبي ودبي الأهم من حيث المساحة وعدد السكان وقدرات الاقتصادية، وعلى الرغم من صغر مساحتها أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعباً محورياً مؤثراً في الشؤون الإقليمية والدولية، وفي عام 1971م توحدت الإمارات السبع الصغيرة والناشئة مؤسسة دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تعتبر الاتحاد الوحيد في الوطن العربي بمساحة 83,600 كلم مربع وتشكل أبوظبي 87% من إجمالي مساحة الدولة، واستثمرت ثروة النفط لتطوير الإمارات وتنمية اقتصاد يعد اليوم من بين الأكثر انفتاحاً ونجاحاً على المستوى العالمي.¹¹

1.2. تطورات الاقتصاد لإمارة دبي:

شهد اقتصاد دبي خلال العقود الأخيرة نمواً متواصلاً جعلته أحد الاقتصاديات الأكثر ديناميكية والأسرع نمواً في العالم مما رسخ من مكانة الإمارة على خريطة الاقتصاد العالمي، فقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي لدبي حوالي 9% خلال العشرين سنة المالية، وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي أكثر من عشر مرات خلال أربع عقود، وينسب هذا الأداء الملفت لاقتصاد دبي إلى الإستراتيجية التنموية واضحة المعالم تتجسد في خطة دبي 2021، حقق اقتصاد دبي في 2014 أداءً فاق اقتصاديات الكثير من مناطق العالم، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدبي نحو 3.8%، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 4.6%، وتبين مؤشرات الاقتصاد الكلي في دبي، مثل الناتج المحلي، معدل التضخم، السيولة المحلية والموازنة العامة، أن اقتصاد الإمارة قد شهد نمواً متواتراً خلال الأعوام الأربعة الأخيرة مع تعزيز الاستقرار المالي والشكل التالي¹²، يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي خلال الفترة (2010-2014).

الشكل رقم(01): تطور الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي خلال الفترة(2010-2014)



المصدر: المجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص16.

2.2. دور قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي:

تأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية بعد إمارة أبو ظبي في إنتاج وتصدير البترول وتعمل في دبي حالياً شركة رئيسية هي شركة نفط دبي المحدودة، وقد تم اكتشاف البترول في المنطقة البحرية في دبي من قبل شركة نفط دبي المحدودة بتاريخ 6 جوان 1966 وثبت أن الاكتشاف يشير إلى وجود حقل مهم أطلق عليه حقل فتح ويقع هذا الحقل على بعد نحو 60 ميلاً بحرياً من اليابسة، وبدأ الإنتاج منه رسمياً وعلى نطاق محدود في 6 سبتمبر 1969، تم في 22/9/69 شحن أول شحنة تقدر بـ 180 ألف برميل، وبذلك أصبحت دبي مصدرة للبترول، وفي 9 نوفمبر عام 1970، تم اكتشاف الحقل البحري الثاني على بعد 10 أميال تقريباً جنوب غربي حقل فتح، وبدأ الإنتاج من حقل جنوب غربي فتح بتاريخ 16 أكتوبر 1972 ويتم نقل إنتاج هذا الحقل بواسطة خط أنابيب إلى خزانات فتح بحديث يتم التصدير منها، وفي عام 1972 جرى حفر بئر استكشافية في حقل فلاح، وبدأ في الإنتاج في يونيو 1978 كما اكتشف حقل راشد في عام 1973 وبدأ الإنتاج في مارس 1979، أي أن دبي تقوم حالياً بإنتاج النفط الخام من أربعة حقول نفط بحرية في الخليج العربي وهي فتح، وفتح الجنوب الغربي، وراشد وفلاح، ويُقدر إنتاج الإمارة للنفط بحوالي 60 ألف إلى 70 ألف برميل في اليوم الواحد.¹³

وقد شكل قطاع النفط والغاز نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، لتراجع مساهمته إلى 5.3% سنة 2005،¹⁴ ليصل إلى أقل من 3% في سنة 2014، ويعكس ذلك في واقع الأمر نجاح حكومة دبي في تنويع اقتصاد الإمارة بعيداً عن النفط، الذي تتميز أسعاره بالتذبذب، وبالتالي تزداد مخاطر الاعتماد عليه كمصدر رئيس للدخل، كما يرجع ذلك أيضاً إلى صغر حجم الاحتياطي الذي تتمتع به الإمارة واستخراج أغلبه خلال السنوات

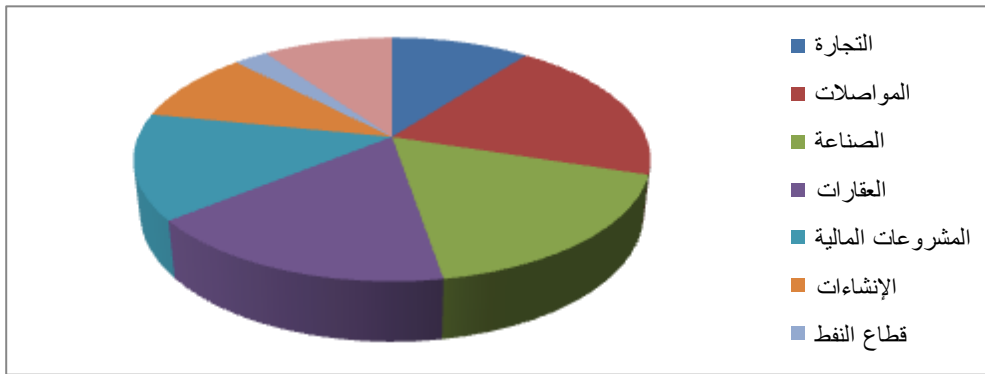
الماضية، وكذلك التطور الكبير الذي حدث في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والذي تزامن مع انخفاض إنتاج النفط حالياً إلى أقل من 100 ألف برميل يوميا.¹⁵

تطور الناتج المحلي الإجمالي وهيكلته:

لقد استطاعت دبي طوال السنوات الماضية من مسيرة اتحاد دولة الإمارات من التحول إلى مركز إقليمي وعالمي في العديد من القطاعات الحيوية كالتجارة، والسياحة، والصيرفة، والتسوق، والتطوير العقاري، إضافة إلى ذلك الصناعة والإنتاج المعرفي، وما النمو الملفت الذي شهده اقتصاد الإمارة إلا دليل على هذا التحول، كما نجحت دبي في إعادة هيكلة اقتصادها من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد يتركز على الخدمات المتميزة.

فقد بلغت حصة القطاعات الرئيسية لإمارة دبي في 2014 نحو 90% من إجمالي الناتج المحلي، فقد ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 29%، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات 15.5%، تبعه قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 13.8%، وخدمات الأعمال والمشروعات المالية بنسبة 11.1% وقطاع الإنشاءات بنسبة 7.6%¹⁶، والشكل الموالي يوضح تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم(2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي 2014



المصدر: تقرير اقتصاد دبي، المجلس الاقتصادي لدبي، دبي، 2015، ص17.

3.2. صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

عرفت أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية تقديرات مختلفة، حيث يبلغ عددها حالياً 14 صندوق من أصل 80 صندوق في العالم حسب آخر إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية لشهر مارس 2016، بحجم أصول يقدر 2922.8 مليار دولار مقابل حجم أصول الصناديق السيادية في العالم والمقدرة بـ 7193,53 مليار دولار، أي تشكل صناديق الثروة الخليجية ما يعادل 40.63% من إجمالي موجودات صناديق الثروات السيادية العالمية.¹⁷

1.3.2. عدد وحجم أصول صناديق الثروة السيادية في الإمارات العربية المتحدة:

وقد بلغ حجم وأصول الصناديق السيادية الإماراتية نحو 1.265.8 تريليون دولار آخر إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية لشهر مارس 2016، أي ما يمثل نسبة 43.31% من إجمالي أصول الصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 17.19% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، حيث عرفت صناديق الثروة السيادية تطور متسارعا في السنوات الأخيرة نتيجة تنامي الاقتصاد العالمي وزيادة أسعار البترول ونجاح تجارب صناديق الثروة السيادية السابقة خاصة في بداية الألفية والجدول التالي يوضح أصول صناديق الثروة حسب كل صندوق، والجدول التالي يوضح تطور حجم وأصول صناديق الثروة السيادية الإماراتية :

دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

الجدول رقم(01): أصول صناديق الثروة السيادية الإماراتية لسنة 2016

الوحدة: مليار دولار

الرقم	اسم الصندوق	الدولة	التأسيس	حجم الاصول 2016	النسبة
01	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	1976	792	
02	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	الإمارات العربية المتحدة	2006	196	
03	مجلس أبوظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2007	110	
04	الشركة الدولية للإستثمارات البترولية	الإمارات العربية المتحدة	1984	66.3	
05	مبادلة للتنمية	الإمارات العربية المتحدة	2002	66.3	
06	هيئة الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2007	34	
06	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2003	1.2	
	إجمالي عدد وحجم أصول الإمارات	07		1265.8	17.19%
	إجمالي عدد وحجم الأصول الخليجية	14	-	2922.8	40.63%
	إجمالي عدد وحجم الأصول في العالم	80	-	7193,53	100%

المصدر: موقع معهد صناديق الثروة السيادية ، انظر الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 25 جويلية 2016 على الساعة 18.15
<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جهاز أبوظبي للاستثمار يحتل المركز الأول خليجيا وإماراتيا والثاني عالميا بـ 792 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 27.1% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية ونسبة 62.57% من إجمالي أصول صناديق الثروة الإماراتية .

2.3.2. موقع صناديق الثروة السيادية الإماراتية من صناديق الثروة الخليجية:

أما من حيث امتلاك الدول الخليجية للصناديق الثروة السيادية ووزن الصناديق الإماراتية ضمن الدول الخليجية، نجد جميع الدول الخليجية الستة المنطوية تحت مجلس التعاون الخليجي تملك صناديق، إلا أنها تختلف من حيث العدد والحجم والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02) : حجم صناديق الثروة السيادية الخليجية حسب الدول

الوحدة: مليار دولار

الرقم	الدولة	عدد الصناديق	حجم الأصول	النسبة
01	الإمارات العربية المتحدة	07	1265.8	43.31%
02	المملكة العربية السعودية	02	758.4	26.87%
03	سلطنة عمان	02	40	1.37%
04	الكويت	01	592	20.25%
05	قطر	01	256	8.75%
06	البحرين	01	10.6	0.36%
	المجموع	14	2922.8	100%

المصدر: موقع معهد صناديق الثروة السيادية انظر الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 25 جويلية 2016 على الساعة 18.30
<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة الأولى خليجيا حيث تملك 07 صناديق سيادية بحجم أصول تقدر بـ 1265.8 مليار دولار، ولها حصة 43.3% من الأصول الخليجية والثانية عالميا بعد الصين بحصة 17.6% من إجمالي صناديق السيادية المملوكة للدول في العالم، وتملك المملكة العربية السعودية صندوقين بحجم أصول 758.4 مليار دولار أمريكي ونسبة 26.87% خليجيا و10.54% عالميا وتشكل الإمارات والسعودية نسبة 70% خليجيا و28.14% عالميا وهو ما بين أهم الدولتين على الصعيد الخليجي والعالمي، كما لسلطنة عمان صندوقين إلا أن حجم أصولهما صغير مقارنة مع باقي الدول الخليجية بـ 40 مليار دولار أمريكي

ونسبة 1.37% خليجيا، وتملك كل من الكويت وقطر والبحرين صندوق واحد ما نسبة 20.25%، 8.75%، 0.36% من على التوالي من إجمالي الأصول خليجيا.

3. مساهمة صناديق الثروة السيادية في التنمية وتنويع مصادر الدخل- دراسة حالة -الصندوق

السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمار"

تم اعتماد الصندوق السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمار" لدراسة الحالة لكونه ينشط محليا أكثر منه دوليا ويساهم مساهمة فاعلة في الاقتصاد الإماراتي بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص عكس جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يركز استثماراته دوليا أكثر منه محليا.

1.3.1. الصندوق السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية":

1.1.3.1. نشأة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية: تملك إمارة دبي صندوق سيادي (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية) الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي، تأسس في شهر ماي 2006، وفقاً لقانون رقم (11) 2006، لدمج وإدارة المؤسسات التجارية والشركات الاستثمارية التابعة لحكومة دبي، وتشرف مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية على محفظة استثمارات حكومة دبي بما يضمن تحقيق طموحات شركائها ويعود بالنفع على إمارة دبي على المدى الطويل، وذلك عن طريق تبني إستراتيجية استثمارية عالمية وتطبيق معايير حوكمة الشركات، وتقدر أصوله بـ 196 مليار دولار ليحتل المركز الخامس خليجيا هو الذي تأسس برأس مال 19,5 مليار دولار أمريكي، وتنضوي تحت مظلة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، محفظة غنية بالأصول المحلية وأخرى دولية، والتي تمثل شريحة واسعة من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية المختلفة والمتعددة التي تعد روافد حيوية لاقتصاد إمارة دبي.¹⁸

وقد أرسيت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية قاعدة أساسية مبنية على عدد من الشركات الوطنية الرائدة في قطاعات مختلفة وأكثرها نجاحاً، والتي عملت دبي استراتيجياً على مدى أربعة عقود لتحقيق هذا الانجاز، كما دأبت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بشكل حثيث على السعي إلى استكشاف آفاق جديدة مبتكرة لاقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة حول العالم، من خلال إتباع إستراتيجية استثمار طموحة ومحكمة ومتوافقة مع المحفظة الحالية بما يضمن حماية وتعزيز ازدهار اقتصاد دبي لمصلحة الأجيال القادمة، يملك الصندوق 33 شركة موزعة على عدة مجالات استثمارات للصندوق:¹⁹

2.1.3.2. مجال النقل: تتضمن استثمارات مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في هذا القطاع ثلاث شركات ساهموا جنباً إلى جنب مع شركة طيران الإمارات في تحقيق ريادة دبي في هذا القطاع: دناتا، واحدة من أكبر الشركات العالمية لتزويد الخدمات الجوية، ودبي لصناعات الطيران مساهم رئيسي في نجاح دبي في قطاع الطيران والشركة الرائدة في الشرق الاوسط التي توفر خدمات تأجير الطيران وتضم محفظتها 71 طائرة، وفلاي دبي، التي نجحت منذ انطلاقة عملياتها في 2009 في الوصول إلى شبكة واسعة تضم أكثر من 96 وجهة في 45 بلداً، وتسير رحلات بمعدل 1,600 أسبوعياً، ويمثل قطاع النقل 18.2% من محفظة الصندوق.

3.1.3.3. مجال التمويل والاستثمار: ويندرج تحت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية عدة بنوك ومؤسسات مالية تعتبر الأبرز على مستوى المنطقة ويضم 11 شركة تمويل واستثمار ومن بين تلك المؤسسات بنك الإمارات دبي الوطني الذي يمتلك أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات العربية المتحدة وأول مصرف إسلامي متكامل في العالم هو بنك دبي الإسلامي هذا إلى جانب بورصة دبي الشركة القابضة لسوقي دبي الماليين التي تملك حصة هامة في ناسداك دبي إضافة إلى شركة الصكوك الوطنية، والتي دشنت أول برنامج إدخار يطابق أحكام الشريعة الإسلامية في العالم ويمثل قطاع التمويل والاستثمار 33.4% من محفظة الصندوق.

4.1.3. مجال الطاقة والصناعة: خلال العقود الثلاثة الماضية استندت الإستراتيجية الأساسية لاقتصاد دبي على التنويع، ونجحت الإمارة في تحقيق التفوق في عدد من القطاعات من ضمنها قطاع الطاقة والصناعة، يملك الصندوق ثلاث شركات تمثل 17.4% من محفظة الصندوق، يتمثل استثمار مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في هذا القطاع في شركة إينوك، وهي مجموعة واسعة متخصصة بالطاقة تنشط إقليمياً وفي كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا، وشركة دبي للكابلات دو كاب وتضم محفظة المؤسسة أيضاً شركة الإمارات العالمية للآلمينيوم، إحدى الشركات الرائدة في إنتاج الآلمينيوم في العالم واللاعب الرئيسي في اقتصادها حيث أن الإمارات تحتل المركز الرابع عالمياً كأكبر منتج للآلمينيوم في العام، ومع نزوح إستثماراتها المحلية، توجه مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية أنظارها نحو آفاق جديدة ولاسيما مع إستحواذها على حصة أقلية في أكبر مصنع للآسمنت في نيجيريا، آسمنت دانج.

5.1.3. مجال العقارات والإنشاءات: يتكامل عمل قطاعات دبي الأساسية مع بعضها البعض بما يعزز أدائها مجتمعة، ولقد شكلت شركات العقار والإنشاءات المنضوية ضمن محفظة صندوق دبي للاستثمارات الحكومية 6 شركات تعتبر محركاً أساسياً لنمو قطاع السياحة والترفيه وسياحة الأعمال، وساعدت عملية إرساء بنية تحتية متطورة وتشبيد معالم بارزة، مدينة دبي على أن تكون مركزاً متقدماً للسياحة وأن يكون لها دوراً رئيسياً في صناعة المعارض والمؤتمرات التي وفرت لها حضوراً عالمياً ومبيعات في قطاع العقارات.

تضم المحفظة الاستثمارية مركزين يُعتبران الأكثر زيارة في العالم وهو برج خليفة الذي طورته إعمار، ودبي مول، كما تضم أحد أبرز معالم المدينة مركز دبي التجاري العالمي (DWTC) الذي يعتبر محركاً رئيساً لسياحة الأعمال في دبي مع وصول عدد زواره إلى 2.45 مليون زائر عام 2014.

6.1.3. مجال الضيافة والترفيه: تعتبر دبي إحدى أبرز الوجهات السياحية من حيث عدد الزوار في العالم مع وصول عدد زوارها في العام 2014 إلى 13.2 مليون زائر من حول العالم، بالإضافة إلى ذلك تقدر دائرة السياحة والتسويق التجاري أن تسهم السياحة العلاجية مع حلول العام 2016 بتوليد 1.1 مليار درهم، على أن تتضاعف هذه القيمة بحلول العام 2020.

تضع مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية هذا القطاع في محور إهتماماتها حيث تملك ثلاث شركات على رأسها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية للضيافة والترفيه والتي تركز إستثماراتها على حصص في الفنادق الرائدة حول العالم، وتمثل 12.3% من المحفظة.

7.1.3. مجال البيع بالتجزئة: تشكل دبي مركز استقطاب متقدم للبيع بالتجزئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتجربة الأولى التي يختبرها الزوار في هذا القطاع الحيوي تشكل جزءاً من محفظة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ألا وهي مؤسسة دبي للسوق الحرة حيث تصنف ضمن أول ثلاثة متاجر للبيع بالتجزئة في المطارات في العالم مع تحقيقها رقم قياسي في المبيعات يُقدر بحوالي 2 مليار دولار في العام 2014 فقط، تتكامل مؤسسة دبي للسوق الحرة مع إستراتيجية طيران الإمارات لتحويل دبي إلى محطة أساسية للترانزيت لمختلف طرق السفر العالمية.

ترتكز استراتيجية الصندوق السيادي في سبيل تحديد فرص استثمارية جديدة، على أربع ركائز رئيسية لتقييم دراسة الجدوى لأي إستثمارات محتملة

لقد قامت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية برسم إطار لإدارة المخاطر يشمل الهيكل التنظيمي، إدارة المخاطر، وآليات الرقابة ضمن عمليات الاستثمار من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر والمقاربة المتوازنة لها.

و تركز استراتيجيتنا لتحديد الفرص الاستثمارية على إيفاء ثلاثة على الأقل من المعايير التالية 20:

- تواعم الفرص استراتيجيا مع المحفظة الموجودة.
- أن تكون في قطاع أو سوق يتسم بإمكانات تحقيق نمو طويل الأمد في قطاع محدد والقدرة على جلب فوائد من تنويع النشاط.
- أن تحقق عائدا مقبولا محدود المخاطر على المدى الطويل.
- التمتع برأس المال الكافي تجاريا أو هيكليا.

تلعب مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية دوراً هاماً في تعزيز ودعم الشركات الرائدة في دبي، والتي نجحت في أن يكون لها دوراً محورياً كلاً منها في قطاعها، لضمان استدامة نموها وازدهارها، وبالتوازي مع الخطط التوسعية العالمية التي تتبناها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، نحن واثقون من قدرة المؤسسة على تعزيز دورها ووجودها في جميع الميادين، لتكون محرك دبي للنمو في المستقبل.²¹

ما يعكس نتائج سياسة التنويع الاقتصادي التي تبنتها حكومة دبي طوال العقود الماضية، وأشار إلى أن دبي استطاعت أن تتبوأ مكانة متقدمة على خريطة العالم السياحية، حيث احتلت المركز الخامس من بين المدن الأكثر جذباً للسياح على المستوى العالمي في تصنيف ماستر كارد للمدن الأكثر زيارة في العالم، وبلغ إجمالي عدد زوارها 11.95 مليون زائر خلال العام الماضي، ونزل منهم نحو 11.6 مليون زائر في فنادق المدينة، وبلغ إجمالي إنفاقهم نحو 40.48 مليار درهم.²²

الخاتمة:

صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى، وقد شهدت بروزا كبيرا خاصة في بداية الألفية مع زيادة أسعار البترول.

تساهم صناديق الثروة السيادية عموما بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال استثماراتها المحلية والتي تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي وتقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية وتقلبات أسعارها، وتنشيط القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحفيز الاقتصاد ككل، ولعبت هذه الصناديق دور بارز في الدولة محل الدراسة وهي الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة وفي إمارة دبي بصفة خاصة، حيث استطاعت تقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية بفضل السياسة المنتهجة وفق رؤيا 2030 التي تهدف لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، من خلال تطوير قطاعات اقتصادية غير تقليدية وتحقيق القيمة المضافة في تحويل إمارة دبي خصوصا ودولة الإمارات عموما لاقتصاد لا يتأثر بتقلبات أسعار البترول، حيث تساهم صناديق الثروة السيادية بشكل كبير في رسم مستقبل الإمارات العربية.

نتائج البحث:

1. إنشاء صناديق الثروة السيادية يتعلق بزيادة الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات زيادتها وتنويع قاعدته.
2. تهدف إلى تحقيق الاستقرار والحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة و تعظيم عائد إضافة لتنويع الاقتصاد.
3. بلغ حجم وأصول الصناديق السيادية الإماراتية نحو 1.265.8 تريليون دولار أمريكي أي ما يمثل نسبة 43.31% من إجمالي أصول الصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 17.19% من

دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل

إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في العالم، أهمها جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يحتل المركز الأول خليجياً وإماراتياً والثاني عالمياً بـ 792 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 27.1% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية، ونسبة 62.57% من إجمالي أصول صناديق الثروة الإماراتية.

4. تملك الإمارات العربية المتحدة سبعة صناديق سيادية أربعة في أبوظبي هم جهاز أبوظبي للاستثمار، صندوق أبوظبي الدولية للاستثمارات البترولية، مجلس أبوظبي للاستثمار وصندوق مبادلة للتنمية وهو الصندوق محل الدراسة، وصندوق دبي هو مؤسسة دبي للاستثمار وهو أيضاً صندوق محل الدراسة، صندوق رأس الخيمة للاستثمار، وهيئة الإمارات للاستثمار.

5. شهدت سنة 2015 تراجع الناتج المحلي الإجمالي %7.9- بسبب تراجع أسعار البترول حيث تراجعت القطاعات النفطية بـ %37.07- والتي عرفت تذبذب طلية فترة الدراسة، في وقت حققت القطاعات الغير نفطية نمو بـ %7.4 محققة استقراراً طول فترة الدراسة، وتساهم القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 بـ %76.

6. شكل قطاع النفط والغاز نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، لتراجع مساهمته إلى 5.3% سنة 2005، ليصل إلى أقل من 3% في سنة 2014 وهو يعكس نجاح حكومة دبي في تنويع اقتصاد الإمارة بعيداً عن النفط.

7. بلغت حصة القطاعات الرئيسية لإمارة دبي في 2014 نحو 90% من إجمالي الناتج المحلي، فقد ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع النقل والتخزين والاتصالات مجتمعين 34.5%

8. مؤسسة دبي للاستثمار الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي وتقدر أصوله بـ 196 مليار دولار ليحتل المركز الخامس خليجياً هو الذي تأسس برأس مال 19,5 مليار دولار أمريكي، يملك الصندوق 33 شركة موزعة على عدة مجالات النقل، التمويل والاستثمار تملك 13 شركة، الطاقة والصناعة، العقارات والإنشاءات، الترفيه والضيافة والبيع بالتجزئة، وكان قطاع النفط والغاز يمثل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981، بينما انخفضت مساهمته تدريجياً لتصل إلى أقل من 3% في عام 2014.

توصيات:

1. ضرورة استفادة الجزائر من هذه التجارب لبناء اقتصاد متنوع وتنشيط القطاعات الغير نفطية مركزة على القطاعات القائدة التي تساهم في تحفيز القطاعات الأخرى.

2. تقليل الاعتماد على النفط وفق رؤيا طويلة المدى وذلك من خلال إنشاء صناديق سيادية استثمارية محلية ودولية يعطى لها إستقلالية التسيير الإداري والمالي، لتحقيق نهضة خاصة في الزراعة والصناعة والبنية التحتية والنقل والرعاية الصحية والتعليم.

3. إقامة شراكات مع الصناديق الناجحة وفروعها للإستفادة الجانب الإداري ونظام الحوكمة واستراتيجيات الاستثمار وتكوين العنصر البشري.

- ¹ - International monetary fund, **Sovereign wealth funds: A work agenda**, working paper, Washington, 2008, p04.
- ² -A. Blundell Wignall , Yu-Wei Hu Juan Yermo, **Sovereign Wealth and Pension Fund Issues**, OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions , OECD Publishing, France, 2008, P:04
- ³ -Sovereign Wealth Fund Institute , **what is a Sovereign Wealth Fund**: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund/>
- 4- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009، ص 210-211.
- 5 -بزارية محمد، صناديق الثروة السيادية ودورها في تنويع الإستثمار خارج الاقتصاديات الوطنية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول موقع صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الإستقرار، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، يومي 29-30 أفريل، الجزائر، 2015، ص 04.
- 6 - Paris, Les Echos Editions, Les fonds souverains Ces nouveaux de l'économie mondiale, Caroline Bertin Delacour , 2009, p33-38.
- 7 - لسولوس مبارك، بن عبد العزيز فطيمة، قراءة في الصناديق السيادية مع الإسقاط على حالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، جوان 2012، ص 25.
- 8 - عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، يومي 13-14 مارس، بيروت، 2009، ص 03.
- 9 - عبد الكريم سليمان، " دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة إلى حالة أبو ظبي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 06
- 10 - بوفليح نبيل، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 105.
- 11 - الموقع الرسمي لحكومة الإمارات العربية المتحدة تاريخ الاطلاع انظر الموقع التالي:
تاريخ الاطلاع 2016/08/14 على الساعة 16.00 <http://government.ae/uae>
- 12 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص VI، 11.
- 13 - <http://elaph.com/Web/Economics/2010/2/530988.html>
- 14 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2012، ص 78.
- 15 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص 100.
- 16 - مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي السنوي، دبي- الإمارات العربية المتحدة-، 2015، ص 11، 31.
- 17 - <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/4/9>
- 18 - موقع مؤسسة دبي للاستثمار الحكومية، انظر الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 2016/08/25 على الساعة 08.30
<https://www.icd.gov.ae/ar>
- 19 - المرجع نفسه، <https://www.icd.gov.ae/ar>
- 20 - موقع صندوق دبي للاستثمار انظر الموقع : تاريخ الإطلاع 2016/08/30 على الساعة 18.15 <https://www.icd.gov.ae/ar>
- 21 -رسالة رئيس مجلس إدارة صندوق دبي للاستثمار تاريخ الإطلاع 2016/08/30 على الساعة 18.35 <https://www.icd.gov.ae/ar>
- 22 - سامح عوض الله، نمو الناتج المحلي لدبي يتجاوز الناتج العالمي في عام 2014، مجلة الإمارات اليوم، الإمارات العربية المتحدة، 14 ديسمبر 2015 انظر الموقع: تاريخ الإطلاع 2016/08/22 على الساعة 18.00
<http://www.emaratayoum.com/business/local/2015-12-141.849591>

مساهمة التفكير الاستراتيجي في تعزيز فعالية مراقبة التسيير

The contribution of strategic thinking to increasing the effectiveness of management control

أ.د مفيدة يحيياوي
جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
moufida_yahiaoui@yahoo.fr

أ. وليد مرغني
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي / الجزائر
Oualid_meraghni@yahoo.fr

Received:05/10/2016

Accepted:06/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مفهوم حديث يصب في إطار الإدارة الإستراتيجية، هذا المفهوم هو التفكير الاستراتيجي الذي هو عبارة عن تلك القدرات الإنسانية وبخاصة الطاقات والقدرات العقلية، والتي تقوم على أساس تكويني شمولي وأساسه التوجه نحو المستقبل بالاستفادة من وقائع الماضي والحاضر من أجل الانطلاق للتعامل مع الكل بمنظور اتساق من أعلى إلى أسفل وبتفأولية عالية، كما بيننا مختلف أبعاده والتي تمحورت حول أربعة أبعاد وهي التفكير في الوقت، التصور النظامي، الفرص الذكية، القصد الاستراتيجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطرقنا إلى مفهوم مهم جدا تحتاجه منظمات الأعمال والذي يصب في خدمة الإطار العام للإستراتيجية ويتوافق مع ما يطرحه مفهوم التفكير الاستراتيجي ويتوافق مع مختلف أبعاده، ذلك المفهوم هو مراقبة التسيير وما تستخدمه من أدوات، حيث تم تعريفه على أنه مختلف العمليات التي تعنى بتقويم انجازات المؤسسة باستعمال معايير محددة سلفا وبتخاذ القرارات التصحيحية بناء على نتيجة التقويم تلك، وفي الأخير حاولنا أن نبرز حلقة الربط بين المفهومين من خلال أداة مهمة لمراقبة التسيير وهي بطاقة الأداء المتوازن كما حاولنا أن نبرز مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي التي تنعكس من خلالها.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاستراتيجي، مراقبة التسيير، بطاقة الأداء المتوازن.

Abstract:

Through this study, we dealt with a modern concept, which focus into the strategic management, this concept is the strategic thinking that has been defined as those human capabilities, especially energy and mental capacities, which is based on a synthetic basis of an inclusive and based orientation toward the future to take advantages of the past and the present starting to deal with the universal perspective consistent from top to bottom, as our various dimensions and which focused on four dimensions namely thinking in time, system thinking, intelligent opportunism, strategic intent of this point, on the other hand we dealt with very important system needed in business organizations, which follows the general framework of the strategy and in conformity with the claims of the concept of strategic thinking and compatible with its various dimensions, that system is management control system and the use of tools, where we knew on that system takes care of the assessment of the institution's achievements using predetermined criteria and to take corrective decisions based on the result of the assessment, and in the latter tried to show the link between the two concepts through the most important tool provided by that system, a balanced Scorecard as we tried to highlight the different dimensions of strategic thinking which is reflected through it.

Key Words : strategic thinking, management control, balanced Scorecard.

تمهيد:

تواجه منظمات الأعمال في عصرنا الراهن سوءا كانت عامة أو خاصة، إنتاجية أو خدمية تحديات كبيرة نتيجة التغيرات السريعة والمستمرة، وأمام تلك التحديات أضحت الإدارة التقليدية بعملياتها وأنشطتها عاجزة عن جعل المنظمات قادرة على المنافسة، الأمر الذي يحتم على المنظمات استخدام أساليب إدارية تتصف في ظل هذه التغيرات الديناميكية بالحكمة والحيوية والتطور الدائم.

ولكي تستطيع المنظمة التأقلم والتكيف مع المتغيرات التي تحدث في بيئتها المحيطة وذلك بما يسمح لها المحافظة على مركزها التنافسي وتحسينه بالنسبة لمنافسيها، فإن عليها اللجوء إلى تطبيق أساليب حديثة في الإدارة، وفي هذا الصدد يمكننا التكلم على التفكير الاستراتيجي كونه يمثل منهجاً فكرياً يتميز بالحدثة والريادة ويتسم من خلال عملياته ووسائله بالقدرة على زيادة القدرات التنافسية للمنظمة وتطوير أدائها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكننا كذلك التكلم على موضوع مراقبة التسيير الذي أصبح يحتل الصدارة بين نظم المؤسسات الحديثة ويفرض نفسه على كل مسير يريد النجاح وهذا لكونه يساعد على تحقيق العديد من الأعمال في أقل الأوقات، والتي من بينها التعريف بالأهداف والاستراتيجيات وفي نفس الوقت متابعة تنفيذها في الميدان بالإضافة القيام بالتنسيق بين القرارات والأداء من أجل تحقيق الأهداف العامة من خلال مختلف الأدوات التي يقدمها خاصة مع واقع اللامركزية في المؤسسة، وبالتالي يلعب نظام مراقبة التسيير دور الوسيط بين مختلف المستويات التسييرية في المنظمات.

ومن خلال الطرح السابق يمكننا طرح السؤال التالي:

كيف يساهم التفكير الاستراتيجي من خلال مختلف أبعاده في تعزيز فعالية مراقبة التسيير؟

للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تناول مجموعة من المحاول وذلك في إطار الإلمام بالموضوع، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى التفكير الاستراتيجي وتطوره في المؤسسات، وفي المحور الثاني إلى مراقبة التسيير ضمن الإطار العام لإستراتيجية المؤسسة، أما في المحور الثالث تطرقنا إلى بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتعزيز مراقبة التسيير وتعكس مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي.

أولاً: التفكير الاستراتيجي وتطوره في المؤسسات.

1- مدخل إلى تطور مفهوم الإستراتيجية والتفكير الاستراتيجي:

تعد نشأة التفكير الاستراتيجي في السياق العام لتطور مفهوم الإستراتيجية انعكاساً للتغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية في القرن العشرين، وخاصة مع تزايد حالة عدم اليقين مما أفرز الحاجة إلى التوجه أكثر إلى العمليات الإستراتيجية العقلية بمستويات عالية.

وتبلور التفكير الاستراتيجي كموضوع علمي يدرس في العديد من الجامعات والمعاهد العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، مع بداية حدوث التغيير الجذري وإعادة الهيكلة الشاملة في نشاطات وفعاليات وبيئات الدول والمؤسسات، مما أفرز الحاجة إلى ابتكار مستويات جديدة وعالية من التفكير المستقبلي والإبداعي الشمولي، فظهر التفكير الاستراتيجي في إطار توسع حالة عدم التأكد البيئي وكذا التطور الطبيعي للإستراتيجية في مختلف مراحلها، انطلاقاً من مرحلة التخطيط الاستراتيجي في مرحلة السبعينات من القرن الماضي وصولاً إلى مرحلة التسيير الاستراتيجي في الثمانينات وانتهاء بمرحلة التفكير الاستراتيجي في التسعينات من القرن نفسه. وبذلك بدأت تظهر ملامح التفكير الاستراتيجي، وبذلك يمكن تمييز أربعة مراحل مر بها تطور موضوع التفكير الاستراتيجي¹:

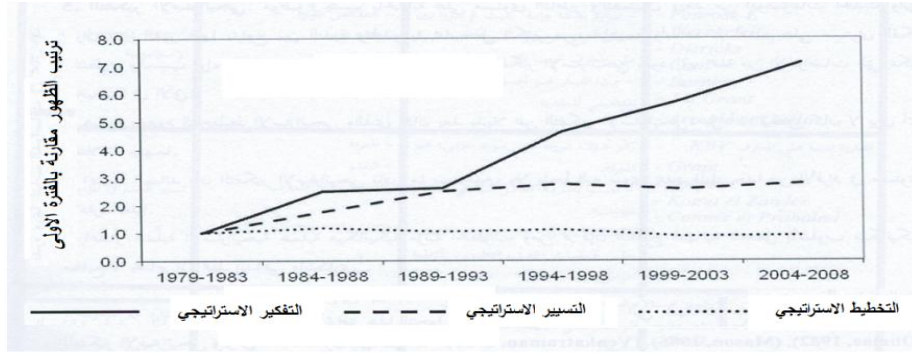
- مرحلة الفهم الأولي: يمكن اعتبار هذه المرحلة في المحاولات المبكرة التي قدمت من طرف Michael Porter، وذلك بغية تمييز مفهوم الإستراتيجية كمنط شامل للتفكير حول الإدارة الإستراتيجية كحقل علمي وعلاقتها بصياغة الإستراتيجية، حيث ابرز أن التفكير الاستراتيجي عبارة عن تحليل للموقف التنافسي بهدف تحسين المكانة التنافسية للدولة أو المؤسسة بين مثيلاتها في مختلف مجالات نشاطها.

- مرحلة التطور المنطقي: عرف التفكير الاستراتيجي في هذه المرحلة تطورا منطقيا رافق تطور مفهومي الإستراتيجية والإدارة الإستراتيجية، فتوسع هذا المفهوم الحديث ليشمل صياغة وتنفيذ الإستراتيجية، وكذا الأداء الاستراتيجي للمؤسسة بعدما كان مفهوما متواضعا في المرحلة السابقة، وأصبح يتداخل مع مختلف مراحل مفهوم التسيير الاستراتيجي.²

- مرحلة التمييز البسيط: برزت هذه المرحلة مرافقة للمحاولات العديد من المفكرين في مجال الإستراتيجية تمييزه عن التخطيط الاستراتيجي والتسيير الاستراتيجي، كون أن مفهوم التفكير الاستراتيجي كان متداخلا مع بقية النشاطات والمتغيرات الإستراتيجية.³

- مرحلة الفعل المؤسسي: تعتبر هذه المرحلة كخطوة متقدمة في إطار التفكير الاستراتيجي، وذلك في اتجاه الاستقلالية والتميز باعتباره نشاط أو فعل له خصوصيته ضمن نشاطات المؤسسة بفعل اتساع دائرة التغيرات في البيئة الخارجية وتزايد الحاجة إلى القدرات العقلية العالية كالإبداع والخيال والحدس والإدراك والتنبؤ، وهذا ما ظهر في العديد من الدراسات المتقدمة من قبل كل من Jeanne M. Liedtka 1998 و Boon, Ingrid 2001 و Fiona Graetz 2002 و Tim O'Shannassy 2003 والتي أعطت نماذج مختلفة لمفهوم التفكير الاستراتيجي.

شكل رقم (01): تطور ظهور أبحاث الفكر الاستراتيجي.



المصدر: بالاعتماد على , Kavin Gallimore, developing a tentative framework strategic thinking, Manchester Metropolitan University , P:35

2- تعريف التفكير الاستراتيجي:

شهد الفكر الإداري المعاصر استخداماً واسعاً لمصطلح التفكير الاستراتيجي الذي يشكل القاعدة الأساسية للإدارة الإستراتيجية، فقد بينت Liedtka أن هذا المصطلح يستخدم للدلالة على التفكير الشمولي بالإستراتيجية وليس للدلالة على التفكير بنمط ما وخصائصه المعينة⁴.

ويرى Stacey التفكير الاستراتيجي بأنه رسم على إطار واسع متضمنا ذلك الإدارة الإستراتيجية، الإدراك، ديناميكية الجماعة ونظرية الأنظمة⁵.

كما استطاع Henry Mintzberg أن يضع تعريف للتفكير الاستراتيجي، التفكير عندما ينتظم ويسير بطريقة خاصة يصبح تفكيراً استراتيجياً، فهو يهتم بمعالجة البصيرة ويوظف الحدس والإبداع ويعتمد على الابتكار وتقديم الأفكار الجديدة حتى يتم النجاح في بيئة العمل، ويختلف التفكير الاستراتيجي عن التفكير العادي بأنه يعتمد على الإلهام المبني على الإدراك والوعي⁶.

في حين عرفه الخفاجي عباس نعمة بأنه " أسلوب تحليل المواقف التي تواجه المنظمة والتي تتميز بالتحدي والتغير، ومن ثم التعامل معها من خلال التصور لضمان بقاء المنظمة وارتقائها بمسئولياتهم الاجتماعية والأخلاقية حاضراً ومستقبلاً"⁷.

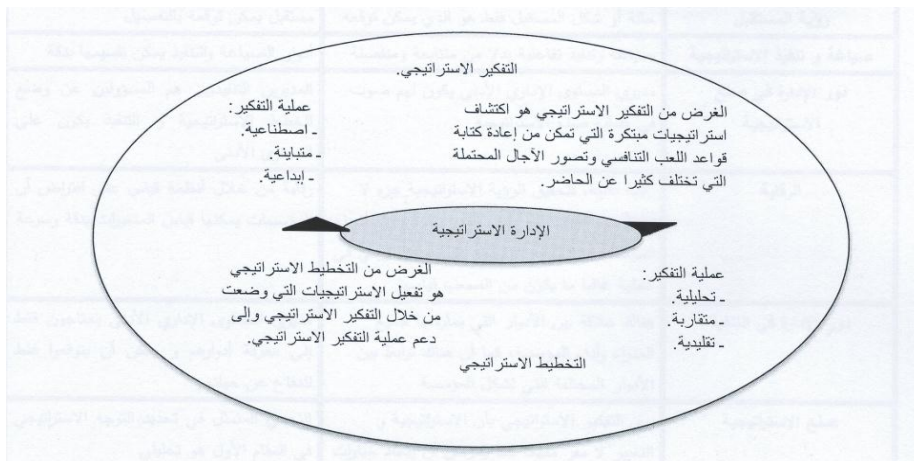
من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التفكير الاستراتيجي هو عبارة على تلك القدرات الإنسانية وبخاصة الطاقات والقدرات العقلية، والتي تقوم على أساس تركيبي شمولي وأساسه التوجه نحو المستقبل بالاستفادة من وقائع الماضي والحاضر من أجل الانطلاق للتعامل مع الكليات بمنظور اتساق من أعلى إلى أسفل وبتفأولية عالية.

3- مكانة مفهوم التفكير الاستراتيجي بين مختلف المفاهيم المتعلقة بالإستراتيجية:

بعدما بينا تاريخ ظهور التفكير الاستراتيجي وكذا مفهوم التفكير وأهميته، وجب تبيين مكانة هذا المفهوم ضمن مجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منه مثل التخطيط الاستراتيجي، التصور الاستراتيجي، التوجه الاستراتيجي، الرؤية الإستراتيجية والأهداف الإستراتيجية، حيث أنها في مجملها تساهم في صياغة إستراتيجية المؤسسات وتمكنها من إنشاء ميزة تنافسية مستدامة.

- التخطيط الاستراتيجي: إن التفكير الاستراتيجي هو عملية مستمرة من أجل إيجاد التفاعل بين حاضر المؤسسة ومستقبلها وليس مجرد خطة سنوية، وعليه فإن التخطيط الاستراتيجي يحقق ويدعم الاستراتيجيات التي وضعت خلال عملية التفكير الاستراتيجي⁸، فهو يحتاج إلى تفكير عميق ونظرة شاملة للأمور وإشراك مختلف القوى الفاعلة في المؤسسة في عملة التفكير والذي يشكل جوهر التخطيط الاستراتيجي، بالرغم من اختلاف المصطلحين إلا أنهما مفهومين متكاملين يشكلان أساس التسيير الاستراتيجي الفعال، ويمكن تلخيص العلاقة بين المفهومين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي.



المصدر: Heracleous, Loizos, **Strategic thinking or strategic planning?**, Long range planning, 1998, p:485.

كما تجدر الإشارة إلى انه هناك من الباحثين من يستخدم مصطلح التفكير الاستراتيجي كمرادف لمصطلح التخطيط الاستراتيجي، وهذا ما ذهب إليه Boon Ingrid في كون التفكير الاستراتيجي عملية تفكيرية تبيين المسارات أو التوجهات الأساسية، أي أن التخطيط الاستراتيجي يمثل التفكير بطريقة إستراتيجية⁹.

- التصور الاستراتيجي: هذا الأخير يهتم بطرح جملة من التساؤلات حول الوضعية التي ترغب المؤسسة أن تكون عليها في المستقبل، ومختلف الموارد التي ينبغي استقطابها والحصول عليها وكذا كيفية تحقيق ميزة تنافسية في ظل التغيرات الحاصلة في المحيط، فتعتبر هذه التساؤلات ما يشكل تحديات أساسية للمؤسسة تشجعها على استخدام التفكير الاستراتيجي لضمان بلوغها، وبالتالي يعتبر التفكير الاستراتيجي هو ما يساعد المؤسسات للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتصوراتها بعيدة المدى عن طريق تحديد رؤية إستراتيجية تضمن لها التميز والاستمرارية.

- التوجه الاستراتيجي: يعرف التوجه الاستراتيجي بأنه مدخل محدود للمنظمة تقوم من خلاله بتنفيذ خططها، لتحقيق مستويات أداء متفوقة بالمقارنة مع المنافسين، وفي تعريف آخر فهو العنصر الذي يعطي المنظمات الإرشادات اللازمة حول متطلبات التحسين للأداء، إذ أن التوجه الاستراتيجي يعكس مستوى إدراك مديري المنظمات للبيئة المحيطة بمنظمتهم، وردة أفعالهم للتطورات والتغيرات البيئية، كما يعرف على انه مجموع توجهات المنظمة التي تقوم بتنفيذها لتوليد سلوكيات مناسبة، وتحقيق مستويات أداء متفوقة بالمقارنة مع المنافسين.

وبالتالي تمكن العلاقة بين المفهومين في كون التوجه الاستراتيجي هو عبارة على سلوك يترجم الفكر إلى واقع ملموس متوقع ومحقق.

- الرؤية الإستراتيجية: يقصد بها الغاية من وجود المؤسسة، وهي الأساس في بناء الغايات التي تسعى لتحقيقها والقاعدة التي تنطلق منها الأهداف والسياسات والإستراتيجيات، كما تعرف على أنها المسار المستقبلي للمؤسسة الذي يحدد الوجه الذي ترغب في الوصول إليه، والمركز السوقي التي تنوي تحقيق الإستراتيجية¹⁰.
تعتبر الرؤية الإستراتيجية احد المراحل المهمة التي يجب أن تخضع لمنطق التفكير الاستراتيجي.

4- أبعاد التفكير الاستراتيجي:

لقد اختلفت أبعاد التفكير الاستراتيجي من باحث لآخر وذلك باختلاف الرؤية التي تبناها كل واحد منهم، ويمكن عرض أهم الرؤى التي تناولت هذا الموضوع والتي هي كالتالي:

- أبعاد التفكير الاستراتيجي حسب Jeanne M. Liedtka 1998: تبرز وجهة نظر الباحثة من خلال اعتبار التفكير الاستراتيجي طريقة خاصة في التفكير ذات خصائص متعددة، والتي تبرز في خمسة أبعاد وهي إدراك النظم، النية الإستراتيجية، التفكير الفرصي، التفكير في الوقت، التفكير الإبداعي¹¹.

- أبعاد التفكير الاستراتيجي حسب Tim O'Shannassy 1999: حيث قدم هذا الباحث نموذجا للتفكير الاستراتيجي يشمل على ستة أبعاد وهي النظرة الشاملة، النية الإستراتيجية، التفكير في الوقت، والمشترون في عملة التفكير، المدخلات القابلة للتكيف، المخرجات¹².

- أبعاد التفكير الاستراتيجي حسب زكريا الدوري واحمد على صالح 2009: فان عناصر التفكير الاستراتيجي تتكون من أبعاد مختلفة وهي التي سوف نعتمدها في دراستنا¹³:

* القصد الاستراتيجي (Strategic intent): والذي يقود إدارة المنظمة إلى حسن توجيه طاقات العاملين وهذا ما يخلق تناسب بين موارد المنظمة وطموحاتها، وبالتالي فهو يترجم مختلف الأفعال التي تسمح بالذهاب من الإستراتيجية الحالية إلى المستقبل المرغوب للمنظمة.

* التصور النظامي (System thinking): والذي يهدف إلى جعل التفكير الاستراتيجي جزءاً أساسياً من المعرفة العامة لنظام إيديولوجية الأعمال، وبالتالي القدرة على امتلاك نموذج فكري لترابط الوسائل والغايات لإيجاد قيمة من خلال فهم التداخل الكلي بين العناصر المختلفة.

* الفرص الذكية (Intelligent opportunism): والتي تعبر على السلوكيات الضرورية لاقتناص الفرص في ضوء تطورها وظهورها في البيئة، فالإستراتيجية تأخذ محتواها المرناً من خلال هذا العنصر.

* التفكير في الوقت (Thinking in time): حيث أن هذا العنصر يمكن المنظمة من القدرة على تحديد إستراتيجية ملائمة لسد الفجوة بين وقائع الماضي ومعطيات الحاضر وملامح المستقبل.

5- خصائص التفكير الاستراتيجي:

يتميز التفكير الاستراتيجي بجملة من الخصائص أو السمات وتتمثل فيما يلي¹⁴:

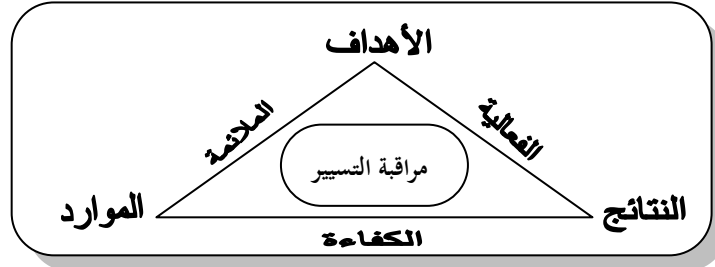
- تفكير نظمي: وذلك باعتماده على الرؤية الشمولية في إطار منظم والانطلاق من الكليات في تحليل الظواهر.
- تفكير تطوري: كونه يبدأ بالمستقبل ويستمد منه صورة الحاضر كما يعتمد على الرؤية الخارجية ليتعامل من خلالها مع البيئة الداخلية.
- تفكير افتراضي أو تباعدي: وذلك من خلال اعتماده على قدرات فوق عادية للتخيل والتصوير وإدراك معاني الأشياء وعلاقاتها المختلفة، وبالتالي فهو يعتمد على الإبداع والابتكار والبحث في أفكار جديدة.
- تفكير تنافسي: حيث تكمن هذه الخاصية في إعطاء أهمية كبيرة لها من خلال إدخال عنصر المخاطرة التي ترضي الزبائن وتخلق قيمة مضافة.
- تفكير تفاؤلي: وهذا من خلال الإيمان بطاقات العنصر البشري وقدرته على اختراق المجهول والاحتمالات الممكن حدوثها.
- تفكير تركيبى وبنائى: وذلك باعتماده على الاستبصار والحدس لاستحضار الصورة البعيدة ورسم ملامح المستقبل قبل حدوثه.

ثانياً: مراقبة التسيير ضمن الإطار العام لإستراتيجية المؤسسة.

1- تعريف مراقبة التسيير:

- عرف " Robert Anthony " مراقبة التسيير بأنها مجموعة العمليات التي يتأكد بواسطتها المسؤولون أن الموارد المتحصل عليها مستعملة بكفاءة وفعالية من أجل بلوغ أهداف المنظمة¹⁵.
- حسب " C.Alazard " إن مراقبة التسيير تعبر عن وضع وإدراك وسائل معلوماتية موجهة لتمكين المسؤولين من حسن التصرف، وتحقيق التنسيق الاقتصادي العام بين الأهداف والوسائل وما تم تحقيقه لذا يجب اعتبارها نظام معلوماتي لقيادة وتسيير المؤسسة كونه يراقب فعالية ونجاعة الأداء لبلوغ الأهداف¹⁶.
- حسب " H.Bouquin " فمراقبة التسيير هي مختلف العمليات والإجراءات التي تضمن الاتساق بين الإستراتيجية والإجراءات اليومية.
- يعرف " Alain Burlaud " مراقبة التسيير على أنها مجموعة من التقنيات والتحليلات التي تثرى وتطور بهدف تنظيم السلوكيات والتي تخدم الإستراتيجية¹⁷.
- ومن كل ما سبق فإن مراقبة التسيير تركز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي معايير يعتمد عليها مراقب التسيير في تقييم الأداء وهي الكفاءة، الفعالية، والملائمة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): المفاهيم التي تركز عليها مراقبة التسيير.



المصدر : 4^{ème} Bescos.P.L & Collaborateurs, le contrôle de gestion et management, Montchrestien, 1997, P.42.

édition, Paris, 1997, P.42.

انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص أن مراقبة التسيير هي عمليات أو إجراءات التأثير على سلوكيات الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المستخلصة من إستراتيجية المؤسسة بكفاءة وفعالية وذلك بإيجاد الصيغة المثلى بين ثنائية (الموارد، الأهداف)، أو هو وسيلة تساعد المسيرين على التحكم في التسيير وفهم المستقبل والتصرف في ضوء ذلك.

كما نجد أن التعاريف ركزت على ثلاث مميزات أساسية لمراقبة التسيير وهي:

- مراقبة التسيير ليست بنشاط معزول وإنما يتعلق الأمر بمسار؛
- تحديد الصيغة النهائية لهذا المسار وهي تحقيق الأهداف؛
- نلاحظ أن " Anthony " أبرز أهمية البعد التحفيزي لهذا المسار.

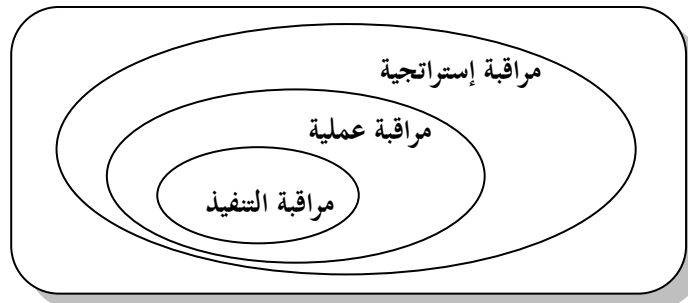
2- مختلف أنواع المراقبة:

حيث يمكن تصنيف مراقبة التسيير حسب معايير عدة والتي سوف نقتصر على بعضها فقط والتي سوف نبرزها كما يلي :

- أ - من حيث الزمن: هناك ثلاث أنواع لمراقبة التسيير حسب هذا المعيار¹⁸.
 - المراقبة السابقة (الوقائية)
 - المراقبة المتزامنة
 - المراقبة اللاحقة (البعدية)
- ب- من حيث شموليتها: ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع.
 - مراقبة شاملة
 - مراقبة على مستوى الوحدة الإدارية
 - مراقبة على مستوى الفرد
- ج- من حيث مستوياتها: وهنا نجد ثلاث مستويات لمراقبة التسيير¹⁹.
 - المراقبة الإستراتيجية
 - مراقبة التسيير(العملية)
 - مراقبة التنفيذ

ويمكن تمثيل مستويات الرقابة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): مكانة مراقبة التسيير بين مختلف مستويات المراقبة.



المصدر: 5^{ème} Henri Bouquin , le contrôle de gestion , PUF , France , 2001 ; p : 65

من الشكل نلاحظ:

- إن مستويات المراقبة الثلاثة متتابعة ومتتالية وليست متداخلة، في الواقع من الصعب بمكان التفريق بينهما خاصة بين كل مستوى والمستوى الأعلى منه؛
- أنه يوجد تتابع هرمي بين هذه المستويات الثلاثة من المراقبة فلا يمكن إيجاد مراقبة التنفيذ بدون مراقبة التسيير ولا مراقبة الإستراتيجية بدون مراقبة التسيير؛
- كل نوع من المراقبة يمكن له أن يقوم بالقيادة، قياس الأداء وتحديد الأهداف ولكن بالمقابل تحدد أهدافه ويقاس أدائه من طرف النظام الأعلى رتبة.

3- خصائص مراقبة التسيير الفعالة:

يمكن أن نوجز خصائص مراقبة التسيير في النقاط التالية 20:

- تقديم المعلومات الصحيحة: فهي تعمل على تقديم المعلومات الصحيحة لمتخذ القرارات لان المعلومات الخاطئة أو المشوهة تضلل متخذ القرار وكثيرا ما تؤدي إلى نتائج سلبية.
- حسن التوقيت: تقدم مراقبة التسيير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أن المعلومة المتأخرة تفقد معناها وفائدتها جزئيا أو كليا.
- الاقتصاد في التكاليف: مراقبة التسيير الفعالة تعمل على تخفيض التكاليف خاصة إذا كانت الكترونية، وأيضا تخفض التكاليف من خلال تقليل الأخطاء والتشوه في نقل المعلومات التي تكون لها تكاليف باهظة.
- سهولة الفهم من أجل تسهيل اتخاذ القرارات: يجب أن تتصف مراقبة التسيير بسهولة الفهم سواء في الفهم أو التطبيق.

4- مسار عمليات مراقبة التسيير:

يعرف " P. Lorino " المسار على أنه مجموعة من النشاطات المنظمة في شكل شبكة وفق طريقة تسلسلية أو متوازية بحيث يقوم بتوليف واستخدام عدد من الموارد (طاقات، كفاءات) لأجل خلق نتيجة أو مخرجات، تكون ذات قيمة بالنسبة لمن هو خارج عن ذلك المسار، تشمل مراقبة التسيير بمثل هذا التعريف، جملة من الأنشطة المتتابعة والتي يمكن تجميعها في أربعة مراحل أساسية، فالمرحلة الأولى متعلقة بالإستراتيجية والثانية التخطيط والثالثة بالأداء والمرحلة الرابعة تتعلق بالإجراءات التصحيحية.

وتتمثل هذه المراحل فيما يلي 21 :

أ- المرحلة الأولى: تكوين وإعداد الإستراتيجية والأهداف الإستراتيجية، من خلال هذه العملية تقوم المنظمة بما يلي:

- تحديد الأهداف الإستراتيجية (طويلة المدى)؛ - تشخيص المحيط من أجل الوقوف على الفرص والتهديدات؛
- تشخيص الطاقات قبل الخوض في نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للمنظمة؛ - تعريف الخيارات الإستراتيجية الأكثر حساسية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛ - اختيار إستراتيجية تتوافق مع الأهداف والطاقات التي تمتلكها المنظمة.

ب- المرحلة الثانية: التخطيط.

وهي بمثابة الأداة التي يسمح بترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى مخططات طويلة المدى حيث يتم خلال هذه المرحلة تقسيم الخطة الإستراتيجية إلى المدى المتوسط (3-5) سنوات، وهذا دائما بمساعدة مراقبة التسيير مع برمجة الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف و تبدأ بعدها مرحلة إعداد الميزانيات والتي توافق المدى

القصير (أقل من سنة)، تسمح هذه الأخيرة بتحقيق الأهداف القصير الأجل، من الضروري، أن تكون ميزانيات متناسقة ومرتبطة بمختلف مصالح المؤسسة.

ج- المرحلة الثالثة: قياس الأداء.

يتم أثناء سير العمليات الوقوف دورياً على التنفيذ، بقياس النتائج الجزئية المحققة، بحيث لا يمكن التأثير على الماضي بل يكون التركيز هنا على فهم أسباب تلك النتائج والتوصل إلى ما يمكن فعله لتصحيح السير، وبالتالي فإنه في هذه المرحلة يتم معرفة ما تم تحقيقه؛ القدرة على مقارنة ما تم تحقيقه مع ما تم تقديره، ومن ثم حساب وتحليل الانحرافات من أجل معرفة نسبة ما تم تحقيقه من أهداف على المدى القصير ومعرفة المدى الذي تسمح به إستراتيجية المنظمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛ معرفة أسباب الانحرافات الايجابية والسلبية من أجل اقتراح إجراءات تصحيحية وهذا ما يكون في الخطوة الموالية.

د- المرحلة الرابعة: الإجراءات التصحيحية.

تؤدي المرحلة السابقة منطقياً إلى صياغة مجموعة من الحلول لمواجهة قصور الأداء والتي يتم اختيار أحسنها، فقد تعود التصحيحات على عمليات القياس التي قد تكون غير صحيحة، أو بالتنفيذ غير السليم للعمليات، قد ترجع لمرحلة إعداد الموازنات والأهداف السنوية التي قد تكون غير مطابقة للإستراتيجية المختارة، كما قد ترجع التصحيحات على الخطط متوسطة الأجل وحتى الإستراتيجية نفسها لعدم واقعيتها أو عدم ملائمتها لوضعية المؤسسة، وأخيراً قد يكون مصدر الخلل الأهداف العامة وغايات المؤسسة، التي تستدعي إعادة النظر فيها²²، وهنا نذكر أن دور مراقب التسيير في هذه المرحلة يقتصر فقط على اقتراح تعديلات وتقديم توصيات، ولا يمكن له بأي حال من الأحوال اتخاذ قرارات بهذا الشأن، لأن هذه الأخيرة من صلاحيات المسؤولين العمليين المرتبطين بها، وهذا يؤكد على أن مسار مراقبة التسيير يهدف إلى تحسين جودة الأداء التسييري في التركيز على التدريب أو التعلم الناتج عن تحليل أسباب الأخطاء السابقة.

إن مراقبة التسيير تأتي من خلال هذه المراحل كعملية موازية لصنع القرار وبعبارة أخرى فمراقبة التسيير تكون قبل وأثناء وبعد العمليات، ومن الواجب احترام كل هذه المراحل عند وضع واستغلال نظام مراقبة التسيير فأي حذف أو إهمال لأحدى هذه المراحل، يجعل هذا النظام أعرجاً بالتالي لن يضمن التحكم التسييري المنشود.

5- أهداف عمليات مراقبة التسيير الفعالة:

لقد تطورت أهداف هذه العمليات، فبعدما كانت مبنية في الأساس على فكرة التحقق من أنشطة مختلف الأقسام من خلال عملية القياس والتقييم اللاحق للأداء أصبحت اليوم نتيجة للتغيرات والتطورات التي شهدتها المؤسسة والمحيط على حد سواء، ومن بين الأهداف التي تسعى مراقبة التسيير إلى تحقيقها²³:

- أ- التوفيق والربط بين مراقبة التسيير على المستوى الاستراتيجي مع مراقبة التسيير على المستوى العملي:
- فالإدارة العامة هي التي تضع الإستراتيجية العامة التي يجب أن تكون معلومة ومفهومة عند الجميع في المنظمة ويأتي دور الإدارة العامة في توضيح وتفهم جميع الأفراد كل حسب اختصاصاته؛
- وبالنسبة للمسؤولين العمليين يتأتى دورهم في تنفيذ الإستراتيجية ذلك لأنهم اقرب للواقع وبالتالي يجب عليهم أن يكيفوا برامجهم العملية مع المتطلبات الإستراتيجية.
- أما مراقبة التسيير تقوم بالربط بين المسؤولين العمليين والإدارة العامة وهذا لا يتأتى إلا بان يكون مراقب التسيير على إمام تام بالإستراتيجية وجدول القيادة حتى يتمكن من التوفيق بين المستوى الاستراتيجي والمستوى العملي.

ب- القضاء على الآثار السلبية لأنظمة قياس الأداء:

من المعلوم أن مراقبة التسيير تعتبر على أنها نظام للمعلومات وهذا النظام لكي يكون ذو مصداقية يجب أن يكون مدعوماً بمجهودات مراقب التسيير حتى يتمكن هذا الأخير من الاعتماد عليه لتقييم أداء الأفراد في المنظمة، وكذلك من أجل مساعدة المسؤولين على تحسين قراراتهم.

ج- عدم الاقتصار على أنظمة التقييم اللاحق:

لقد اتسمت مراقبة التسيير ولوقت طويل بالاعتماد على أنظمة التقييم اللاحق والاعتماد على القواعد المحاسبية البحتة، وهذا ما جعلها تتسم بالتأخر والانحراف عن الأهداف الأساسية لها فكان لزاماً عليها تطوير أساليب وطرق تسمح بالتوقع المسبق لما سيكون عليه الأداء وذلك من خلال:

- البحث المستمر عن المعلومة؛

- عدم هدر الوقت في تحليل الانحرافات وقياس النتائج، وأن تتوقع ما سيكون عليه المحيط من خلال تحليل تلك المعلومات وهذا ما سيسمح لها بمواجهة الاستراتيجيات المفاجئة لها من قبل المنافسين أو المحيط.

إن هذا لا يتأتى إلا إذا كان مراقب التسيير على دراية كبيرة بمجالات عديدة منها التحليل الاستراتيجي، تحليل المخاطر، تسيير الموارد البشرية، تحليل القيمة... الخ.

د- ضمان تقارب الأهداف:

حيث تواجه مراقب التسيير عدة صعوبات منها تعدد الأهداف وتناقضها في أحيان عدة وكذلك غموضها وبالتالي، ولرفع هذا الغموض تلعب الاعتبارات النفسية أهمية بالغة في تقارب الأهداف لدى مراقب التسيير، كما يجب أن يهتم هذا الأخير بالاتصال التشجيع الإقناع والنقد جزءاً أساسياً في عملية مراقبة التسيير من أجل ضمان تقارب الأهداف.

6- أدوات مراقبة التسيير:

لقد تعددت تصنيفات هذه الأدوات، ونحن في هذا الإطار سوف نعتمد تصنيف تلك الأدوات إلى أدوات التقدير والتخطيط، أدوات التحليل، أدوات المتابعة والتي سوف نعرضها كمايلي²⁴:

- أدوات التقدير والتخطيط:

وتستخدم هذه الأدوات عموماً من أجل جعل الأعمال اليومية في المؤسسة تصب في الإطار العام للإستراتيجية، وذلك بالتخطيط لتلك الأعمال قبل البدء فيها أي الاتجاه من المستقبل نحو الحاضر كخطوة أولى، وهي بدورها تضم مجموعة من الأدوات والتي هي كالتالي:

* الموازنات التقديرية: هي عبارة على خطة كمية وقيمية يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل فترة محددة، وتبين عادة الإيراد المخطط المنتظر تحقيقه أو/و النفقات المنتظر تحملها خلال هذه الفترة والأموال التي سنستعمل لتحقيق هدف معين²⁵.

* معدل العائد على الاستثمار ROI: ويعرف أيضاً باسم معدل الربح، وهو عبارة عن النسبة بين الأموال المكتسبة أو الخاسرة في إحدى الاستثمارات إلى مقدار الأموال المستثمرة، وقد يطلق على مقدار الأموال المكتسبة أو التي تم خسارتها مصطلح الفائدة، الربح/الخسارة، المكسب/الخسارة أو صافي الدخل/الخسارة²⁶.

* التكاليف المعيارية: هي التكلفة واجبة الحدوث في ظل الظروف الطبيعية والمألوفة للمنشأة، والتي لا تحتوى على أي نوع من الإسراف أو الضياع غير الحتمي أو غير المسموح به.

- أدوات التحليل:

وتستخدم هذه الأدوات عموما في التعرف على نشاط المؤسسة بالاعتماد على بعض المؤشرات والتي نذكر منها:

* التحليل المالي: عملية تهدف إلى إجراء تقييم شامل للشركة (الأعمال التجارية، أو ما يتعلق بأي عمل أو مشروع اقتصادي) و فهم المخاطر Risk والربحية Profitability من خلال تحليل المعلومات المالية عنها، ولا سيما تقارير التدقيق المالي والتقارير السنوية والتقارير الموسمية.

* تحليل نقطة التعادل: الفكرة الأساسية التي يستند إليها تحليل التعادل هو تحليل العلاقة بين التكلفة والربح والحجم، حيث أن الأرباح لا تنتج من بيع وحدة تلوى الأخرى من الوحدات المنتجة بل لا بد من تصريف حجم معين من الوحدات المنتجة تكفي حصيلة بيعها لتغطية التكاليف الكلية وما زاد على ذلك يشكل الربح الصافي للمنشأة.

* التكاليف المسندة إلى النشاط: يركز نظام التكاليف على أساس الأنشطة على فكرة أساسية تعتمد على الربط بين الموارد المستخدمة والأنشطة التي تستخدم هذه الموارد، ثم الربط بين تكاليف الأنشطة وبين المنتج.

إن الفكرة الأساسية في نظام محاسبة تكلفة الأنشطة تقوم على التخلي عن مفهوم مراكز الإنتاج كمرکز لتجميع عناصر التكاليف الغير متجانسة والتعامل المباشر مع السبب الحقيقي والفعلي لكل عنصر تكلفه وهو النشاط المعين، فمن البديهي أن التكلفة لا يمكن أن تنصب على الأقسام أو المراكز الإنتاجية ولكن تنصب على السبب المباشر في حدوث التكلفة وهو الحدث والنشاط والذي بدونها لا تنشأ التكلفة أصلا.

- أدوات المتابعة:

وفي عمومها تهدف إلى متابعة نشاط وأداء المؤسسة وهي:

* نظام المعلومات: هو نظام يتكون من أشخاص وسجلات البيانات وعمليات يدوية وغير يدوية ويقوم هذا النظام بمعالجة البيانات والمعلومات في أي منظومة، أو هو مجموعة من العناصر المتداخلة التي تعمل مع بعضها البعض لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات المتوفرة عن موضوع ما بشكل منهجي لدعم اتخاذ القرار ولدعم التنظيم والتحكم والتحليل في المنظمة وبناء تصور حالي ومستقبلي واضح.

* إدارة الجودة الشاملة: هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة والغير ضرورية للعميل أو للعملية، وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة مستنديين في جميع مراحل التطوير على متطلبات واحتياجات العميل.

* لوحة القيادة: لوحات القيادة هي أداة مرنة تسمح بعرض، بشكل سريع و بسيط و ديناميكي، لمجموعة من مؤشرات الأداء المنتقاة من طرف المؤسسة على أساس أهدافها، فهو إذن وسيلة لتجميع المعلومة المهمة التي يحتاجها المسير لاتخاذ القرار المناسب، عموما هذه الأداة تطورت ليتوسع نطاقها لتشمل مؤشرات مالية وأخرى غير مالية والتي ظهرت باسم بطاقة الأداء المتوازن.

ثالثا: بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتعزيز مراقبة التسيير وتعكس مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي.

1- تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

تعددت التعاريف التي تعرضت لهذا المفهوم نظرا لان كل واحد منها ركز على بعض الجوانب والأبعاد والخصائص المميزة لهذه الأداة، إلا أن تلك التعاريف ترتبط في كونها تنطلق من المفهوم الذي قدمه كل من (Norton & Kaplan) باعتباره نظاما شاملا لقياس الأداء من منظور استراتيجي، يتم بموجبه ترجمة

إستراتيجية تنظيم الأعمال إلى أهداف إستراتيجية Stratégique Objectifs ومقاييس Measures وقيم مستهدفة Targets وخطوات إجرائية تمهيدية واضحة Initiatives²⁷.

وقد عرف Arveson بطاقة التقييم المتوازن بأنها نظام إداري وليس مجرد نظام لقياس الأداء تمكن منظمات الأعمال من توضيح الرؤية والإستراتيجية وترجمتها إلى أفعال، ويوفر التغذية العكسية لكل من عمليات التنظيم الداخلي والنواتج، وذلك كمنطلق لتحسين النتائج والأداء²⁸.

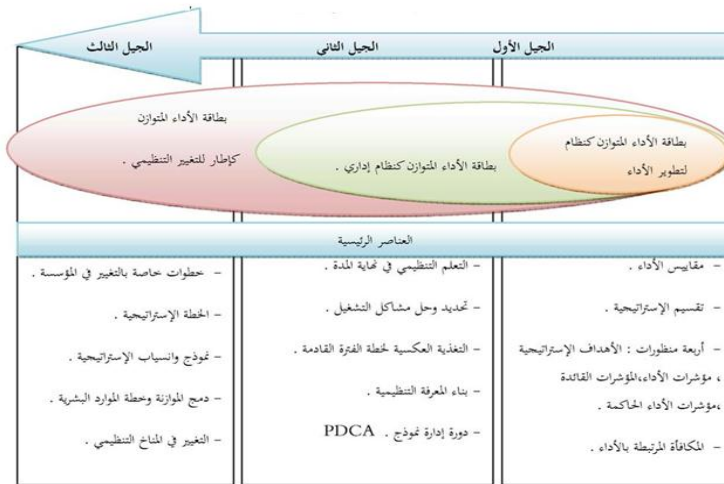
من خلال التعريفات السابقة يتشكل لنا صورة لهذا المفهوم في كونه إطار متكامل لتقييم وإدارة الأداء الإستراتيجي من خلال مجموعة مركزة ومتكاملة من المقاييس المالية وغير المالية من خلال مجموعة من المؤشرات لكل من تلك المقاييس، وكل ذلك يكون في إطار سلسلة مترابطة من العلاقات السببية بين الأبعاد الأربعة التي تقوم عليها هذه الأداة.

2- مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن:

يعتبر كل من Norton & Kaplan هما أول من قدما مفهوم بطاقة الأهداف الموزونة سنة 1992، وقد كان السبب إلى التوجه إلى هذا المفهوم هو اقتصار أنظمة قياس الأداء التقليدية على المؤشرات المالية فقط والتي أصبحت غير كافية من أجل الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما أنها تعالج الأداء الحالي والماضي، كما أن تلك الأنظمة تؤدي إلى حالة خلط بين إستراتيجية المنظمة وطرق قياس الأداء، بالإضافة إلى كونها لا تعكس قيمة اغلب الأصول غير الملموسة²⁹.

لم تبق بطاقة الأداء المتوازن على الشكل الذي عرضه الباحثان Norton & Kaplan في أول مرة ولكنها تطورت وذلك بعد إدراك المنظمات هناك أسباب للأداء غير المرضي للنموذج، ويمكن عرض أهم محطات التطور في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مراحل تطور بطاقة الأداء المتوازن.



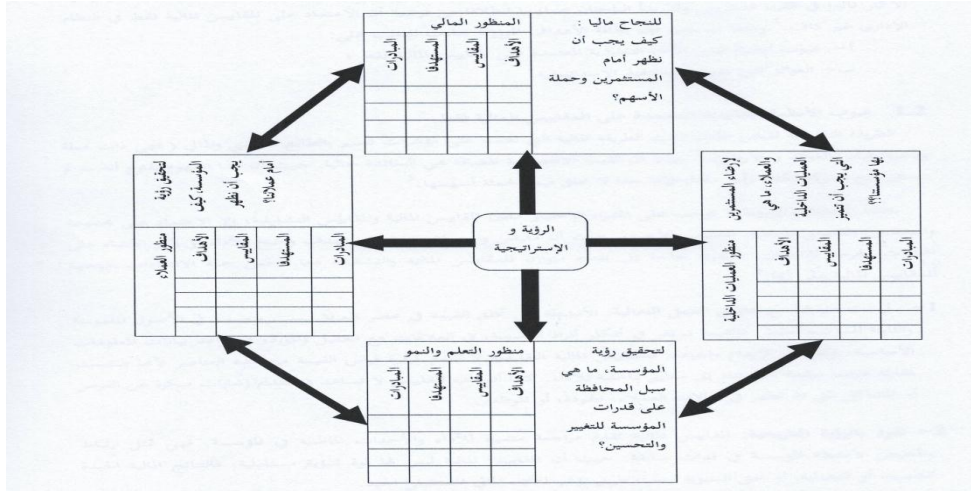
المصدر: . 2002, Morisawa, T, Approach Building Performance Measurement Systems with the Balanced scorecard

3- مكونات بطاقة الأداء المتوازن:

تضم بطاقة الأداء المتوازن عناصر أساسية تتبلور من خلال آلية عملها، والتي تتمثل فيما يلي³⁰:

- الرؤية: والتي تسمى أيضا بالرؤية المستقبلية والتي تعبر على الحالة التي ستكون عليها المؤسسة في المستقبل.
- الإستراتيجية: والتي تعبر على الإطار العام الذي يوجه سلوك المؤسسة في الأجل الطويل لمواجهة البيئة التنافسية من خلال مجموعة من الخطط التي تتطلب من المؤسسة تخصيص الموارد بشكل دقيق لتحقيق اتجاهها الاستراتيجي.
- الأهداف: وهي النتائج المراد تحقيقها والتي تساهم في الوصول إلى رؤية المنظمة حيث يتم توزيع وتخصيص الأهداف على الأبعاد الأربعة ويجب أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للقياس ومحددة بإطار زمني.
- المؤشرات: تعكس مدى التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي.
- القيم المستهدفة: قيمة محددة يتم القياس عليها لتحديد مقدار الانحراف على ما تم تحقيقه.
- المبادرات الإستراتيجية: وتسجل فيها ما يجب أن نقوم به لتحقيق الهدف، فمثلا قد يكون الهدف زيادة رضا العميل فيكون المؤشر هو نتيجة استطلاع للرأي بشكل ربع سنوي مثلا، وتكون المبادرة مثلا تدريب العاملين مثلا أو تحسين مظهر العاملين للتعامل مع العملاء أو غير ذلك.
- مختلف منظورات وأبعاد بطاقة الأداء المتوازن: حيث تتمثل هذه المنظورات في منظور المالي، منظور العملاء، منظور العمليات الداخلية ومنظور التعلم والنمو.
- * المنظور المالي: يجب على سؤال – للنجاح ماليا كيف يجب أن نظهر للمساهمين وحملة الأسهم – وقياس هذا الجانب ربحية الإستراتيجية، لان تخفيض التكلفة المتعلق بالمنافسين والغير هي مبادرات الإستراتيجية الأساسية للمنظمة ويعتمد هذا الجانب على كم من الدخل التشغيلي والعائد على رأس المال ويتم توظيفهم نتيجة لتقليل التكاليف وبيع وحدات أكثر من منتجات المنظمة.
- * منظور العملاء: والذي يجب أن يجيب على السؤال- من اجل تحقيق رؤية المؤسسة كيف يجب أن نظهر أمام عملائنا- وبالتالي فان هذا المحور يهتم بالطرائق التي تخلق قيمة للزبائن، ويقوم هذا المحور بتوجيه العمليات الداخلية وعمليات تطوير المؤسسة، ويحتوي هذا المنظور على مقاييس عدة منها رضا العملاء والاحتفاظ بالعملاء واكتساب عملاء جدد وربحية العملاء والحصة السوقية للعملاء، ويجب الإشارة إلى أن مقاييس هذا المنظور هي عديدة وبالتالي وجب على المؤسسة أن تختار ما هو أساسي وينعكس ايجابيا على رضا العملاء وتحقيق النجاح.
- * منظور العمليات الداخلية: وهذا المنظور يجيب على السؤال – لإرضاء المستثمرين والعملاء ما هي العمليات الداخلية التي يجب أن تتميز بها المؤسسة – وبالتالي فهو يركز على مختلف العمليات التي تحقق كل من رضا العملاء وكذا إرضاء توقعات أصحاب المصلحة بعوائد مالية ممتازة .
- ويرتكز هذا الجانب على ثلاث دورات وهي (دورة الابتكار والإبداع ودورة التشغيل والعمليات ودورة خدمات ما بعد البيع).
- * منظور التعلم والنمو: وعموما يجيب هذا المنظور على السؤال التالي – لتحقيق رؤية المؤسسة ما هي سبل المحافظة على قدرات المؤسسة للتغيير والتحسين- وبالتالي فان المؤسسات تتعلم من خلال تجربتها وقدرتها في وضع أفكار الموارد البشرية موضع التطبيق، وهذا ما يساهم في التغيير الايجابي.

الشكل رقم (06) : مختلف مكونات بطاقة الأداء المتوازن.



المصدر: Robert S. Kaplan and David P. Norton, using the balanced scorecard as a strategic management system, p76.

4- أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

يمكن تلخيص هذا العنصر في النقاط التالية³¹:

- تعمل بمثابة حجر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للمؤسسة، كما تساعد المؤسسات بالتركيز الكامل على ما ينبغي عمله لزيادة تقدم الأداء، وتعمل كمضلة للتوزيع المنفصل لبرامج المؤسسة مثل الجودة إعادة التصميم وخدمة العميل؛
- تبقى على المعايير المالية كملخص مهم لأداء العمل والإدارة، في نفس الوقت تلقي الضوء على مجموعة من المقاييس الأكثر عمومية وتفاعلا وترابطا بين العملاء والعمليات الداخلية والعاملين وأداء النظام لتحقيق نجاح مالي طويل؛
- تزود البطاقة المدراء بمؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة حول المؤسسة؛
- تمكن المؤسسة من خلال المنظورات الأربعة من مراقبة النتائج المالية وبنفس الوقت مراقبة التقدم ببناء القدرات واكتساب الموجودات غير الملموسة؛
- تترجم الرؤية والإستراتيجية لمختلف الفاعلين في المنظمة، وتعمل على إيجاد الترابط بين الأهداف ومقاييس الأداء، بالإضافة إلى المبادرة بالتنسيق الاستراتيجي؛
- تعطي الإدارة صورة شاملة على طبيعة العمليات لمختلف الأعمال؛
- مساعدة المؤسسة بالتركيز على التفكير الشمولي، وذلك على ما ينبغي عمله لزيادة تحسين مستويات الأداء؛
- تشجيع الحوار ضمن المؤسسة حول الأهداف والتوقعات الإستراتيجية؛
- تعتبر على أنها تقرير إداري دقيق يصف الأداء التشغيلي عبر المنظورات الأربعة؛
- التغذية العكسية والتعلم للتقدم نحو الأمام من أجل اكتشاف الانحرافات بسرعة، والتحديد المبكر لها وتصحيحها وتحسين الإستراتيجية عند الحاجة؛
- تهدف هذه البطاقة إلى قياس الأداء المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة؛
- تربط بين الغايات والأهداف الإستراتيجية، وبين الأنشطة والفعاليات والخطط قصيرة الأجل؛

- تخلق نموذج شامل للإستراتيجية الذي يسمح لكل الموظفين من رؤية كيف يساهمون في النجاح التنظيمي.

5- بطاقة الأداء المتوازن كأداة تعكس مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي:

في هذا الإطار حاولنا ربط مختلف متغيرات الدراسة السابقة من أجل استخلاص انعكاس مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي السابقة الذكر على مراقبة التسيير، وذلك من خلال أداة مهمة وهي بطاقة الأداء المتوازن والتي تعكس البعد الاستراتيجي للمنظمة ككل وتخضع لمختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي.

الجدول رقم (01) : علاقة مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي ببطاقة الأداء المتوازن.

عناصر ومفاهيم بطاقة الأداء المتوازن كأداة حديثة لمراقبة التسيير ذات الصلة بمختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي	أبعاد التفكير الاستراتيجي
عموما فالقصد الاستراتيجي يعبر باختصار على نوايا المؤسسة أو ما تطمح له المؤسسة، وكذا مهمة المنظمة وأغراضها الإستراتيجية، وهذه نقطة رئيسية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لأنه من بين عناصرها الرؤية والتي بينها سابقا والتي هي تصور للحالة التي ستكون عليها المؤسسة في المستقبل أي إلى أين تتجه المؤسسة.	القصد الاستراتيجي
ويطلق عليه أيضا شمولية التفكير، والذي يبحث في فهم العلاقات المتداخلة بين المؤثر والتأثير وكذا تشخيص تأثير البيانات على عمل المنظمة، وهذا البعد يظهر على مستوى بطاقة الأداء المتوازن من خلال أن هذه الأداة لها العديد من الغايات التي تصب في هذا الإطار ومنها: - مساعدة المؤسسة بالتركيز الشمولي على ما ينبغي عمله لزيادة تحسين مستويات الأداء؛ - تعطي الإدارة صورة شاملة عن طبيعة العمليات لمختلف الأعمال؛ - تحقق نموذج شامل للإستراتيجية الذي يسمح لكل الموظفين من رؤية كيف يساهمون في النجاح التنظيمي وذلك بربط أداء الأفراد والأقسام بالسباق العام للإستراتيجية؛ - كذلك كون هذه الأداة تستعمل مقاييس مالية وغير مالية؛ - انه من محاور بطاقة الأداء المتوازن محور التعلم والنمو، وان التعلم التنظيمي من بين عناصره.	التصور النظامي
وبعكس هذا البعد أساسا في اقتناص الفرص والتكيف مع التغيرات السريعة، وكذا مهارات التفكير التحليلي والمرونة في صياغة القرارات وتحديد الفرص والمخاطر، وهذه النقاط تتوفر في بطاقة الأداء المتوازن من خلال كونها أساسا تتكون من محاور مختلفة والتي ترتبط فيما بينها بعلاقات السبب والنتيجة وهو ما يعطي نظرة أوسع في سبيل التحليل، وكذا تجمع تلك البطاقة في تقرير إداري واحد عناصر متباينة ومتفرقة لجدول أعمال المؤسسة التنافسي وهو ما يساعد على الحصول على نظرة اشمل من أجل المساعدة على استغلال الفرص، كما أنها تساهم في انتقال المعلومة باعتبارها أداة ضمن نظام مراقبة التسيير وذلك كله يصب في بعد الفرص الذكية.	الفرص الذكية
ويعرف هذا البعد أيضا بما يسمى توقيت التفكير، والذي يعني تحديد الإستراتيجية الملائمة لسد الفجوة بين الماضي والمستقبل أي الربط بين الوضعيات التي عليها المنظمة في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، وبطاقة الأداء المتوازن كأداة ضمن نظام مراقبة التسيير تساعد على ذلك من خلال أنها تربط كل مؤشر بالمستهدفات من أجل معالجة الانحرافات التي يمكن أن تطرأ في اقل الأوقات، وكذا هذه الأداة هي ذات بعد استراتيجي كونها تحاول ترجمة الإستراتيجية لجميع الفاعلين من أجل ربط غايات الجميع بالإستراتيجية التي تعبر على الحالة المستقبلية العامة، وبالتالي محاولة تفادي الانحرافات التي يمكن أن تحدث والتي تساهم في تضييع الموارد والوقت	التفكير في الوقت

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق من مفاهيم.

خلاصة:

من خلال الطرح السابق يمكن القول أن التفكير الاستراتيجي مفهوم واسع ومعقد نظرا لتعدد الأبحاث الداخلة في تكوينه وكذا ارتباطه بالمستقبل الذي يسم بالديناميكية وسرعة التغيير إضافة إلى تعدد جهات نظر الباحثين في هذا المجال، إلى انه عموما فهذا المصطلح يشير إلى عملية وضع رؤية مستقبلية بهدف اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تسمح للمنظمة بإنشاء وإدامة ميزتها التنافسية، وهو ما يعطي ذلك المفهوم أهميته وضرورته بالنسبة للمسيرين.

في سبيل كل تلك الأهداف الإستراتيجية يسعى المسيرون إلى تجنيد كل الطاقات في المنظمة من أجل تحقيق ذلك، وهذا لا يتأتى إلا بتعريف كل الفاعلين في المنظمة بتلك الأهداف وربطهم بها، وذلك يكون بتكليف تلك المعلومات على حسب مستوى ومسؤولية كل فاعل، وتأتي هنا مراقبة التسيير في سبيل تحقيق ذلك من خلال مختلف الأدوات التي يقدمها والتي من بينها بطاقة الأداء المتوازن، والتي تشتمل على مجموعة من المؤشرات المؤطرة تحت أبعاد أربعة والتي في محملها تحاول أن تكون شاملة لجميع الجوانب سواء المالية أو غير المالية في المؤسسة ومحاولة ربطهم بالإستراتيجية، فمن خلال الإلمام بجميع جوانب تلك الأداة فقد لمسنا أنها تتوفر على مختلف أبعاد التفكير الاستراتيجي من نظرة شمولية وتوفرها على عنصر القصد الاستراتيجي وكذا عنصر التفكير في الوقت و عنصر الفرص الذكية، وكذا تحقيقها لبعده التصور النظامي وهذا ما حاولنا صياغته في جدول يبين تلك العلاقات.

المراجع والإحالات:

- 1 محمد مازن، التفكير الاستراتيجي/سياسات وتصورات، بيروت، دار العربي للنشر والتوزيع، 1999، ص:165.
- 2 سيروان عبد العزيز، التخطيط الاستراتيجي والايعد والسياسات، عمان، دار اليازوري للطباعة والنشر، 2006، ص:180.
- 3 باسمه الحياي، اثر الخصائص الباراسيكولوجية للقيادات الادارية، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية، 2007، ص: 90.
- 4 Lihedtka, J.M. Linking, strategic thinking with strategic planning, *Strategy & Leadership*, 1998, P: 30-35.
- 5 Stacey, R, *Managing the Unknowable*. San Francisco: Jossey – Bass, 1993, P:19.
- 6 Henry Mintzberg, Rise and Fall of Strategic Planning, *Harvard Business Review*, 1994, (without a country), p:175.
- 7 عباس نعمة الخفاجي، الإدارة الاستراتيجية المدخل والمفاهيم والعمليات، عمان، دار الثقافة، 2004، ص: 74.
- 8 Malan, Renee, The role of shared mental models of strategic thinking in the development of organisational strategy, *Thesis PhD/Research*, University of Southern Queensland, Australia, 2010, P:27.
- 9 ابراهيم يوسف الاشقر، دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي لدى مديري منظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2002، ص: 51.
- 10 كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية – العولمة والمنافسة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص:45.
- 11 <https://www.hrbartender.com/images/thinking.pdf>, 01/09/2016, p: 03-04.
- 12 Oshnassy, T, *Models and methodology to study strategic thinking*, Australian public, 2001, p:09.
- 13 زكريا الدوري، احمد علي صالح، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال قراءات وبحوث، اليازوري للنشر، الأردن، 2009، ص:30.
- 14 سعد علي ربحان المحمدي، العلاقة بين الخيار الاستراتيجي والهيكل التنظيمي وتأثيرهما على الفعالية التنظيمية، استكشاف دراسي لعينة من المديرين في بعض الشركات الصناعية للدولة العراقية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، الجامعة الدولية، العراق، 2011، ص:61.
- 15 - Rached Gabsi, *contrôle de gestion (Tom1)*, édition c.l.e.tunisie, 2002, p : 9-10 .
- 16- ناصر دادي عدون وأخرون ، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص : 10.
- 17- Rached Gabsi , *contrôle de gestion (Tom1)* , Op.Cit , p : 10.
- 18 Kathryn. Bartol and David martin , *Management*, Mc GRAW-Hill, INC, 1991 , P: 595.
- 19 - Ann -Marie Keiser , *contrôle de gestion* , Edition ESKA , 2eme Edition , paris, 2000, p : 16.
- Frédéric Goutier et Anne Pezet , *contrôle de gestion* , Edition Pearson , France , 2006 ; p : 31.
- 20 - Chales Horngren - Alnoor bhimani et outres , *contrôle de gestion et gestion budgétaire* , 3eme Edition , Pearson , France , 2006 , p : 3-4.
- 21- Rached Gabsi , *contrôle de gestion (Tom1)* , Op.Cit , p : 13-14.
- ALAZARD.C et SEPARI.S, *le contrôle de gestion manuel et application* , Op.Cit , p : 09.
- 22 - Rached Gabsi , *contrôle de gestion (Tom1)* , Op.Cit , p : 14.
- 23- Norbert Guedj , *le contrôle de gestion pour améliorer la performance de l'entreprise* , 3e me Edition D'organisation , paris, 2000, P : 47-71.
- G. pillot , *maîtrise du contrôle de gestion* , Edition SEDI , France , 1995 , p:45.
- 24 قريشي محمد الجموعي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، ورقلة، 2013، ص:94.
- 25 خالص صافي صالح ، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 213.
- 26 <http://ar.tradimo.com/tradipedia/>, 01/09/2016.
- 27 Kaplan, Robert S. & Norton, David P. , *The Balanced Scorecard-Measures That Drive Performance* , *Harvard Business Review*, 1992,p:71-79.
- 28 <http://www.performancedrivers.com.au/knowledge-centre/technical/what-is-the-balanced-scorecard.shtml>, 28/08/2016.
- 29 هاني عبد الرحمان العمري، منهجية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي المنعقد في 4 نوفمبر 2009، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص: 14 .
- 30 وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، سلسلة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص: 158.
- 31 وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:131.

أهمية تطبيق معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق حوكمة البنوك الإسلامية

*The importance of applying the standards of accounting ethics issued by
the Accounting and Auditing Authority Islamic financial institutions in
the application of Islamic bank governance*

أ. بحشاشي رابح

جامعة الحاج لخضر باتنة -1 / الجزائر

yasinlg25@yahoo.fr

Received:08/10/2016

Accepted:10/12/2016

Published:27/03/2017

ملخص:

تعمل البنوك الإسلامية على تطبيقات مبادئ حوكمة البنوك الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وتلك الصادرة عن لجنة بازل الثانية، والتي من شأنها أن تساهم في إعداد وتقديم تقارير مالية، من خلال التزامها بكل المواثيق الخاصة بأخلاقيات مهنة المحاسبة وخاصة تلك المعايير الأخلاقية الخاصة بمهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهذا لكي تتسم عملياتها المحاسبية بالشفافية والإفصاح، الذي يطلب به كل من هم أصحاب مصلحة سواء من داخل أو من خارج البنك الإسلامي، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للبنك الإسلامي أمام باقي البنوك. لقد توصلت الدراسة إلى أن للقيم والمبادئ للأخلاقية الخاصة بمهنة المحاسبة دور هام في إرساء مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية، كما تمثل دافع قوي لكل من لهم مصلحة في التعامل مع البنك الإسلامي الذي يتبنى تطبيق هذه المواثيق

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات، مهنة المحاسبة، الشفافية، معايير المحاسبة، الحوكمة، بنك الإسلامي

Abstract:

Les banques islamiques Travailler pour arrivera a une bonne application des principes de la gouvernance Publié par le Conseil général pour les banques et institutions financières islamiques, et ceux de la commission de Bâle II. et qui va contribuer à la préparation et la présentation des rapports financiers, par le biais de son engagement à toutes les conventions sur l'éthique de la profession comptable, en particulier ceux de la profession comptables publiées par le Conseil de la comptabilité et l'audit des institutions financières islamiques. tous sa pour que toute les opérations bancaire sera dans la transparence et à la divulgation, qui est demander par les parties prenantes, que ce soit de l'intérieur ou de l'extérieur de la Banque islamique.et aussi pour atteindre un avantage concurrentiel an vair les autre banques.

L'étude a conclu que les valeurs et les principes de la profession comptable a un rôle important dans la réalisation des principes de gouvernance des banques islamiques, et aussi elle présente également une forte motivation pour tous les parties prenante. Qui a des relation d'affaire avec la banque islamique, et qui adopte l'application de ces principes.

Key Words : éthique, la profession comptable, la transparence, les normes comptables, la gouvernance, banque islamique.

تمهيد:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تطور أصولها من خلال كسب ثقة متعاملين جدد وخاصة أولئك الذين لهم ودائع مالية كبيرة لدى البنوك التجارية خارج أوطانهم، والتي هم في أمس الحاجة لها. هذا الوضع دفع بالبنوك الإسلامية إلى اعتماد تطبيق كل ما تراه متصل بالشريعة الإسلامية، ولا يتعارض مع مقاصدها. لذلك وضعت الهيئات المشرفة على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية مجموعة من النصوص والإرشادات، والإجراءات تتعلق بأخلاق ممارسة مهنة المحاسبة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم وضع مبادئ لحوكمة البنوك الإسلامية، والتي تلعب دوراً هاماً في زيادة المصداقية لدى المتعاملين حيث تظهر مدى التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الرقابية ومعايير المحاسبة والمراجعة والفتاوى الشرعية الصادرة من الهيئات الرقابية والمحاسبية والشرعية.

إن من بين الأهداف المرجوة من تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة ومبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية هو دعم مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية، التي تعتبر أكثر أهمية وتعقيد، حيث تحتوي البنوك على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة. وخصوصاً مع تصاعد حالات الفشل الذريع الذي منيت به العديد من البنوك التجارية على مستوى العالم في الفترة الأخيرة، فقد أرجع المحللون السبب الرئيسي لهذا الفشل إلى افتقار هذه البنوك إلى القواعد الجيدة لإدارتها مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات واتخاذ قرارات غير رشيدة، وغياب الرقابة والإفصاح الكافي.

- إشكالية البحث:

يعتبر انهيار عدد من الشركات الكبرى في العالم مثل شركة إنرون (Enron) للطاقة وشركة وورلدكوم (WorldCom) وانهيار شركة آرثر اندرسون (Arthur anderson)، التي تعتبر في حينها واحدة من أكبر خمسة شركات المحاسبة والمراجعة في العالم- والتي أصبحت فيما بعد الأربعة الكبار- نتيجة لتورطها في انهيار شركة إنرون وممارسة تضليل في التقارير والقوائم المالية مما أثر بصورة سلبية على الأسواق المالية الأمريكية مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 م بعمل قانون Sarbanes-Oxley Act الذي ألزم الشركات المدرجة في الأسواق المالية بالتقيد وتطبيق ما جاء به للحد من تدني الأخلاقيات في المهنة المحاسبية لذلك جاء هذا البحث ليجيب على الإشكالية التالية: ما هي أهمية معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقق مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ماهي المبادئ الاخلاقية التي تحتاجها مهنة المحاسبة؟
- 2- ماهي أهم عناصر ميثاق أخلاقيات مهنة المحاسب والمراجع الخارجي في المؤسسات المالية الإسلامية؟
- 3- كيف تساعد أخلاقيات مهنة المحاسبة في تحقق مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية؟

- أهمية البحث:

يشكل موضوع معايير المحاسبة الإسلامية والحوكمة بالمصارف الإسلامية أهمية كبيرة خاصة بعد الانهيارات المالية التي شهدتها كثير من المؤسسات المالية في انحاء كثيرة من العالم في نهاية العقد الماضي،

والتي يرجعها كثير من المتخصصين إلى ضعف آليات الرقابة و المتابعة، وكذلك لغياب آليات صارمة تحد من الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، والتي كان لها أثر سلبية كبيرة على أسواق المال، والتي نتج عنها افتقاد الثقة وعزوف المستثمرين عنها، ذلك ما دفع بالبنوك الإسلامية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن الهيئات العالمية المشرفة على البنوك الإسلامية أو تلك الصادرة عن كل من لجنة بازل الثانية، وبمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع التركيز على ضرورة تطبيق ميثاق خاص لأخلاقيات مهنة المحاسبة يجعل تحقق حوكمة البنوك ممكن و الذي يصبح فيما بعد عنصر مميز للبنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك.

- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي و الاطلاع على الدراسات النظرية الميدانية العربية والأجنبية المتعلقة بكل من موائيق معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ حوكمة التجارية الصادرة عن بازل الثانية أو تلك الخاصة بالبنوك الإسلامية، واستنباط ما يدعم تحديد ما يمكن أن تحدثه هذه المعايير في تحقق مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية.

- تنظيم البحث:

وللإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه فإنه يمكن تقسيم الجزء التالي من البحث كما يلي:

- اخلاقيات مهنة المحاسبة؛

- ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي في المؤسسات المالية الإسلامية؛

- دعم أخلاقيات مهنة المحاسبة للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية؛

- الخاتمة؛

- الدراسات السابقة:

1- دراسة (Beltratti, 2005)¹: هدفت الدراسة إلى فهم علاقة حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية بتعظيم الربح في الشركات وأشارت النتائج إلى إن حوكمة الشركات و المسؤولية الاجتماعية لهما علاقة ايجابية بالقيمة السوقية للشركة مما يشير إلى انه آلية السوق في المدى البعيد يجب أن تكون قادرة على توفير موارد إضافية لهذه الشركات.

2- دراسة (متولي، 2002)²: هدفت الدراسة لإجراء مقارنة بين حوكمة الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي والمعايير الدولية للحوكمة المؤسسية وذلك لتحديد الفجوة بينهما وتعيين الملامح المحاسبية لهذه الفجوة وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين قانون الشركات في المملكة العربية السعودية والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

3- دراسة (Gowthorpe and Amat,2005)³: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نوعين

رئيسيين من أنواع سلوك التلاعب من منظور أخلاقي وهما التلاعب الكلي (Macro-manipulation) لتأثير جماعة الضغط على الشركات للتأثير في القوائم المالية لصالح معيبيها، والتلاعب الجزئي (Micro-manipulation) ليعبر عن معالجة الأرقام المحاسبية لصالح الشركة في

الشركات الإسبانية وتوصلت الدراسة إلى أن التلاعب سواء كان كلي أو جزئي هو محاولة من معدي القوائم المالية للإبداع المحاسبي لإعداد قوائم مالية لا تنفع المستخدمين إنما تحقق مصالح معديها .

4- دراسة (حمادة 2010 م)⁴ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ،حيث تم توزيع استبانة على عدد من المراجعين الخارجيين وعلى أعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة السورية وقد أجمعت عينة الدراسة على إن الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة الرقابة والإشراف وفحص التقارير المالية ودراسة وتقييم نظم المراقبة الداخلية ذات تأثير كبير في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات.

في ضوء عرض الدراسات السابقة يشير الباحث إلى الملاحظات الآتية:

- تعتبر حوكمة الشركات لها علاقة إيجابية بالعمل المحاسبي بالشركات؛
- تعتمد محاسبة الشركات على موثيق غير الحوكمة
- تتأثر و تتأثر حوكمة البنوك بأخلاقيات المهنة المحاسبية

تتناول الدراسة أهمية تطبيق معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق السليم والصحيح لحوكمة البنوك الإسلامية، في حين تعلقت الدراسات السابقة بدراسة أثر الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على أداء الشركات.

أولاً: اخلاقيات مهنة المحاسبة:

1- علاقة مهنة المحاسبة بأخلاقيات المهنة

تعتبر الأخلاقيات عن مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم تصرفات الأفراد، ولذا فكل فرد لديه مثل هذه القيم حتى لو أنها لم تكن محددة بشكل واضح، في حين تعتبر الأخلاقيات المهنية فيجب أن تتعدى المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، فقد يتم تصميم مجموعة من القواعد التي تجعل قواعد مهنية تحت على تشجيع السلوك السوي للشخص المهني، وتكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد. ويترتب على المهنيين الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يحقق المنفعة للمجتمع، انطلاقاً من حقيقة أن قواعد السلوك المهني تؤثر بشكل مباشر على المهنة ودرجة الوثوق بها، فان تلك القواعد تجعل أعضاء المهنة يتقبلون معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكثر فاعلية من تلك القوانين الإلزامية.

2- أسباب تبني اخلاقيات مهنة المحاسبة

ان توفر مجموعة من الأسباب تجعل تبني موثيق واضحة تتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة ضرورة ملحة، لذلك يمكن أن نشير إلى أهم الأسباب التي تبرز مدى حاجة المحاسبة للأخلاق وأخلاقيات المهنة في الآتي:⁵

- تمارس المحاسبة من خلال مجموعة من الإجراءات يقوم بها المحاسبون، وبالتالي فهي أفعال تعبر عن سلوك وللأخلاق دور هام في ترشيد السلوك الإنساني بشكل عام الأمر الذي يؤكد ضرورة الأخلاق لترشيد السلوك المحاسبي.

- إن مهنة المحاسبة تخدم طرفاً ثالثاً خلاف العميل الذي يتعاقد معه المحاسب سواء كانت الشركة التي يعمل بها أو المساهمين الذين يراجع لهم حسابات الشركة، لأن هناك أطرافاً عديدين يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم دون أن يكونوا متعاقدين مع المحاسب مثل العاملين في المشروع والعملاء والموردين ومانحي الائتمان والجهات الحكومية والمستثمرين الذين يعتمدون على موضوعية المحاسبين في إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية، وهم بذلك يعتبرون في حكم الشاهد أو القاضي الذي يحدد الحقوق والالتزامات ويخبر بمعلومات بما يلزم معه ضرورة أن يتميز سلوكهم في أداء عملهم، وكذا المعلومات التي يقدمونها بالصدق والعدالة والأمانة سواء بوضع المعايير المحاسبية التي تؤدي إلى ذلك، أو بالتكوين الذاتي للمحاسبين، أو قواعد السلوك المهني.

- تعمل المحاسبة في مجال المعاملات المالية، وكل إنسان يحب ماله ويريد تعظيم منفعة منه كما أن المحاسب في ممارسته لعمله المحاسبي خاصة مراجع الحسابات يبغى مصلحة مالية ممثلة في مكافأته أو أتعابه، وتوجد اختيارات عديدة يسلكها كل منهم لتحقيق هذه المنفعة منها ما يمكن أن يوصف بأنه أخلاقي إذا روعي فيه العمل على التوازن بين المصالح، ومنها ما هو غير أخلاقي إذا روعي فيه تحقيق نفع أزيد مما يستحقه، وحيث أن الجميع يعتمد على المعلومات المحاسبية في التعرف على حقوقه والتزاماته لذا يجب أن يكون المحاسب الذي يحدد ذلك أميناً و عادلاً، كما أنه في أدائه لمهمته يجب أن لا يسلك سلوكاً غير أخلاقي في الحصول على الزبائن أو الإضرار بزلاء المهنة.

- إذا كانت المحاسبة تقوم على وجود مبادئ أو قواعد تصاغ بعد ذلك في صورة معايير محاسبية يعتمد عليها في إعداد البيانات، ومن أجل أن تكون هذه البيانات مفيدة فلا بد أن يتوافر فيها قيم الصدق والعدالة والأمانة الأمر الذي يتطلب عند إعداد معايير المحاسبة والمراجعة مراعاة القيم الأخلاقية وهو ما يوفره المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة.

- إذا كانت المعايير المحاسبية معدة على أساس أخلاقي، فإنه تبقى منطقة حرة في سلوك المحاسب لا يمكن لهذه المعايير مهما كانت دقتها وتفصيلاتها أن تطولها ويبقى الأمر مرهوناً بأخلاقيات المحاسب، ومثال ذلك المحاسب الذي يعلم أن هناك رشاوى دفعتها الشركة، ومع ذلك يسجلها في الدفاتر على أنها عمولات أو إكراميات وكذلك المبيعات الصورية التي تتم في آخر العام من أجل زيادة الربح ثم تسجل في بداية العام التالي مردودات مبيعات، وغير ذلك من الأمثلة الواقعية كثير ولا سبيل إلى تلافيتها إلا بالتزام المحاسب الذاتي بالأخلاق الحميدة.

- الحد من التدخلات الخارجية في العمل المحاسبي: إن وجود قواعد أخلاقية ملزمة للمحاسبين في أداء أعمالهم سواء كانت متضمنة في معايير المحاسبة والمراجعة أو في قواعد السلوك المهني من شأنها أن تحد من تدخل بعض الجهات والأفراد في العمل المحاسبي بما يخدم مصالحهم مثل تدخل إدارة الشركة لدى المحاسب أو المراجع لإثبات عمليات غير حقيقية لتظهر أنهم أكفاء على خلاف الحقيقة، أو طلب إخفاء معلومات تظهر انحرافهم، وبدون وجود قواعد أخلاقية يلتزم بها المحاسب فإنه سوف يستجيب لطلباتهم مما يضر بمصالح أطراف أخرى ويؤدي بالتالي إلى فقد الثقة في المحاسبين والمعلومات المحاسبية.

- التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم الآن تؤكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمحاسبة مثال ذلك ما يلي:

أ- حالة العولمة التي يعيشها العالم الآن وما تحمله معها من توجه نحو نظام رأسمالية السوق الحرة وزيادة واتساع نطاق المعاملات حجماً وعلى مستوى العالم، أدى إلى اتساع نطاق

الاعتماد على المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات وما يتطلبه ذلك من ضرورة كون هذه المعلومات صادقة وموضوعية.

ب- انتقال الثقافات وما تحمله في طبيعتها من قيم أخلاقية لا تناسب البيئة يتطلب ضرورة وجود ميثاق أخلاقي يستلهم مفرداته من الثقافة المحلية.

ج- ظهور وانتشار قيم أخلاقية سيئة تجمع في مصطلح الفساد الاقتصادي والتي من متطلبات مواجهة هذا الفساد ما يعرف بالشفافية أي تقديم معلومات كاملة وأمنية وصادقة عن التصرفات الاقتصادية، والمحاسبية تمثل المصدر الرئيسي لهذه المعلومات.

د- في ظل العولمة تقل سلطة الدولة والمنظمات المهنية والمحلية على إلزام المحاسبين بالقواعد السلوكية الأخلاقية المهنية، ويكون المعول عليه هنا الأخلاق الذاتية للمحاسب.

- إن المحاسبة تعمل في إطار النظام الاقتصادي لأنها مجال عملها هو الأحداث الاقتصادية بتسجيلها وتوفير المعلومات عنها لاتخاذ القرارات ومع أن الموقف المبدئي للنظم الاقتصادية المعاصرة أن الأخلاق والدين لا يمتان للاقتصاد بصلة وأنه من الأفضل تسوية الأمور الاقتصادية بالرجوع إلى السلوك الاقتصادي.

3- دور القيم والأخلاق في مهنة المحاسبة

تتعلق الأخلاق الشخصية بفعاليات الفرد اليومية وسلوكياته في نشاطاته العملية المختلفة وهذا يشمل طريقة تعامله مع غيره من الزملاء والعملاء والزبائن وأي طرف كان طبيعي أو معنوي اخر يتعامل مع المنظمة.

يعتبر مفهوم أخلاقيات الأعمال من المفاهيم القديمة و التي حث عليها الدين الإسلامي إذ أن السلوك الإنساني للمسلم محكوم بالقيم الأخلاقية الإسلامية التي تقوم على المسؤولية أمام الله عز وجل مما يلزم مراعاة القيم الانسانية المرتبطة بهذا السلوك كالقناعة والصدق والأمانة و الوفاء والعدل، التي تعتبر هذه معايير يحتكم لها كل فرد في توجيه تصرفاته وسلوكياته التي من المتوقع أن يتبعها أثناء القيام بأعماله. كما أن نظرة الاسلام لمهنة المحاسبة تزيد وبكثير عن تلك التي خصها بها الفكر البشري، حيث ألزم التحلي بالخلق الحميد أثناء قيامه بمهنة المحاسبة، أو القيام بإعداد معلومة محاسبية، ومنها ميلي:

أ- لقد شرفت مهنة المحاسبة بأن نزلت فيها أطول آية في القرآن، وهي آية كتابة الدين، وأطلق الله عز وجل على المحاسب اسم الكاتب، وألزمه بالتقوى والعدل والدقة وعدم كتمان الشهادة ... وهذا دليل قطعي على وجوب الالتزام بالقيم والأخلاق في مهنة المحاسبة.

ب- المحاسبة علم اجتماعي يتأثر بقيم المجتمع ومثله وعاداته وسلوكياته، وهذا ما توصل إليه علماء المحاسبة في العالم، ومن ثم يجب على المحاسب في المجتمع الإسلامي أن يأخذ في الاعتبار عند ممارسته للمهنة القيم والمثل المستنبطة من مصادر الشريعة ومن التطبيق في صدر الدولة الإسلامية.

ج- التكوين الشخصي والتأهيل العملي والعلمي للمحاسب متلازمان، ومن الخطأ الفصل بين قيم وأخلاق المحاسب وبين أساليب وأدوات مهنته، فإذا كانت أسس ومعايير وأساليب المحاسبة ضرورة مهنية

فإن وجود ميثاق لقيم وأخلاق المحاسب ضرورة شرعية وحاجة مهنية، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب⁶.

ثانياً: ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي في البنوك الإسلامية.

تعد المحاسبة من المهن التي يجب توفرها باعتبارها وسيلة إثبات وقياس وتوزيع الحقوق بين أصحابها بالعدل، ويقابل مبدأ العدل في الفكر الإسلامي مفهوم الإظهار العادل، وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة والمراجعة تؤدي من ناحية موضوعية إلى تحقيق هذا المبدأ إلا أن العدل قيمة أخلاقية فكان لابد للعاملين في هذا المجال من ميثاق أخلاقي يكون مرشداً لهم.

في هذا الصدد، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيارين للأخلاقيات، الأول خاص بأخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، والثاني خاص بأخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

وأخلاق المحاسب والمراجع الخارجي أو العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية هي أخلاق المسلم بصفة عامة، وأخلاق التاجر المسلم بصفة خاصة، ويجب عند انتقاء العاملين بالمؤسسات الإسلامية التأكد من توافر تلك المثل والأخلاق الإسلامية والتي تتمثل في الآتي:

1- هيكل ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي:

يقدم الميثاق إطار لأخلاقيات المحاسب مستمداً من أحكام الشريعة الإسلامية ليلتزم بها المحاسب بدافع من عقيدته وامتثالاً لأوامر الله تعالى واجتناباً لنواهيه، ثم من المبادئ الأخلاقية التي اشتملت عليها المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة مما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية

ويتكون هيكل الميثاق من ثلاثة أقسام هي:⁷

- الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب؛

- المبادئ الأخلاقية للمحاسب؛

- قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب؛

2- الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب:

تعد الأخلاق جزء أساسي من الشريعة الإسلامية وقد رفع الإسلام مكانتها واعتبرها من مقاصد التشريع، ومن أهم الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب ما يلي:

أ- الأمانة: يجب أن يكون العامل في المؤسسة المالية الإسلامية أميناً على المال، أميناً على البيانات والمعلومات، أميناً على الأسرار، أميناً على رسالة المصارف الإسلامية، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (القصص : 26)، وقوله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم﴾ (يوسف : 55)، وقوله جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال: 27)، ولقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمانة فقال: " لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له " (رواه أحمد وأبو داود). إن تحلى العاملين بالمصارف الإسلامية بصفة الأمانة تجنبها الكثير من المشاكل وتحقق لها الخير والبركة ويعمل الجميع في أمن وطمأنينة لا يخافون الخيانة⁸.

ب- الصدق: يعتبر الصدق من أهم أخلاق المسلم بصفة عامة، ولا يمكن أن يكون المؤمن كاذباً على الإطلاق، ولا يمكن أن يستقيم أو ينجح أي عمل يقوم على الكذب، والله سبحانه وتعالى ينادى الناس بأن يلتزموا بالجماعة التي تتحلّى بالصدق فقال جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة : 119)، والأحاديث النبوية الشريفة التي توجب على الناس بصفة عامة والتجار بصفة خاصة الصدق في المعاملات كثيرة منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء " (رواه الترمذي).

تحلّى العاملين والمحاسبين بالمؤسسات المالية الإسلامية بالصدق مع أنفسهم وبالصدق مع الرؤساء وبالصدق مع المتعاملين من موجبات نجاح المصرف الإسلامي ولقد تبين من الدراسات الميدانية أن أساس الأخطاء التي وقعت فيها المصارف الإسلامية مصدرها عدم الالتزام بالأمانة والصدق⁹ والصدق يؤثر بشكل أساسي في استقرار السوق المالي من حيث تحقيق معايير الشفافية والإفصاح المالي، ويظهر الأثر الكبير لتحقيق الصدق أو غيابه في جانب التمويل في السوق المصرفي، فمن حيث منح التمويل والائتمان فإن التزام طالب التمويل بتقديم المستندات الصحيحة المعبرة بوضوح عن وضعه المالي يساعد على سير عملية التمويل بسلاسة¹⁰.

ج- مبدأ الاستخلاف للبشرية في الأرض: حيث عبر عن مبدأ الاستخلاف في قوله تعالى: (إني جاعل في الأرض خليفة). وهذا الاستخلاف يقول على أساس أن الملك المطلق لله تعالى، وأن تملك الإنسان للمال ليس غاية وإنما وسيلة لتوفير العيش الكريم له ولأسرته ومجتمعه، كما أنه لا بد مراعاة أوامر الله تعالى ونواهيه في تملك المال والتصرف فيه... وعلى المحاسب أن يستشعر هذا الأساس في مزاولته المهنة¹¹.

د- الإخلاص: وهو أن يقصد المحاسب بعمله طاعة الله تعالى، ولا يستهدف الرياء أو السمعة أو تلقى المدح من الآخرين، وينتج عن مراعاة الإخلاص أن لا يخضع المحاسب للمؤثرات أو الضغوط الخارجية، بل يقوم بعمله امتثالاً للالتزام الديني، وأداء الواجب المهنة، لأن من المبادئ الشرعية المقررة أن النية الصالحة تجعل العادة عبادة، وبذلك يستحق المحاسب الثواب من الله تعالى، مضاف إليه ما يحصل عليه من مقابل مادي عن جهده، وما يقع من ثناء تلقائي عليه دون أن يجعل ذلك هدفاً يقتصر على الوصول إليه¹².

ي- محاسبة الله تعالى للعباد: وهي اعتقاد المحاسب أن الله تعالى رقيب على أعماله كلها وسوف يحاسبه يوم القيامة عن كل صغيرة وكبيرة فيتخذ الحيطة من ذلك بتجنب ما يستوجب العقاب (المحاسبة الذاتية).

هـ- التقوى: وهي مخافة الله في السر والعلن، ويترتب عليها حماية الإنسان نفسه مما يعود عليه من العواقب السيئة نتيجة الانحراف عن الالتزام بالشريعة، ولاسيما في مجال المال الذي هو فتنة للإنسان، وعلى المحاسب أن يتقي الله تعالى في مزاولته المهنة¹³.

و- الإحسان وإتقان العمل: ينبغي على المحاسب أن لا يقتصر على أداء واجباته الوظيفية والمهنية بل عليه أن يعمل لبلوغ مرتبة الإحسان وإتقان العمل، وذلك بأدائه المهام المنوطة به على أحسن وجه ممكن. ولا يتحقق ذلك إلا بالتأهيل العلمي والعملية والتفقه الديني للمحاسب وهو مطلب ديني في مجال عمله¹⁴.

3- المبادئ الأخلاقية للمحاسب

بالاعتماد على الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب وإلى المبادئ التي جاء ذكرها في مواثيق أخلاقيات المحاسب الأخرى، والتي تم استنباطها من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، تكون مبادئ أخلاقيات المحاسب على النحو الآتي:

أ- **الثقة:** ينبغي للمحاسب أن يكون موثوقا به، أمينا على أدائه لواجباته وخدماته الوظيفية والمهنية، وتتطلب الثقة به أن يتصف سلوكه بالنزاهة، الصدق، الأمانة والاستقامة، والمحافظة على سرية معلومات مؤسسته (بالنسبة للمحاسب الداخلي) أو عمليه (بالنسبة للمراجع الخارجي)، وألا يعمد إلى عرض المعلومات على غير حقيقتها¹⁵.

ب- **المشروعية:** على المحاسب أن يتثبت من مشروعية كل ما يتعلق بعمله وأداء واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج- **الموضوعية:** ينبغي للمحاسب أن يكون عادلا متجردا ومحايدين غير متحيز، وأن يجتنب وضع نفسه في موقف تعارض مصلحته مع مصالح من يقدم لهم الخدمة، وأن يكون مستقلا ولا ينقاد لتأثير الآخرين عند تكوينه لأحكامه المهنية وتأديته لواجباته وخدماته الوظيفية والمهنية¹⁶.

د- **الكفاية المهنية وإتقان العمل:** ينبغي للمحاسب أن يكون أهلا لكل ما يقوم به من مهام، وأن يؤدي واجباته وخدماته المهنية والوظيفية على الوجه الأكمل من العناية والإتقان، وألا يدخر جهدا في سبيل وفائه بمسؤولياته تجاه ربه ومجتمعه ومهنته ورؤسائه وعميله ونفسه.

هـ- **السلوك الإيماني:** بحيث يجب أن تتصف سلوكيات وتصرفات المحاسب مع القيم الإيمانية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

و- **السلوك المهني والمعايير الفنية:** على المحاسب أن يراعي في تصرفاته قواعد السلوك المهني، وأن يلتزم في أدائه لواجباته المهنية بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4- قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب:

من خلال المبادئ التي تم ذكرها يمكن أن نستخلص قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب، والتي تعتبر الحد الأدنى للسلوك الأخلاقي للمحاسب في أثناء أدائه لواجباته المهنية. وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب مبوبة طبقا للمبادئ الأخلاقية التي انبثقت القواعد منها، وهي:¹⁷

أ- **قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الثقة:** وتتمثل في كل من: الالتزام بالصدق والشفافية في عرض المعلومات، والمحافظة على السرية، وتجنب استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة من أجل نفع شخصي أو لمجاملة الغير.

ب- **قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ المشروعية:** وتتمثل في كل من: الوفاء بمسؤولياته أمام الله عز وجل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أداء خدماته المهنية

ج- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الموضوعية: تتمثل في كل من: عدم قبول هدايا، أو وضع نفسه في موقف يؤثر على استقلاله وصدقه مثل وجود علاقات عائلية أو شخصية مع العميل، وعدم تحديد الأتعاب بشكل مشروط أو احتمالي.

د- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الكفاءة المهنية: تتمثل في التأهيل العلمي والعملية المناسب، وعدم القيام بعمل إلا أن يكون قادراً عليه، وإتقان العمل بما يتفق مع المعايير الموضوعية، وتخطيط العمل والإشراف عليه.

هـ- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ السلوك الإيماني: وتتمثل في استشعار مراقبة الله عز وجل وحسابه يوم القيامة، والإخلاص، والوفاء بالعقود، والمحبة والأخوة في الله لتحقيق التعاون، وأن يكون قدوة حسنة للغير.

و- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ السلوك المهني والمعايير المهنية، وتتمثل في الالتزام بتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة، والعناية التامة بالأعمال، وعدم الإخلال بالواجبات المهنية أو اللجوء إلى الخداع والتضليل ودفع عمولات للحصول على العملاء ومراعاة حقوق الزمالة.

ثالثاً: دعم أخلاقيات مهنة المحاسبة للحكومة في البنوك الإسلامية

لقد أصبحت الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسب مؤثر مهم تقاس به مستويات الأداء في البنوك، خاصة بعد تلك الفضائح المالية التي سبق ذكرها والتي كان سببها والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها المؤسسات على مستوى العالم وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات لمهنة المحاسبة والمراجعة دعماً لقواعد الحوكمة بالمؤسسات المالية.

1- أثر السلوك الأخلاقي للمحاسبين على حوكمة البنوك الإسلامية

يتعرض الكثير من المحاسبين القانونيين لضغوط كبيرة تمارس عليهم من قبل المساهمين والدائنين والأطراف الأخرى التي تتأثر بالأداء المالي لتلك الشركات. ولعل أفضل مثال على تلك الضغوط، الفضائح المالية التي حدثت مؤخراً، فمثلاً عملاق الطاقة شركة Enron وهي الفضيحة الأعظم في تاريخ الاقتصاد العالمي، ثم جاءت فضيحة شركة worldcom للاتصالات، لتليها بعد ذلك الفضيحة الأحدث والتي لن تكون الأخيرة لشركة zerox المتخصصة في آلات النسخ، وتشير أصابع الاتهام في أسباب تلك الفضائح إلى شركة آرثر اندرسون¹⁸.

ولم تكن Arthur Andersen في محاولتها لإعاقه العدالة الشركة الوحيدة من شركات التدقيق الخمس الكبرى في أمريكا التي تواجه مشاكل قضائية، حيث أن شركات التدقيق المتبقية متورطة بقضايا مدنية وتحقيقات فدرالية. وإضافة إلى انهيار الشركات مؤخراً، يمكن تفسير التغير الملحوظ في الرأي العام حول السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بزيادة الوعي حول وجود التضارب في المصالح الناتج عن عمل مدقق الحسابات كمستشار لعملائه¹⁹. فبعد أن كان يتم ترتيب مدققي الحسابات القانونيين تاريخياً بين أكثر المهنيين الذين يوثق بهم، تدنى ترتيبهم بشكل رهيب في الولايات المتحدة مثلاً وذلك خلال فترة زمنية قصيرة من الأشهر بعد انهيار شركة انرون، إذ أظهر المسح الذي قامت به Minority Corporate

Counsel Association and DecisionQuest Gauged Juries حول ردود الفعل تجاه سوء التصرف من قبل المحاسبين القانونيين، أن 73% من الأفراد الذين خضعوا للمسح يعتقدون بأن مدققي الحسابات يفعلون تمامًا ما يأمرهم به عملاؤهم حتى لو تطلب ذلك سلوكًا غير نزيه.

كما نشرت مؤخرًا جريدة USA Today/CNN بأن نسبة مماثلة من المستقصيين يعتقدون بأن التدقيق المالي للشركات الضخمة يخفي وبشكل متعمد معلومات الشركة السيئة عن مستخدمي البيانات المالية. كما بين أيضًا بأن 49% من الذين اقترحوا يؤمنون بأن شركات التدقيق تستحق الكثير من اللوم عن الانهيارات الأخيرة للشركات، بينما يعتقد 29% فقط من المقترعين بأن شركات التدقيق تتحمل القليل من اللوم عن تلك الانهيارات، وبشكل مماثل يعتقد 70% من المستقصيين بأن الممارسات التي أدت إلى انهيار شركة انرون تُمارس أيضًا في الشركات الكبيرة الأخرى، وأعلن في المسح أيضًا بأن 80% من المستقصيين يعتقدون بأن شركة انرون ووردكوم ليست سوى جزء من قمة الجبل الجليدي الذي يمثل الفساد المالي للشركات²⁰.

2- مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية

لقد تم وضع مجموعة من المبادئ الخاصة بالحوكمة، فكانت الأولى سنة 1996 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، بعدها وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية* بماليزيا (IFSB) board سنة 2002 عرض المبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة الشركات المالية الإسلامية الصادر عن في ديسمبر 2002 م، ثم تلتها لجنة بازل سنة 2006 بوضع مجموعة من المبادئ والتي كانت تخص كل من البنوك التجارية وباقي المؤسسات، لتطبق البنوك الإسلامية تلك الصادرة عن لجنة بازل الثانية، و الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمكونة مما يلي²¹:

- ✓ يجب على شركات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتفاقية لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعاليم وتوجيهات السلطات الإشرافية، وقد أوصى المبدأ بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها؛
- ✓ تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليًا والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وقد جاءت التوصية بضرورة قيام البنوك بإنشاء لجنة المراجعة؛
- ✓ يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية ائتمانية اتجاه أصحاب حسابات الاستثمار، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات، وقد جاءت التوصية بأن يتم ذلك من خلال لجنة ضوابط الإدارة؛
- ✓ تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة "احتياطي معدل الأرباح" و"احتياطي المخاطر" والتوصية لمجلس الإدارة حول كيفية استخدامه،

3- أخلاقيات العمل المكون رئيسي لحوكمة البنوك الإسلامية:

أصبحت أخلاقيات العمل والحوكمة عاملين رئيسيين من العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية بل وتحدد تدفقات رأس المال على مستوى العالم، وفي خضم ما يقع من فضائح مالية وما ينتج عنها من قيود على الأعمال والأنشطة، تجد الشركات نفسها مضطرة إلى وضع موثيق صارمة للأخلاقيات من شأنها إرشاد

سلوك أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين.²² حيث توفر الإحصائيات والدراسات الحديثة دلائل قوية على أن الحوكمة الرشيدة للمؤسسات، وسياسات الالتزام بقيم ومبادئ الأعمال تؤدي إلى نجاحها. ففي استقصاءين لماكنزي (استقصاء آراء المستثمر 2002 والاستقصاء العالمي للتنفيذيين 2006) تم سؤال أكثر من 200 مستثمر يديرون أصولاً تبلغ حوالي 02 بليون دولار أمريكي. و4238 تنفيذياً من 116 دولة. أظهر المسح الأول أن المستثمرين مستعدون لدفع مبالغ أكبر للاستثمارات في الشركات التي تتبع مستويات حوكمة عالية، بينما أظهر المسح الثاني أن أكثر من نصف عدد التنفيذيين يعتمدون على العلاقات العامة وجماعات الضغط كاستراتيجيات للتعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية. وأن أكثر من نصفهم يؤمن بأن الاستراتيجيات الفعالة تكمن في وضع سياسات أخلاقية. وفي الالتزام بالشفافية.²³

بنفس الطريقة، واستناداً إلى مقارنة مؤشر فاينانشال تايم لـ 205 شركة. قامت دراستان من معهد المملكة المتحدة لأخلاقيات المهنة تحت عنوان: هل تجزي أخلاقيات المهنة 2003، وهل تجزي الأخلاقيات 2007. بإثبات علاقة إيجابية وطيدة بين أخلاقيات العمل والأداء المالي. فبمقارنة الشركات التي أظهرت التزاماً بقيم ومبادئ الأعمال بتلك التي لم تفعل. بينت الدراسة الأولى أن الشركات التي تتبنى مدونة أخلاق يكون أدائها أفضل. أما الدراسة الثانية، فقد تقدمت خطوات إضافية لتثبت أن الشركات التي تقوم ببرامج للتدريب على كيفية تطبيق مدونة القيم والمبادئ تفوقت في أدائها المالي على تلك التي لم تذهب أبعد من إعلان التزامها بقيم ومبادئ الأعمال.

إذن فالقيم والمبادئ لا تقتصر على اتباع القوانين، وإنما تمتد إلى القيام بالأعمال على نحو صائب. وعلى مستوى الممارسة يعني ذلك إعلاء الفلسفة الأخلاقية إلى حد تكون الشركة معه مستعدة لخسارة أعمالها قبل التنازل عن قيمتها ومبادئها الخاصة. إن الحوكمة الرشيدة للمؤسسات والقيم والمبادئ الأخلاقية الراسخة يمكن اعتبارهما خلفاء في اختيار الفساد والانهيار المالي والإداري للشركات.

4- أهمية القيم ومبادئ الأخلاق في دعم عمل البنوك الإسلامية:

تكتسب القيم ومبادئ الأخلاق أهمية كبيرة في تعزيز ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين في البنك الإسلامي، فهو يعتبر من المواضيع المهمة نتيجة لطبيعة التعاقد الديني في البنك الإسلامي القائم نشاطه على الأمانة وكذلك لقلّة الهيئات الرقابية في الدول الإسلامية، ومما يؤكد أهمية الموضوع أن معظم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية تتركز في الإخلال بالإتفاقات والعقود المبرمة بين الطرفين، وقلّة الإفصاح في المعاملات المالية وتدني المعيارية في العقود والالتزامات، إلى جانب الشكوك في مصداقية تطبيقات بعض المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

وهذه كلها أمور تدل على أهمية القيم والأخلاق في المعاملات المالية، والمتأمل في مسيرة البنوك الإسلامية يجد أنها بأشد الحاجة إلى تطبيق هذه القيم الأخلاقية في أعمالها المختلفة انطلاقاً من المبادئ الإسلامية التي تحكمها، نظراً لأنها صناعة ناشئة وقلّة الضمانات الرقابية للدخول فيها، كما أن المؤسسات الإسلامية لم تصل إلى المستوى المنشود من المعيارية وتنامي الرقابة مما يعزز أهمية القيم والأخلاق، كما يرى البعض أن بعض مؤسسات المصرفية الإسلامية لديها بعض التجاوزات في التعاملات المستندة إلى القيم والأخلاق مثل عدم إبلاغ العميل بالنسبة الكاملة على مبلغ التمويل، حيث تتضمن إعلانات البنوك نسب قليلة في كلفة التمويل، فيما يجد العميل أن النسبة زادت واحتسبت بطريقة تراكمية تعتمد على سنوات تسديد التمويل. وأكدت هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أهمية القيم والأخلاق، حيث ورد في ميثاق الهيئة: أنه بما أن العمل المصرفي الإسلامي مهنة تتأثر بقيم المجتمع وأخلاقه، فإن التأثير ينبغي أن يكون لقيم المجتمع الإسلامي وأخلاقه، وأن يظهر ذلك في التكوين الشخصي، والتأهيل الفني، والمزاولة المهنية للعاملين في المؤسسة في الواقع العملي²⁴.

خلاصة:

كان الهدف من هذا البحث هو التعرف على الدور الذي يمكن أن يؤديه تطبيق معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق حوكمة البنوك الإسلامية، لما تحظى به من اهتمام متزايد نتيجة الفضائح الأخلاقية. وسعياً لدعم البنوك الإسلامية من طرف الهيئة المشرفة عليها من خلال تقديم كل الإرشادات و الموثيق المهنية التي تجعل مهامها واضحة وسهلة من خلال معايير أخلاقيات المهنة المحاسبية وما يمكن أن تدعم به تطبيقات الحوكمة البنوك الإسلامية، وعلى بناء ما سبق توصلت البحث إلى النتائج و التوصيات التالية:

أ- نتائج الدراسة :

- 1- تكتسب مبادئ أخلاقيات مهنة المحاسبة أهمية كبيرة في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية.
- 2- تأثر مبادئ أخلاقيات مهنة المحاسبة على سلوك القائمين بالعمل المحاسبي في البنك الإسلامي.
- 3- إن تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يزيد من ثقة المتعاملين مع البنك الإسلامي.
- 4- يؤدي تطبيق مبادئ أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادر عن الهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الإسلامية.
- 5- يؤدي تطبيق البنك الإسلامي أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ حوكمة البنوك الإسلامية إلى تعزيز قيمة أسهم البنك الإسلامي في السوق المالي.
- 6- يحقق تطبيق البنك الإسلامي أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ حوكمة البنوك الإسلامية ميزة تنافسية للبنك الإسلامي.
- 7- أُلزام المحاسب بميثاق أخلاقيات مهنة المحاسب يزيد من قوة البنك في مواجهة كل التحديات المتعلقة بتطبيق حوكمة البنوك الإسلامية ويجعلها سهلة المنال.

ب- التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات لمن يعمل ويشرف و يسهر على إنجاح البنك الإسلامي:

- 1- تطبيق مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية الصادرة عن لجنة بازل الثانية والثالثة.
- 2- متابعة تطبيق عمليات حوكمة البنك الإسلامي.

- 3- تشكيل مجلس إدارة مشكل من الخبرات و المهارات العلمية وتكوينه من اللجان الضرورية لأنجاح مهما مجلس الإدارة
- 4- التحلي بالشفافية و الإفصاح عن كل عمليات البنك الإسلامي لما لذلك من أهمية للأطراف ذات المصلحة
- 5- متابعة تطبيق موثيق الاخلاق الموضوعة من طرف الهيئات المشرفة على العمل المصرفي الإسلامي.
- 6- تخصيص دورات تكوينية لكل المحاسبين العاملين و تحسيسهم بأهمية هذه الموثيق في تحقق حوكمة البنوك الإسلامية.
- 7- دعوة الباحثين المتخصصين بالعمل المصرفي الإسلامي للبحث والتحري عن أدوات تسهل تطبيق موثيق الاخلاق في كل المؤسسات المالية الإسلامية.

المراجع والإحالات:

- 1 Beltratti, Andrea (2005) *The Complementarity between corporate governance -3: and corporate Social Responsibility, the Geneva Papers* doi: 10.1057/palgrave.gpp.2510035
- 2 متولي، طلعت عبد العظيم، "دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية"، مجلة التجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول العدد الأول، 2006م.
- 3 Gowthorpe, C. Amat,O.(2005), *Creative Accounting : Some ethical Issues of . Macro- And Micromanipulation, Journal of Business Ethics, Vol.57, No.1?PP.55-64.*
- 4 حمادة، رشا (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 26، العدد الثاني.
- 5 محمد عبد الحليم عمر، "الأخلاق الإسلامية والمحاسبة"، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 15-16 أبريل 2000، ص 7-9.
- 6 حسين حسن شحاتة، "أساسيات المحاسبة المهنية وعمل المحاسب في مجال التطبيق"، ص 26.
- 7 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: قسم الأخلاقيات"، البحرين، 2007، ص 2.
- 8 حسين حسن شحاتة، "المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق"، مكتبة التقوى، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 138-139.
- 9 المرجع السابق، ص 139.
- 10 إبراهيم يوسف القرعاني، "ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية في التمويل الإسلامي"، الندوة العلمية الدولية (الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية للتمويل الإسلامي بين المثال والواقع، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المعاملات المالية إسرا، كوالامبور، ماليزيا، 2 أكتوبر 2013، ص 16.
- 11 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: قسم الأخلاقيات"، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- 12 أسامة عبد المنعم السيد علي، "مدى التزام مدققي الحسابات بالميثاق الأخلاقي للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة ميدانية لعينة من مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 30، 2012، ص 322.
- 13 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: قسم الأخلاقيات"، مرجع سابق ذكره، ص 8.
- 14 المرجع السابق، ص 9.
- 15 أسامة عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص 323.
- 16 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص 10.
- 17 محمد عبد الحليم عمر، "الأخلاق الإسلامية والمحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.
- 18 محمد مطر، "مصير مهنة تدقيق الحسابات بين مفهومي تضارب وتوافق المصالح"، المدقق، العدد 51، آب 2002، ص 3.
- 19 David, Dwares; and Melissa, McGuane, *Attorneys Talk About Representing Accountants in the Era of Enron and Other Corporate Scandals, The CPA Journal, March, 2003.*
- 20 عبد الحليم محمود كراجة، "مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها - دراسة ميدانية"، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004، ص 63.
- * مجلس الخدمات المالية الإسلامية: هو هيئة دولية تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).
- 21 المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، الحوكمة والامتثال في المصارف الإسلامية، بتصرف، ص: 25. متاح على الرابط: http://www.cibafi.org/ControlPanel/Documents/Standard/Pdf/IFSB4_2007.pdf تاريخ الاطلاع: 26-03-2015 المرجع السابق، ص: 25.
- 22 جون سوليفان، "أخلاقيات العمل: المكون الرئيسي لحوكمة الشركات"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، جانفي 2006، ص 1.
- 23 جون سوليفان، "البوصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وأداب المهنة، وحوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، 03 مارس 2008، فرنسا، ص 14.
- 24 نورة أحمد مصطفى، "البعد السلوكي والأخلاقي لمبادئ الحوكمة رؤية إسلامية"، على الموقع الإلكتروني <http://fiqh.islamssag.com/NwsDtails.aspx?id=4734> يوم: 09-15-2014 على الساعة 16.50

دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات
- حالة الجزائر -

*the role of banc assurance in the development and revive the insurance
market - The case of Algeria -*

د. عادل زقيرير

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي / الجزائر

Email : Adel0728@gmail.com

Received: 09/10/2016

Accepted: 11/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، و يواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويسهم في دعمها والمحافظة على استقرارها. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض هذا الدور الهام للتأمين في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى البحث حول أحد مداخل تطوير سوق التأمينات وهو ما يعرف بصيرفة التأمين. وهي عبارة عن عملية استخدام علاقات العملاء في البنك لبيع منتجات التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة. وفي بعض البلدان المتقدمة كان له تأثير كبير على تطوير حجم المبيعات، وتحقيق حصص سوقية تزيد عن 50 في المائة في الحياة وأكثر من 10 في المائة في غير الحياة. على النقيض من ذلك، في البلدان المتقدمة الأخرى كان لها تأثير أقل بكثير. كما أن فوائدها الإستراتيجية بالنسبة للبلدان النامية ذات نطاق واسع. تتناقص هذه الورقة إمكانية مساهمة صيرفة التأمين في النمو والاستقرار لسوق التأمينات. محاولين بذلك الوصول إلى توصيات موضوعية قابلة للتطبيق العملي، تسهم بتنمية وتطوير قطاع التأمين في الجزائر عن طريق صناعة التأمين المصرفي.

الكلمات المفتاحية: التأمين – صيرفة التأمين – سوق التأمينات – التوزيع.

Abstract: *The insurance sector is considered one of the most important pillars of world financial services. It accompanies, supports and helps in stabilizing other economic activities. This study tries to illustrate the important role of insurance in the economic activity . In addition, it searches about a one entries of the developing of insurance what called Bancassurance. It means the process of using a bank's customer relationships to sell life and non-life insurance products. In some developed countries it has had a dramatic impact on developing sales volumes, attaining market shares in excess of 50 percent in life and more than 10 percent in non-life. By contrast, in other developed countries it has had much lower impact. Its strategic benefits to developing countries are wide ranging. This paper discusses the potential of bancassurance to contribute to the growth and the stability of the insurance market; and it is trying to reach applicable objective recommendation that contributes in the development of the insurance sector in Algeria through bancassurance industry .*

Key Words : *The insurance – bancassurance - the insurance market - distribution*

تمهيد:

يمثل قطاع التأمين أحد القطاعات الحساسة في اقتصاد الدول، وذلك نظرا للأمان الذي يوفره سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، حيث يتيح لهذه الأخيرة التوسع في أنشطتها الحالية أو الخوض في أنشطة جديدة كانت تحجم عليها لأنها قد تكون محفوفة بالمخاطر. وبذلك يساهم التأمين في توسيع ونمو الأنشطة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق أصبح من الأهمية بما كان البحث من المداخل والآليات التي من شأنها تطوير قطاع التأمين لتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني. وبالنسبة لحالة الجزائر، وأمام النمو الضعيف لقطاع التأمين فيها ومساهمة الجد محدودة في اقتصادها، أصبح لزاما البحث عن استراتيجيات جديدة تسمح بتطوير قطاع التأمين ودعم دوره الحيوي في استقرار وتوسع الأنشطة الاقتصادية. ومن بين هذه الاستراتيجيات ما يطلق عليه صيرفة التأمين التي انتشرت في عديد من دول العالم وتنامت حصتها من سوق التأمينات. وتعكس صيرفة التأمين تعاون كل من البنك وشركة التأمين لتقديم منتجات تأمينية عن طريق شبكة توزيع مصرفية. وهو ما يعني فتح منافذ تسويقية جديدة لمنتجات شركات التأمين لصالح عملاء البنوك بالشكل الذي يؤدي إلى إعاش سوق التأمينات، وهو الأمر الذي نحاول بحثه من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور صيرفة التأمين في تطوير وإعاش سوق التأمينات في العالم؟ وما هو الحال بالنسبة للجزائر؟ ولغرض الإجابة على هذا التساؤل، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى جزئين وهما:

- الجزء الأول: صيرفة التأمين (التعريف والتجارب، النماذج، المزايا والعيوب)
- الجزء الثاني: صيرفة التأمين في الجزائر.

الجزء الأول: صيرفة التأمين (التعريف والتجارب، النماذج، المزايا والعيوب)

أولا - تعريف صيرفة التأمين وأهم التجارب العالمية: تعتبر هذه الأنشطة من الأنشطة المستحدثة للبنوك في ظل ما يعرف بالتأمين المصرفي Bancassurance، وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في فرنسا عام 1971 للتعبير عن بيع منتجات تأمينية عن طريق وساطة شبكة مصرفية، حيث تم عقد اتفاق توزيع بين القرض الليوني والمجمع الطبي الفرنسي، واقتصر هذا المفهوم على التوزيع فقط¹. وبصفة عامة يقصد بصيرفة التأمين "توفر منتجات التأمين والمصارف عبر قناة توزيع مشتركة تجمع بين قاعدة العملاء لدى كل من المصارف وشركات التأمين"². وقد مثلت هذه الصناعة أحد جوانب الجدال السماح للبنوك باختراق التأمين على الحياة (ودخول شركات التأمين في مجال الخدمات المصرفية)، وسيتم عرض أهم التجارب العالمية لصناعة التأمين المصرفي فيما يلي:

1. التجربة الأوروبية في صيرفة التأمين: حيث تختلف نسب حصة التأمين المصرفي من سوق التأمينات بين الدول، وذلك حسب تشدد أو بساطة الإجراءات التنظيمية التي تتعلق بالمنتجات التأمينية، أو درجة التعارض بين مصالح البنوك ومصالح شركات التأمين. وفي معظم البلدان الأوروبية، فإن حصة البنوك في توزيع منتجات كل من التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة مستمرة في النمو، وكما زاد إشراك البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى في توزيع التأمين (أي التأمين المصرفي)، وتختلف منتجات التأمينية اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى تأمين الدائن (حماية الدفع)، تميل صيرفة التأمين إلى أن تكون أقوى في مجالات الاستثمار ذات الصلة بالحياة، كالتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث المنزلية ولكنها عموما أقل فعالية في تحليل أنواع المنتجات الأخرى وهي الحوادث والمرض، والصحة وحماية الدخل، والتأمين على السيارات، بالإضافة إلى مدخرات التقاعد. وتعتبر البنوك هي الأكثر أهمية من بين الموزعين في البرتغال وإسبانيا وتركيا، وأضعف عموما في ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة. كما قد تواصل ازدهار التأمين المصرفي في فرنسا على الرغم من محدودية حصة البنوك في التوزيع في بعض الأسواق بسبب مزودين آخرين بخدمات التأمين، مثل صناديق التأمين التبادلي. وعلاوة على ذلك، ناضلت المؤسسات المصرفية في

- إيطاليا لإحراز تقدم في مجال التأمين ليشمل التأمين على السيارات، كما تقدم البنوك الروسية خدمة التأمين مع قروض تمويل السيارات والتأمين ضد حوادث الحريق أو السرقة التي تتعرض لها.³
- 2. تجربة الدول الأمريكية في صيرفة التأمين:** فقد شكلت هذه القضية محور الجدل الدائر بشأن تحرير النظام المالي الأمريكي. فبعد أن منع القانون الأمريكي Glass Steagall الصادر سنة 1933 البنوك وشركات التأمين من ممارسة صيرفة التأمين، جاء قانون تحرير الخدمات المالية، وبعد إصدار قانون (Gramme - Leach Billey) 1999 تم إزالة قيود أكثر. وفي البرازيل، فإن القانون يجعل من إلزامية مشاركة وكيل معتمد في أي عملية بيع التأمين. كذلك شركات التأمين والبنوك في بعض الأحيان لديها سماسرتها الخاصة. ولكن كانت البنوك قادرة على أن تظهر أنشطة سوق التأمين منذ 1970. وفي الأرجنتين، تملك البنوك حصصا في شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد، حيث أن مبيعات منتجات التأمين على الحياة من قبل البنوك في تطور. ومع ذلك، فإن قنوات التوزيع التقليدية ما زالت تهيمن على السوق. وفي الشيلي، يجيز التشريع بيع منتجات التأمين من خلال الشبكة المصرفية منذ عام 1997. في المكسيك، قد لعبت البنوك دورا هاما في إنشاء صناديق التقاعد، في أعقاب إصلاح 1997. ومنذ ذلك الحين، شكلت العديد من شركات التأمين الأجنبية الشراكات مع البنوك المحلية.⁴
- 3. التجربة الآسيوية في صيرفة التأمين:** كما أن دول الهند وشرق آسيا بما فيها اليابان، تايلاند وكوريا الجنوبية تسير ببطء وحذر نحو السماح بالاندماج والمساهمات المتبادلة بين البنوك وشركات التأمين. فقد شهدت هذه الدول درجات متفاوتة للصلات بين البنوك وشركات التأمين، فعلى المستوى الأدنى يمكن للبنك ببساطة أن يبيع منتجات التأمين نيابة عن شركات تأمين فرعية كوكيل وفي هذه الحالة تكون المخاطرة محدودة جدا، أو يمكن أن يملك البنك شركة تأمين (أو حصة في شركة تأمين دون ممارسة رقابة أو سيطرة). أما على المستوى الثاني الأعلى فإنه يمكن الدمج بشكل أكثر وثاقة بين أنشطة التأمين البنكية فتقوم البنوك بإصدار بوالص التأمين وتحظى بحصة في عمليات شركة التأمين بشكل مباشر.⁵
- 4. التجربة العربية في صيرفة التأمين:** أول المبادرات الجدية في هذا المجال تعود إلى عام 2000 عندما اندمج بنك البحرين والكويت مع شركة التأمين البحرينية الكويتية في البحرين لتوزيع المنتجات التأمينية ذات العلامة التجارية Secura (أساسا المنازل والسيارات) من خلال شبكة بنك البحرين والكويت وتتولى البنوك مركز القيادة في معظم الدول العربية بسبب مميزات الحجم والقاعدة الرأسمالية وشبكة التوزيع لديها في معظم الدول، كثير من البنوك إما تملك شركة تأمين أو لديها أسهم فيها وهذا ما يولد قناة متكاملة لتقديم خدمات التأمين المصرفي في الدول العربية. والجدير بالذكر أن دورة تطوير إنتاج منتجات التأمين قصيرة جدا، ومن السهل إدخال منتج تأمين أو منتج مصرفي أو منتج مشترك بينها بناء على الحكم الحصري للشركات المعنية، ولا يوجد سلطة تنظيمية حصرية للتأمين في المنطقة العربية إذ أن مسائل التأمين تتولاها وزارة الاقتصاد والتجارة في معظم دول المنطقة أما البنوك فإنها تراقب ويشرف عليها من قبل البنوك المركزية، غير أنها تبقى هادئة بالنسبة للإجراءات والقيود التي يجب أن تنظم عملية تطوير وتنمية قطاع التأمين المصرفي، بالإضافة إلى ذلك فإن القوانين المحلية في معظم دول المنطقة العربية لا تمنع البنوك من توزيع المنتجات التأمينية للزبائن، رغم هذا لا تزال حصة التأمين المصرفي في الدول العربية متدنية وهذا بالنظر إلى أن المعدل الحالي الذي لا يتجاوز 1% لتغلغل شركات التأمين في بيع برامج التأمين على الحياة في دول الشرق الأوسط. ومن هنا تكمن إمكانات قطاع التأمين المصرفي في رفع إمكانية دخول سوق التأمين ومن ثم رفع نسبة مساهمة قطاع التأمين العربي في الناتج المحلي الخام، وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية.⁶
- ويوضح الجدول رقم (1) حصص صيرفة التأمين من سوق التأمينات على الحياة وعلى غير الحياة، والتي بلغت نسبة معتبرة في بعض الدول مما يشير إلى مدى تغلغل البنوك في نشاط التأمين.

الجدول رقم (1) حصص صيرفة التأمين من سوق التأمينات على الحياة وعلى غير الحياة في بلدان مختارة

		منتجات التأمينات على الحياة				منتجات التأمينات على غير الحياة			
		صيرفة التأمين	وكلاء التأمين	السماسرة	بانعين آخريين	صيرفة التأمين	وكلاء التأمين	السماسرة	بانعين آخريين
أمريكا	الولايات المتحدة	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.		n.a.	n.a.	n.a.
	كندا	négligeable	18,0	74,0	80	1,0	60,0	34,0	5,0
	البرازيل	13,3	n.a.	71,6	n.a.	55,0	n.a.	30,	n.a.
	المكسيك	10,0	25,0	50,0	15,0	10,0	←	90,0	→
	الشيلي	18,8		81,2		13,0	←	87,0	→
أوروبا	المملكة المتحدة	10,0	04,0	54,0	32,0	20,3	10,0	65,0	5,0
	فرنسا	9,0	35,0	18,0	38,0	64,0	7,0	12,0	17,0
	ألمانيا	12,0	75,0	22,0	9,0	24,8	27,1	39,4	8,7
	إيطاليا	1,7	84,2	7,6	6,5	59,4	19,9	9,4	11,7
	إسبانيا	7,1	39,5	28,3	25,2	71,8	15,4	5,4	7,4
	بلجيكا	6,1	10,1	65,6	18,2	48,0	3,2	26,5	22,3
	البرتغال	10,0	60,7	26,7	12,6	88,3	6,9	1,3	3,5
	بولندا	0,6	58,2	15,7	25,5	14,4	39,7	4,3	41,6
	تركيا	10,0	67,5	7,8	14,7	23,0	30,1	0,8	46,2
آسيا	اليابان	n.a.	92,9	0,2	7,0	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
	كوريا الجنوبية	4,0	49,7	0,9	45,4	8,5	←	91,5	→
	الصين	n.a.	45,4	2,0	52,6	16,3	←		→
	تايوان	n.a.	62,0	30,0	8	3	11,7	6,6	48,7
	ماليزيا	10,0	23,0	23	27	45,3	49,4	2,4	2,9
أستراليا		n.a.	21	74,0	5	43	←	57	→

Source: Swiss Re Sigma, "Bancassurance: emerging trends, opportunities and challenges"; No. 5/2007, p: 1

ثانيا - نماذج التأمين صيرفة التأمين: تأخذ صيرفة التأمين أشكالا مختلفة تختلف من بلد إلى آخر. ومع ذلك، فإن النماذج الرئيسية الثلاثة هي: اتفاق التوزيع، المشروع المشترك والاندماج الكامل، ويتضمن الجدول رقم (2) وصف كل نموذج ومزاياه وعيوبه، والدول التي ينتشر فيها أكثر.

الجدول رقم (02): النماذج الرئيسية لصيرفة التأمين حول العالم

الدول التي فيها النموذج أكثر انتشارا	العيوب	المزايا	الوصف	
الولايات المتحدة الأمريكية - ألمانيا - المملكة المتحدة - اليابان - كوريا الجنوبية.	افتقار المرونة لبعث منتجات جديدة. إمكانية اختلاف ثقافتى المنظمين.	تبدأ العمليات بسرعة. ليس هنا رأسمال مستثمر. (أقل تكلفة)	يلعب البنك دور الوسيط لشركة التأمين	اتفاقية التوزيع
إيطاليا - إسبانيا - البرتغال - كوريا الجنوبية.	صعوبة الإدارة على المدى الطويل.	انتقال الخبرات.	يعقد البنك شراكة مع شركة تأمين واحدة أو أكثر.	المشروع المشترك
فرنسا - إسبانيا - بلجيكا - المملكة المتحدة - أيرلندا.	استثمار كبير.	نفس الثقافة لدى المنظمين.	خلق إضافة جديدة.	الاندماج الكامل

Source : Marjorie Chevalier ; Carole Launay et Bérangère Mainguy, **La Bancassurance (Analyse de la situation de la Bancassurance dans le monde)** ; Focus est une publication du Groupe 05 ; La recherche publiée en site Web suivant : SCOR ; Paris ; France ; Octobre 2005 ; p: http://www.scor.com/images/stories/pdf/library/focus/Life_Focus_102005_FR.pdf (Consulté le : 2012/09/24)

ثالثا - مزايا صيرفة التأمين: حيث تعود مزاولة أنشطة التأمين المصرفي بعدة مزايا سواء على مستوى البنوك أو مستوى شركات التأمين أو مستوى العملاء أو حتى على مستوى المنظمين، وسنعرض هذه المزايا تباعا على النحو التالي:

1. مزايا صيرفة التأمين على مستوى البنوك: تكسب بنوك قطاع التجزئة دخلها من الفرق بين أسعار الفائدة التي تقبض على الإقراض وتلك التي تدفع للودائع. غير أن تزايد المنافسة في السوق يرمي بثقله بشكل كبير على هوامش الفائدة للبنوك في حين مخاطر الائتمان هو دائما مصدر قلق لها. ونتيجة لذلك، تتطلع البنوك بشكل متزايد إلى العمولات والرسوم من بيع منتجات التأمين لاستكمال الأرباح الأساسية. كما تنظر إلى التأمين المصرفي كخطوة لتشكيل سوبر ماركت مالي ضمن مؤسسة واحدة تخدم جميع الاحتياجات المالية لعملائها. وهناك فائدة محتملة هو الحد من تقلب العائد على حقوق المساهمين نتيجة لعدم وجود التزام بين التأمين ودورات ربحية البنوك. وهكذا فإن التأمين المصرفي جذاب بالنسبة للبنوك لأنه يمكن لها:

- تأمين تيار إضافي وأكثر استقرارا للدخل من خلال التنويع في التأمين والحد من اعتمادها على هوامش الفائدة كمصدر رئيسي للدخل.
- تقليل المخاطر القائمة على متطلبات رأس المال لنفس المستوى من الإيرادات.

- ج. السعي نحو توفير الخدمات المالية المتكاملة المصممة لدورة حياة العملاء.
- د. يتم الاحتفاظ بصناديق الأموال لدى شركات التأمين على الحياة، التي تستفيد أحيانا من مزايا ضريبية.⁷
- هـ. استخدام أفضل وأكثر فاعلية لشبكة الفروع (وللموظفين في بعض الحالات)، وزيادة الإنتاجية، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات جديدة للعميل دون زيادة كبيرة في المصاريف الثابتة، فيتم بالتالي توزيع التكلفة الثابتة على عدد أكبر من المنتجات بكلفة هامشية محدودة.
- و. زيادة الحصة السوقية للبنك من جراء استقطاب العملاء والحفاظ عليهم من خلال عرض منتجات أكثر تنوعا وأكثر تكاملا، وبالتالي زيادة ولاء العملاء للبنك من خلال زيادة عدد المنتجات التي يستخدمها العميل.
- ز. تحسين القدرات التنافسية في سوق الخدمات المالية واكتساب مهارات جديدة.
- ح. عرض منتجات متنوعة وحلولا أكثر تكاملا على العميل بالنسبة لاستثماراته متوسطة وطويلة الأجل، حيث يتجه العملاء إلى الابتعاد عن الودائع لصالح منتجات التأمين وصناديق الاستثمار ذات المردود الأعلى مما يؤدي للحفاظ على هذه الشريحة من العملاء وعلى حصة من سوق المدخرات طويلة الأجل.⁸

2. مزايا صيرفة التأمين على مستوى شركات التأمين: إذ تمثل القدرة على استغلال القواعد الضخمة لعملاء البنوك الحافز الرئيسي. وتعتبر قاعدة العملاء الواسعة التي تمتلكها البنوك مثالية للتوزيع الشامل في سوق المنتجات. من ناحية أخرى، يمكن لشركات التأمين الاستفادة من اتساع هذه القاعدة لتصنيف العملاء المحتملين بالتفصيل وفقا لاحتياجاتهم وقيمهم. مع زيادة التطور في عمليات التأمين المصرفي، يمكن أن تركز بعض شركات التأمين على الجزء ذو الملاءة المالية المرتفعة من تلك العمليات، والتي تقدم إمكانات أكبر للعمل إدارة الثروات. وبصرف النظر عن القدرة على الاستفادة من مجموعات عملاء جدد، والهروب من التكلفة العالية للحصول عليهم، هناك سبب آخر دفع شركات التأمين للنظر في قنوات بديلة، وفي بعض الحالات، يمكن أن تعمل مع بنك قوي كفريق واحد يستطيع مساعدتها لتمويل تطوير الأعمال الجديدة وتعزيز الثقة العامة في شركة التأمين. باختصار، تتجذب إلى شركات التأمين إلى صيرفة التأمين لأنها تمكنها من:⁹

- استغلال قاعدة عملاء البنوك الضخمة.
- تقليل اعتمادها على الوكلاء التقليديين من خلال الاستفادة من مختلف القنوات التي يملكها البنوك.
- مشاركة الخدمات مع البنوك.
- تطوير منتجات مالية جديدة أكثر كفاءة بالتعاون مع الشركاء في البنوك.
- إنشاء سوق بسرعة دون الحاجة إلى بناء شبكة من الوكالات.
- الحصول على رأس مال إضافي من البنوك لتحسين الملاءة المالية وتوسيع الأعمال التجارية.

3. مزايا صيرفة التأمين على مستوى العملاء: والذين يتحقق لهم ما يلي:¹⁰

- إمكانية وصولهم إلى كل من الخدمات المصرفية ومنتجات التأمين من خلال البنك.
- يتم تخفيض تكاليف التوزيع من قبل البنك بالنسبة لشبكة التوزيع التقليدية، ويمكن للمستهلك، أكثر من مرة، الاستفادة من منتجات التأمين بأسعار أكثر جاذبية مما كانت عليه في الشبكات التقليدية. ويتم تبسيط طرق دفع الأقساط، فهي مأخوذة مباشرة من حساب مصرفي.
- قد توفر العلاقة التي تكون موجودة بين العملاء والبنك أفضل ملائمة بين احتياجات العميل والردود التي يتم إجراؤها.

للتلخيص، يمكن أن نقول أن العملاء ينتهزون الفرصة لشراء منتجات التأمين غير المكلفة في كثير من الأحيان، مع دفع أقساط تلاءم احتياجاتهم (معظم الوقت، أقساط شهرية) وسهولة الحصول عليها من شبكة النظام المصرفي الأكثر كثافة بشكل عام من وكالات التأمين.

4. مزايا صيرفة التأمين على مستوى المنظمين: والذين يشكل التأمين المصرفي تحديات كبيرة بالنسبة لهم. فقدرة المؤسسات المالية على التنويع في القطاعات الأخرى ينبغي أن تساعد على خفض مستوى المخاطر النظامية الكامنة. كما سوف تستفيد من البنوك ذات الدخل المنخفض في حين يمكن لشركات التأمين الحصول على رأس مال إضافي محتمل لتعزيز مستويات الملاءة المالية الخاصة بها.¹¹

رابعاً - عيوب صيرفة التأمين : والتي يمكن التطرق إليها من خلال:¹²

1. من وجهة نظر البنك: بالرغم من المزايا التي يستفيد منها البنك عند دخوله الى جانب شركات التأمين لتقديم بعض الخدمات، إلا أن هذا التوجه له سلبيات بالنسبة للبنك نذكر منها:

- أ. قد يتم بيع منتجات التأمين على حساب بعض المنتجات المصرفية من ودائع وصناديق الاستثمار غير أن هذا الأمر يبقى أفضل لدى البنك من تحول العميل إلى مؤسسة أخرى .
- ب. إن دخول البنك في مجال تأمين الحوادث يتطلب مهارات وموارد مختلفة عن تلك المتوفرة لدى البنك، من تدريب وتأهيل للموظفين، واستثمارات مالية كبيرة وإدارة جيدة للمخاطر رغم المنافسة الشديدة والعوائد المتدنية لهذه الفروع مما يجعل العملية غير مجدية من وجهة نظر مالية .
- ج. لم تتوصل الدراسات إلى البرهان بشكل قاطع أن العملاء يفضلون نظام التأمين المصرفي (السوبر ماركات المصرفي) خاصة مؤسسات وقطاع الأعمال بشكل عام .

2. من وجهة نظر شركة التأمين: والتي نوجزها في النقطتين الموالتين:

- أ. دخول البنوك مجال التأمين قد يدفع بعضها إلى تأسيس شركات تأمين خاصة بها.
- ب. قد يبقى ولاء العميل للبنك وليس لشركة التأمين، وقد يزداد هذا الولاء بارتفاع عدد المنتجات التي يفتنيها العميل من البنك.

خامساً - عوامل نجاح صيرفة التأمين: والتي تتطلب تضافر الجهود بين البنك وشركة التأمين، وأهم هذه العوامل:¹³

1. إرادة اعتماد وتطوير صيرفة التأمين كخيار استراتيجي، يبدأ من أعلى الهرم الإداري وينسحب على كافة المستويات في المؤسسة، وينبغي أن تكون الإستراتيجية المعتمدة متوافقة مع رؤية وثقافة البنك، وأن تتكامل خدمات التأمين وخدمات البنك الأخرى.
2. فريق عمل مشترك لديه الصلاحية والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتخطيط متزامن بين الأقسام المختلفة في البنك وشركة التأمين.
3. خطة تدريب وإعلام على كافة المستويات، وتدريب مكثف للموظفين المعنيين.
4. تقديم خدمات تأمين بسيطة غير معقدة تلبي احتياجات العملاء، خاصة إذا كان البيع يتم من قبل موظفي البنك.
5. وضع قواعد بيانات فعالة ومرنة وخطة بيع محددة وتحديد شرائح العملاء المستهدفة ومعرفة حاجاتها.
6. تفهم واحترام الاختلاف بين فلسفتي وثقافتي البيع المصرفية والتأمينية، وتحديد نظام عمولات ومكافآت عادل ومدروس، يتمتع بالوضوح والشفافية، تفادياً لأي احتكاك بين موظفي البنك وبائعي شركة التأمين خاصة من وجهة مقارنة موظفي البنك رواتبهم بعمولات البائعين، ومن جهة خوف موظفي البنك من أن يأتي الاكتتاب في التأمينات الاستثمارية على حساب الودائع المصرفية أو منتجات البنك الأخرى .
7. متابعة دقيقة لنتائج بيع الخدمة، وخدمة مميزة ما بعد البيع خاصة في حالة إدارة المطالبات، وإلا انعكس الأمر سلبيًا على علاقة المصرف بعميله.

الجزء الثاني: صيرفة التأمين في الجزائر

يعتبر نشاط صيرفة التأمين في الجزائر من بين الأنشطة الحديثة التي تجسد صورة التحالف بين البنوك وشركات التأمين، وهذا بغرض تأمين أكبر قدر كفاءة من النشاط والارتقاء بمكانة نشاط التأمين في الجزائر.

أولا - قطاع التأمينات في الجزائر (البنية - بعض المؤشرات - المنتجات): يحتوي هذا القطاع على 25 شركة تأمين عمومية وخاصة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (01) بنية قطاع التأمينات في الجزائر إلى غاية 2017/03/04



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لمجلس الوطني للتأمينات، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance> (تاريخ الزيارة: 2017/03/04)

أما فيما يتعلق بالمنتجات التي تقدمها شركات التأمين الناشطة في سوق التأمينات الجزائرية، فهي تتمثل فيما يلي:¹⁴

1. التأمينات الإجبارية، وتشمل:

- التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية.
- تأمين المسؤولية المدنية في المجال الرياضي.

- ج. التأمين الإجباري لتسليم المنشآت العمومية.
د. تأمين المسؤولية المدنية في مجال البناء.
هـ. تأمين المسؤولية المدنية المهنية في المجال الطبي.

2. تأمين المخاطر الخاصة، والتي تشمل:

- أ. المخاطر المتعلقة بمنفعة الحياة الخاصة، وتشمل: التأمين متعدد المخاطر للمساكن وتأمين السيارات.
ب. المخاطر المتعلقة بأنشطة الحياة المهنية.

3. تأمين الأشخاص، ويشمل:

- تأمين السفر والمساعدة.
– تأمين التقاعد المكمل.
– تأمين الحوادث الفردية.

وبعد التعرف على مختلف المنتجات التأمينية التي توفرها سوق التأمينات الجزائرية، تجدر الإشارة إلى تطور قطاع التأمينات، وذلك خلال الفترة (2010-2015)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): الإنتاج حسب فروع التأمين في الجزائر خلال الفترة (2010-2015) الوحدة آلاف د.ج

التطور %	2015	2014	التطور %	2013	2012	التطور %	2011	2010	
0.2	118102066	117908415	5	23911483	22782103	8.1	18777626	17358088	تأمين المخاطر
-	91.8	93.2	-	90.3	90.5	-	93.9	89.5	الحصة السوقية ب %
23	10582557	8600659	7.3	2556541	2382405	39.4-	1230058	2033057	تأمين الأشخاص
-	8.2	6.8	-	9.7	9.5	-	6.1	10.5	الحصة السوقية ب %
1.7	128684623	126509073	5.2	26468324	25164509	3.2	20007684	19391145	السوق المباشر
40.3	2133463	1521003	-	1327368	-	70.6	426021	249799	القبولات الدولية
2.2	130818086	128030076	-	27795691	-	4	20433705	19640944	إجمالي السوق

Source :Conseil National des Assurances, rapport de conjoncture 4ème trimestre 2011, 2013,2015 (www.cna.dz)

- من خلال الجدول نلاحظ تطور قطاع تأمين الأشخاص بنسبة 10.3% خلال الفترة (2010-2015) في المتوسط، وتعتبر حصة هذه القطاع ضعيفة، ويعزى ذلك إلى:
- الذهنيات أو العراقيل التي يعرفها بعض المؤمنين أو لأمر تنظيمية، منها عدم تجديد عقود التأمينات مثلما حدث لفرع التأمين على النقل والبناءات.
 - غياب ثقافة التأمين.
 - الوازع الديني والذي أدى بالعديد من الأفراد إلى الإحجام عن الإقبال على التأمين مما أدى إلى بطء نمو سوق التأمينات، وهذا في ظل قلة تواجد شركات تأمين تكافلي تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

على الرغم من هذا، فمن المرجح أن يعرف قطاع التأمين تطورا أكبر في المستقبل القريب عقب لجوء شركات التأمين إلى إبرام اتفاقيات مع البنوك تتمثل في بيع البنوك المعنية لخدمات تأمين معينة إلى الخواص لحساب شركة تأمين. وهذا ما نتطرق إليه على نحو أكثر تفصيل فيما تبقى من هذه الورقة البحثية.

ثانيا- العلاقة بين البنوك وشركات التأمين في الجزائر: يحظر التشريع الجزائري على غير وحدات القطاع المصرفي القيام بالخدمات والأعمال المصرفية، أو منح الائتمان إلا في حدود ضيقة، كما يحضر على البنوك التجارية ممارسة أنشطة التأمين كما هو محدد في المادتين 110 و 114 من قانون النقد والقرض بحيث هناك فصل واضح في التشريع الجزائري بين مهام ووظائف البنوك التجارية ومهام ووظائف المؤسسات المالية الأخرى وعلى رأسها شركات التأمين. وبالرغم من هذا الفصل الواضح في مهام ووظائف كل من البنوك وشركات التأمين إلا أننا نجد بعض الترابط بينهما، ويتجلى ذلك من خلال مساهمة البنوك التجارية العمومية في رأس بعض شركات التأمين في الجزائر كاستثمار لهذه البنوك حيث نجد:¹⁵

1. مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري في رأس مال الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX).
2. المساهمة المشتركة بين البنوك العمومية والدولة في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار (CAGCI)، والتي تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان قروض الاستثمار الموجهة للأفراد والمؤسسات.
3. المساهمة المشتركة بين البنوك العمومية والدولة في شركة ضمان القروض العقارية (SGSI)، وهذا لتقديم الضمانات للبنوك لكي تقدم قروضا عقارية.
4. تعديل وتوسيع أنشطة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتشمل العمليات المتعلقة بالفلاحة وتطويرها، وهو المؤسسة المصرفية الجزائرية الوحيدة التي تمارس خدمات تأمين الأخطار المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري.
5. مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأس مال البنك العربي للتعاون بنسبة 5%، وهو بنك أجنبي خاص.

ومن الجدير بالذكر، أنه قد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007، والذي أتاح إمكانية إنشاء شبائيك للتأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع ويتم تحديد النسب القصوى لعمولة التوزيع بقرار من الوزير المكلف بالمالية، وتتصرف هذه الهيئات بصفة وكلاء لشركات التأمين¹⁶.

ثالثا - الاتفاقيات المبرمة بين شركات التأمين والبنوك الجزائرية، وأفاقها المستقبلية: هناك جهود مبذولة كثيرة تعكس الاهتمام بصيرفة التأمين في الجزائر، حيث تم إبرام عدة اتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك جسدت هذا الاهتمام، وقد كانت بعض الاتفاقيات نوعا ما ناجحة وتتمثل في:

1. الشركة الوطنية للتأمينات والبنك الوطني للتوفير والاحتياط (SAA/CNEP BANQUE) التأمين في إطار صندوق الضمان (le fonds de garantie): قام صندوق التوفير والاحتياط سنة 1998 بإنشاء صندوق الضمان المرتبط إداريا بديرية تحصيل الحقوق الذي يضمن تحصيل القروض في حالة وفاة المدين، وألية عمل الصندوق تقتضي أن المقترض يدفع مبلغا جزافيا يقدر ب 3600 دج مهما يكن مبلغ القرض وبذلك يضمن دفع المبلغ الجزافي المحدد من الصندوق أو اكتتاب وتهدف هذه الاتفاقية عقد تأميني في شركة تأمينية معينة، كما أبرمت اتفاقية بين إلى تأمين عملاء البنك الذين تحصلوا على قروض في حالة الوفاة أو العجز التام والدائم حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التأمينية لصالح طالبي القرض في شبائيكه البنكية

مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتتب كما يمكن للبنك أن يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفقا لنظام محدد مسبقا تبين الاتفاقية النقاط التالية:

- طريقة وكيفية الإذعان للعملاء.
- مدة الاتفاقية.
- بداية ونهاية الضمانات وكيفية تغييرها.
- تحديد الخطر المراد التأمين منه.
- طرق دفع الأقساط التأمينية.
- المخاطر المضمونة والمخاطر الغير مضمونة.
- كيفية التعويض في حالة وقوع الخطر.
- كيفية حساب الأقساط التأمينية الصافية في حالة ارتفاع درجة الخطر المضمون.
- كيفية تكوين الملفات في حالة وقوع الحوادث.
- عمولة التسيير للمنتج التأميني. 17

2. القرض الشعبي الجزائري والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CPA/ CAAR): فقد اتفق كل من هما شهر جويلية 2009 عملية توزيع منتجات التأمين عبر فروع البنك طبقا للاتفاقية الموقع عليها في ماي 2009 بين المؤسستين الماليتين وتجسد الشروع في هذه العملية بعد التوقيع على بوليصة التأمين من مختلف المخاطر المرتبطة بالسكن والتي ستكون متوفرة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري وتأمين مؤقت الوفاة وتأمين القرض كمرحلة أولى وأكد مسئولوا المؤسستين أنه سيتم توسيع هذه المجموعة من المنتجات كمرحلة ثانية إلى تسويق تأمين السفر إلى الخارج وتأمين الجماعة والتأمين الفردي للحوادث. والأثر الإيجابي المتوقع على مستوى النشاط من الموظفين، وتطوير التأمين المصرفي، والتي تعتمد على استراتيجيات التسويق والاتصالات اتجاه كل من الشخصية والمهنية، ويهدف أيضا إلى تحسين وتنويع الخدمات والمنتجات المقدمة لهذه الفئة من العملاء. 18

3. بنك البركة الجزائري وشركة التأمين التكافلي سلامة (BARAKA / SALAMA): فقد شرع البنك سنة 2011 في تسويق منتجات التأمين التابعة لشركة التأمين التكافلي سلامة على شبكته الوطنية، وتمثل المنتجات المطروحة لزبائن البنك في التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وكذا التأمين على الأخطار الشاملة للسكن، كما سيوسع البنك قائمة المنتجات التي يطرحها لزبائنه بعد حصول فرع التأمين على الحياة التابع لشركة التأمين التكافلي سلامة للتأمين في إطار مطابقة عملياتها مع الشروط الجديدة لوزارة المالية الخاصة بالفصل بين نشاط التأمين على الأخطار والتأمين على الحياة الذي دخل حيز التنفيذ بداية من العام 2007. مما سمح للبنك بالاتجاه رأسا نحو عملاء لطرح منتجات تأمين تتوافق مع الشريعة الإسلامية والمتمثلة في التأمين التكافلي الذي أصبح مطلوبا بقوة من قبل شريحة واسعة من المتعاملين الاقتصاديين ومن الزبائن العاديين للبنك، خاصة بعد أن أصبح التأمين ضد الكوارث الطبيعية إلزاميا بقوة القانون منذ كارثة زلزال بومرداس أو فيضانات باب الوادي.

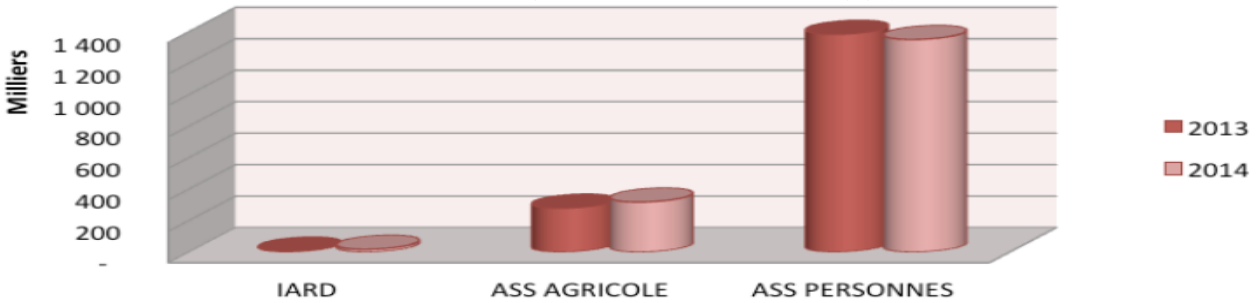
4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك وكارديف (CNEP BANQUE / Cardiff Assurance): فقد البنك بإبرام اتفاقية شراكة مع شركة التأمين كارديف وهي هيئة فرعية للتأمين تابعة للمجموعة المصرفية الفرنسية بنك باريس الوطني وذلك يوم 2008/03/25، لتعد الشراكة الأولى من نوعها في الجزائر، والتي ستكون محدودة في البداية حيث تقتصر على توزيع منتجات Cardiff El-Djair عبر وكالات البنك، على

أن تتطور هذه الشراكة بسرعة إلى إنشاء بنك تأميني متخصص، وقد تعهدت Cardiff بتطوير المنتجات المصممة خصيصا لعملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، وبصورة أساسية في مجال المعاشات التعاقدية ومنتجات مدخرات التأمين على الحياة، وسيرتكز التوزيع مبدئيا على تأمين المقترضين من البنك (الحياة والموت، عدم القدرة على العمل والبطالة) ثم سيجري توسيعها لتشمل منتجات أخرى كالتأمين على الحياة، وتأمين حماية الحسابات والمنتجات ذات الصلة بالسكن كتأمين الرهن العقاري والتأمين من الكوارث الطبيعية. 19

5. CARDIF El Djazair مع BNP Paribas و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك.
6. شركة AXA للتأمين مع كل من بنك الخليج الجزائر، سوسيتي جنرال الجزائر، البنك الوطني الباريسي، والبنك الخارجي الجزائري.
7. شركة SAA للتأمين مع كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.
8. شركة CAAR للتأمين مع كل من البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.
9. شركة CAARAMA للتأمين مع كل من القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري والمؤسسة العربية المصرفية.
10. شركة CAAT للتأمين مع بنك البنك الخارجي الجزائري.
11. شركة TRUST للتأمين مع بنك TRUST.
12. شركة AMANA للتأمين مع كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري. 20

وبالنسبة لتطور صيرفة التأمين في الجزائر، فقد بلغ حجم المبيعات 1.7 مليار دج في عام 2014، محافظا بذلك على مستوى الإنتاج مقارنة مع عام 2013، مع زيادة طفيفة قدرت بنسبة 1.02%. حتى مع وجود انخفاض بنسبة 2.4%، تمثل شركات التأمين على الأشخاص 80.1% من إجمالي إنتاج صيرفة التأمين ويتم إنشاء الباقي من قبل شركات التأمين على الأخطار، والتي يمثل التأمين الفلاحي 94.7% من إنتاجها. وفي السنة المالية 2014، بلغت العمولات المدفوعة للبنوك إلى 265 مليون دج. 21

الشكل رقم (2): تطور صيرفة التأمين في الجزائر حسب الفروع



Source: le Conseil National des Assurances, La Revue de L'ASSURANCE, N°14/ Juillet à Septembre 2016, P:11

خلاصة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية، وقفنا مدى أهمية الدور الكبير الذي يؤديه نشاط التأمين في اقتصاديات الدول، وهو الأمر الذي يبقى مرهونا بمدى تطور قطاع التأمين فيها، كما لاحظنا كيف اخترقت البنوك نشاط التأمين تحت عنوان ما يعرف بـ "صيرفة التأمين"، والتي تعود بمزايا عديدة على كل من البنوك

وشركات التأمين بالشكل الذي يخدم مصالحها، وهو ما شكل دعامة أساسية لتطوير وإنعاش سوق التأمينات، وهو ما عكسته الحصص المتنامية لصيرفة التأمين من هذه الأسواق.

وفي ظل النمو الضعيف لسوق التأمينات في الجزائر، وبروز صيرفة التأمين كآلية للتعاون المشترك بين البنوك الجزائرية وشركات التأمين الوطنية أو حتى الأجنبية، قمنا بدراسة واقع صيرفة التأمين في الجزائر لنصل إلى مجموعة من النتائج.

– نتائج الدراسة:

فمن خلال التطرق إلى واقع صيرفة التأمين في الجزائر، نجد أن هذه الصناعة لا زالت غير متطورة بالشكل الذي يرجى منها لتطوير سوق التأمينات، وهذا لوجود عدة عوائق نذكرها فيما يلي:

1. أول العوائق يتعلق أساسا بعدم وجود ثقافة تأمين متطورة لدى العديد من الأشخاص وقلة الوعي بمدى أهمية المزايا التي تعود عليهم إذا ما اتخذوا قرارات لاقتناء منتجات تأمينية، كما يجسد ضعف المستوى التعليمي لدى البعض وانعدامه لدى البعض الآخر حجر عثرة أمام تطور قطاع التأمين في الجزائر.

2. ضعف الدعامة القانونية التي تستطيع أن تكفل تطوير أنشطة البنوك الجزائرية نحو شمولية العمل المصرفي، والتي تضم صيرفة التأمين.

3. قصور الاستراتيجيات المتعلقة بتبني فلسفة التأمين المصرفي والموضوعة من قبل صانعي القرار في كل من البنوك وشركات التأمين، وضعف الاعتقاد من قبل هؤلاء بضرورة التعاون المشترك لتطوير صيرفة التأمين، بالشكل الذي يخدم مصالح البنوك ومصالح شركات التأمين على حد سواء.

4. ضعف المنافسة على صعيد كل من السوق المصرفية والسوق التأمينية نتيجة وجود شبه احتكار من طرف البنوك وشركات التأمين العمومية، بحيث لم تشهدا بعد انفتاحا حقيقيا على المنافسة خاصة الأجنبية منها والتي من شأنها تزويد الساحة المالية الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب إدارية حديثة ومتطورة، بالشكل الذي من شأنه إنعاش سوق التأمين في الجزائر.

5. إضافة إلى ذلك نلاحظ الافتقار إلى الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة على الأساليب الحديثة المتعلقة بعمليات التأمين بصفة عامة والتأمين المصرفي بصفة خاصة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في عدم مواكبة المستجدات العالمية التي تطرأ على أسواق التأمين في العالم، خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات توزيع المنتجات التأمينية ذات جودة تنافسية وبأقل تكلفة.

وعلى ضوء النتائج السابقة، أصبح لزاما علينا البحث عن عوامل إنجاح تجربة التأمين المصرفي لتطوير وإنعاش سوق التأمين في الجزائر، والتي تمتد على عدة أصعدة تشمل محيط الدولة والبنوك وشركات التأمين والعملاء الحاليين والمقترضين، وهو ما يتم عرضه على شكل مجموعة من التوصيات.

توصيات الدراسة: نعتقد أنه يمكن تطوير صيرفة التأمين بالجزائر بالشكل الذي يساهم في تطوير وإنعاش سوق التأمينات، إذا ما أخذ بجملة من توصيات، والتي نقسمها إلى قسمين:

أ. توصيات تتعلق بالبيئة الخارجية للبنوك وشركات التأمين: والتي تشمل:

1. إصدار قوانين ومراسيم لتدعيم الساحة المالية الجزائرية، والتي تخدم تنوع أنشطة البنوك الجزائرية بالشكل الذي يعكس شمولية العمل المصرفي من جهة، وكذلك إصدار قوانين ومراسيم أخرى، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007، والذي تمت الإشارة إليه سابقا، على أن تراعي هذه القوانين الجديدة التطورات الحديثة في ميدان صيرفة التأمين وتسمح بإعطاء بعد آخر لهذه الصناعة في الجزائر يتعدى اتفاقيات التوزيع إلى نماذج أخرى كنموذج الاستثمار المشترك والاندماج الكامل. كما يجب الحرص على أن تتضمن هذه القوانين والمراسيم عدم تعارض المصالح بين البنوك وشركات التأمين أو الحد منه، وذلك لتفادي عرقلة نمو سوق التأمينات بالجزائر. ومن المفيد هنا الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا الميدان، لأن ذلك من شأنه تفادي أوجه القصور في تلك التجارب، وتنتأى ذلك عن طريق:

- إرسال بعثات إلى الخارج للاطلاع عن كثب على تلك التجارب، سواء في الدول الغربية، أو حتى الدول العربية على غرار الدول الشقيقة تونس والمغرب.
- زيادة عدد الفعاليات من مؤتمرات وندوات وطنية ودولية التي تناقش الأطر القانونية للأنشطة المصرفية والتأمينية، وهو ما قد تلعب الجامعات الوطنية دور كبير فيه، وذلك شريطة الحرص على تقديم الدعوات لصانعي القرار المصرفي والمالي لحضور هذه الفعاليات.
- 2. السعي حول الانفتاح نحو السوق المصرفية والتأمينية الأجنبية، خاصة البنوك وشركات التأمين التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتقديم تخفيضات ضريبية، وهو ما يسمح بما يلي:
 - تعزيز المنافسة في مجال تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية، وبأقل تكلفة وبجودة تنافسية عالية.
 - جلب تلك شريحة من العملاء المفترضين أولئك من يحجمون عن التعامل مع البنوك وشركات التأمين التقليدية بسبب الوازع الديني.
- 3. بناء ثقافة تأمينية لدى الفرد تجعله أكثر وعيا بمزايا وفوائد التأمين، وممكن أن يتم ذلك عن طريق زيادة الاهتمام بالتكوين الجامعي في اقتصاديات التأمين.
- II. توصيات تتعلق بالبيئة الداخلية للبنوك وشركات التأمين، والتي تشمل:
 1. تأهيل وتشجيع الموارد البشرية العاملة بالبنوك وشركات التأمين، وهو ما يسمح بتنمية وظائفهم الإدارية، وينتأى ذلك من خلال:
 - أ. تشجيع التكوين والتدريب عن طريق الدورات والتربصات التكوينية والتدريبية سواء داخل الوطن أو خارجه، ما يساهم في تحسين قدرة العاملين على تطوير طريقة أداءهم لوظائفهم بشكل أكثر فعالية وكفاءة، فكما هو معلوم أن الاحتكاك بمن هم أكثر خبرة وتجربة يؤدي إلى انتقال الخبرات والمعارف المالية، ويجب الحرص على أن يشمل التكوين والتدريب طرق إدارة المخاطر وإعداد الأنظمة المحاسبية للعمليات المالية.
 - ب. تشجيع موظفي البنوك وشركات التأمين بإقامة نظام تحفيزي أحسن للأجور، وذلك من خلال:
 - تامين المسؤولية ومنح أجر مقابل الاضطلاع بها.
 - ربط الترقية بالتكوين وتحسين المردودية.
 - الإسراع في وضع نظام ترقية مرتبطة بالاستحقاق.
 - تكثيف علاقة المردودية مع المجهود الفردي.
 2. وضع إدارة مخاطر مؤهلة، والتي تعمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تعزيز القدرة على قياس كافة أنواعها وعلى التنبؤ بها، وكل ذلك في ظل نظام معلوماتي يربط بين البنوك وشركات التأمين قادر على تحديد كل المعلومات المتاحة عن حجم المخاطر التي قد تعترض تنفيذ خطط توزيع المنتجات التأمينية.
 3. إقامة إدارة تسويقية فعالة، والتي تسمح بتحسين الممارسات التسويقية داخل البنوك وشركات التأمين الجزائرية، وتعزز من القدرة على تلبية رغبات العملاء وحل مشاكلهم مع توفير البدائل لهم، كما يجب استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال فيما يعرف بالتسويق الإلكتروني عبر الإنترنت في التعريف بالمنتجات التأمينية، والذي يعتبر أحد مفاتيح نجاح صيرفة التأمين.
 4. الإسراع في إرساء قواعد الحوكمة داخل البنوك وشركات التأمين الجزائرية، وذلك بغرض تعزيز أطر الرقابة الداخلية والخارجية على الأداء، مع مراعاة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يكفل تعزيز ثقة الجمهور في البنوك وشركات التأمين على حد سواء.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن نجاح صيرفة التأمين في أداء دورها في تطوير و إنعاش سوق التأمينات في الجزائر مرهون بمدى استيعاب مسيري البنوك وشركات التأمين لمزايا صيرفة التأمين، والتي لن تحقق إلا إذا توحدت الرؤى حول صيرفة التأمين وتم بناء ثقافة مشتركة حولها، مما يساعد على وضع خطط تعاون مشترك تضمن عدم التعارض في المصالح بين البنوك وشركات التأمين.

المراجع والإحالات:

- 1 Marjorie Chevalier et al, *La Bancassurance (Analyse de la situation de la Bancassurance dans le monde)* ; Focus est une publication du Groupe SCOR ; France ; Octobre 2005 ; p: 02 ; La recherche publiée en site Web suivant : http://www.scor.com/images/stories/pdf/library/focus/Life_Focus_102005_FR.pdf (Consulté le : 24/09/2012)
- 2 هشام البساط، صيرفة التأمين، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج: 2 الجديد في التمويل المصرفي، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص: 456.
- 3 *International Private Medical Insurance Magazine: Travel Insurance News, Private Medical Insurance, Health Insurance News*; LONDON; 18 January 2012. http://ipmimagazine.com/?option=com_content&view=article&id=466:bancassurance-in-europe&catid=35:private-medical-insurance-news&Itemid=57 (Consulté le : 24/09/2012)
- 4 Marjorie Chevalier ; Carole Launay et Bérangère Mainguy, *op.cit* ; p : 10
- 5 طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 207 – 208.
- 6 مجلة اتحاد المصارف العربية، صناعة التأمين المصرفي في الشرق الأوسط، العدد: 249، بيروت، لبنان، سبتمبر، 2001، ص: 30.
- 7 Bente Corneliu - Ghilimei Elena, *BENEFITS OF BANCASSURANCE, working papers* ; pp: 85-86
- 8 هشام البساط، مرجع سابق، ص: 457-456
- 9 Bente Corneliu - Ghilimei Elena, *op.cit*, p : 86
- 10 Marjorie Chevalier ; Carole Launay et Bérangère Mainguy, *op.cit* ; pp :06-07
- 11 *Ibid*, p : 08
- 12 هشام البساط، مرجع سابق، ص: 459-458
- 13 نفس المرجع السابق، ص: 460
- 14 الموقع الإلكتروني لمجلس الوطني للتأمينات، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:
(تاريخ الزيارة: 2012/09/25) http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=989&Itemid=254
- 15 عبد القادر بريش- محمد حمو، آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية دراسة حالة SAA و - CNEP/Banque، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، أيام 11 - 12 مارس 2008، ص: 13.
- 16 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 2007/05/22، المتضمن إنشاء شبائيك تأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، العدد 35 الصادر في 2007/05/23.
- 17 عبد القادر بريش- محمد حمو، مرجع سابق، ص: 16.
- 18 <https://www.caar.dz/index.php/bancassurance> (Consulté le : 04/04/2017)
- 19 http://www.cnepbanque.dz/fr/pdf/nouveau_cnepnews.pdf (Consulté le : 04/04/2017)
- 20 le Conseil National des Assurances, *La Revue de L'ASSURANCE*, N°14/ Juillet à Septembre 2016, P:11
- 21 *Ibid*, p : 11

محددات الهيكل المالي في المؤسسات البترولية الوطنية

- دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات العاملة في منطقة حاسي مسعود للفترة (2009-2014)-

determinants of the financial structure in the national petroleum firms

- Applied study sample of firms which work in Hassi Messaoud during 2009-2014

أ. قمو سهيلة
جامعة ورقلة / الجزائر
/

أ.د. بكاري بالخير
جامعة ورقلة / الجزائر
bbekkari@yahoo.fr

Received: 09/10/2016

Accepted: 12/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الأكثر تأثيرا في اختيار الهيكل المالي المناسب في المؤسسات البترولية الوطنية، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في الربحية، السيولة، معدل النمو، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، حجم المؤسسة، عمر المؤسسة، وهيكل الأصول؛ أما المتغير التابع فيتمثل في الهيكل المالي المعبر عنه بنسبة الديون إلى الأموال الخاصة، وتشكلت عينة دراستنا هذه من ستة (06) مؤسسات بترولية وطنية متواجدة بمنطقة حاسي مسعود خلال الفترة 2009-2014؛ ولمعالجة هذا الموضوع فإننا اعتمدنا القوائم المالية لهذه المؤسسات وكذا برنامجي التحليل الإحصائي (data panel, spss) وبرنامج الجداول الإلكترونية xlstat 2009. **الكلمات المفتاحية:** هيكل مالي، نسب مالية، هيكل رأس المال، أموال خاصة، استدانة، مردودية، حجم المؤسسة.

Abstract:

This study aimed to identify what are the determinants that influence the choice of

An appropriate financial structure in the national petroleum firms, was where the independent variables in profitability, liquidity, growth rate, financial rentability, economic rentability, size of the firm, the age of the firm, and assets tangibility, and the variable It is to the financial structure.

The sample was adopted in the study is six petroleum national firms located Hassi Messaoud area during the period 2009-2014, in order to address this issue we relied on the financial statements of these firms and programs for statistical analysis of data panel, spss and spreadsheet software Xlstat 2009.

Key Words : *Financial structure, financial ratios, capital structure, private funds, borrowing rentability, the size of the firm.*

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها تعظيم الأرباح وتحقيق الاستمرارية بالإضافة إلى خلق القيمة، وهذا لا يتحقق إلا في ظل إدارة مالية محكمة مسؤولة على تحديد الهيكل المالي للمؤسسة الذي يعد لبنة نجاحها ونموها، هذا ما جعل من مسألة تمويل المؤسسة الاقتصادية وتصميم هيكلها المالي إحدى المواضيع الأساسية ضمن مجال الإدارة المالية، والتي تشكل موضوع جدل بين المختصين منذ أكثر من نصف قرن، في العالم عامة ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، حيث تكرر نداء رجال الإدارة المالية إلى الحاجة الملحة لاستكمال ما بدأه مودكلياني وميلر وغيرهما منذ سنة 1958.

ومن هذا المنطلق اهتم الباحثون بدراسة الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية الذي يتباين من واحدة لأخرى، لأنه يوجد أمام المؤسسة في الوقت الراهن مصادر تمويل متعددة تختلف في خصائصها وشروط الحصول عليها، حيث تختار هذه المؤسسات من بين البدائل تبعا لجملة من المعايير أو المحددات الكمية والكيفية، والتي هي الأخرى تختلف حسب طبيعة ونوعية المؤسسة.

فمن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على الهيكل المالي لمجموعة من المؤسسات البترولية الوطنية العاملة في مدينة حاسي مسعود، والتعرف على أبرز المحددات التي تؤثر في قرارات التمويل بهذه المؤسسات محل الدراسة.

1- إشكالية الدراسة :

اعتمادا على ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيس التالي:

ما هي المحددات الأكثر تأثيرا في اختيار الهيكل المالي لدى المؤسسات البترولية الوطنية العاملة في منطقة حاسي مسعود ؟

2- أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف هذه الدراسة في جملة من النقاط أبرزها ما يلي:

التعرف على أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركات البترولية باعتبارها قطاعا رائدا في الجزائر؛

تحديد أهم محددات الهيكل المالي المناسب للمؤسسة البترولية الوطنية؛

تحديد مدى سلامة القرارات التمويلية في المؤسسة البترولية الوطنية؛

التعرف على أهم المتغيرات المالية التي تؤثر على الهيكل المالي للمؤسسات البترولية الوطنية؛

الوصول إلى نموذج يفسر تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة على الهيكل المالي بالمؤسسات البترولية الوطنية محل الدراسة خلال الفترة 2009-2014.

3- حدود الدراسة :

1-الحدود المكانية : تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من المؤسسات البترولية الوطنية الموجودة بمنطقة حاسي مسعود.

2-الحدود الزمنية : الفترة التي اعتمدها في هذه الدراسة هي ما بين سنة 2009 وسنة 2014، أي مدة ستة سنوات.

5- الدراسات السابقة :

5-1 دراسة زغود تبر 2009¹ : مذكرة ماجستير بعنوان (محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في الجزائر)، أما عينة الدراسة فكانت عينة عشوائية من المؤسسات للقطاع الخاص في ولايات الجنوب الشرقي للجزائر (ورقلة، الوادي، الأغواط، غرداية) وعينة عشوائية من المؤسسات الاقتصادية العمومية من بعض الولايات في مناطق الشرق، الغرب، الوسط، الجنوب والجنوب الشرقي للجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، تتمثل في أن كل من المتغيرات : معدل المردودية الاقتصادية، معدل النمو، حجم المؤسسة، هيكل الأصول، تكلفة التمويل، مستوى المخاطر التشغيلية وطبيعة القطاع لها تأثير في تفسير سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كما أشارت النتائج إلى أن نظرية التمويل التسلسلي لها قدرة كبيرة في تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

5-2 دراسة غازي فلاح المومني وعلي محمود حسن 2011² : دراسات العلوم الإدارية المجلد 38، العدد2، 2011 بعنوان : محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان.

وتتمثلت عينة الدراسة في 54 شركة في قطاع الخدمات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة ما بين 1996-2007، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد قرارات المديرين الماليين بالشركات على العوامل الخاصة بالشركة والمتمثلة في (الحجم، هيكل الأصول، العائد على الأصول، معدل النمو) والعوامل الخاصة بالسوق والمتمثلة في (معدل الضريبة، معدل الفائدة، القيمة السوقية للأسهم بسوق رأس المال) في اختيار وتحديد نسبة الدين للشركات.

حيث تم التوصل إلى أن حجم الشركة، هيكل الأصول، ومعدل النمو كان له أثر إيجابي في مقاييس الهيكل المالي، في حين كان لمعدل العائد على الأصول أثر سلبي في مقاييس الهيكل المالي. أما بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالسوق لا تفسر التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي.

5-3 دراسة 2011 Odita et Suji³ : ورقة بحثية بعنوان تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للشركات النيجيرية.

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات النيجيرية غير المالية المدرجة في البورصة، وكانت عينة الدراسة متمثلة في 30 مؤسسة واستخدمت بيانات محاسبية لفترة بين 2004 و2010. وتمثلت نتائج الدراسة المتوصل إليها وجود أثر سلبي للهيكل المالي على الأداء المالي في ظل وجود تكاليف

وكالة أي تتفق مع نظرية الوكالة، وقد توصل الباحثان كذلك إلى أن المؤثرات الرئيسية للهيكل المالي هي دوران الأصول، الحجم، والعمر.

4-5 دراسة Siti Salimah Hussain وآخرون⁴ 2013 : ورقة بحثية بعنوان محددات الهيكل المالي لشركات المنتجات الغذائية بماليزيا.

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة وطبيعتها بين الهيكل المالي والمحددات المتمثلة في كل من الربحية، حجم الشركة، معدل النمو، والأصول الملموسة، والسيولة، للشركات العاملة في قطاع المواد الغذائية بماليزيا، فكانت حجم العينة المطبقة عليها الدراسة متمثلة في 45 شركة في قطاع المواد الغذائية خلال عشر سنوات من 2003 إلى 2012، حيث تمثل المتغير التابع في معدل إجمالي الديون والمتغير المستقل تمثل في محددات الهيكل المالي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل إجمالي الديون وكل من الربحية، معدل النمو، السيولة، والحجم، أما بالنسبة للأصول الملموسة فكانت العلاقة موجبة مع معدل إجمالي الديون.

5-5 دراسة 2013 Aremu, Mukaila Ayanda⁵ : دراسة بعنوان محددات الهيكل المالي في المصارف النيجيرية.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى معدل الرفع المالي مع كل من الحجم، الربحية، المردودية، هيكل الأصول، السيولة، معدل النمو، وضريبة الخدمة، مع الإشارة إلى النماذج ونظريات الهيكل المالي الذي تختاره البنوك النيجيرية. وبناء على ذلك كانت العينة المدروسة مجموعة من البنوك النيجيرية بين الفترة 2006 و2010.

وتمثلت النتائج المتوصل إليها، في أن المحددات الأساسية للهيكل المالي في البنوك النيجيرية والتي تؤثر في الرفع المالي هي كل من الحجم، التوزيعات، الربحية، الأصول الحقيقية، النمو، خطر التشغيل وضريبة الخدمة.

أولاً: الإطار النظري.

1- مفهوم الهيكل المالي :

تعددت وتباينت تعريفات الهيكل المالي ولعل أشهرها ذلك الذي يعرف الهيكل المالي على أنه : " هيكل مصادر التمويل أو جانب الأصول والأموال الخاصة في قائمة الميزانية"⁶

كما عرف على أنه : " يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب الخصوم وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة، أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية، أو إقتراض، وسواء كانت من مصادر طويلة أو قصيرة الأجل."⁷

من خلال التعريفين السابقين يتضح بأن الهيكل المالي هو البنية المالية للمؤسسة لتمويل جميع أصولها والتي تتشكل من هيكل رأس المال الذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة (قروض طويلة الأجل، أموال خاصة، وأسهم مختلفة) إضافة إلى الأموال قصيرة الأجل.

2- مكونات الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي للمؤسسة بجملة من المكونات الأساسية والتي تختلف من حيث المصدر والتكلفة والأجل.

أولاً : مصادر التمويل المقترض قصير الأجل⁸

يطلق مصطلح الديون قصيرة الأجل على مجموعة الديون التي تستخدم لتمويل نشاط الاستغلال وتكون قصيرة الأجل أي لا تتجاوز السنة، ويوجد العديد من أنواع الديون في المدى القصير والتي نذكر منها ديون الاستغلال... الخ، ولقد عرف التمويل قصير الأجل على أنه ذلك الالتزام الذي يتوجب سداؤه خلال مدة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة، وتنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين الأول الائتمان المصرفي والثاني الائتمان التجاري.

ثانياً : مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل

تسعى المؤسسات إلى توفير الموارد المالية من مصادر متعددة وبأشكال مختلفة وفقاً للظروف السائدة في الأسواق المالية، وتوجهات إدارتها بشأن تحمل المخاطر من عدمها. وبناء على ما تقدم فإن التمويل المقترض طويل الأجل يعد من مصادر التمويل الأساسية للمؤسسات ومن أهم هذه المصادر القروض طويلة الأجل والسندات.

ثالثاً : مصادر التمويل المملوكة⁹

يمكن القول بأن الهيكل المالي للمؤسسات بشكل عام يتضمن أموال خاصة، وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساسي من المبالغ النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة للبدء بنشاط المؤسسة، وأهم هذه المصادر : الأسهم العادية، الأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة.

3- محددات الهيكل المالي :

تتمثل محددات الهيكل المالي المعتمدة في هذه الدراسة فيما يلي :

أ- **السيولة** : تهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، وذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، ونستخدم لقياس السيولة نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

ب- **الربحية** : تعبر الربحية عن مدى كفاءة قرارات المؤسسة الاستثمارية والمالية، وهي مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة.

ج- **معدل النمو** : العديد من الدراسات في قياس معدل نمو المؤسسة استخدمت معدل نمو المبيعات أو معدل نمو الأصول. وفي هذه الدراسة سوف نستخدم لقياس معدل النمو التغير في رقم الأعمال من سنة إلى أخرى،

لمعرفة إذا كانت المؤسسات البنوكية قيد الدراسة في مرحلة نمو أو لا يكون ذلك من خلال قياس تطور رقم أعمالها.

د- المردودية الاقتصادية : يعتبر مؤشر المردودية من أبرز وأهم المؤشرات المساعدة على اتخاذ القرار التمويلي، كما تعكس قدرة وكفاءة المؤسسة في تحقيق الإيرادات والتحكم في التكاليف وخاصة تكلفة الاستدانة عند الاستخدام المتزايد للديون، وبالتالي نجد المسير المالي يسعى إلى التوفيق بين المردودية والنمو، من جهة أخرى نعتد المردودية الاقتصادية لأن المحلل المالي اهتم أولاً بمردودية الأصل الاقتصادي والتي تقاس بنسبة النتيجة العملياتية بعد الضريبة إلى الأصل الاقتصادي.

هـ- المردودية المالية : تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي ينبغي أن تراعى من أجل أخذ قرار التمويل فهي تقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في النتيجة الصافية المحققة.

و- حجم المؤسسة : هناك العديد من المقاييس التي استخدمت في قياس هذا المتغير منها مجموع الأصول، حجم المبيعات، مجموع الأصول الثابتة، اللوغاريتم الطبيعي للمبيعات، اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول.

ز- عمر المؤسسة : يعتبر عمر المؤسسة من ضمن محددات الهيكل المالي، حيث يمكن التعبير عنه بعدد السنوات التي مضت منذ تأسيس الشركة ومباشرة أعمالها.

ي- هيكل الأصول (الضمانات) : يمثل أحد العوامل الأساسية المحددة لنسبة الاقتراض لأن معظم الدراسات اعتمدت نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، غير أنه في الواقع الجزائري عادة ما تشترط البنوك كضمانات الأصول المادية الثابتة في شكل عقارات (قيم غير منقولة) والتي يمكن أن تكون محل رهن مقابل الحصول على قروض مالية. نفس نوعية الخط

ثانياً: الإطار التطبيقي .

الهدف من هذه الدراسة هو بناء نموذج إحصائي بين المتغيرات المستقلة المؤثرة على الهيكل المالي بناء على نتائج الدراسات السابقة للمؤسسات عينة الدراسة وذلك من خلال إيجاد المعاملات α $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$ بطريقة المربعات الصغرى والتي تهدف إلى إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدئة مربعات الانحرافات بين المشاهدات الفعلية والمقدرة، حيث يكون النموذج المقدر لدالة الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات قيد الدراسة كما هو مبين في المعادلة التالية :

$$y = \alpha + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + \beta_6 x_6 + \beta_7 x_7 + \beta_8 x_8$$

1- مناقشة النتائج المتوصل إليها :

من خلال برنامج (eviews) سنقوم بتقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة البيانات المقطعية (data panal) كونها تتناسب مع بيانات الدراسة وتقدير المعلمات، كما ندعم هذه الدراسة ببرنامج التحليل الإحصائي (spss).

عند معالجة معطيات الدراسة ببرنامج التحليل الإحصائي (spss) كانت النتائج كما يلي :

الجدول (1) : جدول المعاملات

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	,630	,761		,828	,415
X1	-,094	,025	-,701	-3,805	,001
X2	-,190	,178	-,271	-1,071	,294
X3	-,025	,020	-,206	-1,258	,219
1 X4	-,530	,416	-1,719	-1,276	,213
X5	,680	,408	2,921	1,666	,108
X6	,010	,026	,077	,398	,694
X7	-,007	,003	-,370	-2,152	,041
X8	-,215	,192	-1,299	-1,120	,273

a. Dependent Variable : Y

المصدر : مخرجات برنامج (spss)

1-1 معادلة النموذج :

$$Y^* = 0,630 - 0,094 x_1 - 0,190 x_2 - 0,025 x_3 - 0,53 x_4 + 0,68 x_5 + 0,01 x_6 - 0,007 x_7 - 0,215 x_8$$

نلاحظ من خلال جدول المعاملات أن معنوية كل المتغيرات أكبر من 0,05 أي أنه ليس لها دلالة إحصائية ومنه لا تؤثر في المتغير التابع ما عدا x_1 و x_7 فهما يؤثران عكسيا في المتغير التابع (الهيكل المالي).

لقد تم استخراج معامل الارتباط بيرسون لفحص وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والهيكل المالي، وقد وجد من خلال الجدول (2) أن هناك علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والهيكل المالي ، حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,693$) وأن مستوى الدلالة (sig) ($0,013$) هو أقل من ($\alpha=0,05$)، وهذه العلاقة تشير إلى قوة الارتباط بين مجمل النتائج المتحصل عليها من المتغيرات المستقلة والهيكل المالي.

ونلاحظ أيضا بأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والهيكل المالي كانت موجبة، بمعنى أن الزيادة في التركيز على المتغيرات المستقلة مجتمعة يؤدي إلى التأثير على الهيكل المالي ويفسر ما مقداره (48%) من التباين في الهيكل المالي (المتغير التابع) اعتمادا على قيمة معامل التحديد R^2 .

الجدول (2) : جدول تحليل التباين

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	,533	8	,067	2,967	,017 ^b
1 Residual	,584	26	,022		
Total	1,117	34			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X8, X2, X3, X7, x1, X6, X4, X5

من خلال تحليل التباين لـ sig وهي أقل من 0,05 نستنتج بأن النموذج له معنوية إحصائية.

للوصول إلى نتائج التقدير نقوم بالتحليل الساكن ثم التكامل المتزامن ثم نماذج (VAR) حسب تحليل (panel).

أولا : التحليل الساكن

أ-النموذج الأول : نموذج الانحدار التجميعي

يتضح من نموذج الانحدار التجميعي المبين ضمن الملحق 02 أن كل المتغيرات التي اعتمدها لها دلالة إحصائية أي أن كل من السيولة وعمر المؤسسة يؤثران على الهيكل المالي.

$$y = 0,787 - 0,0677x1 - 0,0097x7$$

$$R \text{ squared} = 0.336$$

$$\text{Prob F (statistique)} = 0.001157$$

$$F \text{ (statistique)} = 8,357$$

$$\text{DW stat} = 1,868244$$

ب- النموذج الثاني : نموذج التأثيرات الثابتة

بالنظر للنموذج المقدر الذي يأخذ في الحسبان التأثيرات الثابتة يظهر أن كل من المتغيرين (السيولة، وعمر المؤسسة) ليس لهما معنوية إحصائية، أي ليس لهما تأثير على المتغير التابع (الهيكل المالي)، على عكس الثابت، كما نلاحظ أن معاملات المتغيرات المستقلة لها علاقة عكسية مع المتغير التابع على عكس الثابت الذي له تأثير موجب (أنظر الملحق).

$$y = 0,44 - 0,032x1 - 0,004x7$$

$$R \text{ squared} = 0.544966$$

$$\text{Prob F (statistique)} = 0.001216$$

F (statistique) = 4.790554

DW stat= 2.282435

ويمكن أن تتوزع التأثيرات التي تمثل آثار كافة العوامل الثابتة التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن في المؤسسات البترولية محل الدراسة على النحو التالي :

الجدول (3) : الفروق الفردية في الثابت بين المقاطع

Effect	ENTRPRISE
0.039066	1
0.206727	2
-0.048990	3
-0.074242	4
-0.064083	5
-0.058479	6

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

من الجدول أعلاه يتضح بأن المؤسسات أرقام : 3، 4، 5، 6 وهي (ENSP ، NAFTAL ، ENAFOR) حوض الحمراء) أن قيم التأثيرات فيها سالبة، مما يعني أنه عدم وجود استنادة في هيكلها المالي وعلى العكس من ذلك في المؤسستين : 1 و 2 وهما (GTP ، ENTP) وهذا لا علاقة له بالمتغيرات المستقلة.

ج- النموذج الثالث : نموذج التأثيرات العشوائية

تظهر لنا نتائج تقدير هذا النموذج أن كل من متغيري السيولة وعمر المؤسسة لهما دلالة إحصائية، إضافة للمتغير الثابت أي لها تأثير على الهيكل المالي للمؤسسات البترولية محل الدراسة.

أما قيم المعلمات تدل على أن هناك تأثير عكسي بالنسبة للمتغيرات المستقلة وتأثير إيجابي بالنسبة للثابت.

$$y = 0,65 - 0,051x_1 - 0,0075x_7$$

R squared = 0.20251

F (statistique) = 4.189944

Prob F (statistique) = 0.023903

DW stat= 1.667379

د- اختيار النموذج الأحسن :

وبعد تناولنا للنماذج الثلاثة والمتمثلة في : نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، سنقوم الآن باختيار النموذج الأحسن وذلك باستعمالنا لاختبار (Lagrange multiplier) الذي يستند على الفرضيتين :

H0 : اختيار نموذج التجميعي

H1 : اختيار نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية

حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وعليه سوف نقوم باختيار (Hausman) الذي يستند على الفرضيتين :

H0 : اختيار نموذج التأثيرات العشوائية

H1 : اختيار نموذج التأثيرات الثابتة

نجد أن نتيجة الاختبار ليست معنوية ومنه نختار (H0) أي اختيار نموذج التأثيرات العشوائية، حسب ما تبينه الملاحق ومنه يصبح النموذج المقدر هو نموذج التأثيرات العشوائية من الشكل :

$$y^* = 0,65 - 0,051x_1 - 0,0075x_7$$

ملاحظة : هذا التحليل الساكن لا يصلح إلا للمدى القصير، مما يعني أن هذه المتغيرات قد لا تبقى نفسها أو قد تتغير مساهمتها من وقت لآخر في التأثير على الهيكل المالي للمؤسسات قيد الدراسة.

ثانيا : التكامل المتزامن

1-دراسة الاستقرارية : حيث يتم دراستها على كل من المتغير (y) والمتغيرين (X1, X7)

حسب ما أظهرته النتائج في الملاحق (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) فإننا توصلنا إلى النتيجة التالية :

إن سلسلة المتغير التابع مستقرة عند الفرق من الدرجة الثانية والمتغيرين X1 و X7 يستقران عند الفرق من الدرجة الأولى وعليه فإنه لا يوجد تكامل مشترك بينهم فالعلاقة هنا لا ترقى لأن تكون طويلة المدى وإنما هي قصيرة المدى ويتم البحث عنها باستعمال نماذج (VAR).

ثالثا : نماذج (VAR)

1-اختيار درجة التأخير المثلى : حسب النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل بانل توصلنا إلى أن :

درجة التأثير المثلى وصلت إلى الدرجة الأولى وهذا بحسب ما تشير إليه العلامة (*)، وهو ما يعني أن نموذج (VAR) ستكون فيه درجة تأخير كل متغيراته الداخلية والخارجية بالدرجة الأولى.

2- تقدير النموذج : حسب النتائج في الملحق (14) توصلنا إلى أن :

$$D(Y,2) = -0.200544 D(Y(-1),2) - 0.003818 D(X1(-1)) - 0.013559 D(X7(-1)) + 0.023604$$

من خلال النموذج المقدر عن طريق (VAR) وبالنظر إلى مستوى المعنوية نجد أن المتغيرات المؤثرة في الهيكل المالي عن الفرق الأول هي كالآتي :

- السيولة عند التأخير الأول
- عمر المؤسسة عند التأخير الأول

3- دراسة مساهمة التباين (تفكيك التباين) :

يستخدم تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى في نموذج (VAR) وتبرز أهميته في أنه يعطي الأهمية النسبية أو نسبة مساهمة أثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج ولتلافي مشكلة وجود التأثير المترامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة للنموذج يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Cholesky) الذي وإن كان يتأثر عادة بترتيب المتغيرات، لذلك فإنه يتم إعادة ترتيب المتغيرات في كل مرة لضمان عدم انحيازها.

خلاصة:

- الاستنتاجات :

1- نستنتج أن النموذج الأول ما هو إلا توضيح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من الناحية النظرية حتى يعطي فكرة للباحث؛

2- نستنتج أن المحددين الأساسيين للهيكل المالي للمؤسسات البترولية الوطنية هما السيولة وعمر المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن معامل التحديد في حالة مقبولة، فالمتغيرات المستقلة تفسر لنا ما مقداره 37,62 % من التباين ؛

3- يعود سبب الاختلاف بين نتائج دراستنا المتوصل إليها ونتائج الدراسات السابقة إلى بيئة الدراسة بالإضافة إلى القطاع محل الدراسة؛

4- نستنتج أن الاقتصاد القياسي يتفق مع المواضيع المالية في تحليل النتائج؛

5- نلاحظ وجود إتفاق في تحليل النتائج بين مختلف البرامج الإحصائية المعتمدة في دراستنا.

- النتائج :

كشفت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج التي يمكن أن تنفي أو تثبت الفرضيات التي فرضناها ومن ثم تساعد الباحثين على معرفة العوامل المؤثرة على الهيكل المالي :

- 11- أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد من خلال مصفوفة الارتباطات عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة (الربحية، ومعدل النمو)؛
- 2- تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن المتغيرات المستقلة (محددات الهيكل المالي) ليست مؤثرة على المتغير التابع (الهيكل المالي)، وهي تفسر ما قيمته 33,6 % من متغيرات الهيكل المالي، أما النسبة الأكبر تفسرها متغيرات عشوائية، وهذا ما يجيب على الإشكال الرئيس لهذه الدراسة، كما أوضحت كذلك أن هناك عوامل مالية أخرى تتحكم في السلوك التمويلي لم يتم أخذها بعين الاعتبار وهي تكلفة الاقتراض التي لها أثر كبير على النموذج لأن النظام المالي مغلق في الجزائر، كما لا يتم التصريح بتكلفة الأموال الخاصة والاستدانة؛
- 3- كما بينت نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي أن هناك تأثير لبعض المتغيرات المستقلة أي وجود علاقة لها معنوية إحصائية بين السيولة والهيكل المالي، وأكدت هذه النتائج دراسة (Siti Salimah) كما أكدت النتائج على وجود علاقة عكسية بين الهيكل المالي وعمر المؤسسة؛
- 4- أظهرت النتائج من خلال مصفوفة معاملات الارتباط أن هناك ارتباط له دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة في حد ذاتها مثل السيولة والمردودية الاقتصادية والمردودية المالية وهيكل الأصول؛
- 5- تم التوصل في هذه الدراسة إلى نموذج إنحدار خطي متعدد ووجود متغيرين مستقلين وهما : عمر المؤسسة والسيولة؛
- 6- المتغيرين المستقلين : عمر المؤسسة والسيولة يؤثران عكسيا على الهيكل المالي المعبر عنه بنسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة؛
- 7- تتفق هذه الدراسة مع دراسة وحيدة تناولت متغير عمر المؤسسة وهي دراسة (Odita et Suji)، لكن تختلف معها من حيث اتجاه التأثير على الهيكل المالي.
- الملاحق:

الملحق 01 : مصفوفة معاملات الارتباط

Correlations										
		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	y
x1	Correlation de Pearson	1	-,177	-,111	-,336*	-,338*	,118	-,325	-,410*	-,339*
	Sig. bilatérale)		,301	,519	,045	,044	,491	,053	,013	,043

x2	Corrélation de Pearson	-,177	1	,262	,278	,294	,062	,307	,123	-,101
	Sig. bilatérale)	,301		,123	,100	,081	,718	,069	,474	,557
x3	Corrélation de Pearson	-,111	,262	1	,281	,306	-,125	,143	,227	-,135
	Sig. bilatérale)	,519	,123		,096	,069	,469	,407	,183	,433
x4	Corrélation de Pearson	-,336*	,278	,281	1	,994**	-,270	,185	,965**	-,045
	Sig. bilatérale)	,045	,100	,096		,000	,112	,281	,000	,796
x5	Corrélation de Pearson	-,338*	,294	,306	,994**	1	-,283	,199	,968**	-,035
	Sig. bilatérale)	,044	,081	,069	,000		,095	,245	,000	,838
x6	Corrélation de Pearson	,118	,062	-,125	-,270	-,283	1	-,400*	-,369*	,247
	Sig. bilatérale)	,491	,718	,469	,112	,095		,016	,027	,146
x7	Corrélation de Pearson	-,325	,307	,143	,185	,199	-,400*	1	,208	-,335*
	Sig. bilatérale)	,053	,069	,407	,281	,245	,016		,224	,046
x8	Corrélation de Pearson	-,410*	,123	,227	,965**	,968**	-,369*	,208	1	-,029
	Sig.(bilatérale)	,013	,474	,183	,000	,000	,027	,224		,866
y	Corrélation de Pearson	-,339*	-,101	-,135	-,045	-,035	,247	-,335*	-,029	1
	Sig.(bilatérale)	,043	,557	,433	,796	,838	,146	,046	,866	
* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).										
** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).										

المصدر : مخرجات برنامج (spss)

الملحق 02 : نموذج التجميعي

Dependent Variable: Y

Method: Panel Least Squares

Date: 04/09/16 Time: 23:12

Sample: 2009 2014

Periods included: 6

Cross-sections included: 6

Total panel (balanced) observations: 36

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.017880	0.156962	0.787618	C
0.0021	-3.339027	0.019399	-0.064775	X1
0.0022	-3.316171	0.002946	-0.009771	X7

0.184065	Mean dependent var	0.336221	R-squared
0.180865	S.D. dependent var	0.295992	Adjusted R-squared
-0.853445	Akaike info criterion	0.151755	S.E. of regression
-0.721485	Schwarz criterion	0.759975	Sum squared resid
-0.807388	Hannan-Quinn criter.	18.36201	Log likelihood
1.868244	Durbin-Watson stat	8.357668	F-statistic
		0.001157	Prob(F-statistic)

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

الملحق 03 : نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 04/09/16 Time: 23:13
Sample: 2009 2014
Periods included: 6
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 36

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0436	2.113807	0.208966	0.441713	C
0.1987	-1.316483	0.024224	-0.031890	X1
0.3344	-0.982149	0.003991	-0.003919	X7

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.184065	Mean dependent var	0.544966	R-squared
0.180865	S.D. dependent var	0.431208	Adjusted R-squared
-0.953245	Akaike info criterion	0.136405	S.E. of regression
-0.601352	Schwarz criterion	0.520978	Sum squared resid
-0.830425	Hannan-Quinn criter.	25.15841	Log likelihood
2.282435	Durbin-Watson stat	4.790554	F-statistic
		0.001216	Prob(F-statistic)

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

الملحق 04 : نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/09/16 Time: 23:14
Sample: 2009 2014
Periods included: 6
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 36
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	3.776349	0.172724	0.652265	C
0.0180	-2.489692	0.020572	-0.051219	X1
0.0261	-2.329128	0.003229	-0.007522	X7

Effects Specification			
Rho	S.D.		
0.1904	0.066157		Cross-section random
0.8096	0.136405		Idiosyncratic random
Weighted Statistics			
0.118533		Mean dependent var0.202511	R-squared
0.151379		S.D. dependent var0.154178	Adjusted R-squared
0.639620		Sum squared resid0.139221	S.E. of regression
2.029735		Durbin-Watson stat4.189944	F-statistic
		0.023903	Prob(F-statistic)
Unweighted Statistics			
0.184065		Mean dependent var0.319934	R-squared
1.667379		Durbin-Watson stat0.778623	Sum squared resid

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

الملحق 05 : اختبار (Hausman) لاختيار النموذج الأحسن

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.1848	2	3.376431	Cross-section random

Cross-section random effects test comparisons:

Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.1307	0.000164	-0.051219	-0.031890	X1
0.1244	0.000005	-0.007522	-0.003919	X7

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

الملحق 06 : اختيار درجة التأخير المثلى بحسب نماذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(Y,2) D(X1) D(X7)
Exogenous variables: C
Date: 04/10/16 Time: 22:38
Sample: 2009 2014
Included observations: 18

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-65.09884	-64.97091*	-65.11931	1.05e-32	NA*	589.0737	0
-65.19518*	-64.68345	-65.27703*	9.18e-33*	16.20810	599.4932	1

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

الملحق 07 : تقدير النموذج تبعا لنماذج (VAR)

Bayesian VAR Estimates

Date: 04/10/16 Time: 23:23

Sample (adjusted): 2012 2014

Included observations: 18 after adjustments

Prior type: Litterman/Minnesota

Initial residual covariance: Univariate AR

Hyper-parameters: Mu: 0, L1: 0.1, L2: 0.99, L3: 1

Standard errors in () & t-statistics in []

D(X7)	D(X1)	D(Y,2)	
6.94E-17 (2.0E-17) [3.51308]	-0.093008 (0.35023) [-0.26556]	-0.200544 (0.08442) [-2.37565]	D(Y(-1),2)
-6.94E-18 (4.8E-18) [-1.43138]	-0.020023 (0.08661) [-0.23120]	-0.003818 (0.02057) [-0.18562]	D(X1(-1))
3.47E-18 (1.7E-18) [2.08875]	0.005158 (0.02946) [0.17508]	-0.013559 (0.00705) [-1.92370]	D(X7(-1))
1.000000 (1.5E-17) [6.8e+16]	0.044843 (0.26151) [0.17148]	0.023604 (0.06258) [0.37718]	C
NA	0.015987	0.376276	R-squared
NA	-0.194872	0.242621	Adj. R-squared
3.88E-30	19.35740	1.578081	Sum sq. resids
5.27E-16	1.175870	0.335738	S.E. equation
-4.666667	0.075820	2.815276	F-statistic
	0.052312	0.016940	Mean dependent
	1.075719	0.385784	S.D. dependent
1.000000			
0.000000			

Estimation Method: Least Squares

Date: 04/10/16 Time: 23:25

Sample: 2012 2014

Included observations: 18

Total system (balanced) observations 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	-4.792636	0.148645	-0.712401	C(1)

0.3765	-0.893903	0.039122	-0.034971	C(2)
0.0457	-2.059591	0.007056	-0.014533	C(3)
0.8923	0.136219	0.058884	0.008021	C(4)
0.6053	-0.520746	0.702323	-0.365732	C(5)
0.6282	-0.487824	0.184847	-0.090173	C(6)
0.9845	0.019562	0.033340	0.000652	C(7)
0.8775	0.155024	0.278218	0.043131	C(8)
0.6667	0.433796	1.52E-16	6.58E-17	C(9)
0.8412	-0.201586	3.99E-17	-8.05E-18	C(10)
0.6643	-0.437070	7.20E-18	-3.15E-18	C(11)
0.0000	1.66E+16	6.01E-17	1.000000	C(12)
2.26E-33		Determinant residual covariance		

$$\text{Equation: } D(Y,2) = C(1)*D(Y(-1),2) + C(2)*D(X1(-1)) + C(3)*D(X7(-1)) + C(4)$$

Observations: 18

0.016940	Mean dependent var	0.663473	R-squared
0.385784	S.D. dependent var	0.591360	Adjusted R-squared
0.851446	Sum squared resid	0.246612	S.E. of regression
		2.203595	Durbin-Watson stat

$$\text{Equation: } D(X1) = C(5)*D(Y(-1),2) + C(6)*D(X1(-1)) + C(7)*D(X7(-1)) + C(8)$$

Observations: 18

0.052312	Mean dependent var	0.033759	R-squared
1.075719	S.D. dependent var	-0.173293	Adjusted R-squared
19.00780	Sum squared resid	1.165204	S.E. of regression
		2.708531	Durbin-Watson stat

$$\text{Equation: } D(X7) = C(9)*D(Y(-1),2) + C(10)*D(X1(-1)) + C(11)*D(X7(-1)) + C(12)$$

Observations: 18

2.52E-16	S.E. of regression	1.000000	Mean dependent var
		8.87E-31	Sum squared resid

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

الملحق 08 : دراسة مساهمة التباين (تفكيك التباين)

D(X7)	D(X1)	Period
5.30E-18	-0.145203	1
2.28E-17	-0.026302	2
-4.15E-18	0.006333	3
8.32E-19	-0.001301	4
-1.68E-19	0.000264	5
3.41E-20	-5.34E-05	6
-6.90E-21	1.08E-05	7
1.40E-21	-2.19E-06	8
-2.83E-22	4.43E-07	9
5.73E-23	-8.98E-08	10

المصدر : مخرجات برنامج (eviews)

المراجع والإحالات:

- 1- ز غود تير، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام و الخاص في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2009.
- 2 - غلزي فلاح المومني وعلي محمود حسن محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان، مقال دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.
- 3 - Osuji casmir Chinaemermer and Odita Anthony, *Impact of capital structure on the financial performance of Nigerian firms*, University Asaba Campus Delta State, Nigeria, 2012.
- 4-Siti Salimah Hussain et autres, *The Determinants of Capital Structure for Malaysian Food Producing Companies*, Research Paper.
- 5 -Aremu, Mukaila Ayanda, *Determinants of Capital Structure in Nigerian Banking Sector*, international Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences July 2013
- 6 -عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة العربية، دار الناظوري العلمية، عمان، الأردن، 2009، ص 349
- 7 -محمد أمين عزة الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، 1993، ص 555، 565.
- 8 -محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل و التخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، سنة النشر غير منكورة، ص، ص، 434، 435.
- 9 -ابراهيم منير هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص، ص، 551، 552.

مساهمة التمكين في ترقية الابداع التسويقي للعاملين بمؤسسة الضيافة

- حالة فندق السوفيتال بالجزائر -

La contribution d'empowerment en promotion de marketing créatif des travailleurs avec l'entreprise d'accueil

- cas hôtel Sovital à Alger -

د. الشيخ الداوي

جامعة الجزائر -3 / الجزائر

p.daouicheikh@gmail.com

أ. بوبكر عباسي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر

boubakeur-abbassi@univ-eloued.dz

Received: 15/10/2016

Accepted: 15/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية علاقة تطبيق مفهوم التمكين في صناعة الضيافة، بإيجاد وتنمية الابداع التسويقي في تقديم الخدمات للزبائن (الضيوف)، من قبل العاملين، وخاصة اولئك الذين هم على تماس مباشر بالزبائن (الضيوف). واسقاط ذلك على الواقع الميداني، من خلال دراسة حالة فندق السوفيتال بالجزائر العاصمة ذي الخمس (5) نجوم. ومن خلال التحليل الاحصائي للبيانات الخاصة بواقع تمكين العاملين، وأثره على الابداع التسويقي لهم. التمس هذا البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التمكين والابداع التسويقي للعاملين، اضافة الى وجود عنصر التمكين، لكنه غير مفعّل دائما. وبالتالي تحتاج المؤسسة الى مزيد من الاهتمام بتمكين العاملين على اتخاذ القرارات، بكل حرية في حدود سلطاتهم، لينموا لديهم الحس الابداعي التسويقي في تعاملهم مع الزبائن (الضيوف).

الكلمات المفتاحية: تمكين العاملين، الابداع التسويقي للعاملين، مؤسسة الضيافة.

Résumé:

Ce document traite la relation de l'application de de la notion d'empowerment et le secteur d'accueil, à partir de la recherche et le développement de marketing créatif pour fournir des services aux clients (invités), par les travailleurs. en particulier ceux qui sont directement en contact avec les clients (invités). En l'appliquant sur le terrain à travers l'étude de cas hôtel Sovital à Alger (5) étoiles. Grâce à l'analyse statistique des données concernant la réalité de l'empowerment de travailleurs et son impact sur leur marketing créatif. Cette recherche visait la présence de différences significatives entre l'empowerment et la relation de marketing créatif pour les employés, en plus de l'existence d'un élément d'empowerment, mais il n'est pas toujours activé. Et par conséquent, l'entreprise a besoin d'être plus d'attentive à habiliter les travailleurs à prendre des décisions, librement dans les limites de leurs pouvoirs, afin de grandir leur sentiment de marketing créatif dans leurs relations avec les clients (invités).

Mots-clés: empowerment des travailleurs, marketing créatif des travailleurs, l'entreprise d'accueil.

تمهيد:

تتميز مؤسسات الضيافة عن غيرها من المؤسسات الخدمية الأخرى بوجود اتصال كبير بين العاملين والزبائن، ولن يؤدي هذا الاتصال دوره، إلا إذا فوضت الإدارة العليا لمؤسسة الضيافة بعض سلطاتها للعاملين خاصة من هم على تماس كبير بالزبائن، ووفقا لمقولة المفكر بيتجرز وترمان: "إن سرّ الإبداع يمكن في تفجير طاقات البشر". تبرز أهمية التمكين في تحسين مستوى الخدمات الفندقية المقدمة جودة وابداعا. اشكالية البحث:

ووفقا لما تقدم، يمكن طرح اشكالية الدراسة في السؤال التالي:

كيف يمكن أن يساهم تمكين العاملين في ترقية الإبداع التسويقي للعاملين بمؤسسات الضيافة؟
فرضية البحث:

ويمكن ابرازها كالتالي:

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تمكين العاملين ونمو الإبداع التسويقي للعاملين بمؤسسات الضيافة، وهي علاقة طردية.

أولا: الإطار المفاهيمي لتمكين العاملين:

1. مفهوم التمكين:

"تمكين العاملين" هو الصيغة التي تتردد مؤخرا في مجال الفكر التسييري، بعد أن تحول الاهتمام تماما من نموذج منظمة التحكم والأوامر إلى ما يسمى الآن بالمنظمة الممكنة، وما يتبع ذلك من تغيير التنظيم الهيراركي متعدد المستويات إلى التنظيم المفلطح قليل المستويات¹.

ومن أهم التعريفات الخاصة بالتمكين ما يلي²:

- التمكين هو: "عملية إعطاء الأفراد سلطة أوسع في ممارسة الرقابة، وتحمل المسؤولية في استخدام قدراتهم، من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرارات".

- التمكين هو: "إتاحة درجة مناسبة من حرية التصرف للموظفين، فتوكل إليهم مهام يؤديونها بدرجة من الاستقلالية مع مسؤوليتهم عن النتائج، معززين بنظام فاعل للمعلومات، يهيئ تدفقا سريعا لها، مع التركيز في ذلك على العاملين الذين يمارسون عمليات ترتبط مباشرة بالجمهور، مثل: مجالات البيع وخدمة المشتريات والزبائن وغيرها".

- التمكين هو: "قدرة العاملين على القيام بأي تصرفات من شأنها إرضاء الزبون".

- التمكين هو: "إعطاء العاملين السلطة اللازمة لتحقيق رغبات الزبون".

ويعود اختلاف الكتاب حول تعريف التمكين، إلى الاختلاف حول نطاق السلطات والاختصاصات، التي يتم إسنادها إلى العاملين لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية الإنتاجية. ومع كل هذا نلاحظ أن هناك قاسما مشتركا بين التعريفات الخاصة بالتمكين، فكلها تؤكد على أهمية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وعلى إعطائهم المزيد من الحرية في العمل على خدمة الزبون وإرضائه".

وهناك علاقة ضمنية وطيدة بين مفهومي التسويق الداخلي والتمكين، فمفهوم التسويق الداخلي يشجع الموظفين على فعل كل ما يمكنهم فعله لمساعدة زملائهم في العمل على تحقيق رغبات الزبائن، حتى لو أدى ذلك إلى تجاوز التعليمات أو السياسات التي تضعها المؤسسة. والعاملون الممكنون تكون لهم القدرة على الاستجابة لبرامج التسويق الداخلي، وتطبيقها بنجاح، مقارنة بالعاملين غير الممكنين. ومن هنا فان مفهوم التسويق الداخلي لا يتناقض مع مفهوم التمكين، بل ينسجم تماما معه ويعد مكملا له.

2. مزايا التمكين:

عدد Lawler و Brown و Frey وغيرهم، عدة مزايا للتمكين، يمكن إيجازها في ما يلي³:

- تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين.

- استجابة سريعة لحاجات ورغبات الزبائن وتلبيةها، وترحيب العاملين بهم والتعامل معهم بعمق.

- زيادة روح المبادرة لدى العاملين، وتقديم أفكار ابتكارية، من خلال إحساسهم بالمسؤولية.

- إدماج وتحفيز العاملين، وكسب ولائهم.

3. أنواع حرية التصرف للموظف:

يتميز المفكر Kelley بين ثلاثة أنواع من حرية التصرف للموظف، وهي⁴:

- حرية التصرف الروتينية: وتحدث عندما يسمح للموظفين باختيار بديل من قائمة موضوعة مسبقا للأعمال الممكنة لأداء وظيفتهم.

- حرية التصرف الإبداعية: ويتم ممارستها حين يطلب من الموظفين وضع سبل بديلة وجديدة، لأداء مهمة ما (فمثلا: قد يكون لموظف الاستقبال في فندق ما مطلق الحرية في حل مشكلة زبون، مرتبطة مثلا بتردده في اختيار الغرفة أو الطابق... الخ).

- حرية التصرف المنحرفة: وينظر إليها صاحب العمل بطريقة سلبية، حيث تتضمن سلوكيات لا تعد جزءا من توصيف العمل الرسمي، وخارج نطاق السلطة.

ثانيا: محفزات ومعوقات التمكين في الصناعة الفندقية:

يوضح الجدول التالي العوامل التي تمكن أو تعوق تفويض السلطة للعاملين في تنظيمات الضيافة.

الجدول رقم (01): العوامل الممكنة والمعوقة لتفويض السلطة والتمكين في تنظيمات الضيافة.

العوامل التي تساعد على تفويض السلطة للعاملين وتمكينهم	
العامل	الشرح
ارتباط الخدمة الفندقية بمقدمها	يحدث تسليم الخدمة عند " لحظة الصدق"، ويعني هذا أن العاملين في الخط الأمامي للفندق هم المسؤولون عن الخدمة وإخراجها في أحسن صورة إبداعية بالنسبة للزبون. وبالتالي يلعب التمكين دورا استراتيجيا في تحقيق ذلك
أماكن العمل المنتشرة	غالبا ما تنتشر مؤسسات الضيافة خاصة إذا كانت دولية النشاط في عدة مواقع جغرافية من العالم، مما يجعل تفويض السلطة للعاملين وتمكينهم أمرا في غاية الأهمية.
الافتقار إلى المراقبة الدقيقة	غالبا ما تكون عملية الإشراف والرقابة على العاملين في غاية الصعوبة أو غير عملية، نظرا للتداخل المعقد بين العاملين والضيوف، وانتشار العاملين في جميع أرجاء الفندق.
تقاليد الصناعة	لتوفير خدمة ممتازة للضيوف، تشجع تقاليد صناعة الضيافة العاملين في الخط الأمامي على أخذ المبادرات الإبداعية الضرورية لتسليم مستويات ممتازة من الخدمة الفندقية.
العوامل التي تعيق تفويض السلطة للعاملين وتمكينهم	
العامل	الشرح
الأجر منخفض، ودوران العمالة المرتفع	تتطلب الكثير من الوظائف في صناعة الضيافة، أقل تعليم نظامي، وأقل خبرة ممكنة، لذا من البديهي أن تكون الأجور منخفضة في هذه الصناعة، وبالتالي يرتفع معدل دوران العمالة. ومعدل دوران العمالة في صناعة الضيافة أكثر من الصناعات الأخرى، فتميل الأجور إلى الانخفاض بالنسبة إلى المسؤولية، وفي بعض الحالات يوجد افتقار إلى الترقية لأعلى إلا إذا كان العامل مرحبا بنقله إلى موقع آخر.
الافتقار إلى التدريب	غالبا ما يحصل العاملون في هذه الصناعة على تدريب تقني بسيط، ونادرا ما يحصلوا على التدريب اللازم لفهم أدوارهم الأكبر في التنظيم، مما يجعل تفويض السلطة صعب التحقيق.
السعي نحو تحقيق الربح السريع	حيث أن الكثير من تنظيمات الضيافة تعمل بهوامش ربح منخفضة جدا، لذا تسعى هذه المنظمات لزيادة الربحية على حساب الاستثمار في التدريب أو التعليم أو التغيير التنظيمي اللازم لتفويض السلطة للعاملين.

المصدر: وليم شير نيش، "تحويل السلطة لأفراد الخدمة لتسليم جودة الخدمة"، في: جاي ككاندامبولي، كوني موك، بيفيرلي سباركس، "إدارة جودة الخدمة في الضيافة، والسياحة، ووقت الفراغ"، (ترجمة: سرور علي إبراهيم سرور)، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2007، ص 323-324. بتصريف

يتضح من خلال الجدول السابق أن صناعة الضيافة لها جملة من الخصائص، تميزها عن غيرها من الصناعات الأخرى، الارتباط الشديد للخدمة الفندقية بمقدمها، التواجد الجغرافي الكبير لهذه المؤسسات، الافتقار إلى المراقبة الدقيقة للخدمة، وتقاليد المرونة، والاهتمام بعاملتي الصف الأمامي، التي تميز هذه الصناعة. وهذه

العوامل تساعد على تفويض السلطة للعاملين وتمكينهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك عوامل تعيق تفويض السلطة للعاملين وتمكينهم، ومن أمثلتها: الأجر منخفض، دوران العمالة المرتفع، الافتقار إلى التدريب، والسعي نحو تحقيق الربح السريع. الأمر الذي ينبغي على مؤسسة الضيافة الانتباه له وأخذه بعين الاعتبار، والتخفيف منه، وجعله نقاط قوة⁵.

ثالثا: تمكين العاملين وعلاقته بترقية الإبداع التسويقي للعاملين بمؤسسة الضيافة:

قبل التطرق الى هذه العلاقة، يمكن القول أن هناك شقين في الإبداع التسويقي الخدمي هما الإبداع في الخدمة ذاتها، والإبداع في عملية تقديم أو تسليم الخدمة، وهاذين الشقين يعملان بشكل متكامل. وباعتبار أن الخدمات الفندقية من بين الخدمات التي تتميز بكثافة الجانب الانساني فيها، أي أن جزء كبير من المنتج الفندقي يكمن في اللمسة الانسانية للعاملين في الخط الامامي، الأمر الذي جعل جزء كبير ومهم من الإبداع التسويقي الخدمي في قطاع الضيافة، مرتبط بالإبداع التسويقي للعاملين، من خلال خبرتهم وحنكهم ودبلوماسيتهم ومدى تدريبهم وتحفيزهم وتمكينهم لأداء خدمة ذات لمسة ابداعية مختلفة ومتقنة.

إن تحسن مستويات الإبداع في تسليم الخدمات الفندقية للضيوف، وفعالية الأداء الخدمي، يتوقف على قدرة العاملين في مؤسسة الضيافة على التصرف الحر في المواقف المختلفة التي يواجهون فيها زبائن متباينين⁶.

ويلعب التمكين دورا مهما في تحسين مستويات الإبداع في تسليم الخدمات الفندقية، من خلال:

- تلبية حاجات ورغبات الزبائن: إن الموظف المباشر (الذي هو على احتكاك دائم بالزبائن)، هو أفضل من بمقوره أن يلبي حاجات ورغبات الزبائن عندما تتوافر له السيطرة والتحكم في زمام الأمور، وعندما تتوافر له الثقة بالنفس والقدرة على التصرف وحل مشاكل الزبائن بنوع من الحرية والاستقلالية⁷.

- تلبية حاجات ورغبات العاملين، وتحقيق رضاهم، من خلال منحهم الحرية والاستقلالية في التعامل مع الزبائن، وحل مشاكلهم بطرق ابتكارية.

- تحسين جودة العلاقات بين الموظفين والزبائن.

- المرونة والتكيف والاستجابة في التعامل مع الزبائن، دون الحاجة إلى الرجوع للمسير أو للتعليمات.

- حصول الزبائن على خدمات حسب الطلب: وهذا لقدرة الموظف الممكن على مراعاة الاختلاف في رغبات الزبائن، وتقديم ما يلبي احتياجاتهم حسب الطلب.

- حصول الزبائن على معلومات وخبرات جديدة: فالموظف الممكن لديه من المهارة والمعرفة ما يمكنه من توفير كامل للمعلومات التي يحتاجها الزبائن حول الخدمة، وبمقدور الموظف الممكن حل مشاكل الزبائن بشكل أفضل وإبداعي.

- تحسين الأداء التنظيمي: يرى Lawler أن التنظيمات التي تطبق مدخل التمكين وتفويض السلطات للعاملين، ستنبت تفوقها، نظرا لما لتفويض السلطة والتمكين من أثر على الأداء التنظيمي من خلال⁸: "رفع مستويات الإبداع، وتخفيض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وتفعيل الجودة، والسرعة في الاستجابة لطلبات الزبائن".

وأثبتت بعض الدراسات في مجال تسويق الخدمات أن الزبائن يرغبون في التعامل مع الموظف الذي يتمتع باستقلالية وقدرة كبيرة على التصرف، دون الرجوع بشكل متكرر للتعليمات أو لرأي رئيسه، ومن ناحية أخرى وجد أن احترام وتقدير الزبائن للموظف الذي هو على اتصال معهم، يمنحه تعزيزا وتشجيعا في ممارسة التمكين، وهذه العلاقة التبادلية تؤكد أن معاملة الزبائن للموظف المباشر لها دور في ميله لتقديم خدمات ذات إبداع وجودة أفضل ورعاية أفضل للزبائن⁹.

من خلال ما تقدم يمكن القول، أن زيادة إدراك الموظفين في الخطوط الأمامية لرؤية ورسالة مؤسسة الضيافة، وما ينبثق عنها من أهداف واستراتيجيات، واندفاعهم نحو تعلم مهارات وقدرات جديدة، يتطلب من المؤسسة الضيافة أن تتصف بالمرونة، وأن تمنح هؤلاء الموظفين درجة أكبر من الاستقلالية والمشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق تفويض الصلاحيات التي تمكنهم من تسليم خدمة الضيافة ذات جودة وإبداع عاليين ترضي الضيوف¹⁰. وتفويض الصلاحيات للعاملين والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، لا يمكن أن يتحقق إلا

بتوفر الرغبة من قبل الإدارة العليا لمؤسسة الضيافة في إعطاء العاملين صلاحيات تؤهلهم لاتخاذ القرارات ذات الصلة بحل مشاكل الزبائن دون الرجوع إلى موافقة المسير أو أي سلطة أعلى منهم¹¹.

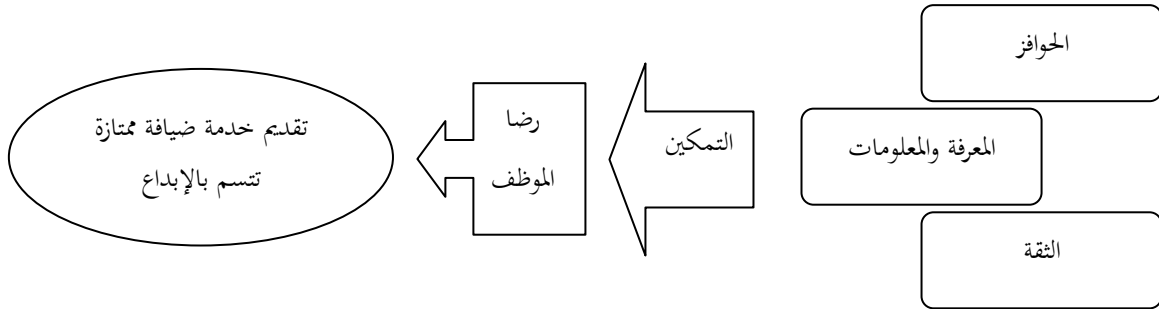
كما أن تفعيل مناخ التسويق الداخلي داخل مؤسسة الضيافة، سيؤدي إلى منح العاملين مزيداً من حرية التصرف والتمكن والرضا، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء التنظيمي وزيادة قدرات الفندق التنافسية، من خلال تطوير العلاقات الداخلية بين العاملين والعلاقات الخارجية مع الزبائن، وهذا لأن سر نجاح مؤسسة الضيافة في التكيف والاستجابة مع التغييرات التي تواجهها يكمن في قدرة العاملين أنفسهم على التكيف والاستجابة لتلك التغييرات بأسلوب معاصر من حيث المرونة والعلاقات الداخلية والخارجية المناسبة، وكل هذه العوامل تساعد على تحقيق استجابة متفوقة وسريعة وموقوتة لحاجات ورغبات الزبائن.

إن أحد الافتراضات الأساسية لدعاة التمكين هو أن قيم العاملين ستتفق مع قيم المؤسسة. وفي هذا الإطار سيتضمن التمكين ثقافة تشجع الموظفين على تجربة أفكار جديدة، وارتكاب الخطأ مع التعلم منه، مثل هذه الثقافة ستكون على اتساق أكبر مع صورة " المنظمة المتعلمة"¹².

وبالتالي من أجل اخراج لحظات الصدق (أي جودة اللقاء الخدمي بين العاملين في الخط الامامي والزبائن) بشكل متقن وإبداعي، لا بد على مؤسسات الخدمات، ومن بينها مؤسسات الضيافة من إطلاق الحرية لموظفي الاتصال مع الضيوف لاستخدام تقديرهم في معالجة المواقف بأقصى قدر ممكن من الإبداع، أي تطوير مقدرتهم على حل المشكلات التي تبرز أمامهم، ومعالجة كل وضع على النحو الذي يلاءم الزبون. وأن مؤسسات الضيافة ذات التسيير الجيد، ينبغي الا تخشى من إطلاق الحرية لموظفيها ليعالجوا أوضاع الزبائن بما تتطلبه من المرونة. لكن حرية التصرف هذه ينبغي أن تدعم بالمقدرة والأدوات والتفهم¹³.

ويمكن توضيح العلاقة بين تمكين العاملين وتقديم خدمة الضيافة بشكل إبداعي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج مقترح للعلاقة بين تمكين العاملين وتقديم خدمة الضيافة بشكل إبداعي



المصدر: يحي ملحم، "التمكين كمفهوم إداري معاصر"، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص130. يتصرف

يتضح من خلال الشكل أن هناك علاقة خطية بين التمكين ومقوماته التي تتمثل في (المعرفة والمهارة والاتصال، وتدفق المعلومات والحوافز)، كما أن هناك علاقة خطية مباشرة بين التمكين ورضا العاملين، ومن ثم علاقة مباشرة بين رضا العاملين وتسليم خدمة ضيافة ممتازة وإبداعية.

رابعا: الدراسة الميدانية:

من أجل اسقاط المفاهيم النظرية لتمكين العاملين والإبداع التسويقي في تقديم الخدمات الفندقية والعلاقة بينها على الممارسات الميدانية في صناعة الضيافة تم القيام بدراسة حالة فندق السوفيتال ذو الخمس (5) نجوم بالجزائر العاصمة، وهذا باعتبار أن المؤسسات الفندقية من درجة (5) نجوم تكون مؤهلة لتبني المفاهيم التسييرية والتسويقية الحديثة لإنتاج خدمات ذات جودة ممتازة، وتم استخدام عدة ادوات لجمع المعلومات كالأستبيان، والمقابلة والملاحظة الميدانية لأساليب تقديم الخدمات من قبل العاملين في الخط الامامي. وزمنا

كانت الدراسة خلال السداسي الثاني لسنة 2015 والاول لسنة 2016

وبالنسبة لعينة الدراسة، أخذ ما مقداره 10% من مجتمع البحث (أي جميع العاملين بفندق السوفيتال) والمقدر بـ 450 عاملا، وبالتالي تقدر عينة الدراسة بـ 45 عاملا او مبحوثا، وقد تم توزيع 45 استبانة على هؤلاء، وتم استرجاع 35 استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة الصحيحة 32 استبانة.

1. تحليل نتائج المقابلة:

من خلال المقابلة الشخصية التي جرت مع مسيري المؤسسة الفندقية محل الدراسة فيما يخص تمكين العاملين وتفويض الصلاحيات لهم، صرح هؤلاء بأن مؤسساتهم تقوم بتفويض الصلاحيات والسلطات إلى العاملين خاصة من هم على احتكاك كبير بالضيوف، والذين لهم أقدمية في العمل، وهذا لتلبية حاجات الضيوف بجودة عالية. 15

2. تحليل نتائج الاستبيان:

تم تغطية مجال تمكين الموظفين من خلال الأسئلة الواردة في الاستبيان، والتي تحمل الأرقام (01-02-03-04-05-06-07-08)، ويوضح الجدول الموالي أهم الإحصاءات الوصفية لإجابات المبحوثين في هذا المجال. الجدول رقم (02): الإحصاءات الوصفية الخاصة بتمكين العاملين وعلاقته بالإبداع التسويقي

الرقم	أسئلة الاستبيان	درجة التكرار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا		
01	تقوم ادارة المؤسسة بتفويض الصلاحيات والمسؤوليات للموظفين (خاصة من هم على اتصال مباشر بالزبائن)، وهذا لحل مشاكل الزبائن وخدمتهم	8	8	8	4	4	3.38	1.338
02	تأخذ ادارة المؤسسة اقتراحاتي بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل، خاصة في مجال وظيفتي	4	16	4	8	0	3.50	1.016
03	يتم اشراكي في حل المشكلات التي تواجه المؤسسة	8	12	4	4	4	3.50	1.344
04	تعمل ادارة المؤسسة على تسهيل الاتصال بينها وبين العاملين	8	8	8	4	4	3.38	1.338
05	هناك تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الادارة والعاملين	0	16	4	0	12	2.78	1.431
06	يتواصل مسؤولي المؤسسة مع العاملين بشكل دائم لحثهم على الإبداع في عملهم	8	8	4	4	8	3.06	1.501
07	تقوم ادارة المؤسسة بدعم العاملين والاعتراف بجهودهم خاصة اولئك الذين هم على تماس مباشر بالزبائن	4	16	0	0	12	3.00	1.606
08	تشجع ادارة المؤسسة العاملين خاصة الذين هم على اتصال مباشر بالزبائن على تقديم ومناقشة الأفكار التسويقية الجديدة	0	16	8	0	8	3.00	1.244

المصدر: نتائج المعالجة الإحصائية بناء على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أنه وبالنسبة للعبارة رقم (01)، والتي كان مفادها "تقوم ادارة المؤسسة بتفويض الصلاحيات والمسؤوليات للموظفين (خاصة من هم على اتصال مباشر بالزبائن)، وهذا لحل مشاكل الزبائن وخدمتهم"، بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا السؤال (3.38)، بانحراف معياري قدره (1.338)، وهذه الإحصائيات تؤكد على أن إدارة المؤسسة الفندقية محل الدراسة تقوم غالبا بتفويض الصلاحيات والمسؤوليات للموظفين (خاصة من هم على احتكاك مباشر بالزبائن) وهذا لحل مشاكل الزبائن (الضيوف) وخدمتهم.

وبالنسبة للعبارة رقم (02) والتي كان مفادها "تأخذ ادارة المؤسسة اقتراحات العاملين بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل"، بينت المعالجة الإحصائية أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين بلغ (3.50)، بانحراف معياري قدره (1.016)، وهذه المعطيات تؤكد على أن ادارة المؤسسة غالبا ما تأخذ اقتراحات العاملين بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل.

وبالنسبة للعبارة رقم (03) والتي كان مفادها "يتم اشراكي في حل المشكلات التي تواجه المؤسسة"، بينت المعالجة الإحصائية أن بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (3.50) بانحراف معياري قدره (1.344)، وهذه المعطيات تؤكد على أن المؤسسة تقوم غالبا بإشراك العاملين في حل المشكلات التي تواجهها. وبالنسبة للعبارة رقم (04) والتي كان مفادها "تعمل ادارة المؤسسة على تسهيل الاتصال بينها وبين العاملين"، بينت المعالجة الإحصائية أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين بلغ (3.38)، بانحراف معياري قدره (1.338)، وهذه المعطيات تؤكد على أن ادارة المؤسسة غالبا ما تعمل على تسهيل الاتصال بينها وبين العاملين.

وبالنسبة للعبارة رقم (05) والتي كان مفادها "هناك تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الادارة والعاملين"، بينت المعالجة الإحصائية أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين بلغ (2.78)، بانحراف معياري قدره (1.431)، وهذه المعطيات تؤكد على أنه نادرا ما يكون هناك تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الادارة والعاملين.

وبالنسبة للعبارة رقم (06) والتي كان مفادها "يتواصل مسؤولي المؤسسة مع العاملين بشكل دائم لحثهم على الابداع في عملهم"، بينت المعالجة الإحصائية أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين بلغ (3.06)، بانحراف معياري قدره (1.501)، وهذه المعطيات تؤكد على أن مسؤولي المؤسسة يتواصلون مع العاملين أحيانا وليس بشكل دائم لحثهم على الابداع في عملهم.

وبالنسبة للعبارة رقم (07) والتي كان مفادها "تقوم ادارة المؤسسة بدعم العاملين والاعتراف بجهودهم خاصة اولئك الذين هم على تماس مباشر بالزبائن"، بينت المعالجة الإحصائية أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين قدر بـ (3.00)، بانحراف معياري قدره (1.606)، وهذه المعطيات تؤكد على أن ادارة المؤسسة تقوم أحيانا فقط بدعم العاملين والاعتراف بجهودهم خاصة اولئك الذين هم على تماس مباشر بالزبائن.

وبالنسبة للعبارة رقم (08) والتي كان مفادها "تشجع ادارة المؤسسة العاملين خاصة الذين هم على اتصال مباشر بالزبائن على تقديم ومناقشة الأفكار التسويقية الجديدة"، بينت المعالجة الإحصائية أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين قدر بـ (3.00)، بانحراف معياري قدره (1.244)، وهذه المعطيات تؤكد على أنه أحيانا فقط تشجع ادارة المؤسسة العاملين خاصة الذين هم على اتصال مباشر بالزبائن على تقديم ومناقشة الأفكار التسويقية الجديدة.

وبالنسبة لاختبار t ستودنت البسيط لجميع العبارات الخاصة بتمكين العاملين وعلاقته بالابداع التسويقي للعاملين، كان مستوى الدلالة 0.000 وهو اقل من 0.005، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تمكين العاملين وترقية الابداع التسويقي للعاملين بمؤسسة الضيافة محل الدراسة حيث 3. التعليق على نتائج المقابلة والاستبيان:

يتبين من خلال تحليل إجابات الموظفين بالمؤسسة الفندقية محل الدراسة حول مدى تمكين الموظفين وتفويضهم الصلاحيات لتقديم الخدمات الفندقية بالسرعة والجودة المناسبين، أنه رغم قيام الإدارة العليا للمؤسسة محل الدراسة بتمكين موظفيها وتفويض الصلاحيات لهم لتقديم الخدمات الفندقية بالسرعة والجودة واللمسة الابداعية المناسبة (حسب إجابات المسيرين على أسئلة المقابلة)، إلا أن المعالجة الإحصائية لإجابات المبحوثين من الموظفين أثبتت أن أساليب التمكين لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب في هذا المجال، وهي بعيدة عن سياسات التمكين المهمة جدا في صناعة الضيافة، والتي تعتبر الركن الركيز في تبني الابداع التسويقي الخدمي وتطبيقه ميدانيا، حيث أنه باستثناء الإجابة على العبارات 01، 02، 03، و04، والذي كان المتوسط الحسابي لها اكبر من 03، كان المتوسط الحسابي لإجابات عينة الموظفين على العبارات المتبقية (05، 06، 07، 08) متدني ولم يتجاوز 03، وتوضح هذه الاحصاءات أن الموظفين لا يمتلكون بشكل كاف الصلاحيات والمسؤوليات في اتخاذ القرارات لخدمة الضيوف، وعند مقارنة إجابات العبارة رقم (04) بإجابات العبارة رقم (05) يتضح أن هناك نوع من التناقض، حيث أجاب اغلب الموظفين على العبارة رقم (04) بأن الإدارة العليا لمؤسستهم غالبا ما

تعمل على تسهيل الاتصال بينها وبين العاملين، وعلى العبارة رقم (05) أجاب غالبية الموظفين بأنه نادرا ما يكون هناك تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الإدارة والعاملين.
خاتمة:

وكحوصلة لهذه الورقة البحثية، يمكن القول أن تطبيق مفهوم التمكين في صناعة الضيافة له أهمية وازنة في خلق روح الإبداع التسويقي لدى العاملين (خاصة من هم على اتصال واحتكاك كبير بالضيوف، وهذا من خلال الاستجابة السريعة لطلبات الضيوف، والاستماع لشكاويهم، وحل مشاكلهم. وتسليم خدمات متفنة وبشكل غير تقليدي تبهر وتفاجئ الضيوف، وتحقق ولائهم للمؤسسة.

وقد أبرز التحقيق الميداني عدم كفاية السلطات الممنوحة للعاملين وكذا التواصل المستمر معهم في المؤسسة محل الدراسة فيما يخص تمكين الموظفين وتفويضهم الصلاحيات لخدمة الزبائن (الضيوف) والاستجابة السريعة لاحتياجاتهم ورغباتهم، والقيام بمهامهم التسويقية، وبالتالي سيشكل هذا الوضع عقبة أمام فتح المجال لتحسين وترقية الإبداع التسويقي في تقديم الخدمات.

ومنه ينبغي للمؤسسة الفندقية محل الدراسة والمؤسسات الفندقية عموما بالجزائر، الاهتمام أكثر بالموارد البشرية خاصة من هم على تماس مباشر بالزبائن، وتمكينهم من أداء أعمالهم بشكل مستقل وحر في ظل السلطات الممنوحة لهم، وهذا لخدمة الزبون وحل مشاكله المختلفة بشكل سريع ومتقن ومبدع.

المراجع والإحالات:

- 1) عطية حسين أفندي، "تمكين العاملين: مدخل للتحسين والتطوير المستمر"، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 9.
- 2) عطية حسين أفندي، "مرجع سبق ذكره"، ص ص10-11-12-13-14-15.
- 3) عطية حسين أفندي، "مرجع سبق ذكره"، ص ص22-23؛
- J. BRILMAN, " Les meilleures pratiques de management", Edition Organisation, 3ème édition, Paris, 2001, P 320-321-4
- 4) أدريان بالمر، "مبادئ تسويق الخدمات"، ترجمة: بهاء الدين وآخرون، ط1، مصر: مجموعة النيل العربية، 2009، ص 625.
- 5) وليم شيرينيش، "تحويل السلطة لأفراد الخدمة لتسليم جودة الخدمة"، في: جاي ككاندامبولي، كوني موك، بيفيرلي سباركس، "إدارة جودة الخدمة في الضيافة، والسياحة، ووقت الفراغ"، (ترجمة: سرور علي إبراهيم سرور)، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2007، ص ص323-324. بتصرف
- 6) سعيد محمد المصري، "مقدمة في إدارة وتنظيم المنشآت السياحية والفندقية"، مصر: الدار الجامعية، 2001، ص 18.
- 7) يحي ملحم، "التمكين كمفهوم إداري معاصر"، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 128.
- 8) جاي ككاندامبولي، "ضمان الخدمة: الطبعة الزرقاء للتنظيم للمساعدة في تسليم الخدمة الممتازة"، في: جاي ككاندامبولي، كوني موك، بيفيرلي سباركس، "إدارة جودة الخدمة في الضيافة، والسياحة، ووقت الفراغ"، (ترجمة: سرور علي إبراهيم سرور)، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2007، ص 339.
- 9) يحي ملحم، "مرجع سبق ذكره"، ص 129.
- 10) بيت شلاجل ويست، "مفاهيم جودة الخدمة، وأبعادها المرتبطة بخدمات السياحة، والضيافة، ووقت الفراغ"، في: جاي ككاندامبولي، كوني موك، بيفيرلي سباركس، "إدارة جودة الخدمة في الضيافة، والسياحة، ووقت الفراغ"، (ترجمة: سرور علي إبراهيم سرور)، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2007، ص 110؛
- جاي ككاندامبولي، "مرجع سبق ذكره"، ص 341؛
- جهاد صياح بني هاني، "أساسيات بناء المنظمة المتعلمة في الشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية على شركات صناعة البرمجيات في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مطبعة الجامعة الأردنية، المجلد الثالث، العدد الرابع، 2007، ص 467، (بتصرف).
- 11) صالح عمرو كرامة الجريري، "الثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات في رضا الزبون (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية)، (أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، غير منشورة)، سوريا، 2006، ص 49، (بتصرف).
- 12) أدريان بالمر، "مرجع سبق ذكره"، ص 625.
- 13) ريتشارد نورمان، " النظرية الأولى في لحظة الصدق -إدارة الخدمات- الاستراتيجية والقيادة في اعمال الخدمات"، ترجمة عمرو الملاح، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2005، ص 184.
- 14) يحي ملحم، "مرجع سبق ذكره"، ص 130. بتصرف
- 15) مقابلة شخصية مع مسيري المؤسسة الفندقية محل الدراسة، أجريت يوم 2015/11/15.

حوكمة الشركات: ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الاسواق المالية

Corporate governance: Its role in increasing the level of disclosure and reducing corruption and its impact on the efficiency of financial markets

أ. مصباحي محمد الامين

جامعة حمة الاخضر الوادي / الجزائر

mesbahi2011@gmail.com

Received: 18/10/2016

Accepted: 17/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

نحاول إن ما يشهده العالم اليوم من تحرير لاقتصادات السوق وما يتبعها من تغيرات في أسواق المال، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية لها تأثير بالغ على الاقتصاديات الوطنية، قد أدى إلى زيادة حدة المنافسة، وفي أحيان أخرى أدى إلى حدوث انهيارات مالية، نتيجة قيام العديد من الشركات بممارسات إدارية ومالية خاطئة، والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة بصفتها وكلاء عن المساهمين، وذلك سعيا وراء تحقيق مصالح شخصية على حسابهم.

وفي أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من دول العالم، والتي كان من أبرز أسبابها نقص الإفصاح وانعدام الشفافية وغياب المساءلة في الشركات، إضافة إلى استخدام أدوات مختلفة للتلاعب في السياسات المحاسبية قصد التأثير على البيانات المحاسبية، مما دعا إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة، تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بما يرفع من مستوى الإفصاح، ليكون بذلك الأثر إيجابيا على مستوى أداء الشركات وعلى مستوى كفاءة السوق المالي، ألا وهي حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح، المعلومات المحاسبية، المساءلة والشفافية، كفاءة السوق المالي، الفساد المالي.

Abstract:

We are trying to see the liberalization of market economies and the consequent changes in financial markets and their consequent economic consequences on national economies, which have led to increased competition and, in some cases, financial collapses. Of companies with the wrong administrative and financial practices, which represent a kind of unethical professional behavior by the Department as an agent of the shareholders, in pursuit of personal interests at their expense.

In the wake of the economic and financial crises witnessed by many countries of the world, the main reasons for which are lack of disclosure, lack of transparency and lack of accountability in companies, in addition to the use of different tools to manipulate accounting policies to affect the accounting data, which called for the need to use modern mechanisms of management and control , Contributes to improving the quality of published accounting information, thus raising the level of disclosure, so as to have a positive impact on the level of performance of companies and the level of efficiency of the financial market, namely corporate governance.

Key Words: Corporate governance, disclosure, accounting information, accountability and transparency, financial market efficiency, financial corruption.

تمهيد:

شهد عالم المال والأعمال في الألفية الجديدة جملة من التحولات والتغيرات الناجمة في معظمها عن عديد الأزمات المالية والاقتصادية، والتي هزت العديد من الاقتصادات، لتبرز حوكمة الشركات كأحد المواضيع الضرورية لأعمال الشركات، والاسواق المالية، والحكومات والمنظمات الدولية. ولا ريب إن قلنا أن أسباب هذه الاضطرابات تعود في معظمها إلى الفساد المالي والإداري، علما أن الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه إلى دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على مدى صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، هذه الأخيرة التي تشكل النواة الأولى التي تبنى عليها قرارات الشركة، حيث أنها تعبر عن القيمة الاقتصادية لثروتها في لحظة معينة.

ولما تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية، وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمتمثلة في اتجاه الدول العربية نحو الخصخصة والاقتصاد الحر الذي تحركه آليات اقتصاد السوق، فإن تحليل تلك المعلومات من شأنه أن يعطي رؤية أوضح لمتخذي القرار. إلا أن المرونة الممنوحة إلى إدارة الشركة لإختيار بين بدائل الفنيات المحاسبية قد يشكل نوعا من التلاعب لتحقيق أرباح غير عادية، مما قد يؤثر على مصداقية المعلومات ومحتواها الإخباري.

من هنا تتجلى أهمية الإفصاح في الحفاظ على عدالة الفرصة ومصداقية المعلومات الواردة إلى الاسواق المالية، مما يعزز الثقة في هذه المعلومات ويسهم في تنشيطها وتحقيق كفاءتها. وبهذا تظهر العلاقة بين إتاحة المعلومات وتطبيق مبادئ وإجراءات الحوكمة في سبيل الحد من أعمال الغش والتلاعب ومن ثم رفع كفاءة الاسواق المالية، وذلك من خلال الاعتماد من جهة على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركات، ومن جهة أخرى إعادة الثقة لدى المتعاملين في أسواق المال، مما يساهم في تحسين المناخ الاستثماري المالي على مستوى المحلي أو الدولي.

مشكلة البحث:

وجهت الانهيارات المالية الكبيرة والمتعددة أنظار الباحثين لدراسة أسبابها وتعقيداتها ومحاولة إيجاد صيغة ملائمة تحول دون وقوع مثل هذه الانهيارات. فقد أثارَت أزمة الثقة بين مجالس الإدارات للشركات وملاكها الناتجة عن الفضائح المالية للشركات والبنوك العالمية الكبرى، أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة الشركات والإشراف الفعال عليها. إلا أن تجاهل الكثير من الشركات لأهمية وجود هذه المعايير التي تضمن حقوق المساهمين وارساء دعائم الثقة في الاسواق المالية، كما ان عدم إلزام هذه الشركات بتطبيق هذه المعايير من قبل الجهات المنظمة، قد يؤدي إلى إخفاء الكثير من المعلومات المالية، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أوضاع الشركة وأسهمها في السوق المالية. وبهذا تظهر العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات وتطبيق مبادئ الحوكمة في سبيل الحد من أعمال الغش والتلاعب ومن ثم رفع كفاءة السوق المالية.

لذا فإن البحث الحالي سيحاول الإجابة عن الاشكالية التالية :

- ما مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مستوى الإفصاح والحد من ممارسات الغش وتوفير الثقة اللازمة للتعامل في الاسواق المالية ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، بوصفه أحد الموضوعات الحديثة في الأدبيات المالية المعاصر، ومن أهمية الدور الذي تضطلع به حوكمة الشركات باعتبارها تساهم في العديد من الجوانب، فهي تعمل على توفير عناصر الإدارة السليمة للشركات وتفعيل تطبيق الأدوات الرقابية والإشرافية فيها، بهدف توفير الشفافية

في المعلومات ورفع كفاءة الممارسات وإضافة المصداقية والثقة للمعاملات، بشكل يرفع أداء الشركات، ويساعد على زيادة ثقة المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة.

وتتجسد أهداف البحث في تقصي ما يمكن إيجازه في العناصر التالية:

- إبراز أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحسين مستوى الإفصاح وتعزيز ثقة المساهمين في أسواق المال.
- بيان مدى تأثير الممارسات غير الأخلاقية على كفاءة السوق المالي.
- بيان مدى تأثير حوكمة الشركة في الحد من مظاهر الفساد.
- إظهار علاقة كفاءة السوق بالمعلومات المحاسبية المنشورة وتأثيرها على أسعار الأسهم.
- أثر الحوكمة على الأسواق المالية.

فرضيات البحث:

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية:

1. الإفصاح الجيد يزيد في استقرار أسواق المال ويرفع من كفاءتها.
2. التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية.
3. هناك ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات وكفاءة أسواق المال.

منهجية البحث:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها من مصدرين متكاملين هما:

1- مصادر ثانوية (Secondary Sources): وتتمثل في مختلف المراجع المكتبية، بما من كتب ودوريات ومواقع ملائمة على شبكة الانترنت.

2- مصادر أولية (Primary Sources): وتتمثل في جميع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة الايام الدراسية و الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ونظرا لأهمية البحث وأثره على الاسواق المالية، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: الاطار النظري لحوكمة الشركات من حيث المفهوم، الأهمية، المبادئ.

المحور الثاني: كفاءة السوق المالي، تعريفاتها .

المحور الثالث: أثر حوكمة الشركات على كفاءة الاسواق المالية.

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة والأزمات المالية، هذه الأخيرة أوجدتها ظروف غير مستقرة واضطرابات وفوضى وتذبذبات اجتاحت العديد من أسواق المال العالمية، وألقت عليها بظلال من الشكوك وعدم الثقة، لتطرح معها المزيد من التساؤلات حول مدى مصداقية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة في الاسواق المالية، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

من هنا برزت جهود كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لتبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية، اعتمادا على مجموعة من الإجراءات لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، ليلوح في الأفق مصطلح الحوكمة كمدخل للرقابة، يضمن تحقيق الإفصاح والشفافية والمساءلة، بما يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والأسواق المالية.

1- ماهية حوكمة الشركات وأهميتها

1-1- تعريف حوكمة الشركات:

حظي مصطلح حوكمة الشركات باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحليين والممارسين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك.

وقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، غير أن زيادة وتيرة تسارع العولمة المالية وما له من آثار على ترابط الأسواق المالية واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة، جعلت مجال حوكمة الشركات يتسع مع مرور الوقت، ونورد مجموعة من التعاريف كالتالي:

عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (1)

كما عرفها حماد عبد العال بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرافة". (2)

يقودنا التعريفان السابقان إلى استنتاج مفاده أن حوكمة الشركات هي نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات.

وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاته السيد، ليظهر أهم مبادئ هذا النظام والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، إذ يعرفان حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط "Discipline" والشفافية "Transparency" والعدالة "Fairness"، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل". (3)

استنادا إلى هذا التعريف، يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.

وبصورة بسيطة، حوكمة الشركات هي تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء في الشركات. (4)

وبناء على ما تقدم، فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

- تعنى الحوكمة بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على التسيير.
- تعنى الحوكمة بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.

1-2- أهمية حوكمة الشركات

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، لاسيما ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين للاضطلاع بمسؤولياتهم، وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح.

وتستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية: (5)

- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تقادي تكاليف حدوثها.
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.

- التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى.
- 2- مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها
- 1-2- مبادئ حوكمة الشركات
- تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.
- وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية: (6)
- 1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- 2- حقوق المساهمين: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوق ملكية معينة، وهي: الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- 3- المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.
- 4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.
- 5- الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، و هيكل وسياسات حوكمة الشركات.
- و جدير بالذكر أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.
- 6- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.
- لا ريب أن هذه المبادئ هي بمثابة نقاط مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغييرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساسا لحوكمة الشركات.

2-2- قواعد حوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. فهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر أهمها فيما يلي: (7)

- الشفافية (Transparency): أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة. وتؤمن هذه الخاصية توصيل معلومات محاسبية وإفصاحا ماليا وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.
- المسؤولية (Responsibility): ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين.
- المساءلة (Accountability): وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها. (8)
- الوضوح (Clarity): ويقصد به أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة عن إعدادها، ولتحقيق ذلك على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية.
- الاستقلالية (Independence): وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل وكفاء ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية، ليقدم تأكيده أو مصادقته بأن القوائم المالية تمثل بصدق حقيقة المركز المالي وأداء الشركة.
- العدالة (La justice): بمعنى ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة.

3- ركائز حوكمة الشركات

لقد أصاب العالم الفزع من حالات الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في أسواق المال والشركات والبنوك، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية والمالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تواطؤ بعض المسؤولين في الشركات مع أطراف ذات مصلحة واستغلال مناصبهم لتحقيق مآربهم.

ومن الطبيعي أن يستتبع ذلك شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر من إدارة شؤون هذه الشركات في مراجعة الحسابات والفساد المحاسبي بتواطؤ مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية لإخفاء انحرافات واختلاساتها بالتلاعب في الحسابات. (9)

من هذا المنطلق أخذ موضوع حوكمة الشركات يتبوأ قمة اهتمامات العالم، باعتبارها أداة لمكافحة مظاهر الفساد ومختلف الممارسات غير الأخلاقية، تركز على المحاور التالية:

أ- أخلاقيات الأعمال: لا ريب أن تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة بالقيم والسلوكيات التابعة من مرجعية أصيلة وأخلاقية، هو البلمس الشافي من الممارسات اللاأخلاقية. إذ أن وضع أسس قوية لحوكمة الشركات هو أحد الطرق لمجابهة هذه المعضلة، ومعضلات أخرى، وهو أمر أخذ في الازدياد، ليس فقط كأداة لزيادة الكفاءة وتحسين فرص إتاحة رأس المال وتأمين الحفاظ عليه، بل أيضا كأداة فعالة لمكافحة الفساد. وباختصار فإن

تحالف كل من الحوكمة الرشيدة للشركات والقيم والمبادئ الأخلاقية، يساعد الشركات على اجتياز حقول ألغام الفساد بها. (10)

وتنص اتفاقية بازل، فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال، ضمن النسختين المعدلتين سنتي 2005 و2006، على ثلاث أمور هي: (11)

- ضرورة وجود توافق بين سياسات الأجور والقيم الأخلاقية للمؤسسة المصرفية وكذلك مع استراتيجيتها هذه المؤسسة.
 - تحذر الاتفاقية المسيرين من القيام بعمليات المضاربة في الأسواق المالية بغية الحصول على عوائد مالية في المدى القصير، دون مراعاة عنصر المخاطرة الذي يشوب مثل هذه العمليات.
 - تفرض الاتفاقية على مجالس إدارة البنوك الموافقة على أجور المسيرين إلا إذا كانت متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية للبنك، وعليه تطالب الاتفاقية بعدم خروج سياسة الأجور عن السياسة العامة للمؤسسة حتى يمكن تفادي المبالغة في اتخاذ المخاطر.
- ب- الرقابة والمساءلة: تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمن حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة، وذلك من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أدائها من قبل: (12)

- أطراف رقابية عامة مثل: البنك المركزي، الهيئة العامة لسوق المال.
 - أطراف رقابية مباشرة مثل: المساهمين، مجلس الإدارة.
 - أطراف خارجية مثل: الموردين، العملاء، المقرضين.
 - لجنة المراجعة الداخلية: تهتم بالتقييم الحيادي للعمليات ونظام الرقابة الداخلية ومدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية المتفق عليها في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها. (13)
- ج- إدارة المخاطر: تعتبر حوكمة الشركات عملية إدارة المخاطر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها، ذلك أنها تمثل تلك العملية الديناميكية التي يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها. (14)

4- مستوى الإفصاح وعلاقته بحوكمة الشركات

تحتاج الشركات في سياق عملها الاعتيادي إلى معلومات دقيقة وسليمة من أجل ضمان استمراريتها، وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام 1837، حيث نشرت مجلة "Railway Magazine" مقالة عن الإفصاح، أشارت فيها إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على زيادة الإفصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والاستهلاكات وتغيير الموجودات، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية. (15)

1-4- تعريف الإفصاح

تعددت التعاريف التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعضها إلى أن الإفصاح هو: "اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع". (16) كما عرف بأنه "نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات،

للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها." (17)

ويرى فريق آخر من الباحثين أن الإفصاح هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية. (18)

من خلال استعراض التعريف السابقة فإنها تلتقي جميعا في أن الإفصاح هو الالتزام بسياسة الوضوح والشفافية في إظهار جميع المعلومات المحاسبية والحقائق المالية الهامة عن الشركات المقيدة في السوق المالية، التي من شأنها أن تؤثر على سعر الورقة المالية، والتي تهم الفئات الخارجية، على وجه الخصوص، بحيث تعينها على اتخاذ قرارات استثمارية وإراضية رشيدة. (19)

2-4- أهمية الإفصاح

تظهر أهمية الإفصاح لكل من الأطراف التالية على النحو التالي: (20)

- بالنسبة للمستثمر: تتجلى أهمية الاستثمار في تحفيز اهتمامه بالأوراق المالية انطلاقا من المعلومات المنشورة من خلال القوائم والتقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة، مما يضمن له بناء توقعات واقعية عن العائد الذي يمكن أن تدره عليه هذه الأوراق، هذا ما يساعده على اتخاذ قرار الاستثمار في الشركة المعنية، وفق أسس سليمة بعيدا عن الشائعات والمضاربات، وبذلك يوفر الإفصاح حماية للمستثمرين، وبالتالي تتحسن صورة الشركة فتكتسب سمعة جيدة من حيث النزاهة والشفافية في السوق المالية المسجلة فيها.

- بالنسبة للسوق المالية: يمكن الإفصاح من خلق جو استثماري خال من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين ومن المضاربة، مما يعزز الثقة في السوق، إضافة إلى ذلك فهو يقلل من التقلبات الحادة لأسعار الأوراق المالية في السوق، إذ تتوفر المعلومات المفيدة بشكل كاف، فإنه يمكن تقييم سعر الورقة المالية بطريقة سليمة، بما يضمن التسعير العادل لها.

إذن فالإفصاح عنصر جوهري من عناصر خلق الشفافية وتوطيد دعائم الثقة بالاستثمار في الأوراق المالية، وذلك من خلال نشر كافة المعلومات المحاسبية والمالية بصورة دورية للمستثمرين، لأن المعلومات المحاسبية تعد المصدر الأساسي في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية. (21)

3-4- علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات

تبرز علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية.

حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها. (22) كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات، حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية.

أما عن علاقة التقرير المالي و الحوكمة فتتجسد في تحليل أو تأصيل جذور كل منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح، ويعد الإفصاح أيضا واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح، وأن المعلومات المفصحة عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة. (23)

المحور الثاني: كفاءة السوق المالي

يعتبر السوق المالي المحور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار، ذلك أنه يشكل الوعاء الذي تصب فيه المدخرات، التي يتم توجيهها لخلق طاقات إنتاجية جديدة. ولما كانت الشركات الشريان الرئيسي للأداء الاقتصادي في أسواق المال، فإن ما توفره من معلومات عن مركزها المالي، يشكل أساس الاستثمار في الأوراق المالية، وطالما أن المعلومات المحاسبية تشكل النواة الأولى التي تبنى عليها قرارات الشركة، فإن الالتزام بالإفصاح يساهم في الحفاظ على عدالة الفرص وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة إلى السوق المالي، إضافة إلى تمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات، وصولاً إلى الأسعار الحقيقية لأسهمها، هذا مفاده زيادة حجم العمليات والصفقات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق، ومن ثم رفع كفاءتها.

1- ماهية كفاءة السوق المالي ومتطلباتها

1-2- تعريف كفاءة السوق

وصف الاقتصادي (Fama) السوق الكفاء بأنه: "السوق الذي تعكس فيه الأسعار كافة المعلومات بشكل تام." (24) ويشير ناصر بن غيث إلى أنه في ظل السوق الكفاء نجد: "أن أسعار تداول أسهم أو سندات أي من الشركات المدرجة تعكس بشكل حقيقي جميع المعلومات المتعلقة بتلك الشركة وبوضعها المالي وبأدائها عموماً." (25)

كما يعرفه مثنى عبد الإله ناصر بأنه السوق الذي يعكس سعر السهم فيه توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب.

والجدير بالملاحظة أن إتاحة المعلومات للجميع لا تعني بأن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحيطة بها متطابقة تماماً، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، ولكن ليس هذا هو المهم، فالمهم أن يكون كل مستثمر مقتنعاً بأن تقديراته سليمة وغير مبالغ فيها. (26)

وعليه يمكن القول بأن السوق الكفوة هي تلك السوق التي تتمتع بقدر عال من المرونة، تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية. (27) هذا يعني أنه في ظل السوق الكفوة تعكس القيمة السوقية للسهم تماماً قيمته الحقيقية "Intrinsic value"، التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين مفهومين للكفاءة هما:

- أ- الكفاءة الكاملة (Perfectly Efficient Market): ويقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، حيث يؤدي إلى تغير فوري فيه ومن ثم لا تتاح لأي مستثمر فرصة لا تتاح لغيره (28). وتتصف الأسواق الكاملة بما يلي: (29)
 - يجب أن تكون المعلومات غير مكلفة ومتاحة لكافة المتعاملين في السوق، فتكون توقعات المستثمرين متماثلة.
 - عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو ضرائب أو غيرها.
 - للمستثمرين الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدونها في الأسهم ودون شروط وبسهولة.
 - كافة الأفراد متعادلون في تعظيم المنفعة المتوقعة.
 - وجود عدد كبير من المستثمرين، بما يؤدي إلى عدم تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم.
 - اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم.

ب- الكفاءة الاقتصادية (Economically Efficient Market): وفقا لهذا النوع يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم. (30) هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل، أي أن كيفية تغير سعر ذلك السهم تكون بطيئة بعض الشيء، غير أنه من المعتقد أنه بسبب تكلفة المعاملات والضرائب لن يكون الفرق بين القيمتين كبيرا لدرجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحا غير عادية.

2-2- متطلبات كفاءة السوق

حتى تحقق السوق هدفها المنشود والمتمثل في التخصيص الكفء والتوجيه الفعال للموارد المالية المتاحة، فإن الأمر يتطلب توفر سمتين أساسيتين هما:

أ- كفاءة التشغيل (الكفاءة الداخلية): وهي قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون تكاليف عالية عن العمولات، ودون أن تتاح فرصة لصناع السوق لتحقيق هامش ربح مغالى فيه. (31)

إذن فالكفاءة الداخلية هي كافة العوامل التي تساعد في تنشيط وتحسين وتسويق الأوراق المالية في البورصة، خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التعامل.

ب- كفاءة التسعير (الكفاءة الخارجية): وفيها يعكس السوق تماما كافة المعلومات المتاحة والمناسبة لتحديد القيم وذلك في أية لحظة. (32) هذا يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، فتكون لديهم الفرصة نفسها لتحقيق الأرباح، مما يجعل أسعار الأوراق المالية مرآة عاكسة لكافة المعلومات المتاحة. وبذلك فإن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، إذ ينبغي أن تكون كلفة الحصول على المعلومات منخفضة مقارنة بفرصة الحصول على العائد المتوقع، أي أن كلفة إتمام الصفقات عند حدها الأدنى. (33)

وحتى تتحقق كل من كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل، لابد من توفير مجموعة من الشروط أهمها: (34)

- أن تسود سوق الأوراق المالية المنافسة الكاملة.
- توفر عنصر الشفافية بقدر يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها، وما يتم من صفقات على هذه الأوراق، متاحة لجميع المتعاملين فيها على قدم المساواة.
- أن يتوفر لسوق الأوراق المالية وسائل وقنوات اتصال فعالة توفر للمتعاملين فيها معلومات دقيقة حول السعر وحجم عمليات التبادل، بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب في الحاضر والمستقبل.
- كما يشترط أن تكون سوق الأوراق المالية والمتعاملون فيها محكومين من قبل هيئة أو لجنة تعرف بلجنة البورصة.

- أن توفر سوق الأوراق المالية خاصية سيولة هذه الأوراق المتداولة فيها.

- من الأمور التي يجب إدراكها أن مفهوم كفاءة السوق نسبي وليس مطلقا.

2-3- صيغ كفاءة السوق

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال مختلفة لكفاءة السوق والمتمثلة فيما يلي:

أ- الشكل الضعيف: يقتضي هذا الفرض بأن "المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم في السوق هي المعلومات السابقة المتعلقة بالأسعار والإيرادات وغيرها من المعلومات التاريخية، بشأن ما حدث من تغيرات على السهم وعلى حجم التعامل في الماضي." (35) هذا يعني أن محاولة التنبؤ بما سيكون عليه السعر في المستقبل من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في الماضي هي مسألة عديمة الجدوى، لأن تلك المعلومات أصبحت معروفة لدى

الجميع وهي موجودة مسبقا في الأسعار الحالية، ومن ثم لا يمكن استعمال هذه المعلومات من قبل بعض أو كل المستثمرين للتفوق على غيرهم في تحقيق أرباح متميزة، لذا نطلق على هذا الشكل فكرة "الحركة العشوائية للأسعار".

ب- الشكل المتوسط: حسب هذا الشكل فإن أسعار الأوراق المالية، خاصة الأسهم، لا تعكس فقط التغيرات السابقة في السعر (المعلومات التاريخية) فحسب، وإنما تعكس أيضا كافة المعلومات المتاحة لعامة الناس. (36) ما يهم هنا هو مدى استجابة السوق لتلك المعلومات وهل تتغير الأسعار بسرعة بمجرد وصولها إلى السوق؟ الاستجابة أو التغير هنا يعني أن الأسعار تعكس تلك المعلومات الواردة للسوق بالسرعة المطلوبة، التي قد تجعل المستثمرين يحققون أرباحا غير عادية على حساب غيرهم، وعليه كلما زادت سرعة استجابة السوق، كلما كان ذلك دليلا على الكفاءة.

ج- الشكل القوي: يقصد به أن أسعار الأسهم لا تعكس كافة المعلومات المعروفة لدى العامة والمنشورة فحسب، وإنما تعكس أيضا المعلومات التي لم تنشر بعد أو غير المعروفة بعد. (37) أي أنه في ظل هذه الصيغة القوية للكفاءة يتوقع أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، حيث يفترض أن هناك فئات معينة من المستثمرين لها وسائلها الخاصة في الحصول على معلومات لم تتاح لغيرها بعد، واستعمالها في تحقيق أرباح تفوق أرباح غيرهم من المتعاملين.

المحور الثالث: أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة الأسواق المالية

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بأسواق المال، من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه، أي أن الإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء أو البيع، وكذلك زيادة حجم التعامل، ما يؤدي بدوره إلى تنشيط التداول في السوق المالية.

فالمستثمرون في حاجة إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتقدير درجة المخاطر الخاصة بالأسهم، بالإضافة إلى تكوين محفظة ملائمة للأوراق المالية، بهدف تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات. (38)

1- علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة السوق المالية

تتوقف كفاءة السوق على مدى توافر المعلومات، من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، أي أنها تساعد في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للورقة المالية بعيدا عن الشائعات.

فالمستثمر عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمار أمواله، يعتمد على المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المنشورة والمتعلقة بالمركز المالي للشركات، لذا تعتبر المعلومات المحاسبية عاملا أساسيا في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وكذا عقد المقارنات بين فرص الاستثمار المتعددة المتعلقة بالشركات الأخرى المدرجة. (39)

ويعتبر تأثير المعلومات على السوق المالي في شقين كما يلي: (40)

أ- الدور التسييري (Facilitating role): وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع، بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

ب- الدور التأثيري (Influencing role): هنا يتوجب خلق توازن بين المخاطر والعوائد في محفظة الأوراق المالية، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة من جهة، ويحفظ الاستقرار للسوق المالي قدر الإمكان من جهة أخرى.

وعليه يمكن القول أن كفاءة السوق المالي تتوقف على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية، بحيث تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة والضرورية وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

بناء على ما سبق فإن نجاح السوق المالي يحتاج إلى معلومات تبنى على أساس مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي: (41)

- الإفصاح المالي ودوره في ضبط حركة السوق المالي، من خلال توفير قدر كاف من المعلومات التي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.
 - توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للشركة المعنية لحساب القيمة الحقيقية لها.
- يتضح مما سبق أهمية الإفصاح عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة الاقتصادية كافة والعمليات التي قامت بها الشركة. من هنا كان الإفصاح المالي المحاسبي مسألة قانونية تلزم كل شركات الأموال بنشر القوائم المالية، والإفصاح عنها في أوقات محددة لتحقيق الكفاءة في السوق المالي، وذلك عن طريق:
- متابعة التزام الشركات بتوفير معلومات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة.
 - تطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة.
 - الالتزام بالمعايير الدولية عن متطلبات الإفصاح والشفافية.
 - تقييم أداء الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية.

2- أهمية المعلومات في ظل حوكمة الشركات

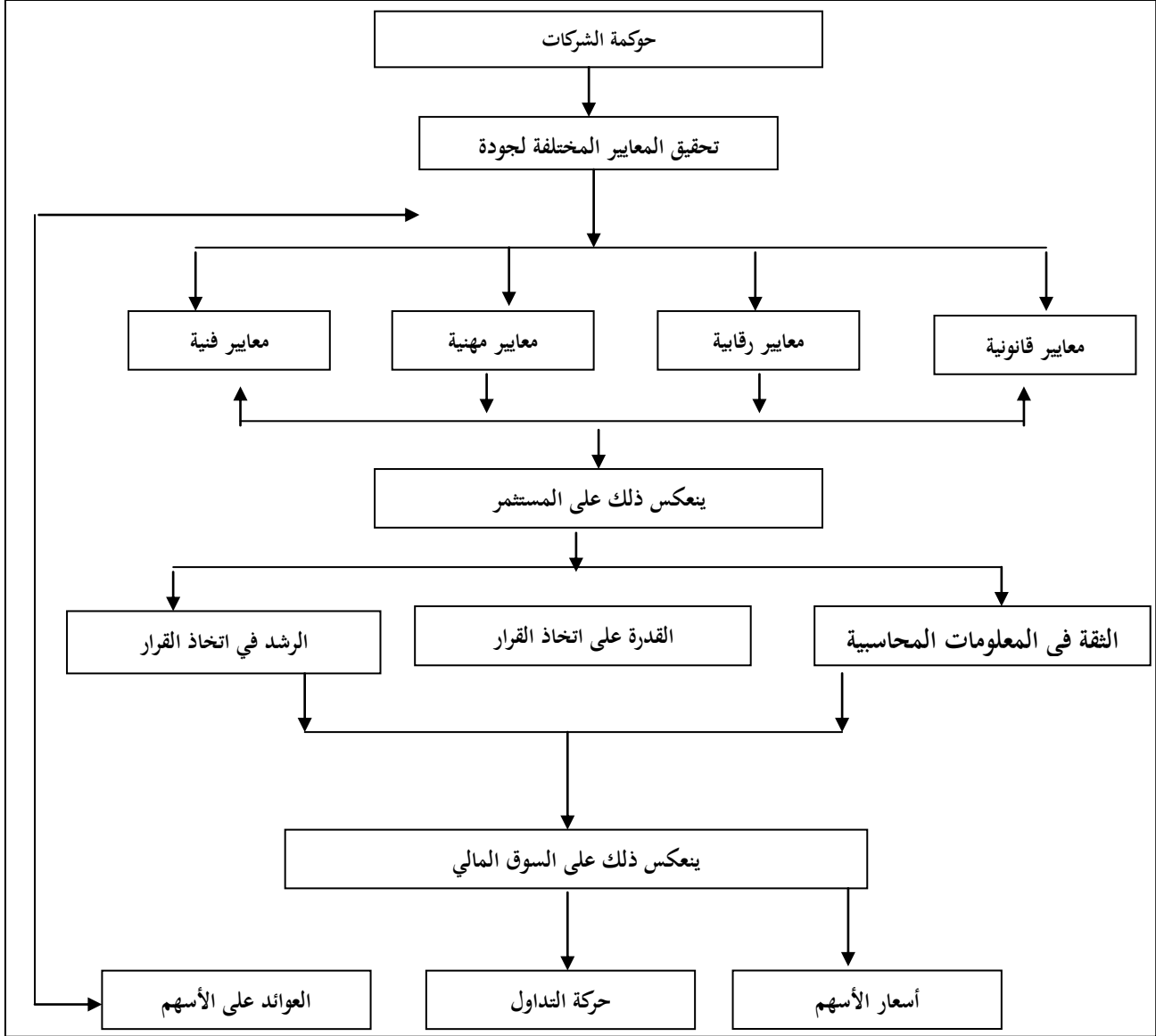
لا ريب أن أهم العوامل التي ظهرت من أجلها حوكمة الشركات، هو إعادة الثقة للمتعاملين في أسواق المال، وذلك بعد سلسلة الانهيارات التي طالت الكثير من الشركات العالمية العملاقة، والتي يمكن أن نؤكد أن معظمها افتقدت إلى دقة وصحة المعلومات المحاسبية.

هذه المعلومات تهدف إلى إعطاء تمثيل للواقع الاقتصادي للشركة، وعلى هذا الأساس جاء مبدأ الإفصاح والشفافية كمبدأ رئيسي تعتمد عليه حوكمة الشركات، والذي ينطوي على إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها. (42)

فكل من الإفصاح والشفافية لهما دور في ضمان شفافية واستقامة وانتظام المعاملات في أسواق المال، وذلك حماية لدر سعر السهم في تقييم الشركة. ويبرز هذا الدور من خلال قواعد الشفافية والإفصاح، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط التالية: (43)

- القواعد المتعلقة بإعلان القوائم المالية والحسابات الختامية لجمهور المساهمين بعد إخضاعها للمراجعة المستقلة.
- القواعد المتعلقة بعقد الجمعيات العمومية وضرورة إعلان أول أعمالها مسبقا والشروط المتعلقة بهذا الإعلان.
- القواعد المتعلقة بالغش، وإعلان المعلومات المضللة، أو مضاربة الشركة بأسهمها، مما قد يؤدي إلى ظهور حركة غير طبيعية لأسعار الأسهم.
- القواعد التي تستلزم من أصحاب الحصص الكبيرة، الإعلان عما يمتلكوه من حصص في رأسمال الشركة.

- القاعدة العامة تتمثل في أنه على الشركة الإعلان عن كافة المعلومات بحيث تكون صحيحة وكافية ويمكن الاعتماد عليها.
 - خلاصة البحث أن: حوكمة الشركات تهدف إلى تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها، مما يزيد اهتمام المستثمرين وينعكس على الجوانب المختلفة للسوق المالي، كما يظهر ذلك في الشكل التالي:
- الشكل رقم (1): علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات وتأثيرها على الأسواق



المصدر: محمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، عن موقع، www.ac.ly

- 3- أثر عدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية:
 ماذا لو لم تكن السوق كفؤة؟ تظهر كفاءة السوق المالية عند مقارنتها بحالة اللاكفاءة. فعندما تكون السوق كفؤة فإن الأسعار تعكس المعلومات بصدق وبسرعة بمجرد وصولها، ماذا لو لم يتحقق الشرطان؟
 إن الأسعار في السوق الكفؤة عشوائية لا يمكن التنبؤ بها، فإذا لم تنعكس المعلومات في الأسعار، فهذا يعني وجود فاصل بين وصول المعلومة وانعكاسها في الأسعار، يستغله بعض المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية

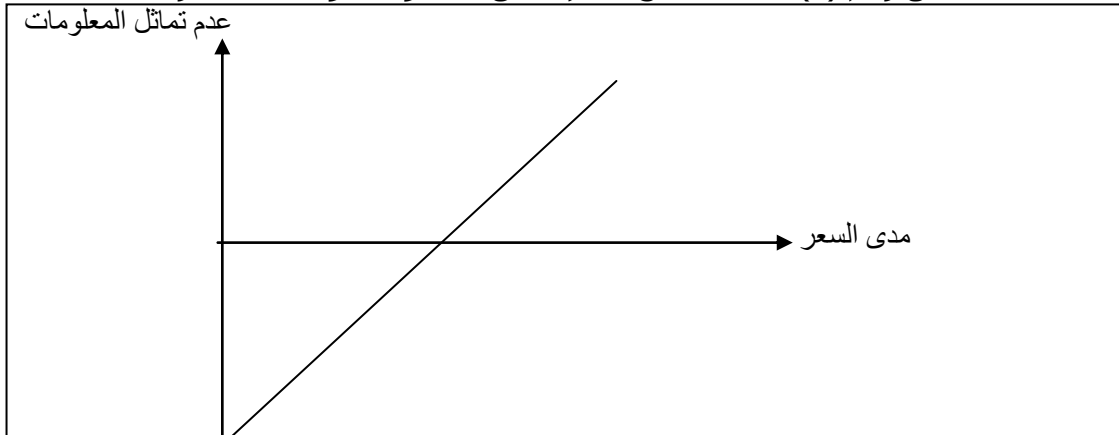
لأنها غير دائمة، فسرعان ما تنتشر تلك المعلومة بين كافة المستثمرين، ويصبح هامش أرباح أولئك المستثمرين معدوماً. في هذه الحالة يمكن التنبؤ بالأسعار، وهذا ما يعرف بالكفاءة التي ينتج عنها فقدان الثقة في السوق المالية التي تبدأ بالانهيار تدريجياً.

إن غياب المعلومات يفسح المجال لاستغلالها من قبل عدد محدود من المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة، لأنها تقوم على استغلال معلومات لا يملكها غيرهم، وبالتالي فحصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم، يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة. (44)

ففي ورقة بحثية بعنوان "التكنولوجيا وإنتاج المعلومات وكفاءة السوق"، ناقش كل من (Shleifer and Gildor) تأثير التكنولوجيا على الأسواق المالية، فحسب رأيهما أن التقدم التكنولوجي أدى إلى تطور الأسواق المالية بصورة ملحوظة، إلا أن مستوى جودة المعلومات قد تدهور، وذلك لاجتذاب أعداد غفيرة من المستثمرين عديمي الخبرة في مجال السوق المالية، كما أن قدرتهم ضعيفة لاستيعاب المعلومات المفصّل عنها وتقييم الأسهم وتحديد القرار الاستثماري الملائم على أساسها، فكانت خصائص أولئك المستثمرين بمثابة حافز قوي لدفع الشركات لتسوية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجعلها أكثر غموضاً، كما طالبوا بتنظيم برامج تعليم للمستثمرين وإصدار قواعد الإفصاح عن المعلومات. إذن تستطيع بعض الأطراف الداخلية للشركة في كثير من الحالات استغلال المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق أرباح غير عادية، كما قد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي، وبهذا يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى انسحاب الأطراف التي لا تملك معلومات فيصغر بذلك حجم السوق وترتفع تكلفة العمليات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض سيولة الأسهم، مما يؤثر سلباً على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وقد أظهر (Milgron and Glosten) عام 1985، أن الفرق في السعر يزيد عندما تزداد أهمية المعلومات لدى الأطراف الداخلية، وكذلك عندما يرتفع عدد المتعاملين الذين يملكون المعلومات نسبة إلى عدد المتعاملين الذين هم بحاجة إلى سيولة جاهزة. إذن فزيادة عدم تماثل المعلومات بالنسبة لهم معين، تؤدي بالمختصين إلى وضع مدى "spread" واسع لتقليل التعامل في السهم حتى يختفي مدى السعر في السوق، كما هو موضح في الشكل التالي:

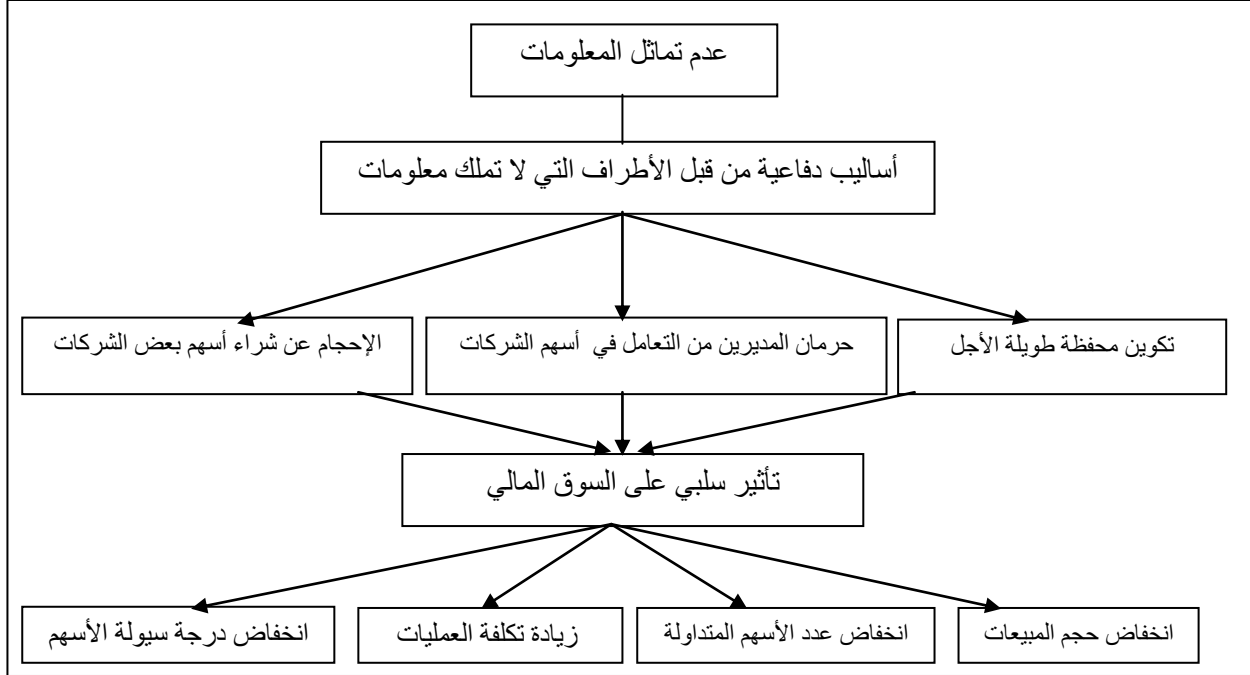
الشكل رقم (2): العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومدى السعر



المصدر: كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص24

وخلاصة ما سبق، هو أن تسريب المعلومات وتداولها وسط فئة محدودة من المتعاملين، ينطوي على تعامل مبني على الغش والخداع، كما أنه يضر بمصالح حملة الأوراق المالية، فضلاً على أنه يسبب إلى المناخ الاستثماري العام.

ويمكن توضيح آثار عدم تماثل المعلومات على أسواق المال من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم (3): أثر عدم تماثل المعلومات على أسواق المال



المصدر: كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص35

4- دور الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات "Information Asymmetry" بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولاً إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق.

هذا من شأنه أن يخفض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل، ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهداً لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق. وقد ناقشت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة الشركات لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلاله طمأنته بصدق البيانات المفصح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح تتمثل فيما يلي: (45)

أ- نظريات التعاقدات الكفؤة "Efficient Contracts": وفقاً لهذه النظرية، فإن كافة الأطراف تتصرف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر. وقد أبرزت بحوث عديدة مثل: (Benston, 1986)، (Lew et Penman, 1990)، أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور الشركة.

ب- نظرية السلوك الانتهازي "opportunistic Behavior": تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمدراء، أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية.

ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذا الغرض نذكر: (Watts, 1977)، (Hauthansen, 1981)، (Healy, 1985). إذ توصلت هذه الأخيرة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تحاول تخفيض أرباحها لتفادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها.

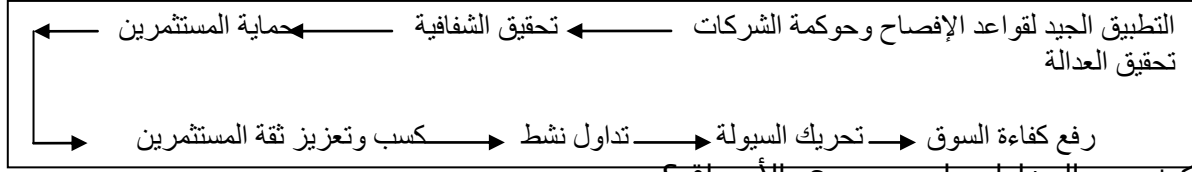
ج- نظرية توفير المعلومات "Information Perspective": تقوم هذه النظرية على اختيار المدراء للطرق المحاسبية وشكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم. ونظرا لحدائثة هذه النظرية، توجد دراستان فقط اختبرت فروضها، الأولى كانت لـ (Malmquist) عام 1990، أثبت من خلالها أن شركات البترول تختار بين طريقتي الجهود الناجحة والتكاليف الشاملة، وهما تعكسان نشاط الشركة في البحث والتنقيب، وبالتالي تظهر القيمة الاقتصادية للشركة. أما الدراسة الثانية التي قام بها (Main and Smith) عام 1990، فقد أثبتت أن الشركات القابضة تختار بين تجميع القوائم المحاسبية وبين فصلها، بناء على مدى اعتماد الشركتين القابضة والتابعة على بعضهما.

5- أثر حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية

تكتسي قواعد الحوكمة أهمية بالغة لتحقيق كفاءة أسواق المال، لأنها تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التوازن في أسعار الأسهم. ومن المعروف أن كفاءة السوق تتوقف على مدى توفر المعلومات لمجموع المستثمرين في توقيت واحد، وأن الحوكمة لديها الآليات التي تضمن الوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي تمكن من تحقيق كفاءة سوق المال، خاصة من خلال مجموع المزايا التي يوفرها الإفصاح، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (46)

- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات.
- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يضمن تحسين السيولة وتقليل صانعي السوق.
- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من تقلبات أسعار الأسهم.
- وعليه فإن تحسين أو تدهور الحوكمة له دور كبير في تحديد أداء الأسهم، لأن هناك علاقة طردية بين حوكمة الشركات وتحديد السعر العادل للسهم، وترجع هذه العلاقة إلى الأسباب التالية:
- نوعية المعلومات المتاحة لكافة المستثمرين تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات.
- حوكمة الشركات هي انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد مع ارتفاع مستوى حوكمة الشركات هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية، تسعى دائما إلى الحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة، مما يؤثر على أسعار الأسهم.
- حوكمة الشركات بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية، مما يؤدي إلى حد ما، إلى تماثل المعلومات بين المستثمرين، مما ينعكس في النهاية على أداء سعر السهم.
- وجود علاقة ارتباطية بين مستوى حوكمة الشركات ومستوى كفاءة السوق المالية.
- وبما أن ثقة المستثمرين لا تتوفر إلا إذا تأكدوا أنهم سيحصلون على معاملة عادلة ومتكافئة، فقد وجب على نظام الحوكمة الجيد أن يوفر وسائل يتسنى للمساهمين استخدامها لحماية حقوقهم في الشركة، ويتأكدوا من خلالها أن أموالهم ستوظف بالشكل الذي يراعي مصالحهم. (47)
- في ظل هذه الرؤية يظهر عنصر الثقة كأحد السمات المميزة لنظام الحوكمة الجيد، لأن خلق الثقة على مستوى الأسواق من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرغبة في التداول وتحريك السيولة لدى المدخرين، وبهذا نقول أن الثقة هي إنتاج نظام الحوكمة.

ويمكن أن نلخص تأثير حوكمة الشركات على كفاءة أسواق المال من خلال المخطط التالي:



1-5- كيف يتم التضليل على مستوى الأسواق؟

أوضحت الأزمات نقاط ضعف في الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات غير المالية، ومثال ذلك شركة "ENRON"، التي كانت صانع سوق رئيسي في سوق المشتقات الطاقوية، وإحدى الشركات الكبيرة التي تمد السوق بالسيولة. حيث قامت باستخدام أساليب محاسبية معقدة، الغرض منها حجب وعدم توضيح الإفراط في الاعتماد على الاقتراض لتمويل أنشطتها وإخفاء ضعف إيراداتها، فأدى ذلك إلى الإفراط في تنفيذ عمليات بالغة التعقيد خارج الميزانية، إلى صعوبة إدارتها واكتشافها بواسطة المحللين الماليين والمساهمين. ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود بعض الثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية في معالجة ومحاسبة الأنشطة التي تنفذ خارج الميزانية.

إن تفشي مثل هذه المظاهر التي توجي بالتضليل والتلاعب والفساد في بعض الشركات، من شأنها أن تشجع جوا من الإحباط والتوجس والريبة في الأسواق، مما يؤدي إلى تعثر عدد كبير من المتعاملين وعزوفهم عن الاستثمار، كما قد تترتب مخاطر أخرى منها: (48)

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد.

- إجماع المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار محليا ودوليا.

- تعرض الشركات للخسارة والإفلاس.

- انكماش حجم المعاملات في أسواق المال.

فارتكاب أخطاء عن قصد أو حدوث تجاوزات في البيانات المحاسبية يعتبر تلاعبا محاسبيا يهدف إلى التأثير على اتجاه السوق، كما أن إجراء تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية في الشركة من شأنه أن يغير من النتائج المحققة.

ويمكن إظهار بعض التجاوزات فيما يلي: (49)

أ- التلاعب في الدفاتر والسجلات: قد يعتمد المحاسب ارتكاب عمليات وهمية في دفاتر وسجلات الشركة بغية تغطية تلاعب ما، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصال الدفع... الخ.

ب- التلاعب في حسابات الشركة: قد تتبع الشركة طرقا غير مشروعة قصد التأثير على دلالة القوائم المالية وعلى نتيجة الشركة ومركزها المالي، ويمكن أن يكون التلاعب قصد تضخيم نتيجة الدورة أو العكس.

ج- التعامل الداخلي: ويقصد به استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين أو غير المطلعين، ممن آلت إليهم معلومات داخلية في تحقيق مكاسب مادية أو معنوية. (50)

2-5- دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد

إن حوكمة الشركات لا تعني فقط مجرد الالتزام بتطبيق مجموعة من القواعد واحترامها، وإنما هي ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمساهمين والمتعاملين معها.

وكما سبق وأن أشرنا فإن كفاءة السوق المالي تتطلب العديد من المقومات والأخلاقيات، نخص بالذكر في هذا الصدد الأهم منها كالآتي:

أ- تحسين مستوى الإفصاح: يتبنى المحاسبون والمراجعون مدخلين أساسيين لتبرير الحاجة إلى مراجعة المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية، بهدف توفير الحياد والصدق وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المستمدة من تلك القوائم والتقارير، كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتمثل هذان المدخلان في: (51)

• مدخل تعارض المصالح: يشير هذا المدخل إلى المصالح الذاتية لمعدي القوائم المالية ومستخدميها، حيث أن أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية تختلف عن أهداف معديها، هذا ما يتطلب وجود مراجع محايد يكون كفؤاً، حتى يؤكد عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتغيرات التي حدثت في المركز المالي.

ويظهر التعارض في أن إدارة الشركة تسعى جاهدة إلى تعظيم هدفها ومنفعتيها باستخدام سياسات محاسبية معينة تمكنها من تحقيق فائض وتحسين مركزها المالي، بينما يرغب المساهمون في الحصول على أكبر عائد عن الأسهم التي بحوزتهم، ويذكر كل من "Watts et Zimmerman" أن التعارض في المصالح داخل الشركة يتمثل في:

- التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة بأصحاب حقوق الملكية.
- التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والسندات الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة برأس المال المقترض.

ويرى "David" في دراسته أن الطلب على خدمات المراجعة ناتج عن التعارض في المصالح، بين الإدارة باعتبارها الطرف الذي يعد المعلومات المحاسبية، وبين المساهمين بوصفهم الطرف الذي يستخدم تلك المعلومات في تقييم نتائج أداء الشركة.

- مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية: إذا كانت الحاجة إلى وجود المراجعة قد اتضحت بسبب وجود مصالح متعارضة، فإن الحاجة إلى تطوير المراجعة واتساع مجال تطبيقها، يمكن أن تجد مبررها باستخدام مدخل تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية.
- فقد أثبتت إحدى الدراسات أن الحاجة إلى تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية تزداد في حالة تعارض المصالح لمستخدمي تلك المعلومات، إذ أن تعارض المصالح لا ينشئ الحاجة إلى المراجعة، ولكنه يكشف عن أهمية تلك الحاجة، وبذلك يعتبر مدخل تعارض المصالح كاشفاً عن أهمية المراجعة، بينما يعتبر مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية كافياً لتبرير الحاجة إلى المراجعة، وهو أعم وأشمل من المدخل السابق.
- أي أن فعالية هيكل حوكمة الشركات تعتمد على قدرتها للحد من حالات المعلومات غير المماثلة وتضارب المصالح. (52)

ب- الحاجة إلى معايير محاسبية لتقليص عدم تماثل المعلومات: مساندة للتطورات الحديثة للمالية العالمية، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تدعيم العمل بالشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية موحدة، من شأنها توحيد الممارسات المحاسبية، مما يساهم في استقرار النظام المالي، وباعتبارها توفر إلى حد كبير المتطلبات الأساسية في البيانات المالية.
عملياً هناك نموذجان: (53)

- النموذج الأمريكي: ويتمثل في مجموعة المعايير الأمريكية المسماة "The US GAAP" التي تقوم على قواعد مفصلة جداً ويرغب في تطبيقها على المستوى العالمي.

- النموذج الأوروبي: متمثلاً في لجنة المعايير المحاسبية الدولية "IASB" والتي تركز على المبادئ أكثر مما تقوم على التطابق مع القواعد الرسمية المفصلة. هذه المعايير تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي سنة 2002، لتعتمد كمرجع محاسبي انطلاقاً من سنة 2005 لجميع الشركات المقيدة بالبورصة الأوروبية. و جدير بالتنويه أنه في سنة 2001 تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد المعايير الدولية السابقة وأخذ على عاتقه مسؤولية تعديل هذه المعايير وتفسيرها، ليظهر مفهوم جديد باسم المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بدلاً من مصطلح معايير المحاسبة الدولية، حتى يمكن التمييز بينهما (54).
- من العرض السابق نخلص إلى أن الصدق في التعامل بالأوراق المالية يتطلب تحديد هدفين أساسيين هما: توفير المعلومات المالية وغير المالية الضرورية والمفيدة عن الشركات قبل طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام على المستثمرين.
- منع الغش، الخداع، والتضليل ومختلف التعاملات اللاأخلاقية ومظاهر الفساد في تداول الأوراق المالية. غير أن تحقق هذين الهدفين مرهون إلى حد كبير بمدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الإفصاح، من جهة، ومن جهة أخرى بتطبيق نظام الحوكمة باعتبارها جهازاً رقابياً يحسن من مستوى الإفصاح والشفافية.

الخاتمة:

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية، من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد مصدراً هاماً للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات. وقد تبين الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، والحد من أساليب التضليل، سواء عن طريق الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين الذي يضمن تشجيعهم على الاستثمار في الأوراق المالية دون خوف، أو من خلال مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر عاملاً مهماً في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وضمان استمراريتها، بما يضمن تنشيط السوق من جهة، والوصول إلى السعر الحقيقي للأسهم من جهة أخرى، ومن ثم رفع كفاءة السوق المالي. أي أن الطريق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح والشفافية، مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة السوق المالي.

المراجع والإحالات:

1. يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص: 4.
2. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 22.
3. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006، ص: 17.
4. يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ماي 2007، ص: 7.
5. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، جوان 2009، ص: 18.
6. أحمد رجب عبد الملك، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية، جانفي 2008، ص: 10.
7. مها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، دمشق، 2008، ص: 97.
8. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص: 265.

9. محمد عباس السراجي، الحوكمة في مواجهة أزماتنا الاقتصادية، جريدة اليمن، أفريل 2009، ص: 6، عن موقع: www.algomhoriah.net
10. جون د، سوليفان، تقديم: جورج كيل، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص: 18، عن موقع:
11. عبد الرحمن العايب، إشكالية حوكمة الشركات واحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، نوفمبر 2009، ص: 17.
12. إبراهيم السيد المليجي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، عن موقع: www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications
13. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: مفاهيم- مبادئ- تجارب، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 47.
14. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 588.
15. Brief. Richard P, The accountants responsibility historical perspective, the Accounting Review, April 1975, p.268.
16. طارق عبد العال، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 80.
17. علي العبد خليل سعادة، مجلة المدقق الأردنية، العدد 76/75، الأردن، مارس 2008، ص- ص: 20- 23.
18. حنان رضوان حلوة وأسامة أبو جاموس فوز الدين، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2004، ص: 61.
19. فيروز رجال، أثر الإفصاح المالي على كفاءة الأسواق المالية: دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (1999- 2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة - الجزائر، 2004، ص: 16.
20. لمزيد من الاطلاع ارجع إلى: - الإفصاح، عن موقع: www.jsc-gov.jo
- ماجد شوقي، حوكمة الشركات، سهولة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة، صعوبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، عن موقع: www-cip-egypt.org
- سوق المال: الإفصاح (6)، ورقة مرجعية حول سياسات وإجراءات الإفصاح (أ)، 7 جويلية 2002، عن موقع: www.alwatan.com
21. محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، مجلد 23، دمشق- سوريا، 2007، ص: 147.
22. الخضير محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 67.
23. عفيفي هلال عبد الفتاح، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختيارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد (1)، المجلد 30، مصر، 2008، ص: 429.
24. Fama E.T, Efficient Capital Markets, a review of theory and empirical work, journal of Finance, May 1970, p.383.
25. ناصر بن أحمد غيث، أسواق الأوراق المالية: الكفاءة والشفافية، 25 أوت 2002، عن موقع: www.albayan.co.ae
26. مثنى عبد الإله ناصر، كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات، ندوة حول دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية - تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم 11/12/2005، ص: 4.
27. حنفي عبد الغفار، بورصة الأوراق المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 181.
28. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، ورقة- الجزائر، 2010/2009، ص: 182.
29. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 250.
30. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصات)، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008، ص: 32.
31. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 182.
32. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازور دي العلمية للنشر، عمان- الأردن، 2009، ص - ص: 205- 206.
33. محفوظ جبار، البورصة، التسيير وخصوصية المؤسسات العمومية: دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، الجزء 2، سطيف- الجزائر، 1997، ص: 372.
34. زياد رمضان ومروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة- مصر، 2007، ص: 194.

35. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 108.
36. Bertrand.J et Solnik B, Les Marchés financiers et La Gestion de Portefeuille, 2ème Edition, Dunnod, Paris, 1976, p. 7.
37. Philippe Gillet, l'efficience des marchés financiers, economica, 2ème Edition, 2006, p. 21.
38. حنفي عبد الغفار، البورصات، أسهم وسندات- صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص: 177.
39. أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص. 76.
40. نهلة أبو العز، الميزانية مفتاح الشفافية: تقرير المراجع دليل المستثمر الذكي والإفصاح المحاسبي ضرورة، جريدة الاقتصادية، العدد 1844، مصر، 2003/10/13، عن موقع، www.ik.ahram.org.eg
41. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، عن موقع، www.ac.ly
42. محمد صالح الحناوي، تحليل الأسهم والسندات، مدخل الهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 132.
43. محمود أبو الوفا، حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات، تاريخ الاطلاع: 2009/11/2، عن موقع: www.behos.maktoobblog.com
44. المعتمد بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة- دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص- ص. 149- 150.
45. كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 33.
46. Solnik.B et Jackillat B.op.cit, p. 20.
47. Diamond D.W ...verrecchia.R.E, Disclosure, liquidity and the clientele of capital, journal of Finance, septembre, 1991, p. 1325.
48. جهاد خليل الوزير، دور حوكمة الشركات في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007، موسوعة الاقتصاد والتمويل، عن موقع: www.iefpedia.com
49. مسلم علاوي شبلي ومحمد حسين منهل، بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة وقياس مستوى أدائه: دراسة استطلاعية في جامعة البصرة، حزيران 2008، عن موقع: www.nazaha.iq/search_web/edare/9.doc
50. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 144.
51. الإفصاح، عن موقع: www.jsc.gov.jo
52. Constant DJAMA, Fraude à l'information comptable et financière : le rôle des autorités de régulation, publié dan : la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, version 1, France.2008. (ترجمتنا الخاصة)
53. بشير بن عيشي ودبلة فاتح، حوكمة الشركات كأداة الضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، ص: 8، عن الموقع، www.jps.dir.com
54. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص: 73.

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد
المغرب العربي (الجزائر و المغرب) - للفترة 1970-2012-

*the impact of some economic variables of the European Union on the
economies of the countries of the Arab Maghreb Union
(Algeria and Morocco) - 1970-2012*

أ: مشير الوردى

جامعة أم البواقي / الجزائر

Email : louardim@gmail.com

Received: 18/10/2016

Accepted: 17/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية موحدة على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي و المتمثلة في البلدان الأساسية في الاتحاد، الجزائر و المغرب كل على حدة. وذلك للفترة الممتدة من 1970 إلى 2012 و ذلك من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي يكون فيه المتغير التابع هو مستوى النمو الاقتصادي المحقق لدى بلدان اتحاد المغرب العربي محل الدراسة، و المتغيرات المستقلة هي عبارة عن المحددات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي مضاف إليها بعض المتغيرات المتعلقة باقتصاد الاتحاد الأوروبي، و قد تم اختيار هذه المتغيرات باستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP . و قد توصلنا إلى أن اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي تتأثر تأثرا كبيرا بالمتغيرات الاقتصادية الساندة في بلدان الاتحاد الأوروبي و من هذه المتغيرات نجد مستوى النمو المحقق لدى بلدان الاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام، مستوى التضخم السائد في بلدان الاتحاد الأوروبي كما نجد تأثير المساعدات الإنمائية و الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لبلدان اتحاد المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، اتحاد المغرب العربي، المتغيرات الاقتصادية، النمذجة، تحليل المركبات الأساسية .

Abstract:

the aim of this study is to know the impact of some of the macroeconomic variables to the European Union as an economic block, on the economies of the countries of the Arab Maghreb Union, such as, Algeria and Morocco through the building of a econometric model, when the level of economic growth in the countries of AMU represents the dependent variable and a classical determinants of economics growth represent the independent variables , added some variables related EU's economy.

This paper has been used the method of analysis to basic component of ACP. The empirical findings show that the countries of AMU have been greatly influenced by economic variables of EU, such as : the level of growth per capita, gross domestic product(GDP), the level of inflation, and also the impact of developement assistance and foreign direct investement of AMU.

Key Words : *the European Union, Arab Maghreb Union, the economic effects, modeling, analysis to basic component .*

تمهيد:

شهد العالم مؤخرا نشاطا متسعا النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي Integration Process Economic، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى Large Economic Space مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة (تظم دولاً متقدمة وأخرى نامية)، حيث تعتبر هذه التحولات التي طرأت على الوضع الدولي من خلال اتساع نطاق تكوين التكتلات من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويكفي هنا للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، إن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن ثم التكتل الاقتصادي) في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية.

ولعل من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، نجد الإتحاد الأوروبي، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي.

فقد وصل عدد دول الإتحاد الأوروبي إلى 27 دولة أوروبية وهي (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسنبورغ، بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا، اليونان، اسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفاكيا، لاتفيا، أستونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا ورومانيا) وذلك سنة 2007 بعد أن كانت 6 دول هي (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، ولوكسمبورج، وهولندا) فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة طبقا لمعاهدة روما في 25 مارس 1957 وبعد أن أضيفت معظم الدول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (لأفتا) AFTA عام 1994 أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية (الدولية) في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث أن هذا التكتل الأوروبي يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، وهو حجم أكبر من الذي يحققه تكتل الناقتا NAFTA الذي يضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك حيث تجمع الناقتا 770 مليار دولار سنويا من التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى يمتلك التكتل الاقتصادي الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، حيث يزيد هذا الدخل عن 7000 مليار دولار مقابل 6200 مليار دولار لدى تكتل الناقتا.

كما يعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلية حيث بلغ 380 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة، ويلاحظ أن التكتل

الاقتصادي الأوروبي يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومن ناحية أخرى فقد عرفت كل بلدان المغرب العربي تغيرات جوهرية على مختلف الأصعدة، الاقتصادية و الاجتماعية والمالية وذلك في إطار برامج تعديل هيكلية تهدف أساسا إلى إنجاح عملية إدماج اقتصاديات البلدان في السوق العالمية، ونظرا لما للمجموعة الأوروبية من مكانة بالغة الأهمية بالنسبة إلى دول المغرب العربي، لا فقط كونها تمثل ثقلا اقتصاديا لا بأس به فهي أول سوق للسلع المصدرة من البلدان المغربية 70% وأول ممول لها خاصة بالتجهيزات وبالبنائات نصف المصنعة 60% تقريبا، وإنما لما لها من دور تاريخي و جيو- سياسي و نظرا للفارق الكبير بين المجموعتين من حيث المستوى التنموي و الاختيارات الاقتصادية و طبيعة الإطار نفسه الذي تجري فيه الاتفاقيات (إطار مشترك لمجموعة البلدان الأوروبية و إطار فردي للبلدان المغربية) فإن العلاقات التجارية التي تربط بين المجموعتين تميزت إلى حد كبير بعدم التكافؤ.

أهمية البحث:

انطلاقا مما سبق تكمن أهمية البحث في أهمية التكتلات الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة و البلدان العربية بصفة خاصة، و كذلك من خلال تأثير هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة على اقتصادياتنا، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال العلاقات الوطيدة بين بلدان اتحاد المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي و محاولة تقييمها.

مشكلة البحث:

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نطرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

إذا كانت المجموعة الأوروبية تمثل ثقلا اقتصاديا عالميا ذا أهمية بالغة بالنسبة لدول المغرب العربي لما تربطه به من علاقات اقتصادية و تاريخية و جيو- سياسية

فهل تتأثر اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر و المغرب) بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي؟

و قصد تسهيل دراسة الإشكالية الرئيسية يمكننا أن نفرعها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يؤثر بها الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان المغرب العربي؟

2- ما مدى تأثير الظروف الاقتصادية الخارجية على نمو اقتصاديات بلدان المغرب العربي؟ و للإجابة على الأسئلة الفرعية و منه على الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضيات التالية و هذا قصد اختبار مدى صحتها و هي:

1- المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر وضوحا التي يؤثر من خلالها الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان المغرب العربي محل الدراسة تتمثل في المتغيرات التي تعبر عن :
أ- القنوات التجارية

ب - القنوات المالية

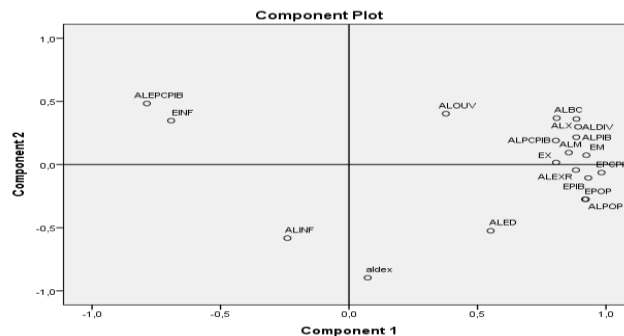
2- الظروف الاقتصادية السائدة في الخارج تؤثر في معدلات النمو و مستويات الدخل لشركاء التجارة. طريقة معالجة البحث:

الهدف من الدراسة هو تبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي، و التي اخترنا من بينها الجزائر و المغرب و ذلك باعتبارها أهم بلدان اتحاد المغرب العربي، و لهذا الغرض سوف نستخدم نموذج اقتصادي قياسي يتم فيه تحديد هذا الأثر، و على هذا الأساس سيتم جمع المعطيات الإحصائية من مصادرها المختلفة⁽¹⁾ عن كل المتغيرات التي رأينا أنها من الممكن أن تخدمنا في معالجة الإشكالية المطروحة، و قبل البدء في بناء النماذج القياسية الخاصة بكل دولة من البلدان محل الدراسة، سنقوم أولاً بمعالجة هذه المتغيرات باستخدام طريقة إحصائية مشهورة و هي طريقة تحليل المعطيات باستخدام التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP حيث تمكن هذه الطريقة من خلال تمثيلاتها البيانية من استنباط ملخص رائع عن المعلومات التي من الممكن أن يحويها جدول المعطيات الخاص بكل دولة، و أيضاً سيتم من خلال هذه الطريقة ترشيح أهم تلك المتغيرات من أجل اختبارها و استخدامها في بناء النماذج القياسية، دون أن نضطر إلى استخدام كل المتغيرات المجمعة في البداية، و تتم عملية إختيار هذه المتغيرات بإستخدام برنامج إحصائي معد مسبقاً لهذا الغرض و المتمثل في برنامج الـ IBM SPSS20Statistics.

و بعد الانتهاء من مرحلة إختيار المتغيرات سوف ننتقل إلى الخطوة الموالية، و هي بناء النماذج القياسية الخاصة بكل دولة على حدة باستخدام المتغيرات المختارة، و ستتم عملية التقدير بالاستعانة ببرنامج آخر معد لهذا الغرض و المتمثل في البرنامج الإحصائي 8 views بحيث سنستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO في عملية تقدير نماذج الانحدار المتعدد، و سيتم اختبار هذه النماذج قياسيياً و في حالة الحصول على النموذج الذي يجيب على إشكالية الدراسة، سنقوم بعد ذلك بتحليله اقتصادياً.

أولاً: تقدير و تحليل النموذج القياسي الخاص بحالة الاقتصاد الجزائري :

من خلال المخرجات المتحصل عليها من تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP، فقد تم تحديد بعض المتغيرات المرشحة لاختبار معنويتها في تفسير و شرح النمو الاقتصادي للجزائر، كما هو موضح في الشكل رقم (01): الشكل رقم (01): يمثل تمثيل المتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS20

و هذه المتغيرات هي : الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الواردات، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي، المساعدات الإنمائية، عدد السكان، رصيد الميزان التجاري، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، عدد سكان الاتحاد الأوروبي، صادرات الاتحاد الأوروبي، واردات الاتحاد الأوروبي، التضخم في الاتحاد الأوروبي، متغير التقارب في مستويات الدخل بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي. سنقوم بإدخال معطيات هذه المتغيرات للفترة المدروسة إلى البرنامج الإحصائي المعد مسبقا و المتمثل في *eviwes8* و نقرر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية *MCO*، حيث تحصلنا على النموذج الخاص بحالة الجزائر، وذلك بعد عدة محاولات معتمدين في ذلك على طريقة الحذف التدريجي⁽²⁾ (*Backward Elimination*) و الممثلة نتائجه في الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): يمثل تقدير النموذج الخاص بالجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.205496	0.536657	-4.109693	0.0002
ALCDIV	0.064973	0.016069	4.043344	0.0003
ALECPPIB	-0.071683	0.024368	-2.941586	0.0061
ALCIBC	0.652988	0.125264	5.292728	0.0000
ECPCPIB	-0.080046	0.023740	-3.371923	0.0020
ECPIB	0.611794	0.174004	3.515948	0.0014
R-squared	0.762059	Mean dependent var	3.959108	
Adjusted R-squared	0.723681	S.D. dependent var	5.345109	
S.E. of regression	2.809712	Akaike info criterion	5.051435	
Sum squared resid	244.7290	Schwarz criterion	5.312665	
Log likelihood	-87.45155	Hannan-Quinn criter.	5.143531	
F-statistic	19.85685	Durbin-Watson stat	1.983808	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 8

التفسير الإحصائي للنموذج :

بالنسبة لـ $R^2 = 0.7620$ أي أن 76.20% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل المتغيرات المفسرة و هي نسبة مقبولة وجيدة و النسبة المتبقية أي 23.80% مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم حصرها في النموذج.

أما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة فنلاحظ أن كل المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة معنوية، و ذلك لأن *t* الستيودنت المحسوبة الخاص بها أكبر من القيمة الحرجة المجدولة عند مستوى ثقة 5%، ومنه فهذه المتغيرات و المتمثلة في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو رصيد الميزان التجاري، معدل التقارب في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، معدل نمو الناتج الداخلي

الخام للإتحاد الأوروبي و نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام للإتحاد الأوروبي تدخل في تفسير المتغير التابع و المتمثل في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الجزائري.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن قيمة F-فريشر تساوي 19.85 و الاحتمال الخاص بها و المتمثل في $Prob(F\text{-statistic})=0.000$ و منه فالنموذج معنوي.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

نلاحظ من النموذج أن قيمة داربين و واتسون المحسوبة $DW=1.98$ و هي قيمة بالتقريب تساوي 2، و هذه القيمة تنتمي للمنطقة التي نرفض فيها فرضية وجود الارتباط الذاتي للأخطاء⁽³⁾ و منه فالنموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

من خلال استخدام اختبار ARCH نلاحظ أن قيمة ال- Prob الخاصة بها أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و التي تنص على تجانس تباين الأخطاء، و بذلك نرفض الفرضية البديلة و التي تنص على عدم تجانس تباين الأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

نلاحظ من خلال إحصائية جارك بيررا (Jarque-Bera) حيث تساوي 0.295 و كذلك احتمالها يساوي 0.86 وهو أكبر من 0.05 و منه الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا. و كخلاصة عامة بالنسبة لهذا النموذج فإنه لا يعاني من أي مشكل قياسي، و منه فهو مقبول إحصائيا و يمكن الاعتماد عليه في دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري.

التفسير الاقتصادي للنموذج :

النموذج المقدر هو النموذج الأمثل و الأفضل قياسيا في تحليل الأثر من بين النماذج المقدر و عليه كانت الصيغة المقدر لهذا النموذج على النحو التالي:

$$ALCPIB = -2.2054 + 0.0649*ALCDIV - 0.07168*ALECPPIB + 0.6629*ALCBC - 0.0800*ECPCPIB + 0.6117*ECPIB$$

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أن نمو الاقتصاد الوطني الجزائري ALCPIB يتأثر بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر ALCDIV بصفة إيجابية حيث أنه كلما زادت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر زاد معدل

النمو الاقتصادي للبلد و لكن هذه الزيادة ضعيفة جدا حيث أنها لا تزيد عن 0.06% إذا ارتفع معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1%، و يرجع ذلك إلى قلة هذه الاستثمارات الموجهة للجزائر بالرغم من بذل الدولة لمجهودات كبيرة لتحفيز مثل هذا النوع من الاستثمارات، و كذلك يعود هذا الضعف إلى القطاعات التي توجه لها هذه الاستثمارات حيث نجد أن هذه الاستثمارات توجه إل قطاعات في حد ذاتها كقطاع المحروقات و الاتصالات دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعة.

كما نجد أيضا أن نمو الاقتصاد الوطني الجزائري يتأثر بنمو رصيد الميزان التجاري ALCBC و بصفة ايجابية حيث كلما زاد رصيد الميزان التجاري بـ 1% زاد النمو الاقتصادي الجزائري بـ 0.66% و يرجع ذلك إلى الأهمية التي يتمتع بها رصيد الميزان التجاري و خاصة الصادرات في تنمية الاقتصاد الوطني و هذا بالرغم من اعتماد الجزائر على مورد واحد و هو تصدير المحروقات و استخدام هذه العوائد في إستيراد المواد الغذائية و كذا استيراد كل ما يلزم في عملية التنمية الاقتصادية و كذلك استخدام عوائد المحروقات في تمويل البرامج و الخطط التنموية. و هذا المتغير هو بمثابة المتغير الذي ينقل الأثر الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري بإعتباره الرابط التجاري.

معدل النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ECPIB و الذي يؤثر بصفة ايجابية على نمو الاقتصاد الوطني حيث كلما زاد معدل نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي بـ 1% كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.61% و هذا راجع إلى الاختلاف الكبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي كتكتل و حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر باعتبارها دولة بمفردها، و قيام علاقات اقتصادية بين الطرفين حيث تتأثر بذلك التجارة و النمو الاقتصادي في الجزائر بحجم الاقتصاد المجاور و هذا التأثير هو إنعكاس لنموذج الجاذبية للتجارة.

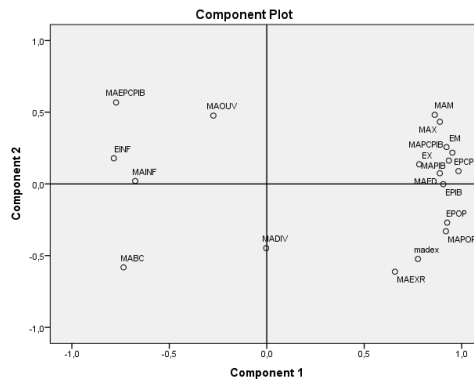
-معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي ECPCPIB حيث نلاحظ أن تأثيره سلبي على نمو الاقتصاد الوطني، فالجزائر لم تستفد من ارتفاع نصيب الفرد الأوروبي من الناتج الداخلي الخام و ذلك باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر و ذلك من خلال تصدير منتجات ذات جودة عالية تتناسب مع دخل الفرد الأوروبي فهي تعتمد فقط على تصدير المحروقات و ذلك حتى بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 و فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، و لذلك نجد الأثر السلبي لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني حيث كلما زاد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بـ 1% كلما قل نمو الاقتصاد الوطني بـ 0.08%.

-معدل التقارب بين نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام و نصيب الفرد الأوروبي من الناتج الداخلي الخام للاتحاد ALEPCPIB حيث نلاحظ أن أثر هذا المعدل أثر عكسي على نمو الاقتصاد الوطني حيث كلما زاد هذا المعدل بـ 1% كلما قل النمو الاقتصادي بـ 0.07%، حيث أن اختلاف نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام عن نصيب نظيره الأوروبي يعد محفزا إيجابيا للنمو الاقتصادي، من خلال سعي الفرد الجزائري إلى تحقيق مستوى معيشي يتناسب مع المستوى المعيشي للشريك الأول في التجارة و كذلك يعتبر هذا التقارب في الدخول من محفزات التجارة، فالتصدير لبلد أكثر تقدما يساهم في التخصص في قطاعات أكثر رقي، و عليه فإنه عندما يقوم بلد ما بسد الفجوة في الدخل بينه و بين شركائه في التجارة فإنه سوف ينمو ببطء⁽⁴⁾.

ثانياً: تقدير و تحليل النموذج القياسي لحالة الاقتصاد المغربي :

من خلال المخرجات المتحصل عليها من تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP المطبقة على المتغيرات الخاصة بالاقتصاد المغربي، فقد تم تحديد بعض المتغيرات المرشحة لاختبار معنويتها في تفسير و شرح النمو الاقتصادي للمغرب و اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي، و هذه المتغيرات كما هو مبين في الشكل رقم (02) هي:

الشكل رقم (02): يمثل تمثيل المتغيرات بالنسبة لحالة المغرب



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS20

الصادرات، سعر الصرف، المساعدات الإنمائية، الواردات، متغير التقارب في مستويات الدخل بين المغرب و الاتحاد الأوروبي، الديون الخارجية للمغرب، التضخم، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، التضخم في الاتحاد الأوروبي، واردات الاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، عدد سكان الاتحاد الأوروبي. سنقوم بإدخال معطيات هذه المتغيرات إلى البرنامج الإحصائي المعد مسبقاً و المتمثل في الـ eviews8 و نقدر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO ، حيث تحصلنا على النتائج الممثلة في الجدول رقم (02) :

الجدول رقم (02): يمثل تقدير النموذج الخاص بالمغرب

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MACED	5.477497	1.974241	2.774483	0.0086
MAECPPIB	61.12122	9.321753	6.556838	0.0000
ECPIB	1.429559	0.318089	4.494207	0.0001
DEINF	-1.203083	0.320392	-3.755038	0.0006
C	1.660191	0.826696	2.008224	0.0520

R-squared	0.578174	Mean dependent var	4.449408
Adjusted R-squared	0.532572	S.D. dependent var	4.226637
S.E. of regression	2.889698	Akaike info criterion	5.071525
Sum squared resid	308.9632	Schwarz criterion	5.278390
Log likelihood	-101.5020	Hannan-Quinn criter.	5.147349
F-statistic	12.67849	Durbin-Watson stat	2.322182
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 8

تم الحصول على هذا النموذج من خلال إتباع طريقة الحذف بالتدرج للمتغيرات غير المعنوية.

إختبار معنوية النموذج:

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.5781$ أي أن 57.81% من المتغير التابع مفسرة من قبل المتغيرات المستقلة و النسبة المتبقية أي 42.19% مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم حصرها في النموذج و هي تعتبر نسبة مقبولة .

كما نلاحظ أن كل المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في هذا النموذج معنوية لأن قيمة الـ $prob$ الخاصة بها أقل تماما من 0.05 و منه فالمتغيرات المتمثلة في المساعدات الإنمائية المقدمة للمملكة MACED، مؤشر التقارب في الدخل بين الفرد المغربي و نظيره الأوروبي MAECPCPIB، معدل نمو الاقتصاد الأوروبي ECPIB و معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي DEINF كلها تدخل في تفسير النمو الاقتصادي لدولة المغرب.

قيمة F المحسوبة من خلال النموذج هي 12.67 و قيمة الـ $PROB$ الخاصة بها تساوي 0.0000 و منه فالنموذج معنوي ككل، أي أن له قدرة تفسيرية للظاهرة المدروسة.

إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال إحصائية داربين و واتسون DW و كذلك من خلال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test فإن هذا النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

إختبار تجانس تباين حد الخطأ:

من خلال استخدام إختبار ARCH نلاحظ أن قيمة الـ $Prob$ الخاصة بها أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفريية و التي تنص على تجانس تباين الأخطاء، و بذلك نرفض الفرضية البديلة و التي تنص على عدم تجانس تباين الأخطاء.

إختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

نلاحظ من خلال إحصائية جارك بيررا (Jarque-Bera) حيث تساوي 1.56 و كذلك احتمالها يساوي 0.45

وهو أكبر من 0.05 ومنه الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً. وكخلاصة عامة بالنسبة لهذا النموذج فإنه لا يعاني من أي مشكل قياسي، ومنه فهو مقبول إحصائياً ويمكن الاعتماد عليه في دراسة أثر النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي و بذلك يمكن اعتباره النموذج الأمثل.

التفسير الاقتصادي للنموذج :

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن النمو الاقتصادي لدولة المغرب يتغير بدلالة المساعدات الإنمائية المقدمة للدولة المغربية، مؤشر التقارب في الدخل بين الفرد المغربي و نظيره الأوروبي، معدل نمو الاقتصاد الأوروبي و معدل التضخم للاقتصاد الأوروبي، و ذلك على النحو التالي:

$$MACPIB=5.477*MACED+61.121*MAECPCPIB+1.429*ECPIB - 1.203*DEINF + 1.660$$

بالنسبة للمساعدات الإنمائية المقدمة لدولة المغرب فهي تؤثر تأثيراً إيجابياً كبيراً و معنوي على النمو الاقتصادي له، و هذا راجع إلى الحجم الكبير من المساعدات التي يتلقاها المغرب من الدول المانحة و خاصة دول الاتحاد الأوروبي لما يربطه معها من علاقات وطيدة و متينة منذ استقلاله فهو أول من أمضى اتفاقية تعاون بينه و بين دول الاتحاد الأوروبي سنة 1969، تمثلت اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة و كذلك استفادته من سياسة الوضع المتقدم و هذا ما أدى به إلى الحصول على تلك المساعدات و استغلالها في مجال التنمية الاقتصادية.

بالنسبة لمؤشر التقارب في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و نصيب نظيره الأوروبي فتأثيره موجب كبير و معنوي حيث كلما زاد هذا المؤشر زاد النمو الاقتصادي للمغرب، وهذا راجع إلى العلاقات التي يتميز بها المغرب مع الاتحاد الأوروبي حيث أن تغطية الفجوة في الدخل الفردي بينه و بين الاتحاد الأوروبي لن تؤدي إلى قلة المعاملات التجارية بين الطرفين .

بالنسبة لتأثير معدل نمو الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي فهو تأثير موجب و معنوي حيث كلما زاد النمو الاقتصادي الأوروبي بـ 1% زاد النمو الاقتصادي للمغرب بـ 1.42% و هذا راجع إلى الارتباط الكبير للاقتصاد المغربي بالاقتصاد الأوروبي و ذلك من خلال المساعدات الإنمائية و القروض الميسرة و التفضيل في المعاملة الاقتصادية (سياسة الوضع المتقدم)

أما بالنسبة لمعدل التضخم للاتحاد الأوروبي فتأثيره سالب و معنوي على الاقتصاد المغربي حيث كلما زاد معدل التضخم بـ 1% قل النمو الاقتصادي المغربي بـ 1.20% و ذلك راجع لارتباط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الأوروبي، و كما نعلم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للمغرب في كل المجالات و عليه فإن التضخم سيؤثر على الواردات المغربية و كذلك على حجم المساعدات الإنمائية و منه على النمو الاقتصادي له.

خلاصة:

تمكنا من خلال هذه الدراسة من تحديد أهم المتغيرات التي تتحكم و تؤثر في النمو الاقتصادي لكل بلد، من خلال تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP و استخدام نماذج الانحدار، حيث بعد إجراء عملية

التقدير تمكنا من تحديد تلك المتغيرات بدقة من خلال الحصول على النماذج المثلى لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي محل الدراسة و قد توصلنا إلى نتائج مهمة نوردتها فيما يلي:

بالنسبة لحالة الجزائر:

يتأثر الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها ، ذلك من خلال عدة قنوات منها التجارية و التي تم التعبير عنها في النموذج المقدر من خلال رصيد الميزان التجاري باعتبار أن معظم المبادلات التجارية بصنفيها الصادرات و الواردات للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، و القناة الثانية و التي تتمثل في القناة المالية و التي تم التعبير عنها في النموذج بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما خلصنا أيضا إلى أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالنمو الحاصل في الاتحاد الأوروبي بصفة ايجابية و من هنا يمكن اعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو قاطرة للنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر.

بالنسبة لحالة المغرب:

من خلال تحليلنا للنموذج الخاص بالاقتصاد المغربي، نستخلص بان الاقتصاد المغربي يتأثر بالنمو الاقتصادي و بالظروف الاقتصادية السائدة لدى شركائه في التجارة من دول الاتحاد الأوروبي، عبر القنوات المالية و التجارية بطريقة مباشرة و غير مباشرة مثله مثل بقية دول اتحاد المغرب العربي ، و يبرز في هذا النموذج التأثير الواضح للمساعدات الإنمائية و النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي.

و من النتائج السابقة نكون قد أجبنا على إشكالية الدراسة و ذلك من خلال ما توصلنا إليه من نتائج، من خلال تقدير النماذج القياسية الخاصة بكل دولة من الدول محل الدراسة، حيث توصلنا أن للاتحاد الأوروبي تأثير بالغ الأهمية على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي، و قد زاد هذا الأثر منذ اكتمال بناء الاتحاد الأوروبي و التوسعات التي شهدها، و من ثمة محاولته السيطرة على اقتصاديات المنطقة من خلال عقد اتفاقيات للشراكة مع معظم بلدان المنطقة، و تقديمه للمساعدات من أجل تشجيع عملية التنمية.

و لا يمكن اعتبار أن تأثير الاتحاد الأوروبي على بلدان المغرب العربي و منطقة المتوسط و كل البلدان التي له بها علاقة يتم فقط من خلال القنوات التي أشرنا إليها من قبل ، بل هناك قنوات أخرى مصاحبة لهذه القنوات المتمثلة في نقل التكنولوجيا و تقديم المساعدات الفنية و كذلك الثقة التي يمنحها التعامل مع كتلة اقتصادي قوي مثل الاتحاد الأوروبي للشركاء في التجارة من البلدان الأقل نموا.

المراجع والإحالات:

1. تتمثل تلك المصادر في: الديوان الوطني للإحصاء، صندوق النقد الدولي FMI ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد
2. Régis Bourbonnais. manuel et exercices corrigés Econométrie, Dunod, Paris, 6e édition, 2005, p113.
3. شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 99.
4. فيفيك أرورا و أتاسيوس سافاكيديس، فيض الآثار الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص 49.

دراسة أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في

المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق بتبسة

Study the impact of administrative innovation on the performance of employees in Phosphate compound at the Mount of the eloung by Tabsa

أ. خالد علي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر

Email : noble2013.ak@gmail.com

Received:20/10/2016

Accepted:25/12/2016

Published:27/03/2017

ملخص:

يركز هذا البحث على دراسة أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. وقد اعتمدت الدراسة على استبانته وزعت على عينة من العاملين في المركب، تكونت من شقين: الأول يشير إلى البيانات الشخصية للمبحوثين، أما الشق الثاني فتضمن أربعة محاور تتعلق بالموضوع المدروس. وخلصت الدراسة إلى أن مستوى الإبداع الإداري في المركب وكذلك مستوى الأداء الوظيفي كانا مرتفعين إلى حد ما، في حين أن إدارة المركب لا تتبع الأساليب الإدارية التي تدعم الإبداع وتعززه لدى العاملين بما يحقق مستوى أداء متميز وفعال. الأمر الذي جعل عجلة التنمية داخل المركب تراوح مكانها، على الرغم مما يمتلكه هذا الأخير من إمكانيات مادية وبشرية تأهله للصدارة محليا وعالميا.

الكلمات المفتاحية: الإبداع الإداري، الأداء الوظيفي، العاملين ، المركب المنجمي.

Abstract: This study focuses on the impact of administrative creativity on functionality for the workers in the mining of Phosphates in «Djebel Onk». The study was based on a questionnaire, distributed to a sample of workers in the compound, which consisted of two parts: the first, refers to the personal data of respondents, while the second part has four themes related to the subject studied. The study concluded that creativity in the administrative level in the compound, as well as the level of job performance, were high level somewhat. While the compound administration, does not follow the administrative methods, that support innovation and promote the employees, to achieve the level of outstanding performance and effectively. Which made the wheel of development inside the compound at a standstill, though, which is owned by the latter of the potential physical and human qualify for the top spot domestically and internationally.

Key Words : Managing creativity, functionality, workers, the mining complex.

تمهيد:

يمثل الإبداع أحد الضرورات الأساسية في إدارة الأعمال والمنظمات، إذ إن وتيرة الزمن في تصاعد، والحاجات والطموحات هي الأخرى في نمو واتساع. ولم يعد كافيا، أو حتى مرضيا، أداء الأعمال في المنظمات بالطرائق الروتينية التقليدية. والاستمرار بتلك الطرائق يؤدي إما إلى الوقوف، وهو ما يعني الفشل أو التراجع عن الركب بدلا من المضي إلى الأمام؛ لأن المنظمة التي لا ترى الزيادة في نفسها فهي إلى النقصان أقرب، ومتى كان الأمر كذلك فمصيرها الزوال.

والإبداع الإداري موضوع متشعب من الصعب الإحاطة بكل جوانبه، نظرا لتعدد نظرياته وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيه. ولهذا سنتناول هذه الدراسة أثر الإبداع الإداري على أداء العاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق.

1. إشكالية الدراسة: تواجه المنظمات في الجزائر، على اختلافها، العديد من المشكلات الداخلية والخارجية، مما يؤثر بالسلب على أداء العاملين فيها، حتى أفلس الكثير منها وأعيدت هيكلتها ماليا ووظيفيا. غير أن كل هذه الحلول لم تُجدِ نفعا في إعادة بعثها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، لأن الميل والنزعة الطبيعية في الأفراد، وبخاصة أصحاب القرار، الجنوح إلى البقاء على ما كان، فالتغيير بحاجة إلى همة عالية ونفس جديد.

ويمكن للإدارة أن تساهم في تنمية القدرات الإبداعية للعاملين، عبر تشجيعهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة ومستقبلها، وإفساح المجال أمامهم لوضع الأهداف أو المشاركة فيها، ومساعدتهم في التصدي للمشاكل وحلها. كما أن السلوك القويم والمثالي للمدير يخلق الدافعية للإبداع لدى العاملين، ويرفع من مستوى أدائهم.

والأساليب التي تتبناها الإدارة في تعاملها مع العاملين، لها أثر كبير على مستوى الإبداع والأداء داخل المنظمة. والنظرة الإيجابية من قبل الإدارة للفرد، وشعور الفرد بأهمية دوره في العملية الإنتاجية، يحفزانه للبذل والمساهمة أكثر بالأفكار الخلاقة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير المنظمة، وتحسين أدائها وفعاليتها.

من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة محاولة لإبراز أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. انطلاقا من السؤال الرئيسي:

ما الدور الذي يلعبه الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق؟

2. فرضيات الدراسة

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تمت صياغة الفرضيات بصيغتها العدمية H_0 ، أو ما يطلق عليها بفرضيات العدم، والتي سيجري اختبارها في هذه الدراسة.

- 1- لا يعد مستوى الإبداع الإداري للعاملين كما هو موجود في المركب المنجمي للفوسفات مرتفعا.
- 2- لا يعد مستوى الأداء الوظيفي للعاملين كما هو موجود في المركب المنجمي للفوسفات مرتفعا.
- 3- لا تتبنى إدارة المركب المنجمي للفوسفات أساليب إدارية تساعد في تنمية الإبداع الإداري لدى العاملين.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإبداع الإداري كما هو موجود في المركب المنجمي على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين فيه.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم الإبداع الإداري: عرف بول تورنس الإبداع الإداري بأنه عملية استتعار الصعوبات، وعمل تخمينات وصياغة فرضيات تتعلق بجميع هذه الصور من أوجه القصور، وتقييم واختيار هذه الفرضيات والتخمينات وإمكانية مراجعتها وإعادة اختبارها. وأخيرا طرح النتائج التي تم التوصل إليها على الآخرين.¹

وعرف أيضا الإبداع الإداري بأنه: العملية التي يترتب عليها ظهور فكرة أو ممارسة أو خدمة أو منتج جديد، يمكن تبنيه من قبل أصحاب القرار؛ ومن ثم تبنيه من قبل العاملين في المؤسسة، وفي بعض الأحيان فرضه عليهم. ويترتب على هذه العملية إحداث نوع من التغيير في بيئة العمل ومكوناتها، أو في عمليات المؤسسة، وبالتالي في مخرجاتها.²

ويمكن تعريف الإبداع على أنه نشاط إنساني ذهني راق ومتميز، ناتج عن تفاعل عوامل عقلية وشخصية واجتماعية، وقدرات تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المؤسسة. وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكر أو عمل جديد، يتميز بالمرونة والطلاقة والأصالة والحساسية للمشكلات، والقدرة على التحليل والخروج عن المألوف، مما يساهم في حل كثير من المشكلات. ويتميز الإبداع أيضا بالقدرة على التركيز لفترات طويلة ويمكن تنميته وتطويره، وليس ذلك خاص بأفراد دون غيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين المهتمين بموضوع الإبداع بصفة عامة لم يقف عند مجرد تعريفه، بل تعدى ذلك إلى تحديد العلاقة والتمييز بين مفهوم الإبداع وبعض المفاهيم العقلية الأخرى، وبالأخص الذكاء، إذ إن هناك من ينظر إليهما باعتبارهما متمايزين عن بعضهما البعض، وهناك من يقول بوجود علاقة ترابطية سببية بينهما، حيث لا يمكن أن يوجد إبداع بدون ذكاء.³

2. مفهوم الأداء الوظيفي: موضوع الأداء الوظيفي من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام والتحليل في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، والمواضيع المتعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص؛ وذلك لأهمية الموضوع على مستوى الفرد والمؤسسة، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية. وكلمة الأداء تطلق على عدة عبارات، كالالتزام الموظف بواجبات وظيفته ومسؤولياته، والالتزام بالأخلاق، والتحلي بالثقة، واحترام مواعيد العمل.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالموارد البشرية، والنظرة إليها كميزة تنافسية، إلى تطور مفاهيم حديثة مثل: رأس المال الفكري، والمؤسسة العلمية، والذكاء التنظيمي، والمعرفة، وغيرها، مما يتمحور حول الأداء، وفي هذا الصدد قدمت للأداء الوظيفي عدة تعاريف، من أهمها:

التعريف الأول: يعرف شارل نيكولاس الأداء بأنه نتاج السلوك؛ فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، أما نتائج السلوك فهي النتائج التي تمخضت عن ذلك السلوك.⁴

التعريف الثاني: يعرف ميشال ليباس الأداء بأنه اتجاه نحو المستقبل، من خلال مفهوم القدرة على الذهاب إلى أين تريد المؤسسة أن تذهب، ويمكن القول عن المؤسسة أنها حققت الأداء، إذا قامت بتحقيق الأهداف التي سطرته.⁵

وقد أشار توماس جليبرت في هذا الصدد، إلى أنه لا يجوز الخلط بين السلوك والإنجاز والأداء؛ ذلك أن السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال كعقد الاجتماعات، أو تصميم النماذج، أو التفنيس. أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل (مخرج أو نتاج، كتقديم خدمة محددة أو إنتاج سلعة ما)، والأداء هو التفاعل بين السلوك والإنجاز، أي أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا، على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس.⁶

ثانيا: الدراسة الميدانية

1. مجتمع الدراسة: حسب المقاربة الميدانية لهذه الدراسة فإن الموضوع يتعلق بأثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في منظمات الأعمال، وبالتحديد المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. والبالغ عدد عماله 1141 عاملاً، منهم 161 يعملون في الإدارة، من المجموع الكلي للعاملين بالمركب 721 دائمون و420 متعاقدون. أما الفئات السوسيو مهنية في مركب جبل العنق، فتضم أساساً أربعة فئات: فئة الإطارات العليا، فئة الإطارات، فئة العمال التنفيذيون، فئة أعوان التحكم، موزعين كما يوضحه الجدول رقم 01.

2. عينة الدراسة: نظرا لصعوبة تغطية كل أفراد المجتمع بالدراسة، نتيجة إعراض بعض العمال عن الإجابة على أسئلة الاستمارة، وصعوبة مسح جميع مجتمع الدراسة، تم الاقتصار على دراسة عينة تمثيلية للمجتمع. وبناء على هذا تم أخذ نسبة 10.72% من العاملين في المركب بما يعادل 62.11% من العاملين في الإدارة، للحصول على 100 عامل في العينة، والجدول رقم 2 يوضح كيف يتوزع العاملين حسب الفئات السوسيو مهنية في كل من المجتمع والعينة.

3. أدوات الدراسة: بغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث أهم هذه الوسائل ما يلي:

أ. الاستبانة: تم إعداد هذه الاستبانة بعدما تم تحديد أبعاد الموضوع ومكوناته، وإدراك أهمية المعلومات المطلوبة وعلاقتها بالموضوع، والتعرف على مجتمع الدراسة. وهي من النوع المركب المكشوف الهدف، حيث ظهر ذلك واضحا من خلال طبيعة الأسئلة والتي قسمت إلى قسمين: القسم الأول خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية كالعمر، والخبرة والمؤهل العلمي، بينما تناول القسم الثاني ما يلي:

- المحور الأول: العبارات الخاصة بقياس مستوى الإبداع الإداري في المركب المنجمي، وضمت 15 عبارة.
- المحور الثاني: العبارات التي تقيس مدى استخدام الإدارة للأساليب التي تعزز الإبداع الإداري، ويضم 10 عبارات.
- المحور الثالث: العبارات الخاصة بقياس مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي وضم 10 عبارات.
- المحور الرابع: خاص بقياس أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي، وضم 15 عبارة.

وكان مجموع العبارات المكونة للاستمارة 50 عبارة، تم إفراغها وفق مقياس ليكارت الخماسي المعتمد إحصائيا، والذي يأخذ الدرجات: موافق جدا (5 درجات)، موافق لحد ما (4 درجات)، غير متأكد (3 درجات)، غير موافق (درجتين)، غير موافق بشدة (درجة واحدة). أو بالعكس حسب خيارات الرأي التي يحددها الباحث للمستجيب (الذي يملأ الاستمارة)، وتمثل هذه الأرقام مساحة من المقياس كنسبة مئوية، فهي: للرقم 1 تكون أقل من 20%، للرقم 2 تكون أقل من 40%، للرقم 3 هي أقل من 60%، للرقم 4 هي أقل من 80%، للرقم 5 هي 100%.

ومن خلالها يمكن الحكم على إجابات عينة الدراسة. ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4=5÷0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس، وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي: من 1 إلى أقل من 1.80، من 1.80 إلى أقل من 2.60، من 2.60 إلى أقل من 3.40، من 3.40 إلى أقل من 4.20، من 4.20 إلى 5. وقد تم وضع معيار الحكم على النتائج وفق مقياس ليكارت الخماسي كالآتي: من 1 إلى أقل من 1.80: غير موافق بشدة؛ من 1.80 إلى أقل من 2.60: غير موافق؛ من 2.60 إلى أقل من 3.40: غير متأكد؛ من 3.40 إلى أقل من 4.20: موافق؛ من 4.20 إلى أقل من 5: موافق بشدة.

وتم تحديد مستوى الدلالة الحرج ب 0.05 الذي عنده تقبل أو ترفض فرضيات العدم. حيث تقبل فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج أكبر من مستوى الدلالة الحرج، ولكن إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الحرج ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

ب. المقابلة: استخدمت المقابلة تدعيما للاستمارة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وذلك لتفسير بعض العبارات لتسهيل فهمها من طرف العاملين، إضافة إلى مجموعة من المقابلات الحرة مع المشرفين في المنظمة والعاملين، وهذا لمعرفة الظروف التي يعملون فيها.

ج. الملاحظة: ساعدت الملاحظة في البحث على تكوين تصور حول الوقائع والظروف المحيطة بالعاملين في المركب، وذلك بملاحظة سلوك الأفراد وردود أفعالهم ومدى تجاوبهم مع أسئلة البحث في فترة العمل الميداني وتوزيع الاستثمار عليهم، حيث أثارت فيهم الأسئلة عدة مشاعر مختلفة تتراوح بين الاستحسان والاستياء أحياناً والتحفظ أحياناً.

4. الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة

- وزعت استمارة الدراسة على عينة تتكون من 100 من مجموع العاملين الإداريين، والموزعين على أقسام المركب المنجمي البالغ عددهم 161، حيث تم استرجاع 98 استمارة، تم استبعاد 12 منها لعدم صلاحيتها للتحليل نتيجة عدم اكتمال إجاباتها أو تكرار الإجابات على نفس العبارة، فكانت عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 84 بنسبة 52.17% من مجموع العاملين الإداريين وبنسبة 7.36% من المجتمع الكلي. و تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، والذي يعد من أهم النظم المتوفرة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. ولتحليل بيانات الاستثمار تم استخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائي.

أ. صدق وثبات أداة الدراسة: قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستثمار، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

- **الصدق الظاهري:** بعد بناء الاستثمار وتوزيعها واسترداد ما أمكن، أعيد توزيع 15 استمارة على مجموعة منتقاة من العاملين، بغية التأكد من تطابق الإجابات مع الاستثمارات التي وزعت عليهم سابقاً. وقد كانت النتائج متطابقة لحد بعيد، مما يؤكد الصدق الظاهري لها وإمكانية الاعتماد عليها في الدراسة.

- **صدق الاتساق الداخلي:** لمعرفة مدى اتساق عبارات الاستثمار وصدقها⁷، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبالدرجة الكلية للاستثمار.

من الجدول الخاص بمعاملات ارتباط بيرسون لمحاور الدراسة بالدرجة الكلية للاستثمار (الجدول رقم 03) نجد أنها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، مما يشير إلى أن جميع عبارات الاستثمار تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

ب. ثبات أداة الدراسة: لقياس مدى ثبات الاستثمار تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا⁸ لقياس مستوى الثبات. وجاءت نتائجها كما في الجدول رقم 04. حيث تبين أن قيمة كرونباخ ألفا لكامل الاستثمار عال إذ بلغ 0.86، كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستثمار بين 0.64 و 0.77، وهذا يدل على أن الاستثمار بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

ثالثاً: نتائج الدراسة

الفرضية الأولى

H0: لا يعد مستوى الإبداع الإداري للعاملين كما هو موجود في المركب المنجمي للفوسفات مرتفعاً.

H1: يعد مستوى الإبداع الإداري للعاملين كما هو موجود في المركب المنجمي للفوسفات مرتفعاً.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي⁹ والدلالة لإجابات مفردات الدراسة على محور مستوى الإبداع الإداري للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، والذي يتكون من عناصر: الأصالة، الطلاقة، المرونة، المخاطرة، القدرة على التحليل، الحساسية للمشكلات والخروج عن المألوف. كما تم ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي لكل عنصر من عناصر الإبداع الإداري والنتائج موضحة في الجدول 5.

يظهر الجدول رقم 11 مستوى الإبداع الإداري للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، حيث يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 و 0.01 فأقل بين تكرارات استجابات أفراد العينة حول محور الإبداع الإداري في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، حيث بلغ متوسط توفره 3.08 من 5. أي أن أغلبية مفردات الدراسة يرون بأن مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين في المركب متوفر بدرجة كبيرة إلى حد ما. كما يتضح من نتائج الجدول أن هناك تفاوت في رؤية أفراد الدراسة لمدى توفر خصائص وسمات العامل المبدع في المركب المنجمي بجبل العنق، ما بين متوفرة لحد كبير جدا ومتوسطة وغير متوفرة. حيث تراوحت متوسطات رأيهم لمستوى الإبداع الإداري لدى العاملين في المركب ما بين 2.11 و 3.64.

ويظهر من الجدول 5 أن قيمة P دالة إحصائيا عند جميع عبارات المحور عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، مما يشير إلى عدم وجود اختلافات بين إجابات أفراد عينة الدراسة على محور الإبداع الإداري.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test، وكون هذه الفرضية تقوم في الأساس على مقارنة متوسط المحور مع المتوسط المعياري لتحديد إذا كان المتوسط المحسوب أعلى من المتوسط المعياري بشكل دال إحصائيا أم لا، ونظرا لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكارت الخماسي فيكون المتوسط المعياري هو 3، ناتج من $1+2+3+4+5=3$. والنتائج موضحة في الجدول رقم 6.

تشير نتائج الجدول 6 إلى أن قيمة T تساوي 2.034 عند درجات حرية 83 ومستوى دلالة يساوي 0.045، ولأن الفرضية في اتجاه واحد يقسم مستوى الدلالة على 2 ليصبح 0.022 وهو أقل من مستوى الدلالة الحرج، لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة أي أن مستوى الإبداع الإداري كما هو موجود في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق مرتفع لحد ما.

الفرضية الثانية

H0: لا يعد مستوى الأداء الوظيفي للعاملين كما هو في المركب المنجمي للفوسفات مرتفعا.

H1: يعد مستوى الأداء الوظيفي للعاملين كما هو في المركب المنجمي للفوسفات مرتفعا.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وقيمة مربع كاي، والدلالة الإحصائية لإجابات مفردات الدراسة على محور مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. وترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي لكل عنصر من عناصر الأداء الوظيفي والنتائج موضحة في الجدول رقم 13.

تشير نتائج الجدول رقم 7 لمستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، حيث يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 و 0.01 فأقل) بين تكرارات استجابات أفراد العينة حول محور الأداء الوظيفي في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. أي أن أغلبية مفردات الدراسة يرون بأن مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالمركب المنجمي مرتفع إلى حد ما، حيث بلغ متوسطه الكلي 3.04 من 5.

كما يتضح أن هناك تفاوت في رؤية أفراد الدراسة لمستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي، ما بين مرتفع ومتوسط وضعيف. حيث تراوحت متوسطات رأيهم لمستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المركب بين 2.18 و 3.61. ويبين الجدول السابق أن قيمة P دالة إحصائيا عند جميع عبارات المحور عند مستوى 0.01 و 0.05، مما يشير إلى عدم وجود اختلافات بين إجابات أفراد عينة الدراسة على محور الأداء الوظيفي.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار كاي تربيع، حيث تشير نتائج الجدول 8 إلى أن قيمة مربع كاي تساوي 44.143 عند درجات حرية 25 ومستوى معنوية يساوي 0.010 وهو أقل من مستوى المعنوية الحرج. لذلك

ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي أن مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق مرتفع لحد ما.

الفرضية الثالثة

H0: لا تتبع إدارة المركب الأساليب الإدارية التي تعزز الإبداع الإداري لدى العاملين.

H1: تتبع إدارة المركب الأساليب الإدارية التي تعزز الإبداع الإداري لدى العاملين.

لاختبار الفرضية تم حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي، والدلالة الإحصائية لإجابات مفردات الدراسة على محور السلوكيات الإدارية التي تعزز الإبداع الإداري لدى العاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. وهذه السلوكيات هي: الإدارة بالقيم، والإدارة بالأهداف، والمشاركة، والتفويض. ثم ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي لكل عنصر من عناصر المحور، والنتائج موضحة في الجدول 9.

يظهر الجدول رقم 9 السلوكيات الإدارية التي تتبناها إدارة المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، وقد بلغ متوسط توفرها 2.35 من 5، حيث يتضح أن هناك تفاوت في رؤية أفراد الدراسة لمدى استخدام الإدارة للأساليب التي تعزز الإبداع الإداري في المركب المنجمي بجبل العنق. وقد تراوحت متوسطات رأيهم لمدى استخدام الإدارة للأساليب التي تعزز الإبداع الإداري لدى العاملين في المركب ما بين 1.56 و3.49. ويظهر من النتائج أن أفراد الدراسة يرون أن أساليب الإدارة بالأهداف والمشاركة والقيم غير متوفرة لدى إدارة المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق.

كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة P دالة إحصائياً عند جميع عبارات المحور عند مستوى 0.01 و0.05، مما يشير إلى عدم وجود اختلافات بين أفراد عينة الدراسة حول محور السلوكيات الإدارية التي تعزز الإبداع الإداري وتحققه. ويتبين من قراءة التكرارات والنسب لعبارات المحور، عدم وجود مؤشرات لاستخدام الإدارة للأساليب التي تعزز الإبداع الإداري.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-Test وجاءت النتائج المبينة في الجدول رقم 10 كالتالي:

قيمة T تساوي 17.029 عند درجات حرية 83 ومستوى دلالة يساوي 0.201، ولأن الفرضية في اتجاه واحد يقسم مستوى الدلالة على 2 ليصبح 0.100، وهو أكبر من مستوى الدلالة الحرج، لذلك تقبل الفرضية العدمية، أي أن إدارة المركب لا تتبع الأساليب التي تعزز الإبداع الإداري وتحققه.

الفرضية الرابعة

H0: لا يوجد أثر دال إحصائياً لمساهمة مستوى الإبداع الإداري السائد في المركب المنجمي في رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين فيه.

H1: يوجد أثر دال إحصائياً لمساهمة مستوى الإبداع الإداري السائد في المركب المنجمي في رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين فيه.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وقيمة مربع كاي والدلالة الإحصائية لإجابات مفردات الدراسة على محور أثر مستوى الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق. ثم ترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي لكل عنصر من عناصر المحور والنتائج موضحة في الجدول 11.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار مربع كاي والنتائج موضحة في الجدول 12، حيث بينت النتائج أن قيمة مربع كاي تساوي 36.38 عند درجات حرية 31 وبمستوى دلالة 0.232، وهو أكبر من مستوى المعنوية

المرج 0.05، لذلك تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير لمستوى الإبداع الإداري السائد لدى عمال المركب المنجمي على الأداء الوظيفي.

رابعاً: خلاصة الدراسة

بعد تطبيق الدراسة ميدانياً وتحليل نتائج الاستمارة التي وزعت على العاملين الإداريين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، وتحليل النتائج وتفسيرها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك أي تأثير معنوي للإبداع الإداري على الأداء الوظيفي للعاملين في المركب المنجمي للفوسفات بجبل العنق، رغم أنه وجد أن الإبداع الإداري والأداء الوظيفي للعاملين في المركب مرتفعين لحد ما. غير أن الأساليب الإدارية في المركب لا تشجع العاملين بأي شكل من الأشكال على استخدام قدراتهم الإبداعية لتحسين الأداء أكثر. وهذا يبين أن المناخ الذي يساعد على تنمية الإبداع وبالتالي الأداء غير متوفر في المركب، كما أنه لا توجد المقومات الإدارية اللازمة لتطوير الإبداع والأداء، وعلى رأسها الحوافز التي بينت الدراسة أنها غائبة تماماً وأن أغلبية المبحوثين يشعرون بأن الأجر الذي يتقاضونه غير عادل ولا يتناسب وحجم العمل المقدم وما يحقّه المركب.

وقد أفادت المقابلة التي أجريت مع بعض المبحوثين بأن الإدارة في أغلب الأحيان لا توزع الأرباح على العاملين، وإن وزعت فتكون هزيلة، بحيث تبعث في نفوس الكثير منهم خيبة الأمل. وقد تبين أيضاً من خلال النتائج المتحصل عليها أن ما يقارب نصف عدد العمال في المركب متعاقدين، أي أنهم غير مستقرين وظيفياً، وهذا من شأنه أن يؤثر على أدائهم بحيث لا يقدمون الكثير في العمل رغم قدرتهم عليه، بل يكتفون فقط بتنفيذ ما هو مطلوب منهم فعله. كما أفادت الدراسة أن الكثير من الأفكار الإبداعية تبقى حبيسة أذهان أصحابها لشعور أغلبهم بأن الإدارة لا تقدر العامل المبدع في عمله ولا تحترمه، بل يعامل معاملة عادية شأنه شأن العامل الذي لا يقدم سوى المطلوب منه.

واتضح كذلك أن أغلبية الوظائف في المركب، تتم عملية التوظيف فيها بطريقة غير شفافة ولا منطقية تستند في المقام الأول على المنطق العشائري، ثم تليها المحسوبية والمحابة وتدخّل الإدارة العليا، مما يخلق جو من عدم التقاهم والرضا، خاصة من طرف العاملين نحو الإدارة، وهذا يؤدي إلى انعدام الثقة بين الطرفين، إضافة إلى نظرة المجتمع الذي تنتمي له المنظمة وغير الراضي، ومعاد في أحياناً كثيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية أفراد الدراسة في المركب المنجمي يحرصون على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة، والتي تساهم في تنميته وتطويره، هذا الحرص نابع من قناعتهم بأن المركب إن لم يحقق ما هو مرسوم له فسيتم بيعه من طرف السلطات، وهذا يعني فقدانهم لوظائفهم وتشردهم كون المركب هو المنظمة الوحيدة بمنطقتهم التي توفر مناصب عمل تسد رمق الآلاف.

وتبين أن أغلبية أفراد الدراسة يجدون صعوبة في التأقلم مع القوانين والأنظمة المعمول بها ويرغبون دائماً في العمل دون قيودها، نتيجة أن القوانين وإجراءات العمل الموضوعية، صيغت بعيداً عنهم ودون إشراكهم فيها، مما يدفعهم للتمرد عليها أحياناً، أو الامتناع منها دون رد فعل، لخوفهم من فقدان المنصب. وذلك يؤثر على نفسية العامل، مما يجعل قدراته حبيسة عدم الرضا والخوف.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المبحوثين يستفيدون من الآراء المخالفة لرأيهم، كما أنهم يسعون دائماً للحصول على تعليمات مفصلة قبل البدء في العمل، وأغلبيتهم لهم طريقة في الحوار والقدرة على الإقناع في مجال العمل، كما أنهم دائماً يحاولون إيجاد الحلول لمشكلات العمل حتى في أوقات الراحة، وأغلبيتهم يحاولون عدم تكرار ما يقوم به الآخرون، بل يتطلعون للتجديد، ولديهم كامل الاستعداد لتحمل نتائج التصرفات الخاطئة التي تصدر منهم.

وأفادت الدراسة أن أغلبية المبحوثين يقدمون يد المساعدة لبعضهم البعض ويتعاونون على تأدية الأعمال داخل المركب، كما أن إدارة المركب تشجعهم على التعاون في أداء الأعمال بشكل جماعي، وأن هناك تكامل بين

الأنشطة في أقسام المركب لوجود هدف مشترك يجمع الجميع. والعامل في المركب يكلف بما يتناسب وقدراته العقلية والفسولوجية، وهذا أمر طبيعي كون الذي يحمل فوق طاقته يفشل.

ويرى أغلبية المبحوثين أن مشاركة المرؤوسين في تحديد أهداف الإدارة تساعد على إيجاد روح الإبداع لدى العاملين، لتوفر المهارة الكافية لديهم لحل المشكلات التي يواجهونها بشكل إبداعي، وكونهم يشعرون بأن المركب جزء من حياتهم، وأنهم مسئولون أخلاقيا أمام ما يحدث فيه. وتبين أن الدورات التدريبية التي تقيمها إدارة المركب، تساهم بشكل فعال في تنمية مهارات العاملين وتحسين أدائهم.

ومن إجابات المبحوثين وبعض المقابلات مع مهندسي المركب واطارته، وجد أن لدى المركب نظام اتصالات متطور جدا، يتوفر على أحدث ما توصلت له التقنيات الحديثة في مجال الاتصال، كلف المركب تركيبه وصيانته أموال كبيرة، إلا أن أغلبية المبحوثين يرون بأنه غير مستغل بشكل جيد نتيجة عدم تدريبهم عليه بشكل كافي، وكذلك تجاهله في الكثير من الأحيان، خاصة في تيسير تنقل المعلومات من وإلى الإدارة، مما يجعل وجوده في المركب عقيما لا يقدم شيئا لتطوير العمل. وقد تبين من الاطلاع على الموقع الالكتروني للمجمع فارفوس، فقره الشديدا للمعلومات مما يجعله غير ذي شأن كأحد مصادر التسويق الحديثة، التي تلعب شبكة الأنترنت أحد أهم مصادرها.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم 1: توزيع العاملين حسب الفئات السوسيو مهنية في المركب

الفئة السوسيو مهنية	العدد الكلي	النسبة %
الإطارات العليا	4	0.35
إطارات	83	7.27
أعوان التحكم	460	40.31
أعوان التنفيذ	594	52.05
المجموع	1141	100

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 2 : توزيع العمال حسب الفئات السوسيو مهنية في المجتمع والعينة

الفئة السوسيو مهنية	العدد		النسبة %	
	العينة	المجتمع	العينة	المجتمع
إطارات عليا	2	4	0.35	2
إطارات	50	83	7.27	50
أعوان تحكم	30	460	40.31	30
أعوان تنفيذ	18	594	52.05	18
المجموع	100	1141	100	100
النسبة %	100	100		

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 3 : معامل الارتباط للمحاور بالدرجة الكلية للاستمارة

المحور	الدرجة الكلية
الإبداع الإداري	**0.55
استخدام الإدارة للأساليب التي تعزز الإبداع	**0.84

**0.71	الأداء الوظيفي
**0.84	أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 4: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة

الترتيب	ثبات المحور قيمة ألفا	عدد العبارات	محاور الاستمارة
3	0.64	25	الإبداع الإداري
2	0.74	21	استخدام الإدارة للأساليب التي تعزز الإبداع
3	0.64	16	الأداء الوظيفي
1	0.77	20	أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي
	0.86	82	كامل الاستمارة

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 5 حساب الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور الإبداع الإداري

قيمة p	قيمة K2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
**0.00	26.11	1.14	3.64	أحرص على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة في القسم الذي أعمل فيه
**0.00	33.02	1.14	3.58	أهتم بالأراء المخالفة لرأيي لاستفيد منها
**0.00	42.90	1.03	3.56	أسعى دائما للحصول على تعليمات مفصلة قبل البدء في العمل
**0.00	33.02	1.09	3.48	أمتلك المهارة في النقاش والحوار والقدرة على الإقناع
*0.02	16.59	1.23	3.46	تطاردني مشكلات العمل حتى في أوقات الراحة وأحاول دائما إيجاد الحلول لها
**0.00	35.88	1.15	3.45	لا أكرر الأفكار التي يأتي بها زملائي في العمل بل دائما أتطلع للجديد
**0.00	20.88	1.09	3.37	أتمتع بالقدرة على تنظيم أفكارني عند مواجهة أي مشكلة
**0.00	21.95	1.23	3.31	أتقبل الانتقادات والملاحظات بصدق رحب وذلك للاستفادة منها
0.06	14.45	1.22	3.13	أشعر بالمتعة والإثارة في التعامل مع المشكلات التي تعترضني
0.02	10.76	1.27	3.05	أحاول دائما إيجاد عدد كبير من الحلول بدلا من الاكتفاء بالحل السهل
**0.00	25.52	1.12	2.93	لدى العامل الرغبة في إتباع التعليمات وعمل ما هو متوقع منه فعلة
**0.00	32.42	1.15	2.81	يحرص العامل على تقديم المقترحات والحلول حتى ولو لم يتمكن من تطبيقها
**0.00	18.85	1.00	2.43	يفضل العامل الأعمال الصعبة والمعقدة على الأعمال الروتينية والبسيطة
**0.00	20.52	1.16	2.40	يتردد العامل في تطبيق الأساليب الجديدة خوفا من الفشل
**0.00	51.35	1.07	2.11	يملك العامل القدرة على توقع المشكلات قبل حدوثها ويقوم بالتخطيط لمواجهةها
		3.36	3.08	المتوسط الكلي لتوافر سمات الإبداع الإداري

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل. * دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل. - ت: التكرار، %: النسبة.

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 6 نتائج اختبار T-Test

قيمة المعيار=3			قيمة T	مستوى الإبداع الإداري
مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة T		
* 0.045	83	2.034		

* دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 فأقل.

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 7: الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور الأداء الوظيفي

قيمة p	قيمة K2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
**0.00	57.31	1.08	3.61	يعتمد العامل على نفسه في انجاز الأعمال التي كلف بها
**0.00	19.21	1.16	3.58	يقدم العامل يد العون والمساعدة لزملائه لانجاز الأعمال
**0.00	36.66	0.88	3.51	يواطب العامل على أوقات العمل الرسمي دون أي تأخير
**0.00	35.40	1.13	3.42	يتقيد العامل بالقواعد والإجراءات وتنظيمات العمل
**0.00	38.85	1.19	3.39	لدى العامل الاستعداد لتحمل المسؤولية الناتجة عن تصرفاته الخاطئة
**0.00	26.11	1.24	3.30	لدى العامل الرغبة الكاملة في أداء أعماله على أكمل وجه
**0.00	56.23	1.05	3.11	لدى العامل القدرة والمهارة على التكيف مع الحالات الطارئة في العمل
**0.00	29.21	1.05	3.08	يقوم العامل بانجاز الأعمال المكلف بها في وقتها
**0.00	18.38	1.20	2.82	لدى العامل المهارة الكافية في تنفيذ التعليمات بكل دقة
**0.00	49.09	1.07	2.18	أثناء أوقات العمل يلتزم العامل بمكان عمله ولا يضيع الوقت في ما لا يفيد المركب ولا يتحرك من مكان عمله
	0.44		3.04	المتوسط الكلي لمستوى الأداء الوظيفي

الجدول رقم 8: نتائج اختبار كاي تربيع لمستوى الأداء الوظيفي في المركب

المصدر: من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	الأداء الوظيفي
*0.010	25	44.143	

* دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 فأقل

المصدر: من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 9: حساب الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور الأساليب الإدارية التي تعزز الإبداع الإداري

قيمة p	قيمة K2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
**0.00	20.40	1.16	3.49	يكلف العامل بأداء الأعمال التي تتناسب وقدراته العقلية والفسولوجية
*0.02	10.76	1.31	3.05	تساعد مشاركة العمال في تحديد أهداف الإدارة على إيجاد روح الإبداع لدى العاملين
*0.02	11.35	1.29	2.96	يعامل الرئيس مرؤوسيه معاملة إنسانية قائمة على المحبة والأخوة والتعاون
**0.00	20.88	1.23	2.96	يشترك الرؤساء والمرؤوسين في وضع خطط طارئة للتعامل مع المشكلات التي تواجه عملهم
**0.00	15.81	0.97	2.90	يقوم الرؤساء في الإدارة بتفويض سلطات وصلاحيات لمساعدتهم
**0.00	23.97	1.30	2.58	توفر إدارة المركب قاعة لأداء الصلاة وتعطي الوقت للعمال لأدائها
**0.00	57.54	0.90	2.26	يدعم الرؤساء المشاركة بأفكار جديدة ومقترحات من قبل العمال
**0.00	26.85	0.86	1.93	يتم وضع عناصر الرقابة للعمل بالاشتراك بين الرؤساء والمرؤوسين
**0.00	42.95	0.79	1.56	جميع الأهداف الموضوعية للإدارة والأقسام بالمركب واضحة ومحددة
**0.00	18.00	0.66	1.71	يشترك العامل مع رؤسائه في إدارة المركب في تحديد أهداف القسم الذي يعمل فيه
		0.34	2.35	المتوسط الكلي للأساليب الإدارية

المصدر: من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 10: نتائج اختبار T-Test

قيمة المعيار=3		قيمة T	الأساليب الإدارية التي تدعم الإبداع الإداري وتحققه
مستوى الدلالة	درجات الحرية		
0.201	83	17.029	

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم 11: الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات الدراسة حول محور أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة K2	قيمة p
يشعر العامل بأنه مسئول أخلاقيا أمام ما يحدث بالمركب	3.73	1.22	27.31	**0.000
يشعر العامل بأن المركب جزء من حياته، يبذل قصارى جهده لأداء عمله فيه بشكل متميز وإبداعي لتطويره وتنميته والحفاظ على وجوده	3.24	1.31	13.14	*0.011
تحرص الإدارة على توفير الوقت الكافي للعامل لأداء عمله	3.18	1.08	47.54	**0.00
لدى العمال في المركب المهارات الكافية لأداء الأعمال وحل المشكلات التي تعترضهم بشكل إبداعي	3.08	1.12	29.21	**0.000
يتوفر في المركب المنجمي نظام اتصالات ومعلومات فعال ومتكامل وحديث لتيسير تنقل المعلومات صعودا ونزولا	2.98	1.18	47.54	**0.000
يتحسن أداء العامل لأنه يعلم بالضبط ما هو مطلوب منه تأديته	2.95	1.50	18.73	**0.001
لدى العامل كامل الصلاحيات في ما خول لعمله دون تدخل أي طرف	2.87	1.17	28.73	**0.000
تتم مراجعة قواعد وإجراءات العمل بشكل دوري وتطويرها باستمرار بما يتلاءم وقدرات العامل وما تقتضيه الظروف	2.83	1.13	20.04	**0.000
تخصص إدارة المركب الوقت للاجتماعات التي يتم فيها تقديم الأفكار والمقترحات لتحسين الأداء	2.71	1.34	11.83	*0.019
يقترح العامل أساليب جديدة في أداء الأعمال	2.57	1.18	18.85	*0.001
تبذل الإدارة جهودا في تدريب وتكوين عمالها من خلال الندوات والمحاضرات التي تطور قدراتهم الإبداعية في حل المشكلات وتحسن مستوى أدائهم الوظيفي	2.54	1.16	25.28	**0.000
من خلال البرامج والدورات التدريبية التي تقيمها إدارة المركب تحسن مستوى الأداء الوظيفي	2.42	1.19	38.26	**0.000
يشعر العامل في المركب المنجمي باستقلالية وحرية أكبر في أداء عمله لان رؤسائه يؤيدون مجهوداته	2.13	0.81	43.50	**0.000
يتمتع قادة المركب بقدر عالي من المسؤولية تجاه العاملين ويعاملونهم باحترام ويقدمون لهم المثل في الانضباط وإتقان العمل	1.64	0.75	20.28	**0.000
لدى إدارة المركب نظام حوافز عادل ومشجع مرتبط بالأداء المتميز للأعمال	1.40	0.56	42.54	**0.000
تقدر إدارة المركب وتبجل العامل المبدع في عمله	1.32	0.49	14.45	**0.006
المتوسط الكلي لعبارة المحور	2.45	0.38		

إحصائيا عند 0.01 فأقل* دال إحصائيا عند 0.05 فأقل- ت: التكرار، % النسبة.

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

دال

**

الجدول رقم 12: نتائج اختبار مربع كاي لأثر الإبداع الإداري كما هو موجود على الأداء

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة K	أثر الإبداع الإداري على الأداء الوظيفي
0.232 غير دال	31	36.38	

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 فأقل.

المصدر : من إعداد بالاعتماد على مخرجات spss

المراجع والإحالات:

- 1- نيل كنج ونيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار والتغيير، دليل انتقادي للمنظمات، ترجمة محمود حسن حسني، (الرياض: دار المريخ، دون د.س.ن.)، ص.43.
- 2- سليم الحسنية، الإدارة بالإبداع، (الرياض: شركة الاتصالات السعودية، الإدارة العامة للتدريب، 2002)، ص.77.
- 3- عبد الرحمن بن صالح المشيقح، الطريق إلى الإبداع، (دمشق: دار البشائر، 2000)، ص.20.
- 4- عبد الباري إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المؤسسات، (القاهرة: منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.15.
- 5- Lamia Berrah, L'indicateur De Performance, Concepts Et Application, (Paris: Lepadué Editions, 2002), p.21.
- 6- عبد الباري إبراهيم درة، المرجع السابق، ص.26.
- 7- اتساق عبارات الاستمارة وصدقها يقصد به مدى انسجام عبارات الاستمارة وملاءمتها لتفسير وقياس ما أعدت لقياسه، ومدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه.
- 8- يعد احد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستمارة، لإضفاء الشرعية عليها، حيث على ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستمارة أو قبولها.ويستخدم هذا الاختبار لتحديد فيما إذا كانت أسئلة الاستمارة صحيحة على اثر أجوبة المبحوثين على الأسئلة، وتكون أصغر قيمة مقبولة لكرونباخ ألفا هي 0.6 وأفضل قيمة عندما تكون بين 0.7 و 0.8 وكلما تزيد تكون أفضل. راجع: محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، (عمان: دار الحامد للنشر، 2005).49.
- 9- يستعمل للمقارنة بين التكرار المشاهد للفئات والتكرار المتوقع لها، المحتسب على أساس فرضية العدم.

دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

The role of audit committees in activating the principles of corporate governance

د. الأزهر عزه
جامعة حمه لخضر بالوادي / الجزائر
azza.lazhar@yahoo.fr

محمد لمين ميرة
طالب دكتوراه ل م د، جامعة حمه لخضر بالوادي
mira-lamine@univ-eloued.dz

Received: 20/10/2016

Accepted: 25/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة دور لجان المراجعة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والتي تعد في غاية الأهمية نظرا لاتجاه أغلب الشركات إلى تكوين لجان مراجعة الحسابات ولاعتبار حوكمة الشركات هدفا رئيسيا تسعى جميع الشركات لتحقيقه. ولتوضيح الدور تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم التوصل إلى أن للجان مراجعة الحسابات دورا بارزا في تفعيل حوكمة الشركات لأنها تعمل على زيادة القدرة الرقابية للأليات التي تركز عليها الحوكمة من أجل التطبيق السليم للمبادئ عمليا، كما تقوم بالعديد من المهام التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، لجان مراجعة الحسابات، مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية.

Abstract :

The purpose of this study is to analyze and discuss the role of audit committees, in activation the principles of corporate governance. Which is very important, given the direction of most companies to the composition of the audit committees. And corporate governance as a key objective of all companies seeking to achieve it. And to illustrate this role, we have adopted an approach descriptive analytic, where it has been proven that audit committees play an important role in the activation of the governance of the company, because they increase the monitoring capacity of the mechanisms that underlie the governance for the proper application of the principles in practice, as are many of the tasks that would lead to the strengthening of confidence and credibility in the financial reports.

Key words : corporate governance, audit committees, the board of directors, internal audit, external audit.

تمهيد:

تشهد أسواق رأس المال ثورة إصلاح في محاولة جادة لتفادي حدوث هزات أخرى مثل تلك التي حدثت نتيجة انهيار شركات عالمية مثل شركتي إنرون وولد كوم، ومما لا شك فيه أن الهزات التي تعرضت لها الشركات العالمية أظهرت قصور على كثير من المحاور تشمل العديد من الأطراف خاصة مديرين الشركات ومجالس الإدارة وطريقة ممارسة مفهوم حوكمة الشركات عمله وهو ما يطلق عليه نظام رقابي قوي يحتوي على ضوابط ونظم رقابية مانعة لمنع حدوث الأخطاء وأخرى كاشفة لإظهار ما حدث من أخطاء من أجل إصلاحها، ولذلك لمنع تكرار ما حدث لشركتي إنرون وولد كوم لا بد من التركيز على الضوابط المانعة وأن نبدأ من القمة ألا وهي حوكمة الشركات. وأن من أهم الضوابط التي يجب وضعها هي ما تتعلق بلجان المراجعة والتي تعتبر جزءاً هاماً من حوكمة الشركات، حيث تستمد هذه اللجان أهميتها بكونها حلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.

الإشكالية الرئيسية:

في ظل التقديم السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما أثر تشكيل لجان مراجعة الحسابات في المؤسسات الاقتصادية على التحقيق الفعلي لمفهوم حوكمة الشركات؟

التساؤلات الفرعية:

ينبثق من الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأبعاد الفكرية لمفهوم حوكمة الشركات؟
- فيما تتمثل ضوابط تشكيل لجان مراجعة الحسابات في المؤسسات الاقتصادية، وما هي المسؤوليات الموكلة بها والسلطات الممنوحة لها لتحقيق هذه المسؤوليات؟
- ما هي المهام التي تقوم بها لجان مراجعة الحسابات والتي من شأنها أن تؤدي إلى التحقيق الفعلي لمفهوم حوكمة الشركات؟
- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب نشأته وانتشاره في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة؛
- التعرف على مهام ومسؤوليات لجان مراجعة الحسابات في المؤسسات الاقتصادية؛
- توضيح الدور الذي تلعبه لجان مراجعة الحسابات في التحقيق الفعلي لمفهوم حوكمة الشركات وللوصول لهذه الأهداف والإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقسيم البحث إلى المحاور الرئيسية التالية:
- الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- لجان مراجعة الحسابات؛
- دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات.

أولاً: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات:

يُعد مصطلح Corporate Governance من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية في العقد الماضيين وهو المصطلح التي اتفق على ترجمته مؤخراً إلى أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة أو حوكمة الشركات، وقد نشأت هذه الظاهرة نتيجة القصور الذي تَخَلل في القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث كثير من حالات الإفلاس والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة التي تضرر من جراءها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال (،) لذلك فإن هذا المفهوم جاء لحماية حقوق المستثمرين والمساهمين بالدرجة الأولى.

1- نشأة حوكمة الشركات:

أدى ظهور نظرية الوكالة "Agency Theory" وما ارتبط بها من المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وفي عام 1976 قام كل من " Jensen & Meckling" بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد والتقليل من المشاكل التي تنشأ من فصل الملكية عن الإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة (). ولحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية، إلى أن ظهر مفهوم حوكمة الشركات بقوة حديثاً عام 1997 عقب انفجار الأزمة المالية الآسيوية وظهور أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات بين منشآت الأعمال، ونتيجة لذلك ظهر نظام حوكمة الشركات من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية التي تناولت تلك الأحداث بالدراسة والتحليل وعلى رأس تلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد أصدرت في عام 1999 مبادئ المؤسسات حوكمة الشركات والتي عدلت في سنة 2004، وتهدف هذه المبادئ بالدرجة الأولى لمساعدة الدول المشتركة والغير مشتركة بالمنظمة لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لتطبيق حوكمة الشركات لدعم إدارة الشركات في المحافظة على كفاءة واستقرار أسواق المال ().

2- مفهوم حوكمة الشركات:

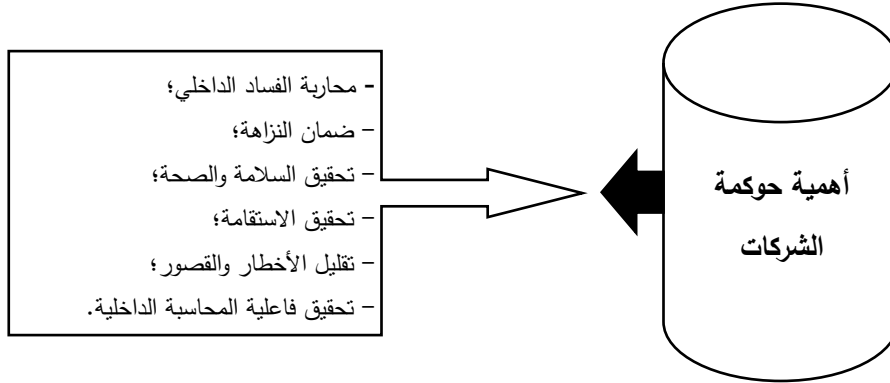
على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل ()، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

- تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين، كما أنها توفر الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها ()؛
 - تعرفها مؤسسة التمويل الدولي (IFC) على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ()؛
 - يعرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها ()؛
 - ويعرفها تقرير كادبوري بأنها النظام الذي تدار وتراقب به الشركات (). وردت كذلك تعريف عديدة لهذا المفهوم أهمها:
 - مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركة لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المستثمرين؛
 - أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو الرقابة الشاملة؛
 - نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها؛
 - هي مجموعة من الطرق يمكن من خلالها أن يتأكد موردو الأموال من تحقيق ربحية مطولة لاستثماراتهم وضمان استردادها.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف حوكمة الشركات على أنها: "مجموعة من الطرق والقواعد والإجراءات والعلاقات التي تؤدي إلى تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء، بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح". كذلك تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الحوكمة أستعمل في لغة القرآن الكريم في تسعة أوجه مختلفة ()، منها معنى الإنابة والوضوح (آل عمران7) وهو المعنى الأكثر دقة.

3- أهمية حوكمة الشركات:

- إن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل والدول من أن تجني ثمارها وهي تتمثل في الآتي ():
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
 - رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
 - جذب الاستثمارات الأجنبية؛
 - زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛
 - الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
 - توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.

شكل (1) أهمية حوكمة الشركات



المصدر: يوسف الكافي، الأزمة المالية العالمية والاقتصادية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص214.

4- أبعاد حوكمة الشركات:

من أهم أبعاد حوكمة الشركات ما يلي:

البعد الرقابي: تعني الحوكمة بتفعيل وتدعيم الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي يتعين تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر ووظيفة المراجعة الداخلية وتصميم نظم للمساءلة على مختلف المستويات، أما على المستوى الخارجي فإن تفعيل الرقابة يكون معنيا بصفة أساسية بالقوانين واللوائح، فضلا على توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليتته.

البعد الأخلاقي: يعني البعد الأخلاقي للحوكمة العمل على خلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية ونزاهة وأمانة وكذلك نشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

الاتصال وحفظ التوازن: تعني الحوكمة من خلال هذا البعد العمل على تصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء الأطراف الخارجية ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى.

البعد الاستراتيجي: تعني الحوكمة بالتركيز على صياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، حيث يجب على مجلس الإدارة صياغة إستراتيجية الشركة من خلال التطلع للمستقبل استنادا على دراسات متأنية ومعلومات كافية عن أدائها المالي.

5- مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها:

تهدف معايير أو مبادئ أو قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا بها، الأمر الذي يحقق الحماية لمصالح المساهمين وباقي الأطراف المهتمة بالشركة، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما ينعكس بأثره الإيجابي على الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية للدولة ككل.

ففي ماي 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بصياغة مجموعة من المبادئ والإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات، وتم تعديلها في أبريل سنة 2004، لتأتي مبادئ حوكمة الشركات مبومة إلى ستة مبادئ أساسية بالإضافة إلى مجموعة من الإرشادات التي توضح كيفية تطبيق كل منها وذلك كما يلي():

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

ولتنفيذ هذه المبادئ عمليا فإن حوكمة الشركات تحتاج إلى آليات داخلية وأخرى خارجية، ومهما اختلفت التصنيفات وتعددت فإن هذه الآليات تتعلق بالوظائف القانونية، والرقابية، والمحاسبية، والتنظيمية، أي أنها تمثل عصب تفعيل ونجاح مبادئ حوكمة الشركات في التطبيق العملي.

6- محددات حوكمة الشركات:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية. وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين ():

أ- المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية هذه المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب- المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وتؤدي الحوكمة في نهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح. وأخيرا خلق فرص عمل.

ثانيا: لجان مراجعة الحسابات:

1- مفهوم لجان مراجعة الحسابات:

لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان المراجعة وذلك نظرا لأن مسؤوليات لجان المراجعة قد تختلف من شركة إلى أخرى إلا أننا سوف نقوم بعرض أهم التعاريف المتعلقة بها():

• هي لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، وتعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي للشركة، وفي نفس الوقت لها دور رقابي على جميع عمليات الشركة؛

- هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء الغير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء الغير التنفيذيين، ومسؤوليتها يجب أن تشمل على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، والاجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية المراجعة، وأيضا التأكد على مراقبة نظم الرقابة المالية بالشركة؛
- هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء الغير التنفيذيين والذين لهم الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات؛
- هي لجنة تابعة لمجلس إدارة الشركة مكلفة بمراقبة عملية الإبلاغ المالي، واختيار مراجع الحسابات المستقل، واستلام نتائج التدقيق().
- من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن لجنة المراجعة تم تعريفها في ضوء كل من عضويتها ومسؤولياتها، إلا أنه من الواضح من خلال هذه التعاريف أن هناك ثلاث خصائص مميزة للجنة المراجعة وهي:
 - لجنة منبثقة من مجلس الإدارة؛
 - عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء الغير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة؛
 - مسؤولية لجان المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وأيضا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة.
- 2- أسباب نشأة لجان مراجعة الحسابات:

لقد ارتبط ظهور فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي هزت العالم، وقد كان الهدف من إنشائها دعم استقلال المراجع الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته، وذلك باعتبار قيام اللجنة كحلقة وصل بين المراجع الخارجي ومجلس إدارة الشركة. غير أن هناك العديد من العوامل سواء الاقتصادية أو المحاسبية أدت إلى زيادة أهمية لجان المراجعة مثل():

 - التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية واتساعها؛
 - تعاظم أهمية شركات المساهمة؛
 - ضعف النظام الرقابي في الشركات المساهمة؛
 - قيام الإدارة بممارسة ضغوط على المراجع الخارجي حول بعض المسائل؛
 - انتشار الدعاوي القضائية ضد المراجعين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛
 - دور لجنة المراجعة في الحد من حالات التلاعب وزيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الخارجي؛
- حاجة أصحاب المصالح في الشركات -خاصة المقيدة في البورصة- إلى آليات إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة، وزيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك، لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.
- 3- تطور لجان مراجعة الحسابات:

نشأت فكرة تكوين لجان مراجعة الحسابات وتأكيد دورها وأهميتها في الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل للعديد من حالات الغش والتلاعب في القوائم والتقارير المالية المنشورة. وقد ساهمت جهات عديدة في تطور هذه اللجنة في الولايات المتحدة الأمريكية أهمها():

 - هيئة تداول الأوراق المالية:

أوصت هيئة تداول الأوراق المالية في عام 1940، جميع شركات المساهمة بضرورة تشكيل لجان المراجعة من مديرين مستقلين. وقد كررت تلك التوصية في عام 1972، كما طلبت من الشركات ضرورة الإفصاح للمساهمين عما إذا كان لديها لجان مراجعة.

وفي عام 1978 أصدرت الهيئة النشرة ((ASR رقم 278 التي أوصت فيها لجان المراجعة بتنفيذ ما يلي:

 - اختيار أو تغيير المراجعين الخارجيين؛

- فحص أتعاب المراجعة، وأتعاب الخدمات المهنية الأخرى؛
- مناقشة خطة ومجال المراجعة مع المراجعين الخارجيين؛
- الموافقة على الخدمات المهنية التي تقدم بواسطة المراجعين الخارجيين؛
- التأكد من استقلال المراجعين الخارجيين؛
- فحص نطاق ونتائج أنشطة المراجعة الداخلية؛
- التأكد من كفاية نظم الرقابة الداخلية.
- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1967 جميع شركات المساهمة، بضرورة تشكيل لجان مراجعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة الغير المتفرغين، وذلك لترشيح المراجعين الخارجيين ومناقشة عملهم، كما قد أعترف بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في فحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية.

- بورصة نيويورك للأوراق المالية:

حظيت فكرة تشكيل لجان المراجعة في شركات المساهمة العامة باهتمام كبير من جانب بورصة نيويورك للأوراق المالية، حيث أصدرت البورصة نشرة عام 1977، تطلب فيها من جميع الشركات المسجلة أوراقها المالية لديها، بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجالس الإدارة الغير المتفرغين، وذلك كشرط لتسجيل أسهم الشركات اعتباراً من 1978/06/30.

- معهد المراجعين الداخليين:

لمعهد المراجعين الداخليين عدة إسهامات في تطور لجان المراجعة، كان أهمها نشرة معايير المراجعة الداخلية رقم 7، التي تضمنت المعلومات التي يجب توصيلها إلى لجنة مراجعة الحسابات، حيث يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية إخبار لجان المراجعة بنتائج المراجعة الهامة، ومن أمثلتها ما يتعلق بالمخالفات، والتصرفات الغير قانونية، والأخطاء وعدم الكفاية، وعدم الفعالية، وتعارض المصالح، ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- 4- مسؤوليات لجان مراجعة الحسابات:
- تتمثل مسؤوليات لجان المراجعة في ما يلي ():
- مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية للشركة؛
 - مراقبة نظام إدارة المخاطر المالية بالشركة؛
 - مراقبة إعداد التقارير المالية؛
 - فهم مسؤوليات وتعهدات الإدارة؛
 - فهم وتقييم مدى ملائمة اختيار الإدارة للمبادئ والسياسات المحاسبية الهامة؛
 - فهم قرارات الإدارة والتقديرات المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية؛
 - فهم واستيعاب المراسلات والمعلومات التي ترد من المدققين الخارجيين بشأن المستويات المسندة إليهم بموجب معايير المحاسبة والتدقيق؛
 - التشاور مع كل من الإدارة والمدققين الخارجيين حول القوائم المالية؛
 - تقييم مدى استيفاء القوائم المالية وأنه تم عرضها بحيادية، وما إن كانت معايير الإفصاح قد تم إتباعها بوضوح وشفافية؛

- مراجعة النشرات الخاصة بالأرباح والقوائم المالية قبل الإصدار.
- 5- تكوين لجان مراجعة الحسابات:

تشمل مسؤوليات لجان مراجعة الحسابات تقييم البيئة الأخلاقية للشركات والمعلومات المالية والتوافق التنظيمي الداخلي ونظم المعلومات، ومن الواضح أن أعضاء لجان المراجعة يجب أن يتوافر فيهم المعرفة والخبرة اللازمة للاضطلاع بهذه المهام ()، لذلك ينبغي العناية بهيكلية لجان مراجعة الحسابات كوسيلة لضمان فعاليتها ():

- عضوية لجنة المراجعة وقاعدة المعرفة لدى أعضائها:

من أكثر القضايا المرتبطة بهيكلية لجان المراجعة هي تحديد من الذي ينبغي أن يكون عضواً في لجنة المراجعة؟ توصي جميع كتابات لجان المراجعة تقريباً بأن عضو لجنة المراجعة يجب أن يمتلك عقلية متفتحة مناقشة وخلفية كبيرة في الإدارة أو التمويل، وخلفية معينة في المحاسبة والمراجعة. ولا شك أن لجنة المراجعة يمكن أن تستفيد من أن يكون لدى أعضائها معرفة متعمقة بقضايا المحاسبة والمراجعة على الرغم من أن ذلك لا يعتبر تحفظاً على عضوية لجان المراجعة.

ولا شك أن نقص إعداد وتهيئة أعضاء لجان المراجعة يمكن أن يقلل بوضوح فعالية لجان المراجعة. فلجان المراجعة التي يتمتع أعضائها بدرجة أعلى من الاختصاص أكثر فعالية من تلك التي يتمتع أعضائها بدرجة أقل من الاختصاص.

ويعتمد تحديد عدد المدراء الأعضاء في لجنة المراجعة إلى حد كبير على حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة وتعقيدات أعمال المحاسبة والمراجعة ومدى توافر الأعضاء الخارجيين. وتشير ممارسات تشكيل لجان المراجعة أن لجان المراجعة عادة ما تكون من ثلاثة إلى خمسة أو سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا.

- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ودور المديرين غير التنفيذيين:

يشير تقرير كادبوري إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المدراء الغير التنفيذيين في الهيكل الرقابي في شركات المساهمة. وتتضمن مقترحات اللجنة أن يكون لدى جميع الشركات المسجلة ثلاثة مدراء غير تنفيذيين على الأقل يكون عقود خدمتهم لفترة ثلاث سنوات كحد أقصى، كما ينبغي أن يكونوا مستقلين. ويتم اختيار المدراء غير التنفيذيين لعضوية لجنة المراجعة بواسطة المجلس ككل أو على أساس الصفات الشخصية.

وتعد لجنة المراجعة وضع شرعي للمدراء الغير التنفيذيين، كما أن الإدارة القوية عادة ما ترحب بلجنة مراجعة قوية. ولا شك أن مصداقية اللجنة واستقلاليتها تُدعم عندما تتشكل من مدراء غير تنفيذيين تماماً. وتساعد استقلالية لجنة المراجعة في إيجاد اتصال مباشر بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، كما أنها تستطيع مراقبة الإدارة العليا وأن تخدم في مراقبة الانحرافات والمخالفات المالية للإدارة.

6- سلطات لجان مراجعة الحسابات:

بهدف الوصول إلى لجان المراجعة ذات فعالية عالية، يجب على مجلس إدارة الشركة أن يقوم بتحديد واضح للسلطات الخاصة بها بحيث يكون لها سلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالثواب والعقاب للأطراف الأخرى داخل الشركة. كذلك للجنة السلطة في التوصل إلى أي معلومات تحتاجها في عملية الإشراف والتقييم للسياسات المتبعة ولها السلطة في مناقشة جميع الموضوعات التي تراها مهمة، وفي نفس الوقت يجب أن تكون قادرة على الاستعانة بأحد الأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراسة بالمشاكل الفنية التي تواجهها اللجنة والتي تحتاج إلى رأي فني ذات خبرة عالية، وخاصة في النواحي القانونية التي يمكن أن تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية وعلى سلامة الإفصاح للمعلومات التي تظهر بها().

7- تقرير لجان مراجعة الحسابات:

أوضح العديد من المهتمين بلجان المراجعة على أهمية قيام لجنة المراجعة بإصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية بحيث يتضمن هذا التقرير المسؤوليات والواجبات التي قامت لجنة المراجعة بتنفيذها خلال العام، حيث يجب أن يوضح هذا التقرير ():

- ملخص مسؤوليات وواجبات اللجنة؛
- أسماء أعضاء لجنة المراجعة خلال الفترة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم؛
- عدد اجتماعات اللجنة خلال العام ونسبة حضور كل عضو لهذه الاجتماعات؛
- توضيح الواجبات والمسؤوليات التي قامت اللجنة بتنفيذها أثناء العام.

وفي هذا الشأن أيضاً أوصى مجلس الرقابة العام (POB) في الولايات المتحدة الأمريكية جميع الشركات بأن يتم نشر تقرير لجنة المراجعة بحيث يتضمن ما إن كانت اللجنة قامت بتنفيذ المهام الآتية خلال العام:

- مراجعة التقارير المالية السنوية؛

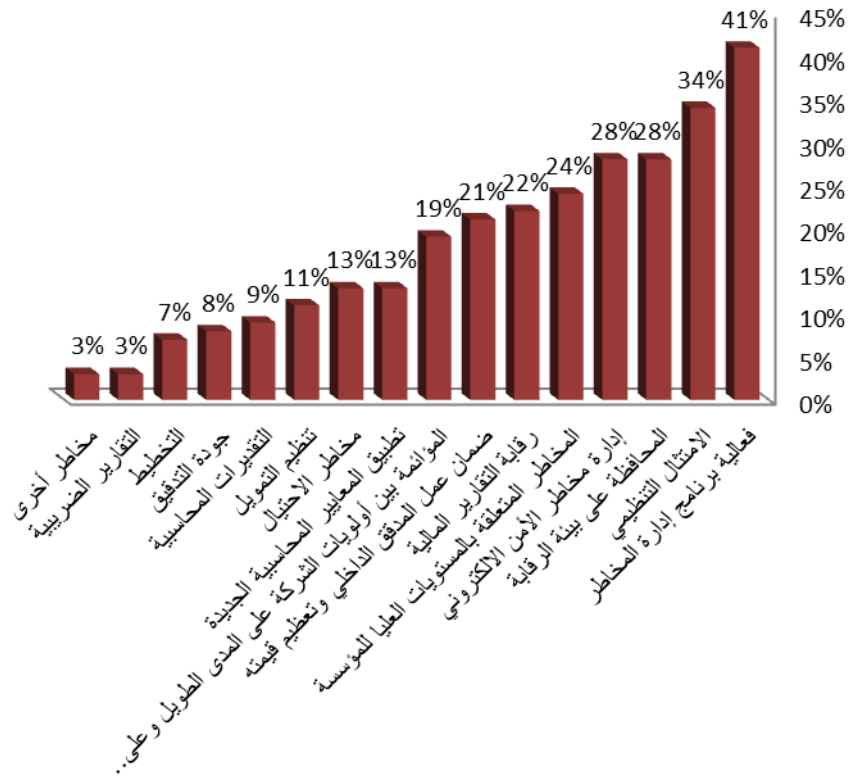
- التشاور بينها وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الخارجي بخصوص عملية إعداد القوائم المالية؛
 - تسلمت من المراجع الخارجي بأنه التزام بجميع معايير المراجعة وذلك أثناء أدائه لعملية المراجعة؛
 - التأكيد على أن القوائم المالية التي تقوم الشركة بنشرها تتضمن جميع المعلومات المالية المتاحة لديهم وأن الشركة لا تقوم بإخفاء أي معلومات؛
 - التأكد على أن القوائم المالية تم إعدادها وفق السياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة نشاط الشركة.
- 8- التحديات التي تواجه عمل لجان مراجعة الحسابات:

نشر معهد لجان مراجعة الحسابات كي بي ام جي "KPMG" في جانفي من سنة 2017 تقريرا يحدد فيه أهم التحديات التي تواجه عمل أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وذلك في استطلاع شمل أكثر من 800 عضو في لجنة مراجعة الحسابات من 42 بلد (منها 3 بلدان عربية وهي الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين)، وتتمثل هذه التحديات في سنة (6) عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي :

- إدارة المخاطر تمثل مصدر قلق كبير لأعضاء لجنة المراجعة:

تمثل إدارة المخاطر أكبر التحديات التي تواجه أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، حيث يعتقد أكثر من 40% من أعضاء لجنة المراجعة أن برامج إدارة المخاطر تتطلب قدرا كبيرا من العمل، في حين تقول نسبة مماثلة أنه من الصعب على نحو متزايد الإشراف على المخاطر الكبرى. وقد قام المعهد بطرح الاستفسار التالي: "بصفتك عضو لجنة المراجعة، من بين المشكلات التالية، ما هي أكبر المشكلات التي تواجهها (تحديد ثلاثة خيارات)"، وقد كانت إجابة الأعضاء على النحو التالي:

شكل (2) أهم المخاطر التي تواجه عمل أعضاء لجان مراجعة الحسابات



Source: KPMG Audit Committee Institute, 2017 Global Audit Committee Pulse Survey. URL:

<https://home.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/01/2017-global-audit-committee-pulse-survey-global-non-interactive.pdf>

يتضح من الشكل السابق أن فعالية برامج إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي هما من أهم المخاطر التي تواجه عمل أعضاء لجنة المراجعة؛

- فعالية المراجعة الداخلية:
- يركز أعضاء لجان مراجعة الحسابات على فعالية المراجعة الداخلية، حيث يرون أن هذه الوظيفة بإمكانها تحقيق أقصى قيمة مضافة للمنظمة عن طريق التركيز على:
- ثقافة المنظمة؛
- مجالات الرئيسية لإدارة المخاطر؛
- أعمال المدير المالي المسؤول CFO؛
- تنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة والتدابير المالية؛
- فهم الأعمال (التكنولوجيا، الانترنت...).

ثالثاً: دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات:

يتمثل دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات في زيادة القدرة الرقابية للوسائل (الآليات) المحاسبية الرقابية التي تعتمد عليها الحوكمة والتي يمكن من خلالها (الآليات) التأكد من تطبيق الحوكمة في روحها لا في مظهرها، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل: الوسائل الداخلية التي تتمحور في مجلس الإدارة ونظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، وكذلك الوسائل الخارجية المتمثلة في المراجعة الخارجية ورقابة المستثمرين، كذلك يظهر دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات من خلال المهام والمسؤوليات الموكلة لها والتي تؤدي زيادة الثقة لدى المستثمرين والأطراف الأخرى الذين لهم علاقة بالمعلومات التي تفصح عن الشركات.

1- أهمية لجنة مراجعة الحسابات لمجلس الإدارة:

تعمل لجنة مراجعة الحسابات على مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق وبصورة خاصة بما يلي():

- دراسة القوائم المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها؛
- دراسة جميع البيانات المالية التي قد تطلبها الجهات المختلفة وتدقيقها؛
- دراسة السياسات المحاسبية واختيار تلك السياسات التي تتلاءم مع طبيعة العمل؛
- دراسة تأثير أية توصية مهنية أو قانونية أو تعليمات مستجدة في السياسات المحاسبية والقوائم المالية؛
- دراسة سياسات التأمين الخاصة بالشركة وتدقيقها؛
- تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وبعد عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، كما تعمل اللجنة على تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم التدقيق الداخلي بالشكل الذي يدعم دور التدقيق الداخلي واستقلالته ويجعل مجلس الإدارة على دراية تامة بالمشاكل التي تواجهها المراجعة الداخلية، كما تقوم بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه المراجعة الداخلية.

2- أهمية لجنة مراجعة الحسابات للمراجعة الداخلية:

نقطة البداية في تطوير دور فعال للمراجعة الداخلية لخدمة لجان مراجعة الحسابات هو دراسة وتفهم طبيعة ونطاق حاجات لجنة المراجعة، وهذه الحاجات بمثابة امتداد للحاجات العريضة لمجلس الإدارة والتي تعتبر لجنة المراجعة جزء منه. كما أن هذه الحاجات ترتبط مباشرة بفلسفة ودور ومسؤولية مجلس الإدارة ودور لجنة المراجعة هو مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته المتزايدة. وعلى ذلك تتحمل إدارة المراجعة الداخلية التزامات مباشرة تجاه لجنة المراجعة. ونعرض فيما يلي لأهم مجالات خدمات إدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة():

- التقارير المالية والإفصاح المحاسبي:

تتحمل إدارة الشركة المسؤولية الأساسية عن إعداد التقارير المالية وما تتضمنه من مبادئ في محاسبة وطريقة الإفصاح ودقة البيانات، كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤوليته الأساسية تجاه المساهمين. ويتجه مجلس الإدارة إلى تشكيل لجنة المراجعة لمساعدته في الوفاء بهذه المسؤولية وذلك لتأمين خبرة معينة في القضايا الفنية المرتبطة بهذه القوائم، ورغم أن لجنة المراجعة تلقي مساعدات هامة من المراجع الخارجي الذي يختص بإبداء الرأي على القوائم المالية، إلا أنها يتعين عليها البحث عن آليات أخرى مساعدة، أحد هذه الآليات المساعدة هي إدارة المراجعة الداخلية، ورغم أن المراجع الداخلي لا يتحمل رسمياً أية مسؤولية مباشرة عن القوائم المالية فإنه يتم تضمينه في استعراض جوانب كثيرة من مقومات هذه القوائم ويساهم بشكل غير مباشر في تأمين موثوقية هذه القوائم، وعلى ذلك فإن المراجع الداخلي له مصلحة شراكة ضمنية في القوائم المالية (موثوقيتها) بقدر ما يساعد به لجنة المراجعة في الوفاء بمسؤولياتها.

• مدى ملائمة الرقابة الداخلية المحاسبية:

تمتد مسؤوليات مجلس الإدارة وبالتالي لجنة المراجعة إلى الرقابة الداخلية المحاسبية وهي الأساس الذي يعول عليه كثيراً في عملية إعداد التقارير المالية، وترتبط ملائمة القوائم المالية المحاسبية بسلامتها واكتمالها والوفاء بالمتطلبات الرسمية الخاصة بها، ولهذا فإن لجنة المراجعة تتحمل مسؤولية خاصة في هذه المجال، ويتعين عليها البحث عن مساعدة يمكن أن تكون متعددة تتضمن المراجع الخارجي والإدارة المالية والمحاسبية والمراجع الداخلي.

ويعتبر المراجع الداخلي في موقع متميز لمساعدة لجنة المراجعة لارتباط عمله أساساً بمدى ملائمة وفعالية النظام الكلي للرقابة الداخلية، والرقابة المحاسبية تمثل جزءاً رئيسياً منها، كما أنها محل اهتمام المراجع الداخلي. ويتطلب ذلك أن يعمل المراجع الداخلي في ارتباط تام مع أفراد الإدارة المالية والمحاسبية الذين يتحملون مسؤولية مباشرة عن نظام الرقابة الداخلية المحاسبية. وأيضاً مع المراجع الخارجي الذي يختص بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كجزء من مراجعته. وفي هذا الصدد أشارت نشرة معهد المراجعين الداخليين إلى حق لجنة المراجعة في التأكد من اهتمام إدارة المراجعة الداخلية بجودة وملائمة نظام الرقابة الداخلية.

• رقابة الانحرافات والمخالفات المالية:

لا يمكن أن توفر مجهودات المراجعين (الخارجية والداخلية) ضماناً كافياً بمنع أو تقليل المخالفات المالية، وبالتالي يجب أن تبحث لجنة المراجعة عن كل المساعدات الممكنة من كافة المصادر. ونظراً لارتباط المراجع الداخلي بصلبة وثيقة بعمليات الشركة فإنه من المتوقع أن يقدم المراجع الداخلي مساعدته للجنة المراجعة من خلال رفع التقارير بالمخالفات إلى لجنة المراجعة.

3- أهمية لجنة مراجعة الحسابات للمراجعة الخارجية:

تعرضت مهنة المراجعة الخارجية للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها وذلك في الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العلمية العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه، ومن هذه الحلول، الاهتمام بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة. وهناك مجموعة من المسؤوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجي منها ():

- مسؤولية لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي؛
- مسؤولية لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي؛
- مسؤولية لجان المراجعة في حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة؛
- مسؤولية لجان المراجعة في زيادة تفاعل المراجع الخارجي بقسم المراجعة الداخلية بالشركة؛
- أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة.

ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة المراجعة يتضح لنا أن للجنة دور هام في زيادة فعالية واستقلالية المراجع الخارجي، وذلك عن طريق دورها في اختياره وتحديد أتعابه والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة الشركة

فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية، وبالطبع هذه سوف يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة الخارجية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المراجع الخارجي وفي مهنة المراجعة بصفة عامة.

4- أهمية لجان مراجعة الحسابات للمستثمرين والأطراف الأخرى:

إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور كل من المراجعة الداخلية والخارجية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، سوف يؤدي هنا بالتأكيد إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبنى قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل والأكثر من ذلك أن العديد من البورصات العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بهذه الشركات بإصدار تقرير خاص بها ويرفق ضمن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي، توضح فيه لجنة المراجعة المسؤوليات التي قامت بتنفيذها خلال الفترة ورأيها في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية، وهذا بالتالي سوف يؤدي إلى زيادة درجة الثقة التي يمنحها المستفيدين في هذه التقارير (.)

خلاصة:

تُعتبر حوكمة الشركات هدفا رئيسيا تسعى جميع الشركات لتحقيقه، حيث يُعد التطبيق السليم لمبادئها أساس التقدم للشركات والأفراد والمجتمع ككل إلا أن نجاح الحوكمة في تحقيق أهدافها لا يقف فقط على إصدار مبادئها، بل يجب توفير المناخ والوسائل اللازمة للالتزام بها، ومن أهم الوسائل الداعمة لها لجان مراجعة الحسابات لأنها تعد حلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي، كما أنها تسعى بالدرجة الأولى لبعث الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وكذلك تهدف إلى زيادة فعالية الآليات الرقابية المحاسبية التي تركز عليها حوكمة الشركات، ويظهر هذا جليا من خلال المهام والمسؤوليات الموكلة لهذه اللجان. ويمكن حوصلة نتائج الدراسة فيما يلي:

1. على الرغم من عدم وجود تعريف دقيق وموحد متفق عليه لمفهوم حوكمة الشركات إلا أنه يوجد اتفاق تام حول الأسباب والعوامل التي ساعدت على تبني هذا المفهوم وانتشاره بشكل واسع خلال العقدين الماضيين؛
2. يساعد مفهوم حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري كما يعمل على حل العديد من المشكلات خاصة مشكلة فقدان الثقة في المعلومات المالية؛
3. يعتبر دعم استقلال المراجع الخارجي من أهم أسباب نشأة لجان مراجعة الحسابات، حيث تم تشكيل هذه اللجان كرد فعل للمخالفات المالية الكبرى التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين؛
4. تلعب لجان مراجعة الحسابات دورا حاسما في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات وذلك من خلال زيادة القدرة الرقابية للآليات التي تركز عليها الحوكمة كما أن للجان المراجعة العديد من السلطات الواسعة التي تساعدها على أداء مهامها بشكل فعال.

المراجع والاحالات:

1. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 7.
2. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 13.
3. أحمد على خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 92.
4. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 431.
5. Too Eric, and Weaver Patrick, The Management of Project Management: A Conceptual Framework for Project Governance. International Journal of Project Management, Vol 32, no 8, 2014, p 1385.
6. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص 64.
7. مصطفى يوسف الكافي، الأزمة العالمية الاقتصادية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2013، ص 206.
8. Abor Joshua, and Adjasi Charles, Corporate Governance and the Small and Medium Enterprises Sector: Theory and Implications. Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol 7, no 2, 2007, p 113.
9. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الورق للنشر والتوزيع، 2014، ص 223.
10. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمدربين التنفيذيين، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، مصر ص ص 15 - 16.
11. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، مرجع سابق، ص ص 438-439.
12. عبد الله جوهر، الإدارة في الشركات والمؤسسات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 231 - 232.
13. محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 360 - 361.
14. Vera-Munoz Sandra, Corporate Governance Reforms: Redefined Expectations of Audit Committee Responsibilities and Effectiveness. Journal of Business Ethics, Vol 62, no 2, 2005, p 116.
15. محمد سامي راضي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 451.
16. جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 74 - 80.
17. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سابق، ص ص 443-445.
18. Alleyne Philmore, Howard Michael, and Greenidge Dion, The Role of Audit Committees in Barbados. Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol 6, no 5, 2006, p 569.
19. السيد أحمد السقا، مدثر أحمد طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، ص ص 206-208.
20. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص ص 172-173.
21. نفسه، ص ص 176-177.
22. KPMG Audit Committee Institute, 2017 Global Audit Committee Pulse Survey. URI: <https://home.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/01/2017-global-audit-committee-pulse-survey-global-non-interactive.pdf>
23. حسين يونس القاضي، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط، أصول المراجعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ص ص 438-439.
24. السيد أحمد السقا، مدثر أحمد طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، مرجع سابق، ص ص 213-215.
25. محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، مرجع سابق، ص ص 363 - 364.
26. نفسه، ص ص 365-366.

تقييم تجربة استراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة (EMDE)

Evaluation the policy of inflation Targeting strategy in emerging-market and developing economies (EMDEs).

د. عياش زبير

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر
zoubeirayache@yahoo.fr

أ. خلف الله زكرياء

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجزائر
zakaryakhalfallah@gmail.com

Received: 22/10/2016

Accepted: 27/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

تعتبر استراتيجية استهداف التضخم إحدى أهم بدائل أطر السياسة النقدية الحديثة التي تستخدمها البنوك المركزية للقضاء على ظاهرة التضخم التي تسود اقتصادياتها، حيث يقوم البنك المركزي بموجبها بإعلان صريح عن استهداف رقمي لمعدل التضخم مع توفير استقلالية أكبر للبنك المركزي، وكذا درجة عالية من الشفافية والمساءلة، وهذا من أجل تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار. تهدف هذه الورقة البحثية إلى استخلاص أهم الدروس من تجربة دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية التي طبقت هذه الإستراتيجية، وهذا من أجل الوقوف على أهم المعوقات التي تعترض الأداء الجيد للسياسة النقدية المستهدفة للتضخم في هذه الدول، وكذا التحديات التي قد تواجهها في المستقبل، وتوصلت الورقة البحثية إلى عدد من النتائج كان أبرزها، أن 56% من دول العينة والتي تمثل 14 دولة من EMDEs كانت بعيدة كل البعد على تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار سنة 2015، وهذا راجع إلى ضعف الإطار المؤسسي في البنوك المركزية، وعدم استجابة التضخم المحلي لإجراءات السياسة النقدية بسبب ضعف الأسواق المالية. **الكلمات المفتاحية:** استراتيجية استهداف التضخم، السياسة النقدية، البنوك المركزية.

Abstract:

The inflation targeting strategy is one of the most important alternatives to the modern monetary policy frameworks used by central banks to eliminate the phenomenon of inflation that prevails in their economies, where the central bank, which explicitly declare the targeting of digital inflation rate provide greater independence of the Central Bank, as well as a high degree of transparency and accountability, in order to achieve the goal of price stability.

This paper aims to draw the most important lessons from the experience of the emerging market countries and the developing economies that have implemented this strategy. This paper aims at identifying the main obstacles to the good performance of the monetary policy targeting inflation in these countries and the challenges that may face them in the future. A number of results, most notably, that 56% of the sample countries representing 14 countries of EMDEs were far from achieving the goal of price stability in 2015, due to weak institutional framework in central banks and the failure of domestic inflation response to monetary policy measures due to weakness Financial Markets.

Key Words : Inflation targeting strategy , monetary policy, central banks.

تمهيد:

تعد إستراتيجية استهداف التضخم إطارا حديثا للسياسة النقدية تم اعتماده لأول مرة في نيوزلندا عام 1990، تطمح البنوك المركزية بواسطته إلى السعي وراء التحكم في معدلات التضخم المرتفعة من أجل تحقيق هدف الاستقرار النقدي مع الحفاظ على معدلات نمو عند المستويات المطلوبة.

قطعت البنوك المركزية في البلدان الصناعية خلال النصف الثاني من سنوات التسعينيات خطوات كبيرة في إدارة السياسة النقدية بواسطة هذا الإطار الحديث، حيث استطاعت هذه البلدان تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات تتفق مع استقرار الأسعار في حين لم تتأثر معدلات النمو الاقتصادي، بل العكس من ذلك كانت هذه الأخيرة مرتفعة عندما تحقق الاستقرار النقدي، وهو ما شجع العديد من دول الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة التي كانت تعاني من معدلات تضخم مرتفعة الولوج في هذه التجربة، وهذا بعد أن أبانت بدائل أطر السياسة النقدية التقليدية المتمثلة في كل من استهداف سعر الصرف واستهداف المجمعات النقدية فشلها وعدم فعاليتها في بلوغ هدف الاستقرار النقدي على المدى المتوسط والبعيد واحتواء معدلات التضخم المرتفعة.

وبعد أن مرت ثلاث عقود تقريبا منذ أن اعتمدت نيوزلندا استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي وكذا الدراسات الحديثة في هذا المجال إلى أن عدد البلدان التي تنتهج هذا الإطار الحديث وصل إلى 36 دولة عبر العالم، 25 منها من بلدان الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، والتي تعتبر أغلبها من البلدان منخفضة الدخل.

على ضوء ما سبق، وفي ظل الاقبال الكبير من دول الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة خاصة منها ذات الدخل المنخفض يتبادر في ذهننا التساؤل الرئيس التالي: " ما مدى نجاح استراتيجية استهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية؟ وفيما تتمثل التحديات التي قد تواجهها في المستقبل؟"

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية بناءً على المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية استراتيجية استهداف التضخم وأنواعها.

المحور الثاني: متطلبات تجسيد استراتيجية استهداف التضخم.

المحور الثالث: الخيارات الاستراتيجية لتنفيذ استهداف التضخم.

المحور الرابع: استعراض تجارب وتحديات دول EMDEs في تطبيق استراتيجية استهداف التضخم.

المحور الأول: ماهية استراتيجية استهداف التضخم وأنواعها.

أولاً: ماهية استراتيجية استهداف التضخم.

1. ظروف نشأة استراتيجية استهداف التضخم:

تميزت بداية سنوات الستينيات بتوفر بيئة معتدلة نسبياً لمعدلات التضخم، حيث كان معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزيد على الواحد بالمائة 1%، أما في بعض الدول الأخرى مثل المملكة المتحدة وألمانيا فقد كانت معدلات التضخم آنذاك أعلى من نظيرتها في الولايات المتحدة لكنها لم تتعدى هي الأخرى 4%. إن هذه الظروف الجيدة جعلت العديد من الاقتصاديين المسلحين بالأفكار الكينزية يصرون بالجدال حول قدرتهم على ضبط التحكم في الاقتصاد بتحقيق أقصى قدر من العمالة مع تبعات طفيفة من التضخم، حيث ظهر بداية سنوات الستينيات ما يعرف بمنحنى فليبيس المشهور، والذي يقضي بأن هناك علاقة تبادلية على المدى الطويل بين التضخم والبطالة¹.

بعد أن أدى الفكر المهيمن على الساحة الاقتصادية من قبل خبراء التحليل الكينزي إلى زيادة نشاط السياسة النقدية والمالية للحصول على مستوى العمالة الكاملة في الاقتصاد²، ظهرت أفكار جديدة معارضة للفكر الكينزي منبثقة من المدرسة النقودية التي يتزعمها كل من البروفيسور ميلتون فريدمان وشوارتز، حيث قدمت المدرسة النقودية نماذج كلاسيكية جديدة سنوات السبعينات كان الهدف الرئيسي منها إعادة تعريف دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتحدي النشاط السياسي³، وهذا بعد أن انتقد فريدمان منحنى فليبيس في خطابه الشهير سنة 1968 أمام الجمعية الأمريكية الاقتصادية مؤكداً أن الاقتصاد من شأنه أن يستقر على المعدل الطبيعي للبطالة مهما كان معدل التضخم على المدى البعيد، وأن أي محاولات من أجل تخفيض البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي ستؤدي حتماً إلى ارتفاع معدل التضخم، واقترح فريدمان كذلك في هذا السياق استهداف المجمع النقدي بدل من معدلات الفائدة مبرراً ذلك بأن معدل النمو في المعروض النقدي أكثر قدرة على شرح التقلبات الاقتصادية من معدلات الفائدة الاسمية⁴.

لم تمضي فترة طويلة على انتقادات فريدمان لمنحنى فليبيس حتى سجل الاقتصاد ارتفاع سريع في معدلات التضخم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان الصناعية، حيث ارتفعت معدلات التضخم سنة 1970 إلى أعلى من 10% والذي أطلق عليه التضخم الكبير، ليشهد العالم بعد هذا الأخير ظاهرة اقتصادية جديدة كان من المعتقد استحالة حدوثها سميت بظاهرة الركود التضخمي، وبالتالي عرفت منتصف سنوات السبعينيات ارتفاع مستمر في معدلات التضخم صاحبها ركود وانكماش كبير في الاقتصاد⁵.

ركز فريدمان على أهمية التوقعات في ميكانيكية تحويل أثر السياسة النقدية بعدما طورت مدرسة شيكاغو النظريات التي أظهرت أنّ زيادة الفجوة في الانتاج على مستواه الطبيعي ترجع إلى التوقعات السيئة على الأسعار والأجور وليس للتغيرات في الطلب الكلي، ففي هذه الحالة يبتعد سعر الفائدة عن سعر التوازن ويخلق فجوة تؤدي إلى انحراف في مستوى الأسعار، والذي يوسع تباين التوقعات ويؤدي حتماً إلى دوامة تضخمية، كما بين لوكاس (1972-1976) أيضاً في نفس سياق التوقعات العقلانية والمرونة في الأسعار

والأجور أنه لا توجد مفاضلة في التضخم والانتاج على المدى القصير مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار⁶.

إن الهجوم الضمني للنظرية النقدية على منحى فليبيس بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك قد أدت إلى تغيير جذري في دور السياسة النقدية، وبالتالي أصبحت تمتلك هدف وحيد ونهائي يتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار⁷، وبالتالي فإن تحقيق هذا الأخير أدى إلى توافق كبير في الآراء حول إمكانية استخدام استهدافات وسيطية كقنوات للوصول إلى الهدف النهائي؛ وأساسا وللسعي وراء ذلك الأخير ظهرت على الساحة الاقتصادية استهدافات وسيطية تم اقتراحها في الأدبيات الاقتصادية، وتم استخدامها من الناحية العملية تمثلت في كل من استهداف سعر الصرف والاستهداف النقدي⁸.

إن الاستهدافات التي تم اقتراحها سرعان ما تعثرت في بلوغ هدف استقرار الأسعار وهذا راجع لعدة أسباب منها: التطور الهائل في الأسواق؛ التحرير المالي؛ وعدم إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية. وهذا ما سمح لهذه البنوك من التوجه نحو استراتيجية جديدة لإدارة السياسة النقدية سميت باستراتيجية استهداف التضخم عن طريقها يتم استهداف معدلات التضخم مباشرة من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار⁹، حيث تم اعتمادها من قبل العديد من البلدان على اختلاف اقتصاداتها بدأ بنيوزلندا سنة 1990، ثم كندا في فبراير 1991، تليها المملكة المتحدة 1992، ثم السويد وفنلندا عام 1993، لتنتقل بعد ذلك للعديد من الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية¹⁰.

2. تعريف استراتيجية استهداف التضخم:

تعددت التعاريف حول هذا المصطلح بشكل واسع، فمنهم من عرفه من الناحية العملية، ومنهم من عرفه من الناحية النظرية، لذلك سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى أهم التعاريف التي شملتها هذه الاستراتيجية.

اقترح **Svensson** تعريفا شاملا لاستراتيجية استهداف التضخم من الناحية العملية، حيث عرفها على أنها تلك النظام الذي يظم أربع خصائص أساسية تتمثل فيما يلي: (1) إعلان عام عن هدف كمي رقمي لمعدل تضخم يتراوح في مختلف البلدان ما بين [1,5؛ 2,5] بالمئة سنويا، مع تحديد نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي عن المستهدف بنحو أزيد أو أقل الواحد بالمئة ($\pm 1\%$)؛ (2) عدم وجود قاعدة صريحة تلزم البنك المركزي باستخدام أدوات معينة للسياسة النقدية، وهذا من أجل توفير استقلالية أكبر للبنك المركزي؛ (3) اتباع نظام سعر صرف؛ (4) توفير درجة عالية من الشفافية والمساءلة.

إضافة إلى هذه الركائز فقد أكد **Svensson** على ضرورة عدم وجود أهداف وسيطية إسمية للسياسة النقدية قد تتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار ماعدا هدف وسيط فريد يتمثل في قناه التوقعات الاستشرافية المستقبلية لمعدل التضخم¹¹.

كما يعرف كل من **Bernank and Mishken** استراتيجية استهداف التضخم على أنها إطار حديث لإدارة السياسة النقدية يقوم البنك من خلالها بإعلان صريح لاستهداف مجال معين للتضخم خلال فترة زمنية محددة، بحيث يكون الهدف الأولي والوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى البعيد، إضافة إلى ذلك فإن هذه الاستراتيجية تشمل زيادة نمو الاتصال مع الجمهور حول خطط وأهداف السياسة النقدية، وكذلك زيادة مساءلة البنك المركزي حول تحقيق تلك الأهداف المسطرة¹².

وفي تعريف آخر قدمه محافظ بنك إنجلترا **King** فإن استهداف التضخم هو عبارة عن إطار تحليلي هدفه الأولي تحقيق الاستقرار النقدي على المدى البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار ركيزتين أساسيتين هما: الأولى، تتمثل في الاعلان العام عن معدل التضخم المستهدف على المدى المتوسط؛ والثانية، تتعلق بالاستجابة للصدمات في المدى القصير¹³.

كما أضاف **King** أن استراتيجية استهداف التضخم تشكل إطارا لصنع وإبلاغ القرارات، وهي ليست نظرية جديدة لآلية تحويل السياسة النقدية، وبالتالي فهي لا تعكس فهما جديدا لقوانين الاقتصاد، لكن من خلال ارساء توقعات التضخم على الهدف يمكن تغيير آلية التحويل النقدي من أجل الحد من أثر الصدمات التضخمية¹⁴.

بناء على ما سبق يمكن تعريف استراتيجية استهداف التضخم على أنها إطارا حديثا لإدارة السياسة النقدية يركز على استقرار الأسعار كهدف أولي وأساسي للسياسة النقدية على المدى المتوسط والبعيد، وهذا من خلال استهداف رقم أو مجال محدد لمعدل التضخم من طرف السلطة النقدية التي تتمتع بالاستقلالية الإجرائية في إدارة أدوات السياسة النقدية بطريقة تكون شفافة، بحيث السلطة النقدية تكون مسؤولة عن تصرفاتها ونتائجها امام الجمهور والسلطات السياسية بشكل يعزز المساءلة.

ثانيا: أنواع استراتيجية استهداف التضخم.

توجد ثلاثة أنواع رئيسية لاستهداف التضخم تتمثل في:

1. استهداف التضخم الكامل (Full-Fledged Inflation Targeting):

يعتبر هذا النوع الأكثر شهرة وانتشارا عن باقي الأنواع الأخرى، حيث يطبق هذا النوع في الدول التي يتراوح فيها مستوى المصادقية من متوسط إلى أعلى، مع التزام واضح من صانعي السياسة النقدية أن استهداف التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية، وإضفاء الطابع المؤسسي لهذا الالتزام في شكل إطار نقدي شفاف يعزز مساءلة البنك المركزي حول الاهداف المسطرة.

تعتمد البلدان هذا النوع بغرض التخفيف من مشكلة تضارب أهداف السياسة النقدية المعروفة بالمرعب السحري لكالدور، وتعتبر نيوزلندا أول من تبني هذا النظام لتبعها سبع دول صناعية واحدى عشر دولة من بلدان الأسواق الناشئة سنة 2003.

2. استهداف التضخم الانتقائي (Electic Inflation Targeting):

يطبق هذا النوع عادة في البلدان التي تمتلك مستوى عال من المصدقية، والتي تمكنها من الحفاظ على معدلات منخفضة ومستقرة للتضخم مع توافر مستوى منخفض من الشفافية والمساءلة الكاملة بالنسبة لهدف التضخم. إن انخفاض معدل التضخم وتوفر درجة عالية من الاستقرار المالي يساعد هذه الدول على تحقيق اهداف ثانوية أخرى مثل الاستقرار في الأسعار، فضلا عن ذلك استقرار الأسعار، ولقد تم تصنيف خمسة بنوك مركزية في البلدان المتقدمة تمارس هذا النظام، منها البنك المركزي الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية¹⁵.

3. استهداف التضخم الجزئي (Lite Inflation Targeting):

تعلم الدول التي تعتمد هذا النوع عن استهداف التضخم بدرجة منخفضة من المصدقية في تحقيق الهدف، مما يجعل البنك المركزي غير قادر على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، كما أن انخفاض المصدقية في هذه الدول تعكس سرعة تأثيرها للصدمات الاقتصادية الكبيرة، وعدم الاستقرار المالي، وكذا ضعف الإطار المؤسسي القائم على السياسة النقدية¹⁶.

المحور الثاني: متطلبات تجسيد استراتيجية استهداف التضخم.

ترتبط فعالية استراتيجية استهداف التضخم بمدى قدرة البنك المركزي على التحكم في معدل او نطاق استهداف للتضخم كهدف أولي للسياسة النقدية، ولضمان فعالية هذه الاستراتيجية يجب توافر مجموعة من المتطلبات يمكن تصنيفها كما يلي: متطلبات أساسية، متطلبات مسبقة، ومتطلبات أساسية أخرى.

أولاً: المتطلبات الأساسية.

تعد المتطلبات الأساسية تلك المعايير التي يجب توافرها في بلد ما حتى يمكن القول انه يستهدف معدل التضخم، فإذا نقص متطلب من هذه المتطلبات في بلد ما لا يمكن الحكم على ان هذا الأخير يعتمد استهداف التضخم الكامل، ولقد اقترح **MishkenF** خمس متطلبات أساسية تتمثل فيما يلي¹⁷:

(1) الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط من قبل السلطة النقدية القائمة على صنع السياسة النقدية في البلد والمتمثلة أساسا في البنك المركزي، ويكون هذا الإعلان من خلال نشر كل المعلومات المتضمنة المعدل أو المدى المستهدف للتضخم في الدوريات والنشرات والتقارير التي ينشرها البنك المركزي؛

(2) الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية، مع اعتبار باقي الأهداف الأخرى ثانوية؛

(3) تبني استراتيجية شاملة للحصول على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، ليس فقط المجاميع النقدية وسعر الصرف، بل كل المتغيرات التي تساعد على تحديد أدوات السياسة النقدية الأكثر فعالية؛

(4) توسيع نطاق شفافية السياسة النقدية، وذلك من خلال إعطاء فرصة إطلاع الجمهور وكلاء الأسواق المالية على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، واعلامهم بخطط وأهداف وقرارات السلطة النقدية، حيث أن

معرفة الجمهور والوكلاء في الأسواق المالية أهداف وخطط السياسة النقدية وأدواتها، وكذا تمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا المجال سيعمل على زيادة فعالية استراتيجية استهداف التضخم من جهة، ومن جهة أخرى سيساعد الوكلاء الاقتصاديين على اتخاذ قرارات سليمة، فضلا عن ذلك يخلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بالأهداف المسطرة؛

(5) تعزيز مساهلة البنك المركزي حول تحقيق أهداف التضخم: فكلما تمتع البنك المركزي بمزيد من الاستقلالية كلما كبرت الحاجة إلى مساءلته حول توجهات سياساته والنتائج التي تتمخض عنها، وذلك استنادا إلى مسؤولياته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه، أما الجهات التي يكون البنك المركزي مسؤولا أمامها هي: البرلمان بصفته ممثلا للشعب، وسائل الاعلام، وكلاء الأسواق المالية، وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون¹⁸.

ثانيا: المتطلبات المسبقة.

يتطلب نجاح البنوك المركزية حول تحقيق هدف استقرار الأسعار توافر مجموعة من الشروط المؤسسية والموضوعية، والتي من شأنها تزيد من فعالية استراتيجية استهداف التضخم، ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

1. استقلالية ومصداقية البنك المركزي:

تعتبر استقلالية البنوك المركزية احدى أبرز المسائل الهامة في مجال البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المنخفضة في الأجلين المتوسط والطويل. ويقصد بالاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع لأي اعتبارات او ضغوطات سياسية، كما أن الاستقلالية لا تعني بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد هذا الأخير برسم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق بينهما حول هذه الأهداف، على أن تكون للبنك المركزي الاستقلالية الإجرائية في اختيار الأدوات المناسبة والأهداف الوسيطة التي تساعد على الوصول للأهداف النهائية مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة المالية والنقدية¹⁹.

وتتجسد صور استقلالية البنك المركزي ضمنا في عدم تمويل ميزانية الحكومة في أي صورة من الصور، كما أنه لا ينبغي أن يُطلب من البنك المركزي تخفيضات في أسعار الفائدة على الدين العام أو الحفاظ على سعر صرف إسمي معين، كما أنه لا ينبغي أن تكون ضغوطات سياسية على البنك المركزي من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي. إن عدم استيفاء الشروط أعلاه يوحى بأن البنك المركزي لا يتمتع بأي نوع من أنواع الاستقلالية سواء الكاملة منها أو النسبية، وهذا ما يضعف من فعالية السياسة النقدية لتصل إلى أهدافها النهائية²⁰.

وتعد المصدقية من الشروط الموضوعية المرتبطة بدرجة استقلالية البنوك المركزية، فهي تمثل ركيزة أساسية تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية وكذا استقلالية البنك المركزي. ويقصد بالمصدقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون أي تقصير، فإذا واجه البنك المركزي ظروف معينة فيتعين عليه ألا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا عند تحقيق الهدف المسطر، ومما لا شك فيه أن اكتساب البنك المركزي مستوى عال من المصدقية يجعل استراتيجية استهداف التضخم تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع²¹.

2. امتلاك هدف وحيد يتمثل في استقرار الأسعار:

ينبغي أن تركز السلطات النقدية على تحقيق هدف وحيد يتمثل في معدل التضخم المعلن عنه والتخلي عن باقي الاستهدافات الأخرى التي تتضارب مع هدف الاستقرار النقدي كالعالة، أو استقرار سعر الصرف، كما ينبغي عليها أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن السياسة المالية، لأنه في الواقع وجود مستوى عال من الدين العام سيرفع من مستوى التوقعات المتشائمة أي التفكير في أن الوصول لمعدل التضخم المستهدف أمر صعب في المدى القصير، وهذا ما سيؤدي حتما لارتفاع أسعار الفائدة، والذي يؤدي بدوره إلى تزايد الارتفاع في الدين العام²².

3. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجب أن تكون علاقة مستقرة بين التضخم وأدوات السياسة النقدية، لذلك يتوجب على السلطة النقدية المعتمدة استراتيجية استهداف التضخم أن تكون قادرة على بناء نموذج ديناميكي يتم من خلاله توقع معدل التضخم في المستقبل وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، مما يساعد السلطة النقدية على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تتوافر بين أيدي السلطة النقدية أدوات سياسة نقدية فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تصحيح الانحرافات وإعادة معدل التضخم المتوقع إلى مستواه أو مدها المحدد، ولا بد أيضا أن تكون هناك أسواق مالية ونقدية متطورة تساعد على سرعة استجابة تلك الأدوات لتحقيق الاستقرار النقدي²³.

ثالثا: المتطلبات الأساسية الأخرى.

توجد إلى جانب المتطلبات الأساسية والمتطلبات المسبقة بعض المتطلبات التي ينبغي أن تتوافر في البلدان المعتمدة لهذه الاستراتيجية، وهذا من أجل تكييف البيئة المناسبة التي تساعد على إنجاح تطبيقها في تحقيق هدف الاستقرار النقدي، ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

1. استقرار الاقتصاد الكلي:

يؤدي فرض أهداف متضاربة على البنك المركزي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي داخل البلد، مما يؤدي إلى التشكيك حول فاعلية السياسة النقدية في استهداف التضخم، وبالتالي فإن السلوك الفعال للسياسة النقدية المستهدفة للتضخم يتطلب ألا تخضع السياسة النقدية لقيود الميزانية فيما يخص التمويل النقدي بالعجز للحكومة، ذلك لأن الوضع المالي السليم وكذا استقرار الاقتصاد الكلي يقويان من مصداقية البنك المركزي، كما أن الوضع الخارجي أيضا يجب يتسم بالقوة بما فيه الكفاية لتجنب خطر الانزلاقات الناتجة عن التغيرات في سعر الصرف، وبالتالي فيجب اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الصراع بين المدى المستهدف للتضخم وعدم توفر الاستقرار الخارجي. والأهم من ذلك كله هو ضمان التطبيق الصارم والجيد لأنظمة الرقابة الاحترازية على البنوك التجارية والمؤسسات المالية بدقة عالية²⁴.

2. وجود قطاع مالي مستقر ومتطور:

تعتبر الدول المرشحة لاعتماد استراتيجية استهداف التضخم الأكثر قابلية للتأثر بالأزمات والصدمات، لذلك فإن الاستقرار المالي يسمح للبنوك المركزية في هذه البلدان التركيز أكثر على استهداف التضخم، ويساعدها على ارساء تطلعات وتوقعات الوكلاء الاقتصاديين للهدف المسطر.

كذلك يجب أن تكون السوق المالية لهذه البلدان متطورة بما فيه الكفاية من أجل تطبيق سياسة نقدية مستقرة على أدوات تتسم بمرونة عالية تجاه قانون السوق، حيث يعود تطور أسعار الأصول المالية في الأسواق النشطة والعميقة بالمعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي إلى البنك المركزي، مما يساعد في التركيز أكثر على معدل التضخم المستهدف، وامتصاص آثار الصدمات على المدى القصير، وكذلك الحفاظ على الاستقرار المالي²⁵.

المحور الثالث: الخيارات الاستراتيجية لتنفيذ استهداف التضخم.

استراتيجية استهداف التضخم هي اعلان صريح رقمي على مستوى مستهدف للتضخم، ومع ذلك تكون السلطة النقدية مضطرة لتحديد بعض الخيارات الاستراتيجية التي تساعد على الوصول لمعدل التضخم المستهدف، ومن الناحية العملية تم تحديد ثلاث خيارات أساسية تتمثل في: التعريف بالهدف؛ بناء توقعات مستقبلية لمعدل التضخم؛ والاتصال من خلال نشر كل المعلومات المتعلقة بالخيارات السابقة.

أولاً: التعريف بالهدف.

تقوم السلطة النقدية من أجل وضع تعريف مفصل للهدف بعدة خطوات أساسية تتمثل في: تحديد الهدف، اختيار مؤشر أسعار مناسب للتضخم، اختيار الأفق الزمني المناسب، وفي الأخير اختيار مستوى معين لمعدل التضخم.

1. تحديد الهدف: يعتبر اختيار الهدف قضية رئيسية في نجاح أو فشل السياسة النقدية، أما فيما يخص مسألة من الذي يعين معدل التضخم المستهدف ويقوم بالإعلان عن مستواه المستهدف يعتمد على مدى استقلالية البنك المركزي، وهذه المسألة تختلف من بلد إلى آخر، فعلى سبيل المثال يتم الاعلان عن معدل التضخم المستهدف لأول مرة في كل مناسترااليا وفنلندا والسويد من قبل البنك المركزي دون أي موافقة صريحة من الحكومة، أما في كندا ونيوزلندا فقد يتم تحديد واختيار الهدف المستهدف والاعلان عنه بموجب اتفاق مشترك بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، حتى إذا تم الاعلان عن معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي، على الحكومة ان تصادق عليه لاحقاً بما أن هذا قد يشجع الاتفاق بين هيتي صنع السياسة وزيادة فعالية ومصداقية هذا الاطار²⁶.

2. اختيار مؤشر اسعار مناسب للتضخم: إن اختيار مؤشر الأسعار الذي يتم به قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك يُظهر وجود فروقات كبيرة بين الدول المعتمدة لاستراتيجية استهداف التضخم، حيث يوجد نوعان رئيسان من المؤشرات المرجحة لحساب معدل التضخم هما: مؤشر اسعار المستهلك (CPI)، ومعامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

ويعد مؤشر أسعار المستهلك الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل البنوك المركزية في العالم، ذلك لأنه مألوف لدى الجماهير مما يسهل فهمه من جهة، ومن جهة أخرى يتم حساب هذا المؤشر شهرياً بشكل منتظم، كما انه لا يحتاج ولا يخضع الى قدر اكبر من المراجعة والتعديل مع مرور الوقت²⁷.

3. تحديد الأفق الزمني للهدف: بعد تحديد الهدف مسبقا واختيار مؤشر الاسعار المناسب لقياس معدل التضخم يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو الافق الزمني الذي يضمن تحقيق الهدف المسطر؟

للإجابة على هذا التساؤل يذكر فريدريك ميشكن أن اختيار أفق قصير قد يخلق ثلاث مشاكل محتملة، المشكلة الأولى تتمثل في عدم استقرار السياسة النقدية إذا قام صانعي السياسة بإدخال تعديلات متكررة قد تكون متناقضة في بعض الاحيان، مما يؤدي الى انعدام الاستقرار النقدي ويؤثر سلبا على مصداقية السياسة النقدية؛ المشكلة الثانية وتتمثل في فقدان وظائف البنك المركزي والتي تأخذ بعين الاعتبار استقرار الدخل، لذلك ينصح باتباع وتحديد أفق زمني بعيد، لأنه خلال الفترات الزمنية القصيرة يصبح الانتاج أكثر تقلبا بسبب ضعف الوزن الممنوح لفجوة الناتج، مما يؤدي بدوره الى انعدام الاستقرار الاقتصادي وفشل السياسة النقدية؛ المشكلة الثالثة التي ناقشها ميشكن هي صعوبة تحقيق هدف استقرار الاسعار في الافق القصير لأن عمل السياسة النقدية ينطوي على عدة تغييرات متكررة لفترات قصيرة، هذه التغييرات المتكررة في الاستهداف تؤدي الى صعوبة في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار²⁸.

بناء علالمشاكل أعلاه التي تكون ناتجة بسبب اعتماد أفق زمني قصير يمكننا أن نفهم بسهولة سبب اختيار جميع البنوك المركزية أفق طويل المدى والذي عادة ما يكون 05 سنوات، ويعود تبرير ذلك كون ميكانيكية تحويل أثر السياسة النقدية غير متماسكة في الأفق القريب لتحقيق هدف استقرار الأسعار، ذلك لأن معظم الدول الصناعية تتراوح فيها أوقات تحويل أثر السياسة النقدية من 36 إلى 60 شهرا، فعلى سبيل المثال اختارت نيوزلندا أفق زمني مدته خمس سنوات في أول بيان لها، أما بعض البنوك المركزية فقد حددت سنة واحدة في البداية، وبعد ذلك أدركوا أن هذا الخيار ليس أمثل ولا يؤدي إلى استقرار الأسعار وهكذا تم توسيع نطاق هذا الأفق إلى 5 سنوات، كما هو الحال أيضا في كندا حيث قامت السلطات النقدية بتحديد أفق زمني ثابت مدته سنة ونصف عام 1992، وبعد ذلك تم توسيع النطاق سنة 1994 إلى 5 سنوات²⁹.

4. اختيار مستوى أو مجال محدد لمعدل التضخم المستهدف: من خلال هذه الخطوة تقوم السلطة النقدية إما باختيار عدد رقمي أو مجال معين لمعدل التضخم المستهدف، فعلى سبيل المثال قررت فنلندا وأستراليا اختيار عدد رقميين لمعدل التضخم، في حين كندا، المملكة المتحدة، السويد، ونيوزلندا قاموا بتحديد مجال معين لمعدل التضخم، أما إسبانيا فقد حددت سقف لمعدل التضخم كحد أقصى لا يجب تجاوزه. ومن أسباب لجوء العديد من الدول لاستخدام مجال معين لمعدل التضخم المستهدف هو عدم إمكانية التحكم أو السيطرة الكاملة على معدلات التضخم من طرف السياسة النقدية، وهذا بسبب التباطؤات الطويلة والمتغيرة التي قد تواجهها السياسة النقدية من جهة، وصعوبة التنبؤ بدقة حول معدل التضخم في المستقبل من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف فإن اعتماد مجال معين للتضخم سيضمن الاستقرار في الإنتاج ويقلل من التقلبات في معدل التضخم، كما يساعد على ابقاء مرونة كافية لمعالجة الصدمات قصيرة الأجل³⁰.

ثانيا: بناء توقعات مستقبلية لمعدل التضخم.

تتطلب استراتيجية استهداف التضخم استخدام نماذج تنبؤ قياسية تساعد على تحديد معدل التضخم المتوقع في المستقبل بسبب طبيعتها التطلعية من جهة، وإمكانية وجود فجوة بين إجراءات السياسة النقدية وتأثيرها على المتغيرات المستهدفة من قبل البنك المركزي من جهة أخرى، وبالتالي فإن استراتيجية السياسة النقدية المستهدفة

للتضخم تكون أكثر فعالية إذا كانت لها نظرة استشرافية حول معدل التضخم المستقبلي، فمثلا إذا كانت معدلات التضخم المتوقعة أكبر من المجال المستهدف فعلى السلطات النقدية تغيير أدوات السياسة النقدية في الوقت المناسب قبل أن يرتفع معدل التضخم الفعلي، ويجب عليها أيضا اتخاذ كل الإجراءات الوقائية للقضاء على هذه الانحرافات وتصحيحها، ونتيجة لذلك فتوقعات البنك المركزي لها أدوار خاصة في نظام استهداف التضخم³¹.

ثالثا: الاتصال.

يعتبر الاتصال واحد من بين أهم الخيارات الاستراتيجية لاستهداف التضخم، وبالتالي فهو يضمن مستوى عال من الشفافية من خلال الاتصال المباشر بالوكلاء والجمهور، حيث يتضمن هذا الخيار في قيام صانعي السياسة النقدية بشرح الأساليب والأهداف والخطط والالتزامات التي تقوم عليها السياسة النقدية، وكذلك توضيح ما إذا كانت الانحرافات ناتجة عن خطأ أو أنها كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، وبالتالي فإن الاتصال بالجمهور والوكلاء والأسواق المالية يخلق ثقة داخل البلد ويساعد على فعالية السياسة النقدية³².

المحور الرابع: استعراض تجارب وتحديات دول EMDE في تطبيق استراتيجية استهداف التضخم.

مرت أزيد من 25 سنة على ولادة استراتيجية استهداف التضخم بنيوزلندا بعد أن أصدر البنك الاحتياطي النيوزلندي في جانفي 1990 قانونا يقضي باعتماد رسمي لهذا الإطار النقدي الحديث، لتتبعها بعد ذلك العديد من الدول الصناعية ودول الأسواق الناشئة، حيث أظهرت هذه الاستراتيجية بعد عدة سنوات نتائج مرضية لبعض الدول المطبقة لهذا الإطار في تخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

إن الأنباء الجيدة حول فعالية هذه الاستراتيجية الحديثة جعلها محل اهتمام وأكثر جاذبية في جميع أنحاء العالم، وأصبحت كل الدول تنظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها سر تقوية بنوكها المركزية وسياستها النقدية وأدائها الاقتصادي الكلي، وفي الواقع وصل عدد البنوك المركزية في الدول التي اعتمدت هذا الإطار الحديث سنة 2015 حوالي 36 بنكا، منه 11 بنوك تابعة للدول الصناعية، و25 بنكا من دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): البلدان المستهدفة لمعدلات التضخم خلال الفترة 1990-2015.

البلد	تاريخ الاعتماد	البلد	تاريخ الاعتماد	البلد	تاريخ الاعتماد
نيوزلندا	1990	تايلاند	2000	صربيا	2006
تشيلي	1991	جنوب إفريقيا	2000	تركيا	2006
كندا	1991	المجر	2001	غانا	2007
المملكة المتحدة	1992	ايسلندا	2001	ألبانيا	2009
أستراليا	1993	المكسيك	2001	جورجيا	2009
السويد	1995	النرويج	2001	مولدوفا	2010

2011	الجمهورية الدومينيكية	2002	البيرو	1997	الجمهورية التشيكية
2012	أوغندا	2002	الفلبين	1997	الأراضي الفلسطينية المحتلة
2013	اليابان	2005	غواتيمالا	1998	كوريا
2013	الباراغواي	2005	اندونيسيا	1999	كولومبيا
2014	روسيا	2005	رومانيا	1999	بولندا
2015	الهند	2006	أرمينيا	1999	البرازيل

Source: Klaus Schmidt-Hebbel, *The Past and Future of Inflation Targeting*, April 2016, PP:29-30.

Disponible Sur: http://www.bcb.gov.br/pec/depep/Seminarios/2016_XVIII_Sem_Anual_Metas_Inf_BCB/SMETASXVIII-%20Klaus%20Schmidt.pdf

Wolassa L Kumo, *Inflation Targeting Monetary Policy, Inflation Volatility And Economic Growth In South Africa*, African Development Bank Group, Working Paper N° 216, Tunisia, January 2015, P: 32.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن العشر سنوات الأولى التي تلي تاريخ ولادة هذه الاستراتيجية كانت شبه محتكرة من قبل الدول الصناعية على غرار نيوزلندا، المملكة المتحدة، كندا، السويد، أستراليا، الأراضي الفلسطينية المحتلة... إلخ، لكن في الواقع ومع بداية سنة 2002 ارتفع عدد الدول المعتمدة لهذا الإطار النقدي الحديث إلى حوالي 20 دولة، 10 دول منها تنتمي للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية على غرار الفلبين، بيرو، المجر، كوريا، جنوب إفريقيا، تايلاند وغيرها من الدول الأخرى، ثم بعد ذلك ارتفع العدد إلى أن وصل عدد الدول الناشئة والنامية 25 دولة سنة 2015 منها الهند، أوغندا، تركيا، وغيرها.

إن هذا الارتفاع الملفت في عدد الدول للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية يقودنا للسؤال التالي: ماهي الدروس المستخلصة والتحديات المستقبلية لدول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية؟

أولاً: تقييم تجربة استراتيجية استهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

العديد من دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية تبنت استراتيجية استهداف التضخم كأداة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، باعتبار أن هذه الاستراتيجية تشكل التزام من أجهزة البنوك المركزية من جهة، وتمثل ركيزة اسمية للتأثير على التوقعات الخاصة بالتضخم من جهة أخرى، حيث اعتمدت معظم البنوك المركزية لهذه البلدان في بادئ الأمر على استهداف جزئي لمعدل التضخم يرافقه استهداف ضمني لسعر الصرف، في حين قامت بعض البنوك المركزية لدول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية باستهداف معدل التضخم مع الالتزام بتحديد هدف صريح لسعر الصرف من أجل تحقيق الاستقرار في عملتها، وذلك من خلال تدخلات قوية في أسواق الصرف الأجنبي، ونذكر من هذه الدول: (كولومبيا، البرازيل، وبيرو)، وبعد ذلك أدركت هذه الدول أن تبني استراتيجية استهداف التضخم الجزئي محفوف بالمخاطر مما جعلها تخرج من دائرة الاستهداف الجزئي وتعتمد تدريجياً استهداف التضخم الكامل من خلال تطبيق نظام التعويم الحر لسعر الصرف مع التزام بتخفيض معدلات التضخم بشكل مستمر³³.

ولتقييم تجارب أداء البنوك المركزية في تحقيق معدلات تضخم منخفضة من خلال هذا الإطار النقدي الحديث للسياسة النقدية، سنأخذ عينة تتكون من 25 دولة تطبق استراتيجية استهداف التضخم كلها تنتمي إلى دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، حيث قمنا بتجميع البيانات التي تخص كل من تاريخ اعتماد الاستراتيجية، معدل التضخم عند تاريخ الاعتماد، الأفق الزمني للاستهداف، النطاق المستهدف لمعدل التضخم، التضخم الفعلي سنة 2015، والانحراف سنة 2015 عن النطاق المسموح به للتقلب. كما هو موضح في الشكل (02) أدناه.

الجدول رقم (02): الملامح الانتقائية لاستراتيجية استهداف التضخم في دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية سنة

2015

البلد	تاريخالاعتماد	معدل التضخم عند تاريخ الاعتماد	الأفق الزمني للاستهداف	النطاق المستهدف	التضخم الفعلي لسنة 2015	الانحراف عن النطاق المستهدف
تشيلي	1991	%21.8	عامين	$3 \pm 1\%$	%4.3	0.3
بولندا	1999	%7.3	المدى المتوسط	$2.5 \pm 1\%$	%-1	-2.5
كولومبيا	1999	%10.9	المدى المتوسط	$2\% - 4\%$	%5	1
البرازيل	1999	%4.9	استهداف سنوي	$4.5 \pm 2\%$	%9	2.5
جنوب إفريقيا	2000	%5.3	بشكل مستمر	$3\% - 6\%$	%4.6	ع و ا
التايلاند	2000	%1.6	08 أرباع السنة	$2.5 \pm 1.5\%$	%-0.9	-1.9
المجر	2001	%9.2	المدى المتوسط	$3 \pm 1\%$	%-0.1	-2.1
المكسيك	2001	%6.4	المدى المتوسط	$3 \pm 1\%$	%2.7	ع و ا
بيرو	2002	%0.2	كل الأوقات	$2 \pm 1\%$	%3.6	0.6
الفلبين	2002	%2.7	المدى المتوسط	$4 \pm 1\%$	%1.4	-1.6
غواتيمالا	2005	%9.1	نهاية السنة	$4 \pm 1\%$	%2.4	-0.6
اندونيسيا	2005	%10.5	المدى المتوسط	$4 \pm 1\%$	%6.4	1.4
رومانيا	2005	%9	المدى المتوسط	$3 \pm 1\%$	%-0.6	-2.6
أرمينيا	2006	%2.9	المدى المتوسط	$4 \pm 1.5\%$	%3.7	ع و ا

صربيا	2006	% 11.7	المدى المتوسط	1.5± %4	% 1.4	-1.1
تركيا	2006	%9.6	عدة سنوات	2 ± %5	% 7.7	0.7
غانا	2007	% 10.7	18-24 شهر	2± %8	% 17.1	7.1
ألبانيا	2009	%2.3	المدى المتوسط	1± %3	% 1.9	-0.1
جورجيا	2009	%1.7	المدى المتوسط	%5	%4	-1
مولدوفا	2010	%7.4	المدى المتوسط	1.5± %5	%9.7	3.2
الجمهورية الدومنيكية	2011	%8.5	المدى المتوسط	1± %4	%0.8	2.2
أوغندا	2012	% 14	المدى المتوسط	2± %5	%5.2	ع و ا
البارغواي	2013	%2.7	المدى المتوسط	%4.5	%3.1	-1.4
روسيا	2014	%7.8	المدى المتوسط	%4	% 15.5	11.5
الهند	2015	/	المدى المتوسط	%8	%5.9	-2.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Bank Group, World Data Bank, World Development Indicators, Vu: le 02/12/2006

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=NY.GDP.DEFL.KD.ZG&id=af3ce82b&report_name=Popular_indicators&popularatype=series&ispopular=y
Klaus Schmidt-Hebbel, Loc.Cit.

من خلال تفحص الجدول أعلاه (02)، نلاحظ أن 04 دول فقط أي ما يعادل 16% من دول العينة استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا في بلوغ الهدف المسطر وراء استراتيجية استهداف التضخم سنة 2015، وذلك لأنها استطاعت أن تحقق معدلات تضخم لم تخرج عن المجال المستهدف مع نطاق السماح بالتقلب، في حين توجد 07 دول أي ما يقارب 28% من دول EMDEs المعتمدة لهذه الاستراتيجية استطاعت أن تخفض فجوة الانحراف لمعدل التضخم الفعلي عن المستهدف زائد نطاق التغير المسموح به بشكل جيد، حيث لم يتجاوز الانحراف في هذه الدول النقطة المئوية الواحدة (1%) وهذا يخص كل من دول (شيلي، كولومبيا، بيرو، غواتيمالا، تركيا، ألبانيا وجورجيا)، حيث يعتبر هذا الانجاز أداء جيد لاستراتيجية استهداف التضخم في تخفيض معدلات التضخم لسنة 2015 مقارنة مع السنوات التي سبقتها، كما يعد مؤشرا جيدا موضوعيا على فاعلية أدوات السياسة النقدية وتناسقها مع الأهداف المنشودة. وتبقى 56% من دول العينة والتي تمثل 14 دولة من EMDEs بعيدة كل البعد على تحقيق الاستقرار في الأسعار خاصة سنة 2015، حيث عرفت معظم هذه الدول

تباعد كبير في فجوة الانحراف بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف، حيث بلغ الانحراف على سبيل المثال في كل من رومانيا، مولدوفا، غانا، وروسيا حوالي (-2.6)، (3.2)، (7.1)، و(11.5) على التوالي، وهذا يدل على عدم نجاح استراتيجية استهداف التضخم، وعدم وجود علاقة متغيرة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم هذه البلدان، مما ينبأ على عواقب وخيمة قد تتعرض لها هذه الدول إذا لم تقم بتسخير أدوات سياسة نقدية فعالة تتناسب مع وضعها الاقتصادي.

ثانياً: معوقات نجاح استراتيجية استهداف التضخم في دول EMDEs.

إن فعالية السياسة النقدية الحديثة المستهدفة للتضخم أظهرت مكاسب كبيرة لبعض دول الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية في تخفيض تقلبات معدلات التضخم، إلا أن أغلبية هذه الدول فشلت في تحقيق هذا الهدف بسبب العديد من العوامل والتي نذكر منها³⁴:

1. ضعف الإطار المؤسسي وتدني مستوى التنمية: إن ضعف الإطار المؤسسي في البنوك المركزية للدول النامية خاصة منها ذات الدخل المنخفض، وكذا تدني مستوى التنمية يعتبران من بين أهم العوامل التي تعيق السلطات النقدية على توفير الشروط الداعمة لنجاح استهداف التضخم، والمتحددة أساساً في الاستقلالية الاجرائية، القدرات التقنية والأسواق المالية المتطورة؛
2. عدم استجابة التضخم المحلي لإجراءات السياسة النقدية في العديد من دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، وهذا راجع لضعف الأسواق المالية وخلوها بعض الخصائص الهيكلية؛
3. غالباً ما تتصف أسواق السلع والخدمات في دول EMDEs بكفاءة منخفضة ومرونة، مما يجعل التضخم المحلي أقل استجابة لإجراءات السياسة النقدية.
4. معدل التضخم في بلدان EMDEs أكثر عرضة وتأثراً بصدمات أسعار السلع الأساسية، بسبب اعتماده هذه البلدان على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) والذي يقيس بشكل أوسع أسعار الغذاء؛
5. وفي الأخير فإن تقلب أسعار الصرف يكون مرتفع جداً على مستوى دول EMDEs، حيث تنعكس صدماته بدرجة أكبر على معدلات التضخم، وهذا راجع لمعاملات تحويل أثر تخفيض قيمة العملة على التضخم.

ثالثاً: تحديات استراتيجية استهداف التضخم في دول (EMDEs).

تواجه البنوك المركزية المستهدفة للتضخم في دول EMDEs مجموعة من التحديات التي ينبغي أن تتصدى لها إذا كانت تهدف إلى زيادة تحسين أدائها على صعيد الاقتصاد الكلي وكفاءة السياسة النقدية، وهناك أربع تحديات أساسية يمكن عرضها فيما يلي³⁵:

✓ **التحدي الأول:** إن توفير المتطلبات المساعدة على نجاح استهداف التضخم يعتبر أكبر تحدي لبلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية للعديد من البلدان الناشئة والنامية التي تفكر في اعتماد هذه الاستراتيجية في المستقبل، وتشمل هذه المتطلبات الذاتية للبنك المركزي، البنية التحتية التقنية للبنك المركزي، الهيكل الاقتصادي وتطور النظام المالي؛

✓ **التحدي الثاني:** على البنوك المركزية التي من المحتمل أن تعتمد استراتيجية استهداف التضخم في المستقبل أن تظهر إثبات التزام قوي على أن الاستقرار في الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية دون اعتماد استهدافات أخرى قد تتعارض مع تحقيق الاستقرار؛

✓ **التحدي الثالث:** يخص هذا التحدي دول EMDEs التي اعتمدت استراتيجية استهداف جزئي للتضخم مع استهداف ضمني أو صريح لسعر الصرف، فاعتباراً من سنة 2015 تبين أن نصف دول العالم التي تقوم باستهداف معدل 4% فأكثر مع تدخل قوي في أسواق الصرف الأجنبي من دول EMDEs، وبالتالي فإن وجود ركيزتين اسميتين وتغير سنوي في استهداف التضخم يعتبر تحد كبير لهذه الدول لأنه يقيد فعالية إدارة السياسة النقدية في الفترة الانتقالية من تخفيض مستويات مستهدفة للتضخم؛

✓ **التحدي الرابع:** على البنوك المركزية المستهدفة للتضخم تجنب الوقوع في صدمات تضخم إيجابية عن طريق رفع نطاق مستويات استهداف التضخم، فالعديد من دول EMDEs الذين قاموا باستهداف مستويات تضخم لفترة مؤقتة تعرضوا لصدمة أسعار السلع الأساسية سنة 2007-2008، وعلى الرغم من أن هذه الأعمال أي لا تخضع للبحث بصورة منتظمة إلا أن تكاليفها تمثلت في التضحية بمصادقية السياسات عن طريق التمديد في فترة التعديلات لمستويات مستهدفة منخفضة من أجل الحد من تجاوز الانحرافات عن الأهداف.

خلاصة:

استطاعت العديد من دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أن تحقق نجاحاً كبيراً في بلوغ هدف الاستقرار في الأسعار عن طريق هذا الإطار الحديث إضافة إلى توفر المناخ المناسب، حيث أخذت معدلات التضخم تنخفض إلى أن وصلت إلى المستويات المطلوبة سنة 2015، إلا أن العديد من دول EMDEs كان بعيداً كل البعد عن تحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق استراتيجية استهداف التضخم، وهذا بسبب عدم توافر الشروط اللازمة لإنجاح هذه الاستراتيجية، ما يجعلها تقف أمام تحديات كبيرة قد تواجهها البنوك المركزية لهذه الدول في المستقبل، والتي ينبغي أن تتصدى لها إذا كانت تهدف إلى زيادة تحسين أدائها على صعيد الاقتصاد الكلي وكفاءة السياسة النقدية.

نتائج الدراسة:

1. تعتبر استراتيجية استهداف التضخم إطاراً حديثاً للسياسة النقدية يتسم بالإعلان الصريح والعام عن استهدافات كمية رسمية لمعدل التضخم خلال فترة أو أكثر من الآفاق الزمنية، وإقرار صريح بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هدفاً أولياً طويل الأجل للسياسة النقدية، وعليه فإن هذا الإطار الحديث يعمل على صنع وتحويل القرارات، من خلال إرساء توقعات التضخم على الهدف من أجل تغيير آلية تحويل الأثر النقدي للحد من أثر الصدمات التضخمية؛

2. يرتبط نجاح وفعالية السياسة النقدية المستهدفة للتضخم استهداف في الدول النامية والأسواق الناشئة بمدى توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية والمسبقة، فضلاً عن ذلك إدخال العديد من الإصلاحات على انظمتها المالية وتطوير أسواقها المالية؛

3. أظهرت استراتيجية استهداف التضخم مكاسب كبيرة لبعض دول العينة المدروسة في تحقيق أداء جيد للسياسة النقدية، حيث استطاعت 07 دول من أصل 25 دولة أي ما يقارب 28% من دول EMDEs المعتمدة لهذه الاستراتيجية أن تخفض فجوة الانحراف لمعدل التضخم الفعلي عن المستهدف زائد نطاق التغير المسموح به بشكل جيد سنة 2015، حيث لم يتجاوز الانحراف في هذه الدول النقطة المئوية الواحدة (1%) وهذا يخص كل من دول (شيلي، كولومبيا، بيرو، غواتيمالا، تركيا، ألبانيا وجورجيا)؛
4. بالرغم من نجاح هذه الاستراتيجية في بعض دول EMDEs إلى حد كبير، إلا أنه تبقى 56% من دول العينة والتي تمثل 14 دولة من EMDEs بعيدة كل البعد على تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار سنة 2015، وهذا يدل على عدم نجاح استراتيجية استهداف التضخم، وعدم وجود علاقة متغيرة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في هذه البلدان؛
5. يرجع فشل استراتيجية استهداف التضخم في العديد من دول EMDEs خاصة منها ذات الدخل المنخفض في تحقيق أهداف السياسة النقدية عن طريق هذه الاستراتيجية إلى عدة معوقات كان أبرزها: ضعف الإطار المؤسسي في البنوك المركزية وكذا تدني مستوى التنمية؛ عدم استجابة التضخم المحلي لإجراءات السياسة النقدية في العديد من هذه دول بسبب ضعف الأسواق المالية وخلوها بعض الخصائص الهيكلية؛ اعتماده هذه البلدان على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) والذي يقيس بشكل أوسع أسعار الغذاء معدل التضخم، مما يجعل هذه البلدان أكثر عرضة وتأثرا بصدمات أسعار السلع الأساسية.

الإحالات والمراجع:

¹ Frederic S. Mishken, Inflation Targeting: True Progress or Repackaging of an Old Idea?, **The National Bureau of Economic Research**, Working Paper, 2006, P: 02.

² Idem.

³ Zied Ftiti, Jean-François Goux, Le Ciblage D'inflation: Un essai de comparaison international, **Groupe d'Analyse et de Théorie Économique**, Working Paper N° 1107, Lyon-St Étienne, France, 2011, p: 03.

⁴ Frederic S. Mishken, Inflation Targeting: True Progress or Repackaging of an Old Idea?, Op.Cit, P: 03.

⁵ Ibid, P: 02.

⁶ Zied Ftiti, Jean-François Goux, Loc.Cit.

⁷ Frederic S. Mishken, Inflation Targeting: True Progress or Repackaging of an Old Idea?, Loc.Cit.

⁸ Zied Ftiti, Jean-François Goux, Loc.cit.

⁹ Barry Eichengreen, Paul Masson, Miguel Savastano, and Sunil Sharma, Transition Strategies And Nominal Anchors On The Road To Greater Exchange-Rate Flexibility, **Essays in international finance section**, WP N° 213, April 1999, PP: 01-02.

¹⁰ Frederic S. Mishken, From Monetary Targeting To Inflation Targeting: Lesson From The Industrialized Countries, Op.Cit, P: 10.

¹¹ Lars E.O. Svensson, Monetary Policy And Inflation Targeting, **National Bureau Of Economic Research**, Working Paper, Winter 1997/98, PP: 01-02.

¹² Ben S. Bernanke, Frederic S. Mishkin, **Inflation Targeting: A New Framework for Monetary Policy?**, Journal of Economic Perspectives, Volume 1 1, Number 2, Spring 1997, Pages (97-116), P: 97.

¹³ Mervyn King, Governor of the Bank of England, **Monetary Policy: Practice Ahead of Theory**, Bank of England, London, 2005, P: 13.

¹⁴ Ibid, p: 14.

¹⁵ Mark R. Stone, **Inflation Targeting Lite**, IMF Working Paper, WP/03/12, January 2003, P: 07.

Disponible Sur: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp0312.pdf>

¹⁶ Alina Carare, Mark R. Stone, **Inflation Targeting Regimes**, IMF Working Paper, WP/03/09, January 2003, PP: 03-04.

Disponible Sur: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp0309.pdf>

¹⁷ Frederic S. Mishken, **Inflation Targeting**, NBER AN Columbia University, WP, 2001, P: 01.

Disponible Sur: <https://notendur.hi.is/ajonsson/kennsla2013/01ENCYC.pdf>

¹⁸ أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر حول: **مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية**، سورية، أيام: 02-03 تموز 2005، ص: 03.

¹⁹ نفسه.

²⁰ Eser Tutar, **Inflation Targeting In Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy**, Thesis submitted Of The Requirement For The Degree Of MA Of Arts In Economics, University Virginia, United States Of America, 2002, P: 06.

²¹ أمية طوقان، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

²² Zehra Yesim Gurbuz Besek, **Crédibilité et efficacité de la politique de ciblage d'inflation en Turquie sur la période 2002-2006**, Thèse De Doctorat En Science Economique, Université Rennes 02, France, 2008, P : 39.

²³ رصفاء عبد الجبار الموسوي، عدنان كريم نجم الدين، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 10، المجلد 3، (دب)، 29-50، ص 33.

²⁴ M Kamal Louali, Opportunité De Mise En Ouvre D'une Politique De Ciblage d'Inflation Au Maroc, **Ministère De Finance et de la Privatisation, Direction De La Politique Economique Général**, Document de Travail N° 102, Maroc, 2004, P : 06.

Disponible sur : https://www.finances.gov.ma/depf/SitePages/publications/en_catalogue/doctravail/doc_texte_integral/dt102.pdf

²⁵ M Kamal Louali, **Loc.cit.**

²⁶ Eser Tutar, **Op.cit**, P: 07.

²⁷ Zied Ftiti, Jean-François Goux, **Op.Cit**, P: 08.

²⁸ Frederic S. Mishken, Inflation Targeting In Emerging Market Countries, **National Bureau of Economic Research**, Working Paper N° 7618, 2000.

²⁹ Zied Ftiti, Jean-François Goux, **Op.Cit**, P: 11.

³⁰ رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجاربه بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، ورقة بحثية مقدمة للمديرية للإحصاء والأبحاث، العراق، دس، ص 11.

³¹ Lars E.O.Svensson, Inflation Targeting, **NBER Working Paper**, N° 16654, Cambridge, England, December 2010, P 02.

³² Zied Ftiti, Jean-François Goux, **Loc.cit.**

³³: Klaus Schmidt-Hebbel, **The Past and Future of Inflation Targeting**, April 2016, P 17.

Disponible Sur: http://www.bcb.gov.br/pec/depep/Seminarios/2016_XVIII_Sem_Anual_Metas_InfBCB/SMETASXVIII-%20Klaus%20Schmidt.pdf

³⁴ Ibid, PP : 18-19.

³⁵ Ibid, P : 19.

تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي

- دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج خلال الفترة (2010_2015)-

Evaluation of the efficiency of Algerian Islamic banks by financial performance indicators

- A comparative study of El Baraka Bank and Gulf Bank (2010_2015)-

د. زهواني رضا
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر
ahmed.r.zehouani@gmail.com

د. عيساوي سهام
جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة/ الجزائر
sihem_aissaoui@hotmail.com

د. حوحو فطوم
جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر
tomahf12@hotmail.fr

Received:24/10/2016

Accepted:27/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية الجزائرية ومدى استقرارها لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، فهو يساعد على معرفة كفاءة ومردودية البنوك الإسلامية بعد هذه الإصلاحات، ومدى قدرتها على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر. وتتم هذه الدراسة من خلال معطيات التقارير السنوية التي تمتد من سنة 2010 إلى 2015 لبنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري وبنك تقليدي وهو بنك الخليج الجزائري وذلك لمقارنة أدائهما في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، بنوك إسلامية، مؤشرات أداء مالي.

Abstract:

This paper aims to measure and evaluate the performance of the Algerian Islamic banks and the stability of what the Algerian banking sector is witnessing transformations and reforms, it helps to know the efficiency and profitability of Islamic banks after the reforms, and their ability to compete with usurious banks in Algeria. This study is carried out through the annual reports data which extends from 2010 to 2015 the first of the two banks, which the Algerian Islamist Al Baraka Bank and traditional bank Algeria Gulf Bank and compare it to their performance and the extent of their stability in the Algerian banking sector.

Key Words : financial stability, Islamic banks, Financial performance indicators

تمهيد:

تواجه البنوك في العصر الحالي تحديات غير مسبوقة، يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطها، وهذا ما دفع العديد من الدول السعي نحو تحرير وإصلاح قطاعاتها المصرفية بالتركيز على المستويات المؤسسية، من هنا تطورت قنوات العمل في المصارف من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة في الصيرفة. وهو حال القطاع المصرفي الجزائري الذي لا زال إلى يومنا هذا يحاول مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى المصارف العالمية، والاستفادة من التحديات التي تواجهه وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور مستفيدا في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي المتزامنة مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي.

وتتمثل أهمية دراستنا في كون الأداء المصرفي يمثل المؤشر الحقيقي لمدى ممارسة البنوك لنشاطها، والتأثير المباشر لمستوياته، والتي تسهم فيه سياسات الإصلاح المتبعة من طرف السلطات النقدية والمالية في الجزائر.

إشكالية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة تأثير الأداء المصرفي في تحسين وزيادة نشاط البنوك الجزائرية من خلال المقارنة بين بنكين بنك البركة الاسلامي وبنك الخليج، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات الأداء المصرفية. وللإجابة على التساؤل التالي المتمثل في:

ما مدى الكفاءة المالية للبنوك الإسلامية الجزائرية مقارنة بالبنوك التقليدية؟

قسمت الدراسة إلى جزأين الجزء النظري الذي تم التعرف فيه على الإطار المفاهيمي للأداء والبنوك الإسلامية، والجزء الثاني الذي خصص لدراسة تقييم أداء بنكين الجزائرية، حيث استخدم أسلوب التحليل لمؤشرات الأداء في هذين البنكين وتحليل النتائج المتوصل لها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأداء والبنوك الإسلامية

أولا. الإطار المفاهيمي للأداء:

هي جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة ولمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت¹.

مؤشرات قياس الأداء المالي: تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون عملية تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (ROE) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

1.2 معدل العائد على الأصول ROA: هو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار، كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثمارهم لأموالهم، فهو يعتمد بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. كما يعد معدل العائد على الأصول مقياسا كلياً يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل². ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في ادارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي انتاجية الاصول.

2.2 نموذج العائد على حقوق الملكية ROE: أعتبر مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الو م أ من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. ويحسب هذا المؤشر بضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (يتم قياسه بمجموع أصول البنك في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية، بمعنى انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية). وما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الاداء بشكل افضل، فاذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فيرجع السبب الى العائد على الاصول أو الرافعة المالية أو كلاهما. اذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود الى الرافعة المالية، فان المحللين والمساهمين يتعرفون الى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والاداء، بالمقابل اذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال ادارة ممتازة للأصول فانه ستكون في هذه الحالة رسالة اخرى للمحللين والمساهمين عن ادارة المؤسسة³.

ثانيا. مفهوم البنوك الاسلامية:

هي المؤسسة تسعى إلى تقديم خدمات استثمارية ومصرفية لعملائها، لها طابعها العقائدي، ومسيرتها العملية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بالمستوى المعاشي وبلوغ حد الكفاية للمجتمع الإسلامي. فالبنك الإسلامي أداة لحفظ الأموال وتنميتها كمؤسسة إسلامية تتشابه فيها مصالح الناس، من خلال العملية الاقتصادية التي لا تتم إلا بقدرات المجتمع ومستوى العلاقة بينه وبين البنك⁴. فالمودعون يقدمون الأموال للبنك الإسلامي، بقصد الربح من خلال نشاطاته وأعماله وذلك على أساس المضاربة والصيغ الاخرى المختلفة⁵.

صيغ تمويل التنمية المستدامة في المصارف الإسلامية: وتمثل نماذجاً للعدالة في الاستثمار الإسلامي في هذه المؤسسات، إذ تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع. وتقوم جميع صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة، فالمال هنا لا يكون غانما إلا إذا كان غارما أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة⁶. ومن اهمها:

أ. التمويل بالمشاركة: يشير هذا التمويل إلى أن البنك يقدم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج)، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من البنك) الحصة المكتملة، بالإضافة إلى قيام الأخير (في الغالب) بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة حصة العمل والخبرة والإدارة. وباعتبار البنك شريكا فانه لا يتقاضى فائدة ثابتة، ولكن البنك يتفق مع شريكه طالب التمويل على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول البنك والشريك على حصة مقابل تمويله، وحصول الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله وإدارته للعملية. أما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف بنصيبه حسب نسبة حصص التمويل⁷.

ب. المضاربة: المضاربة أو القراض أو المقارضة وهو عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها

صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب⁸. والمضاربة لدى البنك الإسلامي تتكون من ثلاثة أطراف المودعين (أصحاب رأس المال) ويقومون بإيداعه في البنك في شكل ودائع استثمارية أو من خلال شراء صكوك مضاربة. المستثمرون وهم أصحاب المشروعات الذين يستثمرون أموال الودائع دون أن تربطهم علاقة مباشرة مع المودعين. البنك بوصفه مضارباً وسيطاً بين الطرفين ووكيلاً عن صاحب المال، ويقوم بدور مزدوج حيث إنه مضارب في علاقته مع أصحاب الودائع ورب المال، في علاقته مع المستثمرين.⁹

✓ **المرابحة:** هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المرابحة زيادة على شروط صحة البيع عموماً: بيان رأس المال السلعة الذي اشترت به، وبيان الربح الذي يشترطه البائع، ويلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه ورخصه، وما إذا كان قد اشتراه بثمن مؤجل أو ممن يحاييه أو يسامح معه حتى يكون المشتري على علم كامل بالسلع، فإن جهل شيئاً من ذلك كان المشتري بالخيار عند اكتشاف ما جهله.¹⁰

ج. **بيع السلم:** وهو بيع الشيء على وجه يوجب للبائع في الثمن عاجلاً وللمشتري في الثمن آجلاً¹¹، فالمشتري اسمه المسلم والبائع المسلم إليه والثمن المقدم رأس المال السلم والمبيع هو دين السلم. كما يشترط على العقد:

- أن يكون الثمن معلوماً ببيان جنسه ونوعه قدره... و مؤجلاً إلى أجل معلوم
- بيان في العقد مقدار المبيع
- اشتراط الظاهرية في المسلم فيه أن يكون مما يباع بالكيل أو الوزن¹²

د. **عقود البيع بالأجل:** ويعني تسليم الثمن وتأخير الثمن، وهو بهذا يقوم على تمكين المشتري من حيازة السلعة والانتفاع بها على أن يدفع قيمتها المتفق عليها على أقساط محددة على مدى فترة زمنية معينة، ومن ثم يصبح البائع دائماً للمشتري بثمن البيع¹³. من شروط البيع الأجل ثلاثة وهي:

- تأجيل الثمن: يجب تحديد الثمن عند التعاقد، ويجوز بإجماع الفقهاء تحديد البائع لسعرين للسلعة أحدهما حال والآخر أجل ويترك للمشتري الخيار بينهما.
- تسليم المبيع حالاً.
- تحديد مدة الأجل الوقت العقد، وتحتسب المدة من وقت تسليم المبيع.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية مقارنة لبنك البركة وبنك الخليج

نعتمد في تقييمنا على أداء البنكين محل الدراسة على القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي من خلال حساب مؤشرات الأداء للبنوك وتحليلها ثم مقارنتها.

I. مؤشر هامش الربح **PM**. يساوي: الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

جدول رقم (01): يمثل مؤشر هامش الربح للبنوك محل الدراسة

متوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البنوك الجزائرية
-------	------	------	------	------	------	------	------------------

0,429	0,422	0,499	0,498	0,197	0,496	0,463	بنك البركة
0,368	0,296	0,338	0,432	0,378	0,368	0,397	بنك الخليج الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق.

من خلال الجدول 01، نلاحظ أن بنك البركة حقق معدلات هامش ربح مرتفعة مقارنة بمعدلات بنك الخليج الجزائري وذلك بمتوسط يقدر 42,9%، حيث تجاوزت نسبة هامش الربح أكبر من 46,3% سنة 2010 غير أنها كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة لكن كان التراجع الكبير سنة 2012 إذ انخفض ليصل الى 0,197 لكنه عاود الارتفاع حتى بلغت نسبة هامش الربح 42,2% سنة 2015، في حين بلغ متوسط هامش الربح في بنك الخليج الجزائري خلال فترة الدراسة أكبر من 36,8%، حيث عرفت تذبذب هي الأخرى من ارتفاع إلى انخفاض، فقد بلغت أكبر نسبة هامش ربح للبنك سنة 2013 بنسبة 43,2%، وأدنى مستوى عرفها البنك كانت سنة 2015 وذلك بنسبة أقل من 29,6%.

II. مؤشر منفعة الأصول AU. يساوي: إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول

جدول رقم (02): يمثل مؤشر منفعة الأصول للبنوك محل الدراسة

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البنوك الجزائرية
0,053	0,050	0,053	0,052	0,050	0,057	0,058	بنك البركة
0,084	0,069	0,067	0,084	0,100	0,094	0,089	بنك الخليج الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ أن متوسط مؤشر منفعة الأصول لبنك الخليج الجزائري (8.4%) أكبر منه لبنك البركة (5.3%)، فقد كانت أكبر نسبة لهذا المؤشر لبنك الخليج سنة 2011 هي 10%، ولكنه تراجع خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة الى أن وصل سنة 2014 بنسبة 6.7% ثم ارتفع قليلا سنة 2015 بنسبة 6,9%. أما بنك البركة فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، فكانت أكبر نسبة لهذا المؤشر سنة 2010 بنسبة 5.8% وأقل نسبة كانت سنتي 2012 و 2015 بنفس النسبة حوالي 5%.

III. مؤشر العائد على الاصول ROA: وتحسب بـ $PM \times AU$

جدول رقم (03): يمثل مؤشر العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البنوك الجزائرية
0,023	0,021	0,026	0,026	0,010	0,028	0,027	بنك البركة
0,031	0,020	0,023	0,036	0,038	0,034	0,035	بنك الخليج الجزائري

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

والجدول 03 يمثل مؤشر للعائد على الأصول وفيه نلاحظ أن أكبر متوسط للمؤشر خلال فترة الدراسة كان من نصيب بنك الخليج الجزائري وذلك بنسبة 3,1%، ومتوسط المعدل لبنك البركة كانت 2,3%. فأعلى مستوى لمؤشر العائد على الأصول لبنك الخليج سنة 2012 بنسبة 3,8% غير أنه لوحظ تراجع في المؤشر ابتداء من 2013 الى أن وصل سنة 2015 بنسبة 2%. أما بنك البركة فقد كان المؤشر في تذبذب من عام لآخر، فكان أعلى معدل كان سنة 2011 وذلك بنسبة 2,8% وأقل معدل كان سنة 2012 بنسبة 1% فقط.

IV. مضاعف حق الملكية EM: وتساوي الأصول / حقوق الملكية
جدول رقم (04): يمثل مضاعف حق الملكية للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
بنك البركة	6,395	6,471	26,8	46,8	6,836	8,25	6,935
بنك الخليج الجزائري	25,18	55,96	6,860	7,892	9,823	9,336	7,510

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول 04 بالنسبة لبنك الخليج الجزائري كان متوسط مضاعف حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة أكبر منه في بنك البركة، فبنك الخليج الجزائري نلاحظ أن المضاعف كان في تزايد مطرد فقد كان نسبته 5,2 سنة 2010 ووصل سنة 2014 بحوالي 9,8، غير أنه انخفض سنة 2015 إلى 9.3 . حتى بنك البركة نفس الشيء فقد كان المضاعف في تزايد خلال جميع السنوات فقد كان سنة 2010 6,4% ووصل سنة 2015 إلى أكثر من 8,25%.

V. مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE: وتساوي $PM \times AU \times EM$

جدول رقم (05): يمثل مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
بنك البركة	0,139	0,169	0,067	0,206	0,260	0,208	0,175
بنك الخليج الجزائري	0,184	0,206	0,261	0,286	0,223	0,191	0,225

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

من الجدول 05 نلاحظ أن أعلى متوسط مؤشر حقه بنك الخليج بمعدل 22.5% وذلك بسبب ارتفاع المؤشرين القائم عليه مؤشر العائد على حق الملكية خلال الفترة محل الدراسة. في حين أن متوسط المؤشر لبنك البركة بلغ 17,5%. فبالنسبة لبنك البركة لاحظنا تذبذب في هذا المؤشر وأعلى مستوى وصلته كان سنة 2014 بنسبة 26% أما أدنى مستوى نسبته 6,7% سنة 2012. غير أن بنك الخليج الجزائري سجل ارتفاع في المؤشر خلال أربع سنوات الأولى من الدراسة (2010 إلى 2013) غير أنه انخفض في العامين الأخيرين، فقد كان المؤشر سنة 2010 حوالي 18,4% إلى أن وصل سنة 2013 نسبة 28,6%، وبعدها انخفض إلى أن وصل سنة 2015 إلى 19,1%.

نتائج الدراسة: من كل ما سبق يمكننا تلخيص النتائج التالية:

1. يعكس مؤشر هامش الربح مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وتبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. فقد حقق بنك البركة أكبر متوسط لهذا المؤشر مقارنة ببنك الخليج الجزائري خلال سنوات الدراسة، ماعدا سنة 2012 فقد لوحظ تراجع كبير في هامش بنك البركة وذلك نتيجة لتراجع كبير الدخل الصافي مقارنة بالسنوات الأخرى وفي مقابل انخفاض طفيف في الإيرادات مما أدى إلى انخفاض شديد في هامش الربح، في حين تطور هامش الربح ببنك الخليج مقارنة 2011 نتيجة لتطور الدخل الصافي والإيرادات. كما يظهر هذا مؤشر أن بنك البركة أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه مقارنة ببنك الخليج الجزائري.

2. يعتبر بنك الخليج الجزائري أكثر إنتاجية من بنك البركة وهذا ما يوضحه مؤشر منفعة الأصول وهذا يدل على الاستغلال الحسن لأصولها مقارنة وبنك البركة فمجموع أصولها كان أكبر منه في بنك الخليج إلا أن

ايراداته كانت أضعف ويرجع لك الى الاستغلال الضعيف أو غير الكفؤ لأصولها، فقد كان متوسط هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة لبنك الخليج احسن منه في بنك البركة، غير أنه لوحظ أيضا تراجع ابتداء من سنة 2013 وذلك نتيجة للنمو الضعيف في الايرادات وزيادة كبيرة في الاصول مقارنة والسنوات السابقة.

3. يعتمد مؤشر العائد على الأصول على مؤشرين هامش الربح الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك. فكما ذكرنا سابقا أن بنك الخليج الجزائري حقق أكبر معدل خلال سنوات 2010 الى 2015، ويعود ذلك لاعتماده بدرجة كبير على مؤشر منفعة الأصول عكس بنك البركة الذي اعتمد بدرجة كبيرة على هامش الربح.

4. يمثل مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM الرافعة المالية لدى البنوك ومدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته. وفي هذه الدراسة تبين أن بنك البركة الجزائري أقل مخاطرة من بنك الخليج. وذلك لاعتماد بنك البركة على امواله الخاصة في تمويل اصوله أكثر من بنك الخليج الذي حقق اكبر معدل والذي يدل على اعتماده على اموال من مصادر أخرى غير اموال الخاصة.

5. يوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE العائد الذي تحصل عليه البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية. وأكبر نسبة كانت من نصيب بنك الخليج ويعود تحقيق هذه النسبة بدرجة كبيرة إلى معدل منفعة الأصول التي تعبر عن الإدارة والاستعمال الجيد للأصول (جودة الأصول) من قبل البنك أو توظيف الأصول في الأوجه أكثر إيراد أو المفاضلة المثلى في توظيف الأصول مما جعلها أكثر إنتاجية. وهذا ما يؤكد العلاقة أن النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية، فقد كانت مخاطر بنك الخليج كبيرة باعتماده على مصادر أموال اخرى لتمويل اصوله لكن في المقابل العائد كان أكبر.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة يمكننا تسجيل النتائج التالية:

1. تستند عملية تقييم الأداء على معايير ومؤشرات توضح مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف الموجودة من الممارسة هذه الوظيفة أو ذلك النشاط .
2. بعد حساب مؤشرات الأداء البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة ستة سنوات من 2010- 2015، نستنتج أن أداء هذه البنكين من خلال المؤشرات في تذبذب من عام الى آخر ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الغير مستقر، غير أنه على العموم يعتبر بنك الخليج الجزائري الرائد و الأحسن من بنك البركة الاسلامي في معظم المؤشرات، ويعود ذلك لعدة أسباب ولكن من أهمها القوانين والاجراءات المجحفة التي تطبق على البنوك التقليدية ولا تستطيع البنوك الاسلامية الاستفادة منها، وكذا عدم تطوير منتجاتها الاسلامية وابتكار ادوات مالية جديدة.

الملاحق:

الملحق رقم (1): جدول يلخص التقارير المالية لبنك البركة الاسلامي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مليون د ج
193573	162773	157073	150788	132984	120509	مجموع أصول

4108	4307	4092	1483	3778	3243	الدخل الصافي
23463	23810	22965	22110	20550	18843	حقوق الملكية
9745	8624	8218	7515	7623	7009	إجمالي إيرادات

المصدر: التقارير المالية لبنك البركة الجزائري من سنة 2010 إلى 2015

الملحق رقم (2): جدول يلخص التقارير المالية لبنك الخليج الجزائري

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مليون د ج
177377	176819	138962	105239	75211.5	57308.8	مجموع أصول
3628.5	4010	5035	3999	2591	2031	الدخل الصافي
19000	18000	17608	15341	12609	11060	حقوق الملكية
12252	11848	11642	10572,6	7041,5	5115,3	إجمالي إيرادات

المصدر: التقارير المالية لبنك البركة الجزائري من سنة 2010 إلى 2015

المراجع والإحالات:

1. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 387.
2. التجاني الهام، شعوبي تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة ابحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد السابع عشر جوان 2015، ص 34.
3. محمد جموعي قريشي، تقييم اداء المؤسسات المصرفية"دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث عدد 03/2004، ص ص 90 91.
4. كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، (دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة دبي، 2008)، ص ص 14، 15.
5. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثانية، 2004)، ص 11.
6. عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، (دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989)، ص 77.
7. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية، (دار أبولو، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996)، ص 157، 158.
8. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، (دار الميسرة، عمان، 2008)، ص ص 113، 114.
9. جميل أحمد، الدور التنموي للمصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير جامعة الجزائر (2006/2005)، ص ص 126، 127.
10. فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، (المعهد الإسلامي للبحوث ، جدة، 2002)، ص 36.
11. أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، (دار الجبل، 1981، بيروت)، ص ص 225، 226.
12. محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية قضايا اقتصادية معاصرة، (دار النفاث، عمان، 1998)، ص ص 183، 201.
13. الغريب ناصر، مرجع سابق، ص 175.

مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر
*The contribution of the National Fund of Agricultural Cooperation in
the coverage of agricultural losses in Algeria*

د. قرشي العيد

جامعة جيجل ، الجزائر

Laid.korichi@gmail.com

Received: 01/03/2017

Accepted: 29/04/2017

Published: 20/05/2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية ودور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر و تحقيق التنمية الاقتصادية. ونظرا لهذا الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع بادرت الدولة لإتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في الاعتماد على مبدأ التعاون الفلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية لأخطار تقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية. وأظهرت الدراسة أن للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي و المساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التأمين التعاوني، القطاع الفلاحي، المخاطر، التعويض، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

Abstract :

This paper aims to highlight the importance of the role of the Cooperative insurance to cover the losses of the agricultural sector in Algeria and in economic development. In view of the important role played by this sector initiated by the State to take a series of actions to strengthen this position, in reliance on the principle of agricultural cooperation to compensate farmers during the agricultural products of agricultural crops and animal wealth exposed to the vagaries of weather and natural disasters.

The study showed that the national fund of agricultural cooperation, a prominent role in securing the agricultural sector and to contribute to the compensation of the losses suffered by farmers during the course of agricultural activity.

Keywords: *Coopérative Insurance, agricultural sector, risks, compensation, the National Fund of Agricultural Cooperation.*

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي دولة، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الكثير من العاملين بالقطاع في حد ذاته و كذا القطاعات المكملة له لإنتاج الغذاء عبر العالم، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية إهتماما وأكثرها إنكماشاً عبر العالم. فرغم ان الفلاحة تكتسي أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية او حتى المتخلفة، تبقى مساهمتها الفعلية متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك .

ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة مثلا، يجد مبرراته بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، والتي تدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة. حيث أن الإنتاج الفلاحي بصفة عامة يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الفلاح ومن أهم هذه العوامل نجد الحرائق، الفيضانات، الرياح، الصقيع، ظاهرة الجراد... الخ، ونتيجة لذلك أصبح التأمين الفلاحي الملاذ الوحيد الذي يمكن أن يحمي الفلاحين كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الإنتاج، أو حتى مخاطر انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق، وبالتالي فإن التأمين الفلاحي ساهم في وضع حلول فعالة من أجل تعويض معظم الخسائر التي تمس الفلاح.

ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، و مساهمتها في عملية تقليل المخاطر الفلاحية وتعويض الفلاحين مما يؤدي إلي تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي المساهمة في تطوير واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على تعميم تطبيق عمليات التأمين التعاوني في كافة أنشطتها الفلاحية. وبناء على ما سبق ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للتساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور التأمين التعاوني في القطاع الفلاحي، وما هي مكانة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

CNMA في تغطية الخسائر الفلاحية لاستقرار ودعم التنمية بالقطاع في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التأمين التعاوني؟ وما هي الخصائص التي يتميز بها؟
 - ماهية التأمين الفلاحي؟ ونوع المخاطر التي تواجه النشاط الفلاحي؟
 - ما هي أهم منتجات وعقود التأمين الفلاحي؟
 - ما مدى مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية في الجزائر؟
- ولتحقيق الغاية المنشودة من البحث وللإجابة على السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها في إشكالية البحث، قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث سنتطرق في المحور الأول إلى تقديم عام لمفهوم وأهمية نشاط التأمين التعاوني من خلال دراسة مفهومه والسمات المميزة له، أما في المحور الثاني فسنتناول فيه خصائص التأمين الفلاحي من خلال التطرق الى مفهومه ومختلف أنواع العقود والمنتجات الخاصة بقطاع التأمين الفلاحي وتبيان أهم المخاطر التي يتعرض لها النشاط ، أما المحور الأخير فقد خصصناه من أجل توضيح واقع مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية لاستقرار القطاع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تبيان حجم تطور نشاط الصندوق خلال الفترة 2010-2014.

1. مفهوم وأهمية التأمين التعاوني:

1- مفهوم التأمين التعاوني:

هو نشاط يقوم على أساس تعاوني لا يهدف إلى الربح حيث يضمن توفير تغطية تأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، إذ تتفق جماعة من الأشخاص على صرف مبالغ محددة لمن يقع له خطر معين يتعرضون له جميعا، ويتم دفع هذه المبالغ من الأقساط التي يلتزم كل عضو بدفعها.¹ ويقوم هنا التأمين على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.²

وقد عرف الدكتور عادل عبد الحميد عز التأمين عموما بقوله: " التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية، الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد والهيئات في حدوثها".³

2- الأهمية الاجتماعية للتأمين التعاوني:

تتمثل الأهمية الاجتماعية للتأمين التعاوني في:⁴

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر، حيث انه يجنب الفرد العوز، والحاجة بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له، ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو بطلان، كما أن التأمين التجاري يحقق العز من المسار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحرب أو الغرق، بالإضافة إلى أن هناك بعض وثائق التأمين على الحياة يكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة، أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سن معين يكون فيه غير قادر على الكسب من العمل.

- تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمستأمن في تحقيق الخطر للمؤمن منه، كما له في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويض إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات، والتحفظات بالتأمين تتمنى لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر للمؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة، يرتب لأسرته معاشا يضمن له الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية الشعور بالمسؤولية اتجاه أسرته، وهكذا نجد التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته.

3- السمات الرئيسية للتأمين:

هناك عدة سمات رئيسية للتأمين وتتمثل فيما يلي:⁵

أولا- توزيع الخسارة:

إن هذا التوزيع يعتبر الأساس الذي بنيت عليه فكرة تأمين، ويقصد بتوزيع الخسارة أن الجماعة المؤمن لهم تقوم بتحميل الفعلية التي يتكبدها بعض الأفراد وذلك من خلال أقساط التأمين التي يقوم جميع أفراد جماعة المؤمن لهم بدفعها وهؤلاء الأفراد يتشاركون في تحمل الخسائر الفعلية.

ثانيا- دفع الخسارة العرضية:

تعتبر من السمة الثانية للتأمين، ويقصد بها تلك الخسارة التي تكون غير متوقعة، وتحدث بمحض الصدفة أي الخسارة التي تقع عن غير قصد، وتجد الإشارة أن قانون الأعداد الكبيرة يعمل بافتراض أن الخسائر التي تقع، هي خسائر تقع بصورة عشوائية، وبمحض الصدفة فقط كالشخص الذي ينزلق، وتكسر رجله على سبيل المثال.

ثالثا- تحويل الخطر:

تعتبر من السمة الثالثة للتأمين، ويقصد بها أن أعباء الأخطار الصافية تنتقل من المؤمن له إلى شركة التأمين التي تتمتع بمركز مالي قوي، يمكنها من تحمل الخسارة ودفع قيمتها بدلا من أن يتحملها المؤمن له، ومن الأخطار التي يقدم الأفراد بتحويل إلى شركة التأمين، خطر الوفاء، وخطر العجز، وخطر هلاك الممتلكات وخطر المسؤولية المدنية.

رابعا: التعويض:

ويقصد بها تعويض الخسارة التي يتكبدها المؤمن له، أي أن شركة التأمين تعيد المؤمن له إلى وضعه المالي كما هو قبل حدوث الخسارة " مثل الشخص الذي تضررت سيارته بحادث سير على سبيل المثال يتعرض للخسارة، وتقوم شركة التأمين بإصلاح سيارته وإعادتها إلى حالتها كما كانت قبل الحادث، أو بدفع تكلفة إصلاحها، وفي كلا الحالتين تكون شركة التأمين قد عوضت المؤمن له عن الخسارة التي لحقت به، وإعادة وضعها المالي قبل حدوث الخسارة.⁶

II. خصائص التأمين الفلاحي:

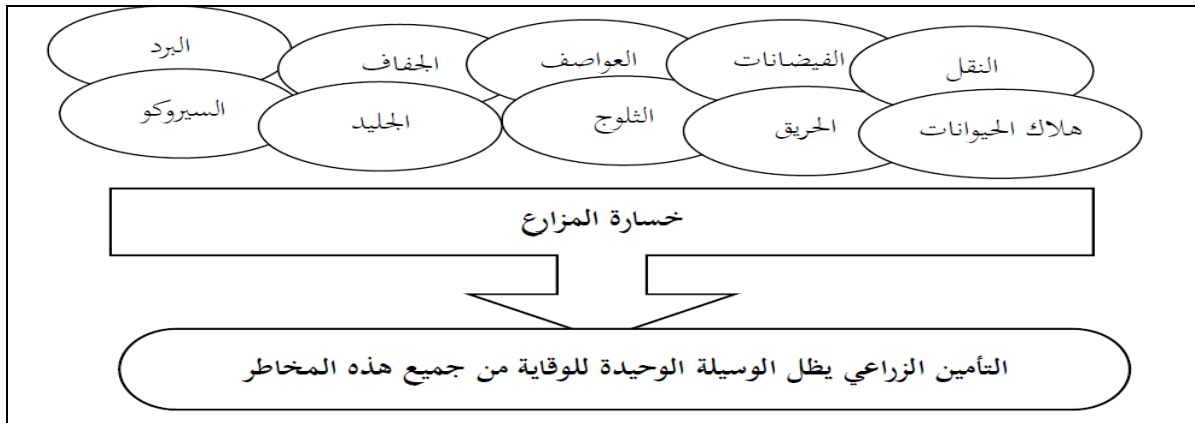
1- مفهوم التأمين الفلاحي

إن تقديم تعريف خاص بالتأمين الفلاحي وتعيين الحدود الفاصلة بينه وبين غيره من أنواع التأمين الأخرى ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل في بحثنا هذا. وعليه ومن أجل فهم معنى التأمين الفلاحي لا بد من معرفة مختلف أنواع الأخطار التي يتعرض لها الفلاح في مرحلة أولى ثم نقوم سنقوم بإعطاء تعريف كافي ووافي لمعنى التأمين الفلاحي.

أولا: الأخطار التي يتعرض لها العاملون في القطاع الفلاحي:

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية، والشكل التالي يوضح بعض أنواع الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون خلال نشاطهم:

الشكل رقم (1): بعض الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون والتي تدفعهم للقيام بعملية التأمين الفلاحي



المصدر: زهير عماري، أسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012-، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص4.

فالتأمين الفلاحي عبارة عن: «وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية»⁷.

ثانيا- أهمية التأمين الفلاحي

يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة من التأمين الفلاحي في الآتي:⁸

– تخفيف الخسائر التي يتكبدها الفلاح في المواسم الرديئة وهذا يساعد على استقرار دخل الفلاح مما ينعكس إيجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد الوطني، كما يعمل على تثبيت صغار الفلاحين في قراهم ومزارعهم.

– يحفظ كرامة الفلاح عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات كالإعانات والمنح.

– الحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية وضمان الأمن الغذائي مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكوّن فوق طاقته.

– يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأن عقود التأمين الفلاحية تصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربدا لا يمتلكونها.

– تشجيع الاستثمار في الفلاحة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع.

– تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الفلاحي عبر تقوية المقدرة التسديدية للمقرضين المؤمن على مزروعاتهم وممتلكاتهم.

– إعطاء ثقة أكبر للفلاحين من أجل تبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

– يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة الدولية عليه، وهذا بالتالي يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الفلاحي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان المتقدمة والتي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال التأمين.

– يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات فلاحية على مستوى المزارع وسجلات فلاحية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين الفلاحي.

كما يوفر التأمين الفلاحي مجموعة الامتيازات للفلاح:⁹

– تمكين الفلاح من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد اضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الإنتاج الفلاحي.

– يوافر الخبرة الفنية المدربة و الحمول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، و من ذلك أيضا نقل و توطيق التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج.

– يعمل التأمين الفلاحي على ايجاد حد أدنى من الدخل للفلاح و يحقق له الاستقرار فنتهيأ الظروف للتنمية المستدامة.

ثالثا- المخاطر التي تواجه عملية التأمين الفلاحي

توجد العديد من الحالات عبر العالم التي أثبتت فيها عجز عمليات التأمين الفلاحي في الرفع من حجم على الإنتاج الزراعي، وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب من بينها نقص الثقافة التأمينية عند الفلاحين، أو تلك التي تتعلق بالمخاطر التي قد يواجهها التطبيق السليم لبرامج التأمين الفلاحي والتي تتمثل في:

- **المخاطر الأخلاقية:** فهذه من أهم المخاطر التي تؤدي إلى فشل التأمين الفلاحي بأشكاله المتعددة، إذ يقوم المؤمن له بعدم تحاشي المخاطر أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية محصوله من الصقيع أو الفيضان أو الرياح أو حيواناته من النفوق نتيجة الأمراض، لأنه يرى أن التعويضات أكثر إغراء له، كما يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغش في موقع أرضه أو المحاصيل التي زرعتها أو التأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدير التعويضات.

- **الاختيار العكسي:** وهذا يعني أن يدخل الفلاحين في التأمين ذوو المخاطر العالية ويتحاشاه ذوو المخاطر القليلة، وهذا يعني حصول مؤسسة التأمين على أقساط قليلة وتكبدها تعويضات كبيرة، كذا يؤدي حتما إلى إفلاس شركة التأمين.

- **استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة:** وهذا يحدث عادة في الدول النامية عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذ يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على شركة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة، وهذا وضع مغري لهم ولمؤسسة الإقراض نفسها، ومن الأمثلة على ذلك انهيار مؤسسة التأمين الفلاحي في المكسيك في تسعينيات القرن الماضي نتيجة هذا السلوك.

- **ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ:** يتطلب لنجاح أي برنامج للتأمين الفلاحي توفر سلسلة زمنية من الإحصاءات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل المختلفة كقاعدة شاملة للبيانات عن كل نواحي العملية الفلاحية، وهذا غير متوفر في معظم الأحيان في كثير من البلدان، وإذا ما توفر ذلك فهناك شكوك في مدى مصداقية ودقة البيانات.

- **الجفاف:** أكثر المخاطر شيوعا في معظم الدول هو الجفاف وهو من أكثر أنواع التأمين الفلاحي مطلبا، في حين أنه من أكثر أنواع التأمين تكلفة، لذلك لا يقوى أي برنامج تأمين بدأ أعماله بالتأمين ضد الجفاف، إذ يحتاج تبني مثل هذا الخطر إلى بعض الوقت حتى تتكون لدى شركة التأمين تراكمات مالية وتجارب كافية للتعامل مع هذا الخطر.

2- عقود التأمين الفلاحي: تتنوع عقود التأمين بتنوع الاخطار التي تواجه النشاط الفلاحي ، حيث نميز بين الانواع التالية من العقود:

- **التأمين ضد الجليد:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات كالبطاطا، الطماطم، البقوليات... الخ أو كالأشجار المثمرة والمشاتل.

- **التأمين ضد الثلج:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل.

- **التأمين ضد الأمطار:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن سقوط أمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها.

- **التأمين ضد الشمس:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها.¹⁰

– **التأمين ضد البرد:** تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الآلي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش، البقول، الأعلاف، المحاصيل الصناعية، الخضروات، الأشجار، الزهور، أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول).

– **التأمين ضد العواصف:** تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية كالتالي تؤدي إلي إتلاف جزئي أك كلي للنباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)، والمشاتل... الخ.

– **التأمين ضد الفيضانات:** يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو التسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضانات مياه البحر، الأنهار، الينابيع، البرك، والبحيرات.

– **التأمين ضد السيروكو:** يضمن هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن عيوب الرياح الساخنة كالجافة، كالتالي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض والأشجار المثمرة.

– **التأمين ضد هلاك الحيوانات:** تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للإضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.

– **التأمين الشامل على الدواجن:** الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض والتسمم، وأوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين.

III. واقع مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية لاستقرار القطاع

1- العرض في سوق التأمينية الجزائرية:

تبلغ عدد الشركات العارضة في قطاع التأمين حوالي 22 شركة، و سنقوم بإبراز هذه الشركات كل منها على حدى وهي :

– الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR):

تأسست هذه الشركة في 08 جوان 1963 ، حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات التأمين الأخرى ب 10 % من نشاطها، في 1964 أصبحت تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين،، تنازلت على عدة فروع من محفظة نشاطها و احتفظت بفرع الأخطار الصناعية إلى غاية سنة 1990 تم إلغاء التخصص، و بعدها انتقلت إلى ممارسة كل عمليات التأمين، بلغ رأسمالها 500 مليون دج سنة 1995 ، ليرتفع إلى 2 مليار سنة 1997 إلى 2.7 مليار سنة 1998 ليصل 8 مليار دج سنة 2010 ، و حققت رقم أعمال يقدر ب 7.6 مليار دينار جزائري سنة 2006 و يقدر ب 13 مليار سنة 2010.

– الشركة الوطنية للتأمين (SAA):

تأسست في 12 ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية مصرية، ثم أمت سنة 1966 بموجب قانون 66_127 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين، أوكلت إليها عمليات التأمين على السيارات و الأخطار البسيطة و تأمينات الأشخاص و ذلك بعد إعادة هيكلت شركة (CAAR) و بعد إلغاء التخصص أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، و في سنة 1998 استفادت من الامتياز القانوني حيث تنازل لها شركات

التأمين عن جزء من محفظة نشاطها، يقدر رأسمالها ب 20 مليار دينار سنة 2010 حيث تأتي في المرتبة الأولى باستحواذها على % 25 من حصة السوق، حققت مبيعات ب 4,5 مليار دينار جزائري سنة 2010.¹¹

- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

تأسست في 30 أفريل 1985 بعد إعادة هيكلة شركة CAAR حيث تنازلت لها عن محفظة نشاط فرع النقل و نظرا لأهمية فرع النقل أوكلت إليها الدولة هذا الفرع و أصبحت مختصة في عمليات تأمين النقل البحري، الجوي، البري، كان رأس مالها يقدر ب 60 مليون دينار جزائري سنة 1986 إلى 900 مليون دينار سنة 1995 ، ليصل 1.5 مليار دينار جزائري سنة 1997 ، يقدر رأسمالها سنة 2010 ب 14 مليار دينار جزائري فهي تحتل المرتبة الثانية في السوق حيث تساهم ب % 18 حققت رقم أعمال يقدر ب 7 مليار دينار جزائري سنة 2010.

- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR):

أنشئت الشركة سنة 1975 و ذلك بعد توجه الجزائر نحو التصنيع، و من أجل حماية المنشآت الصناعية فكرت في إنشاء شركات مختصة في هذا المجال فأنشئت الشركة المركزية لإعادة التأمين بعد تنازل شركة CAAR عن هذا الفرع، و نظرا لخبرة الشركة تمكنت من ربط علاقات مع مختلف الشركات العالمية حيث تشارك في رأس مال عدة شركات وطنية و دولية مثل: إفريقيا لإعادة التأمين، الشركة العربية لإعادة التأمين (بيروت) الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات و غيرها. بلغ رأس مالها 580 مليون دينار جزائري سنة 1997 ليصل إلى 1.55 مليار سنة 1998، و بلغ رقم أعمالها 5.2 مليار دينار جزائري سنة 2006 ، ليصل إلى 13 مليار سنة 2009 ليرتفع إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2010¹.

- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التريبة و الثقافة MAATEC:

تأسست سنة 1964 ، كانت تختص في تأمين سيارات عمال التريبة و الثقافة في عام 1992 أصبحت تمارس عمليات التأمين على أخطار السكن المتعددة، و نظرا لطبيعتها التعاونية فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح، بلغ رقم أعمالها 29 مليون دينار جزائري عام 2006.

- شركة ترست الجزائر TRUST ALGERIA:

تأسست سنة 1997 ، هي شركة مختلطة جزائرية خليجية يبلغ رأس مالها 1.5 مليار دينار جزائري، تساهم كل من الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين و الشركة المركزية لإعادة التأمين بنسبة 35 % أي مناصفة بينهما، بينما ساهمت الشركة القطرية" العامة للتأمينات القطرية ب 5 % و الباقي أي 60 % للشركة البحرينية ترست البحرينية تمارس الشركة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين.

- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان CAGEX:

أنشئت في 10/01/1996 بموجب مرسوم 96_06 برأس مال قدره 250 مليون دينار جزائري موزع بالتساوي بين 10 مساهمين: البنوك العمومية الخمس، و الشركات العمومية الخمس، في سنة 1999 تم رفع رأس مال الشركة إلى 450 مليون دينار و ذلك من أجل القدرة على ممارسة عمليات إعادة التأمين، من مهامها ضمان عمليات التصدير لصالحها و لصالح الدولة، ضمان تمويل عمليات التصدير.

¹ المرجع نفسه، ص 95.

يتفرع إنتاج الشركة إلى الأخطار السياسية المكتتبه لصالح الدولة و الأخطار التجارية المكتتبه لصالح المتعاملين الاقتصاديين- المصدرين الخواص -بلغ رقم أعمالها 18 مليون. دينار سنة 1999 ليصل إلى 120 مليون دينار سنة 2010 .

- الجزائرية للتأمينات 2A:

أنشئت في 08/05/1998 لممارسة عمليات التأمين و إعادة التأمين، بدأت أعمالها كشركة خاصة % 100، بلغ رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري سنة 2009 ، و في 2010 بلغ رقم أعمالها 3 مليار دينار، يقدر رأس مالها ب مليار دينار جزائري سنة 2010.²

- الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR:

تأسست سنة 1998 ، تتشكل من مستثمرين خواص وطنيين و أجانب، تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، يقدر رقم أعمالها 5.9 مليار دينار في عام، 2010 بلغ رأس مالها 1.13 دينار جزائري في نفس السنة.

- شركة التأمين على المحروقات CASH:

تأسست مؤسسة التأمين CASH سنة 1999 بشراكة الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين و الشركة المركزية لإعادة التأمين، حيث شارك الطرف الأول بنسبة 12 % أما الطرف الثاني فبنسبة 6 %، أما الباقي فكان يتعلق بشركة سوناطراك و نفضال بنسبة 64 % و 18 % على التوالي. ونظرا لأهمية قطاع المحروقات إضافة إلى مساهمة شركة سوناطراك بنسبة معتبرة فان رقم أعمال الشركة أخذ بالنمو إلى أن احتل المرتبة الرابعة في القطاع برقم أعمال يقدر ب 6.2 مليار عام 2006 ، بمعدل نمو 44 % عن سنة 2005.

- شركة ضمان القرض العقاري SGCI:

تأسست سنة 1997 ، وتم اعتمادها سنة 1999 ، أنشئت في إطار عمليات تنويع المشهد المالي والنظام النقدي الجزائري لمساهمة الأفراد للحصول على سكن، و لذلك فإن مهمة الشركة تكمن في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية للحصول على سكن، حققت الشركة رقم أعمال يقدر ب 300 مليون سنة 2010 ، يقدر رأس مالها سنة 2010 ب 1 مليار دينار .

- السلامة للتأمينات:

تم اعتمادها سنة 2000 ، هي شركة تابعة لشركة التأمين سلامة العربية الإسلامية وهي شركة في دبي متخصصة في منتجات التأمين التكافلي تحت تسمية " البركة والأمان " ثم تم تغيير اسمها إلى " السلامة للتأمينات " حيث تمارس كل عمليات التأمين و إعادة 1 مليار دينار بعدما كان 5 مليون سنة 2000 ، في التأمين بلغ رقم أعمالها سنة 2006 . سنة 2010 أصبح 2.65 مليار دينار.

- الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار AGCI:

هي شركة ذات أسهم، تأسست سنة 1998 برأس مال يقدر ب 20 مليار دينار، حيث يمثل نسبة 75% حصة البنوك العمومية، حصة كل بنك تمثل 12.5 % و يمثل النسبة الباقية 25 % حصة الخزينة العمومية، تختص هذه الشركة في عمليات التأمين التي ترتبط بقروض الاستثمار الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

²المرجع نفسه، ص96.

- الشركة العامة للتأمينات المتوسطة GAM:

تم اعتمادها سنة 2001 من أجل ممارسة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، قدر رقم أعمالها عام 2006 ب 1.3 مليار دينار، سحب منها فرع الاعتماد فيما يخص تأمين القروض سنة 2007 نظرا لمواجهة عدة مشاكل مالية و لذلك تم شراؤها من طرف صندوق الاستثمار من جنوب إفريقيا، حققت مبيعات ب 2.86 مليار دينار عام 2010 . ورأس مالها يقدر ب 1.2 مليار دينار لنفس السنة.

- أليسانس للتأمين ALLIANCE ASSURANCE:

هي شركة مساهمة تأسست بمرسوم 95 - 07 في 25 جانفي 2005، أنشئت هذه الشركة لممارسة كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، و لمزاولة نشاطها تستعين بستة وكلاء، حققت الشركة رقم أعمال 2 مليون دينار سنة 2005 إلى 300 مليون سنة 2006 فقد قدر رأس مالها 800 مليون دينار عام 2009 و 2.3 مليار عام 2011.

- شركة تأمينات الأشخاص CARDIF:

تحصلت على الاعتماد سنة 2007، و هي فرع من البنك الوطني الباريسي و الذي يعمل على توسيع نشاطاته في الجزائر، إضافة إلى تنويع الاستثمارات، و من أهدافه أنه يسعى إلى تنشيط تأمينات الأشخاص خاصة و ربطه مع أنشطة البنك.

2- أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية:

لتبيان أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كان لا بد من التطرق الى المؤسسات التأمينية التي تغطي نشاطات القطاع الفلاحي بالجزائر، والتي تتمثل في:

أولا- مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر

في الجزائر توجد العديد من المؤسسات التي تقوم بمباشرة عمليات التأمين الفلاحي، ولمن أشهر هذه المؤسسات نجد:¹²

أ- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972م وذلك بموجب القانون رقم 64-72 الصادر في 2 ديسمبر 1972م، وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء.¹³

و قد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق إتحاد ثلاثة صناديق وهي: الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CCRMA، الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA وصندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR وهذا الصندوق يتشكل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون مهامهم في قطاعات الفلاحة، الصيد، التربية السمكية ... إلخ، والذين ينخرطون في إطاره و يشاركون بحصص اجتماعية مما يعطي لهم بصفة مشتركة. ويتكون الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من: صناديق محلية CLMA، صناديق جهوية CRMA. وصندوق وطني CNMA.

و يندرج عمله ضمن الأعمال الاجتماعية للاحتياط و التضامن و التعاون للمشاركين عن طريق جمع الاشتراكات فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح باعتباره تعاونية. و يعتبر الصندوق رائدا في مجال الأخطار الفلاحية التي تنتمي للفرع، إضافة إلى ممارسة عمليات التأمين الأخرى، فهو مرتبط بوزارة الفلاحة و لذلك فإن 98 %

من رقم رقم أعمال يقدر ب 5.74 (CNMA) أعماله يأتي من فرع الأخطار الفلاحية، حققت مليار دينار جزائري سنة 2010.

ومن بين وظائف التي يسعى هذا الصندوق لتحقيقها نجد ما يلي: ¹⁴

– دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحظى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك.

– تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

– تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.

ب- صندوق الضمان الفلاحي FGA:

تأسس بموجب المرسوم 82-87 المؤرخ في 14/04/1987م وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمخترطين في الصندوق، ويمثل امتيازاً للفلاحة كي تحضي باستمرارية منح القروض لها في حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه أدى بجدولتها تلقائياً، فالصندوق يسدّد للبنك عند الاستحقاق. والامتياز الثاني يكمن في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية لأن ضمان الصندوق كافي.

ج- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGSA:

تأسس نظرياً بموجب المادة 20 من قانون المالية لسنة 1982م ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 16/05/1990م المتضمن تحديد كفاءات تنظيمية وعملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين بنسبة 46% من قيمة الخسائر، نظراً لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم وارتفاع قيمة الخسائر. ويهدف الصندوق للتعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها. كما يهدف إلى تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية لهذا الغرض ينبغي على الفلاحين للاستفادة من هذه المساعدة القيام باكتتاب عقد تأمين فلاحي.

3- أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية :

لمعرفة أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي، لا بد من معرفة مساهمة هذا الصندوق في تغطية الخسائر الفلاحية التي يتكبدها الفلاحين اثناء الموسم الفلاحي، وذلك أولاً من خلال تتبع مساهمة الصندوق في تكوين محفظة التأمينات الفلاحية في القطاع ومن ثم متابعة حصة الصندوق من إجمالي المحفظة الوطنية للتأمينات. وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مقارنة بتطور رقم أعمال القطاع الفلاحي إجمالاً:

الجدول رقم 01: تطور رقم أعمال الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي للفترة 2010-2014

الوحدة: ألف دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	5 751 735	6 732 375	7 868 579	9 592 713	11 267 568
القطاع	77 803 591	84 686 441	92 802 528	105 927 069	113 302 408
حصة الصندوق / المحفظة الاجمالية للتأمينات	7,39%	7,95%	8,48%	9,06%	10%
حصة الصندوق / محفظة التأمينات الفلاحية	47,29%	84,63%	78 %	81%	78%

Source : <http://cnma.dz/index.php/2017/03/20/activites-techniques>.

والملاحظ من خلال الاحصائيات السابقة هو التطور الكبير الذي شهده الصندوق في حصته من اجمالي المحفظة الاجمالية للقطاع الفلاحي، من خلال تضاعف رقم اعمال الصندوق من 5,75 مليار دينار الى 11,26 مليار دينار في ظرف خمس سنوات ما يعطي للصندوق المكانة الهامة عند فلاحى القطاع. حيث شكلت حصة الصندوق من اجمالي التأمينات قفزة من 7,39 بالمئة الى 10 بالمئة في نفس الفترة.

وما يؤكد المكانة التي يحتلها الصندوق في القطاع الفلاحي خصوصا، هو حصته من اجمالي التأمينات الفلاحية بالجزائر حيث قفز وتضاعف من 47 بالمئة سنة 2010 الى أكثر من 78% سنة 2014. هذه النسبة تؤكد مرة اخرى ان القطاع الفلاحي يميل الى التأمين التعاوني الذي يتبناه كاستراتيجية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

وشهدت مبيعات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تطورا بـ 17 فى المائة فى سنة 2014 مقارنة مع السابق. بما فى ذلك المبيعات الاجمالية المقدرة بـ 11.3 مليار دينار سنة 2014 المحصلة مباشرة من فروعها. هذه النتائج تعكس الجهود المبذولة والوسائل التى تضعها الادارة الحالية لهذه الشركة التأمينية ذات الطابع التعاوني، و التى تتطور فى سوق جد تنافسي بما فى ذلك الوسطاء الناشطون فى القطاع.

كما ان الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شهد نتيجة صافية وصلت الى نمو بـ 291 فى المائة ليصل الى نهاية السنة المالية السابقة مبلغا قدره 476 مليون دينار، معززة بذلك الاستراتيجية الانمائية الجديدة المتبعة من قبل الصندوق وتحديث انشطته بما فى ذلك توسيع نطاق شبكة التجارة، والاستثمار فى برامج تدريب الموظفين، واجراءات الاتصال الموضوعية بخدمة الزبائن.

أما بخصوص الخدمات المتعلقة بالتعويض لصالح المؤمنين، فالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شهد تحسنا فى نوعية الخدمات بما فيها المستوى الامثل لتسوية مطالبات التأمين، حيث بلغت نسبة 72 فى المائة. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تسوية الخسائر بالقطاع للفترة 2010-2014
الوحدة: مليون دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تسوية الخسائر (التعويضات)	2,614	2,914	3,895	4,329	5,548

/Source : <http://cnma.dz/index.php/2017/03/20/activites-techniques>

إن المنتبغ للإحصائيات السابقة، يتبين له مدى مساهمة الصندوق في تسوية الخسائر في القطاع، حيث يبين الجدول السابق تطور مساهمة الصندوق في تعويض خسائر القطاع الفلاحي للمنتسبين للصندوق، اذ ارتفعت هذه القيمة من 2,6 مليون دينار سنة 2010 الى أكثر من 5,5 مليون دينار سنة 2014 وهو رقم يعبر عن مدى مساهمة الصندوق في تكريس روح التعاون بتعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون اثناء مزاولتهم نشاطهم الفلاحي.

خاتمة:

شهد قطاع التأمينات الفلاحية في الجزائر تحولات كبيرة وذلك من خلال جملة من الإصلاحات و على رأسها التشريعات و القوانين المؤثرة و التي حررتة من الاحتكار و منحت فرص للمستثمر المحلي و الأجنبي ، غير أنه و على الرغم من هذه الإصلاحات يبقى سوق التأمين الفلاحي في الجزائر يميل الى التأمين التعاوني الحكومي.

ويشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الملجأ الأول للفلاحين الجزائريين للتأمين على الاخطار التي قد يواجهونها اثناء مزاولتهم لهذا النشاط الحساس في الاقتصاد. اذ تشكل حصته من اجمالي التأمينات الفلاحية بالجزائر أكثر من 78% سنة 2014 وهو رقم يعبر حقيقة عن مدى مساهمة الصندوق في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

لكن بالمقابل، و تتمينا للجهود المبذولة في القطاع، على المجلس الوطني للتأمينات العمل على تفعيل أكثر لهذا النوع من التأمينات والذي يهتم بأكثر القطاعات حساسية للأخطار، وذلك للنهوض به من خلال:

- التوعية و التحسيس بأهمية هذا القطاع للعاملين فيه و كذا مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
- دعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمينات، عبر خلق قنوات تسويقية سريعة وفعالة؛
- تذليل الصعوبات التي تواجه القطاع سواء كانت إدارية أو لوجيستية.

الهوامش والمراجع:

- ¹ أحمد شرف الدين، أحكام التأمين، توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، 1991، ص21.
- ² إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص17.
- ³ عادل عبد الحميد عز، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص11.
- ⁴ عبد أحمد أبو بكر، وليد اسما عيل السيف، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 51.
- ⁵ زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمحافظ، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2006، ص ص34-36.
- ⁶ زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص36.
- ⁷ زهير عماري، أسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012-، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 4.
- ⁸ محمد رشاش مصطفى، محمد العوايدة، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، نشرة صادرة عن الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 2010، ص: 18.
- ⁹ عز الدين فلاح، التأمين، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 93.
- ¹⁰ فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص: 380.
- ¹¹ وليد برغوثي، تقييم جودة خدمات الشركات و اثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014، ص93.
- ¹² سلمى قاضي، خيرة بن قاسم، التأمين الفلاحي في الجزائر -دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA وكالة بسكرة -، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-قسم العلوم الاقتصادية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص ص: 46-48.
- ¹³ الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادر في 12-04-1995، ص 12.
- ¹⁴ حسينة ححو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2003.

De la genèse de la théorie de l'efficacité des marchés à l'émergence de la théorie comportementale.

From the genesis of the theory of market efficiency to the emergence of behavioral theory.

Pr KEDDI Abdelmadjid

U'Alger 3 (Laboratoire de la Et des politiques économiques)

Email:lmpeconomique@gmail.com

Mekki Sara

Université'Alger 3

Email: Mekkisarar01@gmail.com

Received: 27/10/2016

Accepted:28/12/2016

Published: 27/03/2017

Résumé:

Notre article vise à aller au-delà de l'explication de l'état actuel de la théorie du frontalisme moderne où nous assistons à l'émergence de la théorie comportementale comme un paradigme important qui fait face à une théorie de marché efficace si importante dans la théorie financière et vise également à démontrer le travail cumulatif qui a fait des finances aujourd'hui, même si elle acquiert les outils mathématiques et statistiques, les outils de sciences expérimentales et les concepts d'autres sciences sociales telles que l'anthropologie, la sociologie et surtout la psychologie.

Mots-clés: modèle Random Walk, théorie financière, marchés efficaces, théorie comportementale.

Abstract:

Our article aims to go beyond the explanation of the current state of modern financial theory where we are witnessing the emergence of behavioral theory as important paradigm that faces the efficient market theory so important in financial theory and also aims to demonstrate the cumulative work that made finance today although to acquires the mathematical and statistics tools , experimental sciences tools and concepts from other social sciences such as anthropology , sociology and especially psychology .

Keywords:Random walk model , financial theory , efficiency markets , behavioral theory.

Introduction:

Retourner à la source nous permet toujours d'avoir une meilleure compréhension des choses être tourner à la source de la théorie financière nous aidera à une meilleure compréhension des dynamiques qui l'entourent. La théorie financière ne cesse de se développer et de donner à l'élite une base abondante de débats et d'analyses mais elle ne s'est pas faite d'elle-même mais elle est le fruit d'un travail accumulé qui vise à prouver ou à démonter le travail et les modèles établis par les autres.

Ce travail intellectuel dense a permis à la théorie financière aujourd'hui d'être si complexe qu'elle englobe les outils des mathématiques, des statistiques, de la psychologie et des sciences expérimentales.

Cet article vise à remonter aux premiers pas de cette théorie et de comprendre comment la théorie moderne s'est formée et apprécier le majestueux travail qui a été fait pour donner vie à l'actuel visage de la finance et de comprendre comment la théorie de l'efficacité des marchés avec ses notions de marché aléatoire, d'absence de prévisibilité, de rationalité a depuis longtemps façonné le paysage financier on peut résumer cela en une seule question majeure qui est:

Qu'elle est la construction intellectuelle qui a permis à la théorie d'efficacité d'être une structure et un pilier de la théorie financière pendant plusieurs années et qui a fait apparaître la théorie comportementale?

I. Les premiers pas vers la théorisation de la finance :

La théorie financière est une branche de l'économie qui a pour objectifs l'évaluations des actifs financiers et le suivi de l'évolution dans les marchés financiers et leurs équilibres la théorie financière néoclassique est basée sur des norme de rationalité est d'absence de possibilité d'arbitrage ou le prix d'équilibre ne peut être prévisible ou chaque intervenant est capable d'évaluer parfaitement les risques afin de maximiser ses revenue et personne ne dévie du bon prix ou peut battre le marché ,cette notion de l'étude du hasard ou on dévie de l'étude prévisionnelle pour se baser sur les études probalistiques est à la base le fruit du travail de plusieurs mathématiciens qui ont essayé de donner un cadre scientifique mathématique a l'économie et qui ont fait émerger une nouvelle vision à l'époque et rendu ainsi cette branche la plus scientifique des sciences sociales .

a) Modèle de marche aléatoire et mouvement brownien :

Le mouvement brownien est défini comme le mouvement qui évoluent au cours du temps de manière si désordonnée qu'il semble difficile de prévoir leur évolution, même dans un intervalle de temps très court. Il joue un rôle central dans la théorie des processus aléatoires. C'est en 1827 que le mouvement brownien est associé au mouvement aléatoire non prévisible par le botaniste Robert BROWNIEN en observant des mouvements de particules à l'intérieur de grains de pollen.

En 1863 l'économiste français Jules Augustin Frédéric REGNAULT a pour la première fois proposé de représenter les variations boursières par un modèle de marche aléatoire. C'est une préoccupation morale qui résulte à la fois de son propre métier et de considérations morales sur la spéculation boursière à cette époque. Dans son livre « Calcul des chances et philosophie de la Bourse » il représente les fluctuations des cours par un modèle de marché aléatoire. Son objectif consiste à déterminer les lois de la nature qui régissent les fluctuations boursières et que le calcul statistique permet d'approcher. Selon lui, l'équité de la Bourse provient de l'égalité des intervenants face aux lois de la nature qui régissent les variations boursières et que les intervenants se trouvent dans des conditions identiques.²

Il faut signaler le contexte de l'économie française qui entre 1850 et 1880 l'économie française connaît sa première révolution industrielle, dont la Bourse de Paris est l'un des principaux acteurs. Les capitaux français dépassent le cadre national pour s'étendre dans toute l'Europe. Tout au long du XIX^{ème} siècle, la Bourse de Paris se dote des caractéristiques modernes d'une bourse de valeurs mobilières. Nous pouvons distinguer ainsi trois phases de développement: 1802-1848, 1849-1870 et 1871-1913. La première phase correspond à l'émergence d'un marché boursier à Paris. Ces années sont surtout favorables à la formation du capital disponible, Le développement économique pendant les années de la deuxième phase permet la consolidation d'un marché secondaire où se négocient des valeurs qui sont déjà en circulation dans le public. La croissance progressive du marché financier parisien attire des fonds considérables permettant aux entreprises de trouver les capitaux nécessaires à leur expansion. La troisième phase se caractérise par l'avènement d'un marché boursier moderne, c'est-à-dire doté d'une efficacité fonctionnelle à travers ses rôles de marché secondaire et primaire³.

En 1870 Henri LEVEFRE construit pour la première fois les premières représentations graphiques aujourd'hui courants permettant d'étudier une combinaison complexe d'opération boursière dans son livre ' les sciences de la bourse' .⁴

Malgré les intuitions de Regnault, l'historiographie de la finance considère en général le mathématicien français Louis Bachelier comme le fondateur de la finance mathématique moderne⁵ grâce au fait qu'il a été le premier à formaliser mathématiquement la représentation brownienne des variations boursières et à modéliser la dynamique des cours boursiers ou on y trouve aussi l'essentiel de la théorie des marchés efficients.

Effectivement, le 29 mars 1900 Bachelier soutient sa thèse de doctorat en mathématique sur l'étude des variations boursières de la bourse de Paris, Cette thèse est intitulée « Théorie de la spéculation ». Il avait pour but la modélisation de la dynamique des actifs boursiers. Il obtient la loi du mouvement brownien à un instant donné. Il met surtout en évidence le caractère markovien du mouvement brownien. Il stipule que les éléments d'information élémentaires arrivent de manière

aléatoire sur le marché de sorte que leur combinaison conduit la formation d'une loi de probabilité limitée. Bachelier remplace ainsi la recherche de la prévisibilité par celle de la probabilité. Il considère deux sortes de probabilités : premièrement une probabilité qu'on pourrait appeler mathématique et qu'on peut déterminer a priori celle qu'on étudie dans les jeux de hasard. Deuxièmement une probabilité dépendant des faits à venir et par conséquent impossible à prévoir de façon mathématique⁷ est c'est bien cette dernière probabilité que cherche à prévoir le spéculateur il analyse les raisons qui peuvent influencer sur la hausse ou sur la baisse et sur l'amplitude des mouvements.

Autrement dit, toute velléité d'analystes ou d'économistes qui chercheraient à déterminer l'évolution ultérieure des cours est d'avance vaine. Bachelier introduit l'idée d'une imprévisibilité radicale des rentabilités futures des titres. Le regard de la science se déplace de la prévisibilité (perdue) à la variabilité (examinée). La variabilité d'un cours s'appelle, en finance, le risque de marché. C'est ce déplacement introduit par Bachelier qui est à l'origine de la transformation de la finance en « filière scientifique et industrielle du risque »⁸ il est possible d'étudier mathématiquement l'état statique du marché à un instant donné, c'est-à-dire d'établir la loi de probabilité des variations de cours qu'admet à cet instant le marché.

Sur le plan mathématique, l'apport de Bachelier est considérable. Il propose la première formulation mathématique du modèle de marche aléatoire en temps continu, formulation que l'on connaît aujourd'hui sous le nom de processus de Wiener ou de mouvement brownien. À ce titre, la thèse de Bachelier peut être considérée comme le premier de mathématiques financières connu. Les outils mathématiques introduits par Bachelier constituent les bases des modèles financiers actuels qui étudient les fluctuations boursières et qui évaluent le prix des titres. Même si la reconnaissance de l'importance des travaux de Bachelier a été tardive, on sait aujourd'hui qu'ils ont influencé certains outils mathématiques que l'on retrouve dans les modèles financiers tels que le processus d'Itô ou l'application du modèle de martingale aux variations boursières proposée par Samuelson et Mandelbrot⁹.

b) Tests statistiques sur le modèle de Bachelier :

Le modèle de Bachelier va ensuite être testé statistiquement, ces tests vont emprunter deux voies la première consiste en la vérification de l'absence de prévisibilité du marché il s'agit de considérer la forme de la relation passé-présent-futur. La seconde voie s'intéresse plutôt au risque de changement de prix de la variabilité des marchés et cherche à caractériser statistiquement la forme de la dispersion des rentabilités des distributions observées pour vérifier si ce hasard possède une structure distributionnelle déterminée Statistiquement.¹⁰

Toutefois, malgré le fait que les travaux de Bachelier et de Regnault n'ont jamais cessé d'être utilisés et enseignés en France, ils n'ont pas ouvert la voie à une dynamique de recherche. Il fallut attendre la création de la théorie moderne des probabilités et son utilisation par les économistes, à

partir de la fin des années 1950, pour que le travail de Bachelier soit redécouvert en économie. Toutefois, l'émergence de l'économétrie, dans les années 1930 aux États-Unis, offrit au modèle de marche aléatoire une dynamique de recherche en économétrie financière¹¹ et les résultats apparaîtront concluants et le modèle est validé une première fois par Working 1934 dans son travail Working partit de l'idée que les mouvements des séries de prix sont essentiellement aléatoires et imprévisibles. Il construisit une série de différences premières aléatoires cumulées avec des tirages aléatoires générés par une table de Tippett qui repose sur une distribution normale. Le travail de Working ne contient aucune formalisation du processus stochastique aussi Cowles et Jones en 1937 comparent les performances de 16 portefeuilles fictifs réalisés à partir des recommandations de 16 sociétés de services financiers, ils ne tiennent pas compte du biais induit par l'introduction de ces sociétés dans son échantillon à des périodes de conjoncture économique très différentes. Or, la performance moyenne de ces sociétés n'est pas indépendante de l'environnement économique, en particulier sur la période retenue, du 1er janvier 1928 au 1er juillet 1932. Dans son article, Cowles analyse les prévisions données entre décembre 1903 et décembre 1929 par le « prophète » Hamilton qui était alors le chef de file de l'analyse chartiste. Il conclut que sur 90 recommandations, 45 se sont soldées par un échec puis s'ajouta l'étude du statisticien anglais Maurice Kendall en 1953. Il s'interrogea à son tour sur la possibilité de prévoir les prix sur les marchés financiers. Bien que Kendall constate de faibles auto-corrélations dans les séries et de faibles corrélations retardées entre les séries, il conclut qu'ils font apparaître une absence auto-corrélation entre les variations successives des prix. Cette étude va être confirmée et renforcée avec l'article publié en 1959 par Osborne Par rapport à l'hypothèse de Bachelier Osborne introduit une légère mais importante modification en considérant non les prix eux-mêmes mais leur logarithme s'appuyant sur des propriétés connues des mouvements des particules en mécanique statistique Osborne qui complétant le modèle de Bachelier grâce aux développements de la mécanique statistique pose la première hypothèse de mouvement brownien sur les logarithmes des cours. Les investigations statistiques se poursuivent et confirment que la variation des prix relatifs peut être considérée comme assimilable en première approximation à un mouvement brownien Il faut observer qu'on ne dissocie pas cette époque Désormais l'hypothèse de marche au hasard gaussienne acquiert une consistance et une reconnaissance universitaire forte et le modèle dit de Bachelier-Osborne devient un paradigme pour étude des comportements.¹²

II. Construction intellectuelle de la théorie financière :

L'efficience informationnelle a pour ancêtre le concept de marche aléatoire¹³ et Il a fallu attendre les années 1950 avec les travaux économétriques de Kendall (1953) pour voir l'éveil des chercheurs pour la théorie de l'efficience des marchés financiers. Cet intérêt fut définitivement ravivé par la thèse d'Eugène Fama dont un large extrait fut publié en 1965 dans le Journal of Business, mais il faut signaler le vaste champ d'investigation empirique qui a présidé à cette théorie avec les modèles traditionnels en finance qui reposent, pour la plupart, sur la validité de l'hypothèse d'efficience des marchés, que ce soit la théorie du portefeuille de Markowitz (1952), la Théorie d'entreprise de

Modigliani et Miller (1958), la théorie de l'équilibre des actifs financiers en contexte de risque (MEDAF)¹⁴ de Sharpe (1964) avec une autre extension de la théorie présentée par Sharpe présentée par Black et son modèle du zéro-beta (1972) ou le modèle d'évaluation des options de Black et Scholes (1973).

Il faudra marquer de ce fait la Contribution de Markowitz qui dans son article paru en 1952 « la théorie du portefeuille » il a présenté une manière radicalement nouvelle de gérer des portefeuilles sur les marchés différentes des approches traditionnellement utilisées. Il s'agit de maximiser sous contraintes une rentabilité pour un niveau de risque fixé ou bien de minimiser un niveau de risque pour une rentabilité souhaitée. Markowitz introduisit en finance les méthodes d'optimisation utilisées avec succès dans d'autres domaines scientifiques. Il propose une diversification du risque, fondée sur la répartition des actifs au sein d'un portefeuille¹⁵

Alors que les contributions précédentes privilégiaient l'étude des marchés financiers, l'apport de Modigliani et Miller (1958) se rapporte à la finance d'entreprise avec l'étude de la relation entre la valeur de marché de la firme et la composition de la structure de financement, et son corollaire : la détermination du coût du capital qui sert de taux d'actualisation pour évaluer la rentabilité des investissements.

En 1958 donnèrent le coup d'envoi à la théorie de la finance d'entreprise et la célèbre Contribution de William Sharpe sur l'évaluation des actifs financiers –MEDAF– ou il avait introduit trois hypothèses essentielles sur les perfectionnements des marchés financiers : la rationalité des agents qui introduisent les mêmes anticipations à tous les agents et que les marchés financiers sont parfaitement concurrentielles.

car en 1964, Sharpe décrivait une théorie de l'équilibre des actifs financiers en contexte de risque aussi des calculs opérés par Sharpe en 1963. Par une habile transformation statistique résultant d'une hypothèse économique audacieuse Sharpe a rendu accessible aux sociétés de gestion le calcul des portefeuilles optimaux. La théorie financière qui est en train d'être élaborée dans les années cinquante est donc une théorie dans laquelle la meilleure prévision du cours futur est constituée par le cours présent coté caractère markovien de la marche au hasard cela revient à postuler qu'il n'est pas possible même avec une gestion active de portefeuille de réaliser un gain significativement meilleur que celui obtenu par la performance du marché lui-même sur longue période, cette construction intellectuelle radicalement nouvelle et relativement provocante vient heurter les pratiques des professionnels des marchés : analystes financiers et analystes techniques pour lesquels il est possible de réaliser une performance supérieure à celle du marché lui-même de faire mieux que le marché grâce à la détection par des moyens appropriés de mouvements de fonds ou tendances. Pour la théorie des options Bien que le modèle ait été inscrit à l'actif de Black et Scholes, en 1973, il conviendrait de reconnaître l'importante contribution de Merton qui a fourni les bases textuelles du modèle paru dans « *Journal of Political Economy* n°81 », la même année de 1973, Black et Scholes

jetèrent les bases de la théorie des options¹⁶ L'approche novatrice de Black, Scholes et Merton, qui constitue encore aujourd'hui la clef de maître de la finance moderne, consiste à diversifier le risque sur le temps (entre aujourd'hui et la maturité), en mettant en œuvre une stratégie d'investissement dynamique. Pour le Call sur le taux de change, cela consiste à acheter ou à vendre des dollars à chaque instant. Le miracle est complet lorsque Black, Scholes et Merton aboutissent à l'existence d'une stratégie dynamique optimale, explicitement calculable, supprimant tous les risques possibles dans tous les scénarios de marché.¹⁷ Aussi en 1976 Benston et Smith fournissent le premier modèle d'intermédiation financière basé sur les coûts de transaction. Une deuxième génération de modèles a suivi, modèles qui exploitaient plutôt les asymétries d'information on retient en particulier les modèles de Leland et Pyle (1977), de Campbell et Krawcaw (1980), de Diamond (1984) et d'Allen (1990).¹⁸

III- L'intuition du lien entre l'efficience informationnelle et le caractère aléatoire des variations boursières:

Fama était le plus fervent partisan du hasard, il a développé l'intuition selon laquelle le modèle de marche aléatoire vérifierait deux propriétés de l'équilibre économique concurrentiel : l'absence de profit marginal et l'égalisation du prix à la valeur du titre. Indéniablement, ce projet constitue un très beau tour de force : créer une théorie qui permette d'incorporer dans la théorie de l'équilibre économique les résultats économétriques et statistiques sur le modèle de marche aléatoire. C'est à travers ce lien que se joue un des principaux fondements de l'économie financière actuelle et que l'importance du modèle de marche aléatoire s'explique¹⁹ : valider le modèle de marche aléatoire consisterait à établir que les prix sur les marchés financiers sont, par le jeu de la concurrence, en permanence à l'équilibre. C'est aussi grâce à ce lien que l'économie financière future connue comme une discipline scientifique.

Sur le plan théorique, Fama (1965) est le premier à donner une définition précise d'un marché financier efficient, « sur un marché efficient, la concurrence que se livre un grand nombre d'opérateurs avisés, crée une situation dans laquelle, à chaque instant, les prix des différentes valeurs reflètent les effets de l'information basée d'une part, sur des événements qui se sont déjà produits et, d'autre part, sur des événements que le marché s'attend à voir dans le futur. En d'autres termes le prix pratiqué est, à tout moment, une bonne estimation de la valeur intrinsèque du titre »²⁰. Plusieurs chercheurs ont tenté d'améliorer la définition initiale proposée par Fama (1965) comme Latham (1986) quand il note que les marchés financiers sont efficients par rapport à une information précise si le fait de révéler cette information à tous les agents ne modifie ni l'équilibre des prix, ni celui des portefeuilles. Beaver (1968) mesure la réaction du marché financier américain lors de l'annonce des résultats annuels. Elle examine si l'annonce des résultats apporte des informations susceptibles de modifier le comportement des investisseurs qui en ont connaissance

avant leur publication. Selon l'auteur l'effet détecté sur les volumes traduit l'absence de consensus des acteurs du marché.²¹

Par la suite, Jensen (1978) a proposé une définition plus pragmatique de l'efficacité informationnelle et qui, aujourd'hui encore, est largement adoptée par les chercheurs et praticiens. « Sont maintenant réputés efficaces les marchés sur lesquels les prix des actifs cotés intègrent les informations les concernant de telle manière qu'un investisseur ne peut, en achetant ou en vendant cet actif, en tirer un profit supérieur aux coûts de transaction engendrés par cette action ». Jensen (1978) va plus loin dans son analyse de l'efficacité informationnelle en soulignant également que « dans un marché efficace, toute prévision dégage un profit nul. On peut prévoir, mais le profit est nul étant donné qu'il existe des frais (récolte de l'information, maintien d'une présence sur le marché...) ». De fait, au sens de Jensen (1978), l'efficacité informationnelle ne signifie pas qu'il soit impossible de prévoir l'évolution des cours boursiers mais qu'il soit simplement impossible d'en tirer profit compte tenu des coûts subis par les investisseurs. En d'autres termes, en utilisant aussi bien l'information passée, publique ou privée, un investisseur ne pourra réaliser de profit. C'est donc logiquement que les tests empiriques ont eu pour objectif d'évaluer la capacité des investisseurs à battre le marché.

Suite à la définition de Jensen, Fama (1970) distinguera trois formes d'efficacité : L'efficacité de forme semi-forte : Quand les prix des actifs reflètent à la fois toute l'information historique disponible mais aussi toute l'information publique relayée par le marché. Efficacité de forme forte : toute l'information, y compris l'information privée ou privilégiée est reflétée intensément dans les cours des actions. Aucun investisseur ne peut réaliser des profits anormaux. Cette hypothèse est souvent rejetée pour les spécialistes du marché. Efficacité de forme faible : Un marché est dit efficace de forme faible si les prix des actifs financiers reflètent toutes les informations historiques. S'il existait un schéma d'évolution des cours passés, les agents pourraient s'en servir pour prédire les cours. Cependant, comme les stratégies des agents éliminent les schémas d'évolution des cours, il devient impossible de prédire les cours futurs à partir des cours passés.

a. Les tests directs : Des tests directs visant à déterminer l'efficacité ont été réalisés par Fama & Blume (1966). Leur test de « méthode des filtres » consistait essentiellement à comparer le marché avec un portefeuille naïf. Leurs résultats aboutirent à la validation totale de l'efficacité. De même, Hakio & Rush (1989) ont testé les relations inter-marchés pour déterminer si l'interdépendance des cours permettait d'obtenir des profits anormaux. Ces tests réalisés au moyen de méthodes de co-intégration, ont abouti à l'invalidation de l'efficacité. D'autres tests directs ont permis de mettre en évidence des « anomalies » d'efficacité informationnelle des marchés, comme l'« effet taille » de Banz (1981), l'« effet janvier » de Reinganum (1983), ou encore l'« effet vendredi 13 » de Kolb & Rodriguez (1987).

b. Les tests indirects : Les tests indirects sont en grande partie des tests de marche aléatoires ou de processus stochastiques visant à vérifier si les rentabilités futures peuvent être déterminées à partir des rentabilités passées. Mais parmi l'abondante littérature visant à tester l'efficacité faible des

marchés, de plus en plus d'études portent sur l'analyse technique, qui par essence n'a d'objet que la réalisation de profits anormaux dans un environnement incertain, au moyen des informations uniquement contenues dans les cours.²²

IV - L'émergence de la théorie de la Finance comportementale :

La controverse sur la rationalité des anticipations et l'efficience des marchés financiers a conduit à l'émergence d'une nouvelle approche qui se nomme "la finance comportementale" qui tente d'appliquer des concepts en provenance d'autres sciences sociales comme l'anthropologie, la sociologie et surtout la psychologie.²³ Il faut toutefois faire apparaître que la théorie néoclassique a fait apparaître des comportements irrationnels indépendants de tant intervenant mais ce comportement comme ils le soulignent a été des comportements avec absence de corrélation mais c'est sur ce point que la finance comportementale répond en démontrant que les comportements des agents irrationnels peuvent être corrélés et faire dévier le prix du prix réel.

De ce fait la théorie de la finance comportementale s'impose en donnant suite à des questions posées par la théorie de l'efficience et qui restent sans réponse, tels que les effets saisonniers, les bulles irrationnelles, la volatilité excessive et d'autres anomalies notées sur le marché financier mais aussi il faut souligner le rôle de l'évolution de la théorie cognitive et expérimentale.

a) Le rôle du développement des théories cognitives dans la promotion de la finance comportementale :

Dans la finance comportementale le comportement des investisseurs est influencé par plusieurs facteurs et interagissent entre eux, l'apparition de cette théorie est liée au développement des théories cognitives*. On peut dans ce cadre citer l'expérience de Daniel KAHNEMEN pour laquelle il a eu le prix noble en science économique en 2002 **.

Les travaux fondamentaux de KAHNEMEN et TVERSKY 1982 montrent l'incompatibilité de la vision de la théorie d'efficience des marchés avec la réalité en prouvant à l'aide d'une expérience effectuée sur le marché des voitures d'occasion que le comportement des intervenants varie d'une personne à l'autre et dévie de la rationalité.

La théorie des perspectives initiée par KAHNEMEN et TVERSKY est donc une théorie fondamentale à l'apparition de la théorie de la finance comportementale. Il a élaboré, avec Tversky, la «théorie du prospect» pour mieux rendre compte du comportement observé. Kahneman a aussi constaté que le jugement humain peut emprunter des raccourcis intuitifs qui s'écartent systématiquement des principes de base de la probabilité.

Kahneman et Tversky ont étudié pourquoi les individus réagissent beaucoup plus vivement face aux pertes que face aux profits, conduisant à la notion d'aversion pour le risque, l'un des principaux

champs d'analyse de l'économie comportementale. Les deux psychologues ont aussi constaté empiriquement que les individus minimisent les résultats qui ne sont que probables, par rapport aux résultats obtenus avec certitude. Cette propension contribue à l'aversion pour le risque dans les choix qui impliquent un profit assuré et à la prise de risque dans les choix dont l'échec est garanti, ce qui explique Finances & Développement Septembre 2009 pourquoi un joueur confronté à une série d'échecs refuse d'accepter qu'il est sûr de perdre et s'obstine à miser, dans l'espoir de « rentrer dans ses fonds.

Les auteurs observent aussi des préférences incohérentes lorsque le même choix se présente sous différentes formes, ce qui explique les comportements économiques irrationnels comme la volonté de parcourir de longues distances en voiture pour acheter un produit bon marché en promotion, et le refus de le faire pour un produit cher bénéficiant du même rabais.²⁴

b) -Les critiques de la théorie de l'efficacité liées aux anomalies de marché :

Les critiques de la théorie de l'efficacité liées aux anomalies de marché ont eu un impact majeur dans la promotion de la théorie de la finance comportemental ses critiques sont comme suite :

- **Paradoxe de Grossman et Stiglitz :**

D'après la théorie de l'efficacité des marchés le prix d'un actif reflète toute l'information ce qui garantit la gratuité de l'information et sa disponibilité de la même manière à tous les acteurs du marché Grossman et Stiglitz en 1980 ont montré l'existence de deux catégories d'agents : les agents informés qui acquièrent une information à un certain coût et les agents non informés qui observent les comportements des autres agents au travers des prix. Il s'ensuit désintérêt à investir dans l'acquisition d'information. Si tous les agents informés font de même, ils vont tenter de déduire l'information à partir du système de prix qui ne contiendra plus aucune information.

- **Bulles rationnelles et spéculatives :**

Les crises financières sont souvent intimement liées à l'éclatement de bulles spéculatives, l'histoire nous apprend que les bulles et les crises financières qui souvent suivent leur éclatement, reviennent périodiquement. Parmi tant d'autres, des exemples célèbres sont la tulipomanie du dix-septième siècle en Hollande, le krach financier de 1720 à Londres qui suivit la spéculation entre 1711 et 1720 sur les titres émis par la Compagnie des mers du Sud ou encore la bulle internet de la fin des années 1990. L'idée que les bulles puissent traduire un comportement irrationnel est ancienne. Cette vision traditionnelle est toujours présente dans les débats autour de l'évolution des actifs financiers. On se souvient qu'en 1996, Alan Greenspan parle d'exubérance irrationnelle pour qualifier le mouvement des bulles sur les marchés financiers.² Cependant, l'idée que les acheteurs puissent suivre un comportement irrationnel ne fait pas l'unanimité chez les économistes. C'est ce qui ressort, plus généralement, de l'importante littérature portant sur le prix des actifs (Campbell (1999, 2000)). En effet, certains développements récents exploitent la rationalité, par exemple, à travers les cascades informationnelles qui expliquent les comportements moutonniers d'agent rationnels (Banerjee (1992), Bikhchandani, Hirshleifer et Welch (1993), Cont et Bouchaud (2000)). D'autres, en

revanche, s'affranchissent du comportement rationnel des agents en étudiant si des formes de rationalité limitée permettent de mieux expliquer l'évolution du prix des actifs (Hommes (2006), Shiller (1999)).²⁵

- **volatilité excessive :**

Ces concepts renvoient à l'idée qu'au-delà de la volatilité intrinsèque qui correspond à la fluctuation des cash flows attendus, on voit apparaître un autre type de risque propre aux fluctuations du cours futur du titre. En fait, il apparaît que le cours de bourse serait différent de ce qu'il aurait dû être au regard de la valeur fondamentale en raison de la présence sur le marché d'investisseurs mal informés sur la réalité économique et commerciale des sociétés cotées et n'intervenant que sur la base de rumeurs ou de bruits. Ces derniers parasiteraient par leurs achats et leurs ventes non-fondés, les transactions des investisseurs instruits. Cette théorie implique donc que tout écart à la valeur fondamentale résulterait de ces parasitages. Keynes (1936) est le premier à formuler cette intuition en évoquant le fait que l'écart entre le prix de marché et la valeur fondamentale résulte de comportements irrationnels, qu'il appelle les instincts animaux, de certains agents que l'on qualifie aujourd'hui de noise traders. Ce courant de pensée s'oppose donc à la notion d'efficience des marchés et au concept de rationalité des agents.²⁶

Deux types de modèles sont distingués : les bulles « rationnelles » et les bulles « irrationnelles ». La première catégorie de modèles décrit la formation de bulles dans le cadre de comportements rationnels. En effet, une bulle peut s'incorporer dans le prix d'un actif, sans contredire l'hypothèse de rationalité, dès lors que le prix continue de satisfaire les conditions d'arbitrage inter temporel. Comme la valeur fondamentale n'est pas directement observable, ces phénomènes sont difficilement détectables. Généralement, la présence d'une bulle entraîne une divergence de plus en plus grande entre le cours observé et sa valeur fondamentale, jusqu'à son « éclatement » qui provoque un effondrement des prix. Dans certains modèles cependant, le prix peut ne pas diverger mais osciller autour de sa valeur fondamentale. Une deuxième catégorie de modèles lève l'hypothèse de rationalité et d'homogénéité des agents et s'attache à montrer comment certains comportements irrationnels d'investissement, qualifiés de « noise trading » peuvent éloigner les prix d'actifs de leurs valeurs fondamentales. Différents types de comportements, extrapolation des tendances antérieures, analyse technique, chartisme ou mimétisme, ont tendance à amplifier les variations des cours et à créer ainsi des bulles financières. La présence d'investisseurs avisés dans le marché aux côtés des « noise traders » ne suffit pas à garantir le retour du prix à sa valeur fondamentale.²⁷

• **L'effettaille :**

historiquement, l'anomalie la plus connue est le phénomène qui voit les small caps surperformer les bigcaps . entre 1926 et 1996 par exemple , les rendements annuels actualisé du decile comprenant les plus grosses capitalisation boursières du New York Stock Exchange étaient de 9.8 % . en comparaison, les rendement du decile des petites capitalisations boursières étaient de 13.8% de plus , il ressort de l'étude de cet échantillon que la surperformance des small caps se concentre de manière significative au mois de janvier de chaque année performer les big caps²⁸ ,une étude menée à partir des rendements quotidiens pour l'indice CRSP (Etats-Unis) entre janvier 1986 et décembre 1990 fait apparaître ce qui suit :

table 1 : rendements quotidiens pour l'indice CRSP (Etats-Unis)

Portefeuilles classés selon la taille	Exces de rendement moyen	Risque totale
1. plus grande entreprises	-2.59	14.65
2.	-1.78	14.01
3.	-1.7	13.52
4.	-0.97	12.05
5.	-0.82	11.45
6.	-0.67	11.11
7.	-1.06	11.16
8.	-0.73	10.14
9.	-0.64	10.17
10.	-0.65	10.45

Source :Elfakhani et Zeher (1998), "Differential information hypothesis, firm neglect and the small firm size effect".

Les firmes ayant une capitalisation boursière faible réalisent une performance supérieure aux autres. De ce fait il y'a une relation inverse entre les rendements observés et la capitalisation boursière des firmes. Cet effet peut s'expliquer de la manière suivante, une capitalisation boursière faible signifie des risques plus élevés pour les investisseurs. Donc plus l'entreprise est de petite taille plus ses chances de défaillances sont élevés, ce qui donne par la suite : plus le titre est risqué plus la rentabilité est élevée.

- **Les effets calendaires :**

Les effets calendaires représentent les effets qui expliquent le changement soudain de taux de rendement liés à un jour ou un mois spécifique :

- **L'effet week-end**

L'effet week-end représente le fait que le taux de rendement quotidien de certains titres ou indices boursiers est systématiquement plus bas entre le cours de clôture du vendredi et le cours d'ouverture du lundi par rapport aux autres jours de la semaine.

- **L'effet janvier**

Selon Siegel (1994) « Plus de 20% du rendement des titres de grande capitalisation se passe en janvier, alors que pour les titres de petite capitalisation c'est plus du 40% de leur rendement annuel qui est réalisé en janvier seulement ». Pour expliquer ce phénomène Chen et Chien (2011) qui montrent que l'entrée de liquidité pour les investisseurs à la fin de l'année sous forme de bonus a pour but de dégager un excès de rendement en janvier. Cela peut être expliqué par le fait que les investisseurs deviennent moins averse au risque grâce à la récompense du bonus payé avant la nouvelle année. Ils placent donc leur argent dans des actions plus risquées qui ont un rendement supérieur aux autres.

Conclusion :

La théorie financière est une branche de l'économie qui a pour objectifs l'évaluation des actifs financiers et le suivi de l'évolution dans les marchés financiers et leurs équilibres. La notion de l'étude du hasard ou on dévie de l'étude prévisionnelle pour se baser sur les études probabilistes est à la base le fruit du travail de plusieurs mathématiciens qui ont essayé de donner un cadre scientifique mathématique à la finance. Cela a rendu ainsi cette branche la plus scientifique des sciences sociales. En 1863 l'économiste français Jules Augustin Frédéric REGNAULT a pour la première fois proposé de représenter les variations boursières par un modèle de marche. En 1870 Henri LEVEFRE construit pour la première fois les premières représentations graphiques aujourd'hui courantes permettant d'étudier une combinaison complexe d'opération boursière dans son livre "les sciences de la bourse". En 1900 Bachelier réussit à modéliser la dynamique des actifs boursiers. Il obtient la loi du mouvement brownien à un instant donné. Il remplace ainsi la recherche de la prévisibilité par celle de la probabilité, le modèle de Bachelier va ensuite être testé pour vérifier l'absence de prévisibilité et chercher à caractériser statistiquement la forme de la dispersion des rentabilités des distributions observées pour vérifier si ce hasard possède une structure distributionnelle déterminée statistiquement. L'émergence de l'économétrie, dans les années 1930 aux États-Unis, offre au modèle de marche aléatoire une dynamique de recherche en économétrie financière. On cite le travail de Working 1934, Cowles et Jones en 1937, le statisticien anglais Maurice Kendall en 1953, et en 1959 par Osborne. Il a fallu attendre les travaux économétriques de Kendall (1953) pour voir l'éveil des chercheurs pour la théorie de l'efficience des marchés financiers. Cet intérêt fut définitivement ravivé par la thèse d'Eugène Fama en 1965 dans le Journal of Business, mais il faut signaler le vaste champ d'investigation empirique qui a présidé à cette théorie avec les

modèles traditionnels en finance qui reposent, pour la plupart, sur la validité de l'hypothèse d'efficacité des marchés, que ce soit la théorie du portefeuille de Markowitz (1952), la Théorie d'entreprise de Modigliani et Miller (1958), la théorie de l'équilibre des actifs financiers en contexte de risque (MEDAF) de Sharpe (1964) - Black (1972) ou le modèle d'évaluation des options de Black et Scholes (1973).

La controverse sur la rationalité des anticipations et l'efficacité des marchés financiers a conduit à l'émergence d'une nouvelle approche qui se nomme " la finance comportementale" qui tente d'appliquer des concepts en provenance d'autres sciences sociales comme l'anthropologie, la sociologie et surtout la psychologie. De ce fait la théorie de la finance comportementale s'impose en donnant suite à des questions posées par la théorie de l'efficacité et qui restent sans réponse, tels que les effets saisonniers, les bulles irrationnelles, la volatilité excessive et d'autres anomalies notées sur le marché financier mais aussi il faut souligner le rôle de l'évolution de la théorie cognitive et expérimentale.

En résumé le développement de la théorie cognitive et expérimentale et l'apparition montante des anomalies qui séparent théorie et réalité ont aidé à la propagation de la théorie comportementale dans les couches académiques et universitaires.

Ce travail cumulé a rendu la finance si riche qu'aujourd'hui malgré qu'elle compte parmi les sciences humaines elle se dote d'outils de la mathématique, des statistiques, d'outils des sciences expérimentales et aussi des concepts en provenance d'autres sciences sociales comme l'anthropologie, la sociologie et surtout la psychologie.

Notes :

*On appelle théorie cognitive les théories qui expliquent le fonctionnement psychique par les cognitions.

**En lui décernant le prix, le comité Nobel a précisé que Kahneman avait associé la vision pénétrante de la psychologie à la science économique, ouvrant ainsi un nouveau domaine de recherche

Bibliographie:

1. Christian Walter ,**Les origines du modèle de marche du hasard en finance**, revue Histoire et Epistémologie de la finance N°33 , juin 2013,P04.
2. Franck JOVANOVIĆ, **LE MODÈLE DE MARCHÉ ALÉATOIRE DANS L'ÉCONOMIE FINANCIÈRE DE 1863 À 1976**, Revue d'Histoire des Sciences Humaines 2009/1, n° 20, P5.
3. Pedro Arbulu **La Bourse De Paris Au XIXème Siècle : L'exemple D'un Marche Emergent Devenu Efficient** , Revue D'économie Financière , Volume 49 ,Numero 5,1998,P242.
4. Franck JOVANOVIĆ, **instruments et théorie économique dans la construction de la sciences de la bourse Henri LEFEVRE**, Revue d'histoire des sciences humaines ,2002/2, Numéro 7 , P45
5. Christian Walter ,**Les origines du modèle de marche du hasard en finance**,Op Cit,P7
6. Christian Walter ,**Les origines du modèle de marche du hasard en finance**,.,Op Cit,P7.
7. Christian WALTER,**Une histoire du concept d'efficacité sur les marchés financiers**,revue Annales. Histoire et Sciences Sociales ,N° 4 , 51e année1996. p 877.
8. Christian Walter ,**Les origines du modèle de marche du hasard en finance**,Op Cit,P9
9. Franck Jovanovic , **LE MODÈLE DE MARCHÉ ALÉATOIRE DANS L'ÉCONOMIE FINANCIÈRE DE 1863 À 1976** , .Op Cit,P10
10. Christian WALTER,**Une histoire du concept d'efficacité sur les marchés financiers**,.,Op Cit,880.
11. Franck Jovanovic ,**LE MODÈLE DE MARCHÉ ALÉATOIRE DANS L'ÉCONOMIE FINANCIÈRE DE 1863 À 1976** ,Op Cit,p59
12. Christian WALTER,**Une histoire du concept d'efficacité sur les marchés financiers**,.,Op Cit, P882

13. ALEXANDER S. SANGARE ,**EFFICIENCEDES MARCHÉS UN SIÈCLE APRÈS BACHELIER** ,Revue d'économie financière , 2005 , Volume 81 , N° 81 ,P108.
14. Modèle d'évaluation des actifs financiers ou en anglais CAPM
15. Emmanuel Gobet, Gilles Pages et Marc Yor ,**Mathématiques et finance** , journée conférence-débat "Mathématiques financières", l'Académie des Sciences, France février 2005,P2
16. Alex SOUKPRASCSY ,**la volatilité stochastique des marché financiers une application aux modèles d'évaluation des d'instrument optionnels en temps contenu**, thèse de doctorat , Business administration, Université de droit, d'économie et des sciences - Aix-Marseille III, 2003. P30.
17. Emmanuel Gobet, Gilles Pages et Marc Yor,,Op Cit, P2
18. JenroyVers **une théorie des systèmes financiers** HEC-Montréal ,2003 , P8www.neumann.hec.ca/~p119/public/Lecon.doc.
19. Franck JOVANOVIC ,**LE MODELE DE MARCHE ALEATOIRE DANS L'ECONOMIE FINANCIERE DE 1863A 1976** , ,Op Cit ,P20.
20. Christophe BARRAUD ,**L'efficience informationnelle du marché des paris sportifs : un parallèle avec les marchés boursiers**, Document de soutenance de thèse Pour l'obtention du titre de DOCTEUR EN SCIENCES ÉCONOMIQUES, 2012 ,P16.
21. Bruno Colmant, Roland Gillet ,ArianeSzafarz, **Efficiencedes marchés: Concepts, bulles spéculatives et image comptable** Cahier financier édition larcier , 2eme édition,2009, P68
22. Dimitri Duval ,**Efficiencedes marchés et Méthodes de Monte Carlo : Peut-on réaliser des profits anormaux au moyen de l'Analyse Technique**, INSEEC , Master Finance de Marchés ,2009.
23. FredericMishkin,**Monnaie, banque et marchés financiers**, 9eme édition ,pearson,2010 , P191
24. Jeremy Clift, **Portrait d'un économiste atypique Daniel Kahneman**, Financeset Développement, Septembre 2009 ,P6.
25. Stefano Bosi, Thomas Seegmuller, **Bulles rationnelles et fluctuations de l'activité**, Groupement de Recherche en Economie Quantitative d'Aix-Marseille , document de travail N°2011-03 , janvier 2011.
26. Christophe Barraud, **l'efficience informationnelle du marché des paris sportifs un parallèle avec les marché boursier**, Thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économiques, école doctorale de Paris Dauphine , décembre 2012 , p 21.
27. Virginie COUDERT, Florence VERHILLE ,**étude à propos des bulles spéculatives**, BULLETIN DE LA BANQUE DE FRANCE , N° 95 , NOVEMBRE 2001.
28. AMOS susskind ,**la finance comportementale** , cahiers financiers larchier , 1^{er} édition , 2005, P32

1